

العدد الثالث والأربعين/ سبتمبر ١٩٩٣م/ ربيع اول ١٤١٤هـ/ الثمن ١٥٠ قرشاً مصرى

العدوان الاسرائيلى على لبنان

وأزمة استقالة عشراوى وفيصل وعريقات .. وجولة كريستوفر

والطريق للتفاوض المباشر

بين اسرائيل ومنظمة التحرير

اتهامات أمريكية لمصريين بتقاضى رشاوى شركات السلاح

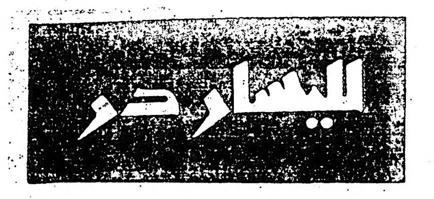
الفصل الأخير من مسلسل الاستعباد بالتحرير

حقيقة السياسة الأمريكية فى البوسنة

الاغتيالات السياسية تعود إلى روسيا

البراءة .. تضع الحكم فى مأزق

إنقلاب مفاجئ يدمر الصناعة والزراعة فى مصر



أزمة بلا...حل

قضيتان احتلتا اهتماما خاصا في هذا العدد.

الأولى: قضية الشرق الأوسط والتسوية التى فرضت نفسها على اهتمام الرأى العام المصرى والعربى، عقب العدوان الإسرائيلى على لبنان، وجولة كريستوفر، وأزمة استقالة ثلاثة من قيادات الوفد الفلسطينى المفاوض وما كشفت عنه من قضايا تنظيمية وسياسية.

الثانية: قضية التطورات الاقتصادية السريعة والمتلاحقة فى مصر، بعد التوصل إلى اتفاق بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولى حول المرحلة الثانية من سياسة الاصلاح الاقتصادى.

وقد حاولنا تقديم أكبر قدر من الحقائق والمعلومات والتحليلات التى تساعد القارىء على فهم مايجرى وتحديد الموقف الصحيح.

فى نفس الوقت تابعنا الأصوات الأخرى الهامة..سواء الحكم فى قضية اغتيال د.رفعت المحجوب، أو الاتهام الأمريكى لجهات وشخصيات مصرية بتقاضى عمولات فى صفقات السلاح، أو زفة المبايعة المنصوبة منذ عدة أشهر، أو الإرهاب وتصاعده.. ومايجرى في الأردن والسودان..وأمريكا وروسيا..بالإضافة إلى اتساع المجال للاشتباك مع ماتنشره اليسار من قضايا وموضوعات، فى باب «مداخلات»..بالإضافة إلى الفن وأرشيف اليسار والأبواب الثابتة.

ورغم الصيف والأجازات فقد حاولنا أن نقدم وجبة متكاملة. وسنحاول دائما الالتزام بذلك.. ولكن..

فاعتبارا من العدد القادم سنضطر لإدخال تعديلات على شكل المجلة ونوعية الورق وإجراءات أخرى تستهدف تخفيض التكاليف ونرجو أن يتقبل منا القارئ هذه التغييرات فالأزمة المالية تبدو بلا حل..

اليسار

فى هذا العدد

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفني:
محمود الهندى
المستشارون:
ابراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الغنى ابو العينين
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

AL YASSAR 126 AL SUDAN st.
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر:
١٨ جنيها للأفراد ٤٥ جنيها للهيئات.
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الادارة والتحرير: ١٢٦ شارع السودان - إمبابة - جيزة
رقم البريدى ١٢٤١١
ت: ٣٤٦٥٤١٦ فاكس: ٣٤٤٢٠١٣
FAX. 3442013 TEL 3465416

موقفنا

العدوان القادم على شعب مصر

حسين عبد الرازق

يتم فى منتصف هذا الشهر تصديق مجلس إدارة صندوق النقد الدولى على خطاب النوايا الذى تقدمت به الحكومة المصرية للصندوق خلال شهر يوليو الماضى، ووافق عليه ممثلو الصندوق فى آخر جولة للمباحثات بينهم وبين الحكومة المصرية.

ويشتمل الخطاب على تعهدات الحكومة المصرية للصندوق والتى تلتزم بتنفيذها خلال ثلاث سنوات (من يوليو ١٩٩٣ حتى يونيه ١٩٩٦). أى أنه باختصار يحدد بدقة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للرئيس حسنى مبارك خلال النصف الأول من رئاسته الثالثة التى تبدأ فى ١٣ اكتوبر ١٩٩٣.

ورغم إصرار الرئس وحكومته على اعتبار خطاب النوايا (الجديد والسابق) سرا لايجوز لأحد الاطلاع عليه، سواء اعضاء مجلس الشعب، أو الأحزاب، أو الصحف وربما، أيضا غالبية أعضاء مجلس الوزراء (عدا وزراء المجموعة الاقتصادية)، إلا أن معرفة خطوطه الأساسية وبعض تفاصيله لم يعد أمرا صعبا فى ظل مانشر فى مصروخارجها من معلومات حول تعهدات الحكومة المصرية لصندوق النقد (والبنك الدولى والمؤسسات المالية الدولية).

وفى ضوء الحقائق التى أصبحت معروفة الان حول هذا الاتفاق، فليس من قبيل المبالغة، أو الشعارات، أو الإثارة القول أن **الفترة الثالثة فى حكم الرئيس مبارك، هى فترة الكارثة بكل معنى الكلمة.**

لقد نجح صندوق النقد الدولى-ممثل الدائنين- فى استغلال حاجة الحكومة المصرية لاسقاط الجزء الثانى من الديون المصرية لمجموعة الدول المعروفة باسم «نادى باريس» ليفرض على مصر ثمنا باهظا اقتصاديا واجتماعيا، يضاف إلى كل مادفعته سابقا، وإلى الثمن السياسى الرهيب الذى دفعته مقابل إسقاط الجزء الأول من هذه الديون.

فعندما حان الوقت لتوقيع الاتفاق الثانى بين حكومة الرئيس مبارك برئاسة **د.عاطف صدقى**، وصندوق النقد، طلبت الحكومة التأجيل ومد الفترة الزمنية المقررة لتنفيذ الاتفاق الأول والتى كان محددا لانتهائها فى نوفمبر ١٩٩٢ (مدة الاتفاق ١٨ شهرا من مايو ١٩٩١ إلى نوفمبر ١٩٩٢). أحست الحكومة فى ضوء الأعباء الاقتصادية الهائلة التى تحملها الشعب المصرى والفئات الشعبية والوسطى خاصة، وفى ضوء **السخط الذى يعم الشارع المصرى ضد الحكومة** والحزب والرئيس، إنها عاجزة عن استكمال تنفيذ تعهداتها فى خطاب النوايا الموقع فى ٩أبريل ١٩٩١، خاصة رفع أسعار الكهرباء مرة أخرى بنسبة ٣٠٪ وزيادة أسعار البنزين والسولار والمازوت بواقع ١٠٪ و٤٠٪، وكذلك أسعار البوتاجاز والغاز الطبيعى (٥٠ قرشا للأنبوبة، و٢٠٪ للغاز الطبيعى)، والإسراع فى بيع شركات القطاع العام الرابحة

دفعة واحدة.

وتحججت الحكومة بتداعيات أحداث زلزال ١٢ اكتوبر ١٩٩٢، وحوادث العنف والإرهاب التى سادت مصر خلال عام ١٩٩٢ وأدت إلى حدوث نقص كبير فى عائدات السياحة المتوقعة، بالإضافة إلى تخوف الحكومة من ردود فعل اجتماعية وسياسية غاضبة.. فكما أشار د.كمال الجنزورى وزير التخطيط والذى رأس وفد مصر إلى مباحثات واشنطون التى طالبت فيها مصر بمد أجل تنفيذ الاتفاق الأول فى مذكرته..« **إن التعجيل بتنفيذ البنود الخاصة بالأسعار ليس فى صالح تنفيذ البرنامج. وهناك ظروف داخلية واجتماعية بمصر لايمكن أن تجازف الحكومة فى ظلها فتقوم بأى إجراء اقتصادى خشية النتائج السلبية العكسية على الحكومة**». وقال د. الجنزورى أن الأعباء التى تحملتها الحكومة نتيجة الزلزال والسياحة خلال عام ١٩٩٢ تزيد عن ٧مليار جنيه مصرى.

ووافق الصندوق على التأجيل إلى نهاية مارس على أن تبدأ المباحثات حول الاتفاق الجديد فى أول يناير ١٩٩٣، وأن تتخذ الحكومة خطوات محددة خلال الفترة(وطبقا لاتفاق أبريل ١٩٩١) لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الخارجية وفتح باب الاستيراد، وتنفيذ مطالب البنك الدولي الإسراع بعملية خصخصة القطاع العام ، أي بيعه وتصفيته.

واتخذت الحكومة على وجه السرعة خطوات لتحرير استيراد الدقيق ومواد البناء ومستلزمات الانتاج وقطع الغيار الخاصة بالأجهزة الكهربائية وصناعة السيارات ،معدات الصناعة بشكل عام..

وعاد الصندوق ليمارس مزيدا من الضغط عندما رفض بدء جولة محادثات ثانية فى ٥فبراير ١٩٩٣ كان متفقا عليها من قبل، مشترطا على الحكومة الاستجابة الفورية لمطالب البنك الدولي بالإعلان عن بيع شركات القطاع العام والسير فى الخصخصة على وجه السرعة.

وهرولت الحكومة تتخذ اجراءات البيع لـ٨٥ من شركات القطاع العام الرابحة، وبطريقة تهدد بإهدار ثروة الشعب المصري، وتثير الشكوك والريب فى فساد العملية برمتها. ووقعت الحكومة مذكرة نوايا تلتزم بمقتضاها ببيع القطاع العام المصرى بالكامل، وأن يقتصر دور الدولة على بعض المجالات ذات الاستثمارات الضخمة، دون أن يعنى ذلك غلق الباب أمام الاستثمارات الخاصة فى تلك المجالات.

ثم طالب الصندوق باعتماد نظام جمركى جديد يفتح باب الاستيراد وتحرير التجارة الخارجية، وأنه عند اتخاذ أية اجراءات للحماية الجمركية لبعض المنتجات المحلية فلاتزيد تلك الحماية عن ٣سنوات كحد أقصى. كما طالب بإجراء تعديلات عاجلة على قانون البنوك والائتمان ولم يكن قد مضى على صدوره سوى ٦ أشهر، وبتخفيض سعر الفائدة ليصل إلى ١١٪ قبل عام ١٩٩٥، وتعهدت الحكومة بتنفيذ كل هذه المطالب.

وفى مرحلة تالية تعهدت الحكومة بالغاء ما تبقى من دعم خاصة الزيت والسكر ثم الخبز.

وأخيرا تم التوصل إلى صياغة كاملة لتعهدات الحكومة ضمنتها خطاب النوايا الجديد الذى سلم للصندوق فى يوليو الماضى. وبادرت الحكومة لإثبات مزيد من حسن النية بإصدار سلسلة من القرارات منها إلغاء الحظر الاستيرادى على نحو ٣٠ سلعة، ورفع أسعار السولار والمازوت، وتطبيق النظام الجمركى الجديد.

ويتضمن الخطاب تحت عناوين، تحرير التجارة الخارجية وتشجيع القطاع الخاص وفتح باب الاستثمار واخضاع الاسعار للعرض والطلب، والخصخصة..سلسلة من الاجراءات من أهمها..الغاء كافة القيود على الاستيراد والغاء قائمة حظر استيراد سلع معينة، وخفض الرسوم الجمركية تدريجيا إلى ٥٠٪ ثم إلى ٣٠٪ فى العام الأول من المرحلة الثالثة للإصلاح الاقتصادى(١٩٩٦/١٩٩٧)، والغاء القوائم السلعية الممنوع الاستثمار فيها للقطاع الخاص، وإصدار سلسلة من القوانين، مثل قانون الضريبة الموحدة، وقانون العلاقة الإيجارية فى السكن، والقانون الموحد للاستثمار..وأن يكون عام ١٩٩٥ هو آخر عام لتطبيق الاسعار العالمية على السلع والخدمات، وفرض رسوم جديدة على الخدمات الرئيسية مثل الصحة والتعليم والعلاج والصرف الصحى.

ماذا يعنى هذا بالنسبة للمواطن المصرى.. سواء كان مستهلكا...أو صاحب ورشة أو مصنع..أو مزارعا؟.

الإجابة ببساطة.. تدمير الصناعة المصرية...وتدمير الزراعة المصرية..

إطلاق أسعار السكر والزيت (الغاء بطاقة التموين) وتوحيد أسعارهما..

الغاء الدعم تدريجيا عن رغيف العيش وتحرير سعره ليصبح سلعة يتحدد سعرها حسب العرض والطلب.

رفع أسعار الكهرباء والبنزين والغاز بواقع ١٥٪ سنويا كحد أدنى..

زيادة أسعار استهلاك المياه ومضاعفتها خلال ٥سنوات..

إطلاق أسعار القطن وقصب السكر ابتداء من اكتوبر القادم (عقب انتخابات الرئاسة).

فتح الباب لدخول رأس المال الخاص المحلى والأجنبى فى السكك الحديدية (مملوكة للدولة منذ إنشائها فى عهد الاحتلال البريطانى)، والبريد والنقل العام وشركات النقل البرى، وشركات الكهرباء، وخدمات الصرف الصحى والمياه والشحن والنقل الجوى..

الإسراع ببيع وتصفية ٣٠٠ شركة من شركات القطاع العام..

انخفاض القيمة الفعلية للأجور والأسعار، وتراجع دخول ومستوى معيشة الغالبية العظمى من المواطنين..

ارتفاعات جديدة فلكية فى الأسعار..

مزيد من البطالة التى بلغت حتى الآن ٣.٥ مليون عاطل تمثل ٢١٪ من قوة العمل.

باختصار وقوع الكارثة..

ولكن وقوع الكارثة.. ليس قدرا لايمكن الفكاك منه.

فالجماهير والقوى السياسية والمنظمات الاجتماعية قادرة اذا ما رفعت صوتها واستخدمت كل الأساليب الديمقراطية للضغط والتعبير عن الرأى..قادرة على التصدي لهذا العدوان ووقف اندفاعنا المجنون إلى الكارثة..

فلنطالب بقوة بنشر نص خطاب النوايا..

ولنعلن بقوة رفضنا بيع مصر بالمزاد العلنى.. ورفضنا لهذه السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى تصيب المواطن المصرى، والصانع والزارع في مقتل..

ولنحجب أصواتنا فى الاستفتاء القادم عن أصحاب هذه السياسات والمنفذين لها.

والانكون شركاء معهم فى دفع الوطن إلى هذه الكارثة..

الجو السياسي

حكم البراءة يضع الحكم في مأزق

أثار حكم محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) الذي صدر يوم السبت ١٤ اغسطس الماضي في قضية اغتيال «الدكتور رفعت المحجوب» رئيس مجلس الشعب السابق والمقدم عمرو الشربيني و٢ من قوة الحراسة وسائقه في ١٢ اكتوبر ١٩٩٠، إضطرابا واسعا في الدوائر الحكومية ودوائر الشرطة.

فوجئت دوائر السلطة بتبرئة المتهمين الـ٢٧ جميعا من تهمة اغتيال الدكتور رفعت المحجوب ومرافقيه. وقد برأت المحكمة برئاسة المستشار د.وحيد محمود ابراهيم وعضوية المستشارين محمد عبد السلام حجازي ومحمد عبد اللطيف المتهمين، من تهمة الاغتيال، بعد أن استبعدت اعترافات المتهمين لإدلائهم بها تحت التعذيب ولتناقضها ، وتعارض تقارير أجهزة مصلحة الطب الشرعي مع تقرير الأدلة الجنائية حول السلاح المستخدم في الحادث وعدم وجود شاهد عيان واحد على أن أحدا من المتهمين الماثلين كان من بين الجناة الذين شاهدوهم في مسرح الحادث.

كما برأت المحكمة المتهمين من جريمة حيازة مطبوعات تقاوم السلطات. وقالت « إن القضاء يحاكم أفعالا وسلوكا، وأن الديمقراطية لن تؤتي ثمارها إلا

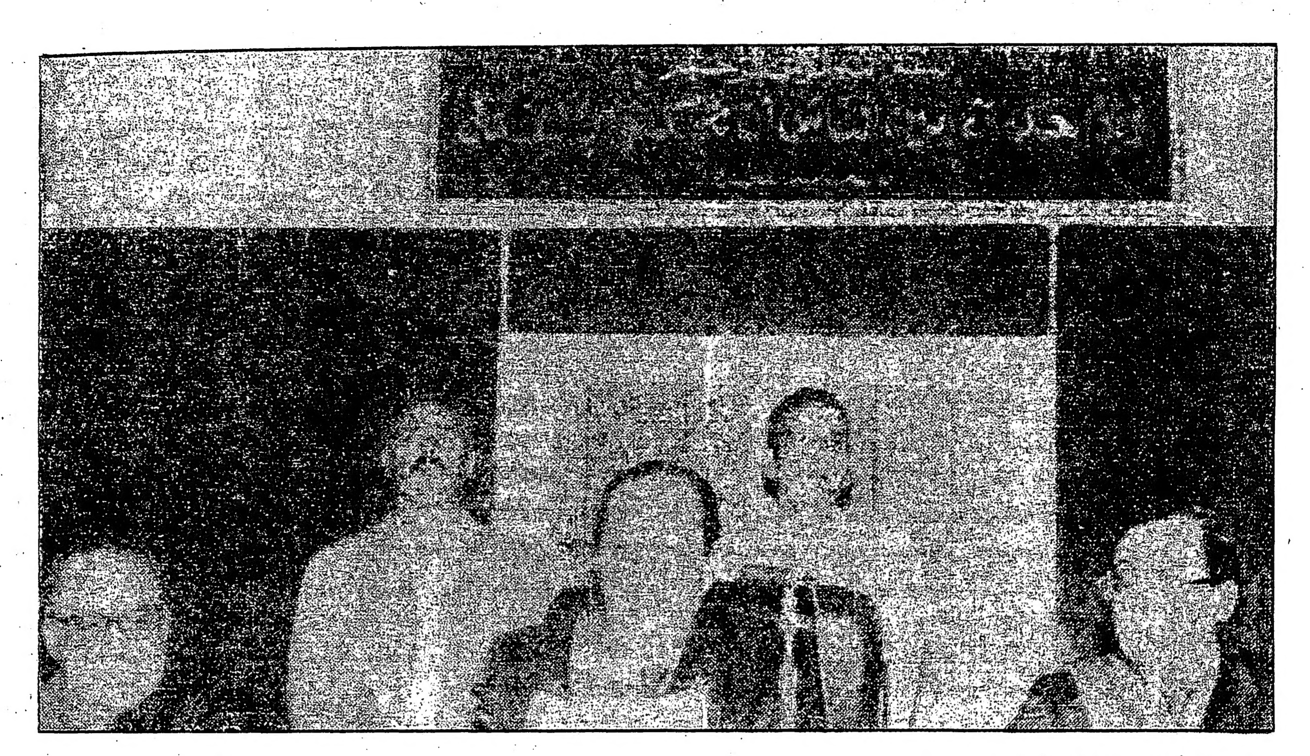

د.رفعت المحجوب

في ظل الرأى والرأي الآخر، ولم تشهد مصر مناخا للحرية مثل الذى تشهده الآن من نقد للحكومة من جانب الصحف القومية والحزبية. .وماضبط مع المتهمين من منشورات يتفق مع الدستور..»

وأدانت المحكمة ١٠ متهمين وحكمت عليهم بمدد تتراوح بين ٣سنوات سجن و١٥ سنة أشغال شاقة لحيازتهم أسلحة نارية أو تزويرهم في محررات رسمية.

أكدت المحكمة في حيثياتها وقوع التعذيب على جميع المتهمين الماثلين، وقد أثبت المحققون عند استجوابهم للمتهمين وجود إصابات بهم، كما أكدت التقارير الطبية تعرضهم لأبشع أنواع التعذيب من ضرب بالسياط وتوصيل شحنات كهربائية إلى أجسامهم ومواطن العفة منهم وتعليقهم وهم معصوبوا الأعين بقصد انتزاع الاعترافات منهم، وتكرار التعذيب بعد كل استجواب وقالت:« إن انتزاع الاعتراف والتقاطه يعتبر خروجا على الشرعية وانقضاضا على القانون لاتعول عليه المحكمة حتى ولو كان يطابق الحقيقة، مادام قد صدر تحت وطأة التعذيب بهذه الصورة النكراء التى أوردها تقرير الطب الشرعي. ولما كان ذلك فإن المحكمة تستبعد كافة الأدلة المستمدة من اعترافات صدرت من المتهمين تحت وطأة التعذيب والاستجواب المرهق».

وأضافت المحكمة..إن الشرعية الاجرائية أصل من الأصول الأساسية للمحاكمات الجنائية فالعبرة ليست بتوافر الأدلة وحشدها، بقدر كونها مشروعة



هيئة المحكمة.. «براءة» للتعذيب

وولبدة إجراءات نزيهة.وهذا مانصت عليه الدساتير ونصوص الاجراءات الجنائية وسبقتهم فى ذلك الشريعة الإسلامية. فالشرعية الاجرائية تقف إلى جانب الشرعية المرضوعية. فكما أن لاجريمة ولاعقوبة بغير نص، فكذلك لاإدانة بغير دليل مشروع وإلا فيبطل الدليل وتبطل كافة الآثار المترتبة عليه مهما كانت تبعته فى الإثبات ، نتيجة حتمية للقاعدة مابنى على باطل فهو باطل..»

ووجه رئيس المحكمة حديثه عند النطق بالحكم وتلخيصه لحيثياته إلى المتهمين قائلا..« إذا كنتم ارتكبتم هذه الجرائم وأفلتم من العقاب، فإن أيديكم وأرجلكم ستشهد عليكم يوم القيامة وسيكون عذابكم عند الله شديدا..».

وقد وجهت المحكمة نقدا حادا لتصرفات الشرطة التى وصفتها بالقبح وقالت...« **إن الضمير القضائي يأبى أن يعسلح رجال الشرطة بهذه الوسائل البشعة فى مواجهة أعزل يرسف فى الأغلال والقيود معصوب العينين فى محاولة** لحمله على أن تصدر منه عبارات يدلى بها ضد غيره أوضد نفسه ليفر بها من الهلاك. **إن ماصدر من الجهات الأمنية بهذه الصورة إنما لتتدارك قصورها وتستر عجزها وفشلها عن كشف الحقيقة**باصطناع أدلة تقدمها إلى سلطات التحقيق كى تأخذ طريقها بعد ذلك إلى ساحة القضاء بقصد تضليل العدالة..»

الدوائر السياسية اعتبرت الحكم وحيثياته سببا فى أزمة حقيقية للسلطة لسببين..

الأول..أعاد الحكم مرة أخرى التساؤل **حول مدى الضمانات القانونية والعدالة المتوفرة فى المحاكم** العسكرية التى أصدرت فى عجالة أحكاما عديدة بالاعدام فى قضايا الإرهاب، دون أي التفات لمدى شرعية الأدلة المقدمة أو كفايتها. .بالمقارنة بالضمانات المتوفرة أمام القضاء المدنى وبما فى ذلك القضاء الاستثنائي فى مثل محاكم أمن الدولة طوارىء).

الثانى..كشف الحكم مرة أخرى عن تفشي التعذيب واعتماده **كأسلوب للتعامل مع المشتبه فيهم فى قضايا الإرهاب والقضايا** السياسية عامة. وأكسب هذا الحكم مصداقية إضافية لتقارير منظمات حقوق الإنسان المصرية والعربية والعالمية التى أدانت تفشى التعذيب فى مصر طوال السنوات الإثنتى عشرة الماضية (منذ تولى الرئيس مبارك للسلطة).

مصادر قضائية وسياسية علقت على تجاهل الصحف الحكومية اليومية لحيثيات الحكم وخاصة تأكيدها لوقوع التعذيب بهذه الصورة البشعة ، وأتهامها لأجهزة الأمن بالعجز والفشل، والتصريح الغريب الذى أذاعته وكالة أنباء الشرق الأوسط منسوبا إلي مصدر قضائى يقول فيه «إن النيابة العامة تعكف على دراسة الحكم، فإذا اشتمل على أخطاء قانونية فسوف تطلب إلغاءه وإعادة محاكمة المتهمين من جديد أمام دائرة أخرى»...قائلة إن **هذه التصرفات تكشف عن الاضطراب والتخبط الذي تعانيه أجهزة الحكم.**فتبرئة المتهمين لم تكن مفاجأة، وقد تكرر فى كل القضايا التى تعرض فيها المتهمون للتعذيب، بدءا من قضية تنظيم الجهاد (٤٨لسنة ٨٢) وقضية تنظيم الحركة الشعبية (٧٨لسنة ٨٣) مرورا

بقضايا نوادي الفيديو وغير ذلك من القضايا ويبدو أن الحكام لايريدون أن يدركوا أن اقتراف جريمة التعذيب كسياسة ثابتة للسلطة ليس فقط انتهاكا لحقوق الأفراد، ولكنه أيضا جريمة فى حق المجتمع والوطن، وسبيل لكي يفلت المجرمون الحقيقيون من العقاب، سواء كانوا هم الموجودون فى القفص أو غيرهم.

من المتوقع أن يعيد حكم البراءة للأذهان الإشاعات التى ترددت عقب اغتيال د. رفعت المحجوب وألقت بالتهمة على قوى أخرى غير الجماعات الإسلامية. كما يتوقع عدم التسرع فى إلغاء رئيس الجمهورية للحكم انتظارا لمذكرة مكتب التصديقات التابع للحاكم العسكرى، حيث يسود الاعتقاد أن أي محكمة جنايات ستهدر الاعترافات الناجمة عن التعذيب، وهى الدليل الوحيد فى هذه القضية

الكونجرس الأمريكي يتهم شخصيات وجهات مصرية بتقاضي رشاوى من شركات السلاح الأمريكية

كشف تقرير أصدرته إحدى اللجان التابعة للكونجرس الأمريكى عن وقائع رشوة تمس بعض الجهات والشخصيات المصرية وتتعلق بصفقات أسلحة أمريكية لمصر. استند التقرير إلى تحقيقات أجراها مكتب المحاسبة العام، وهو جهاز الأبحاث والتحقيقات التابع للكونجرس الأمريكى فى واشنطون، والتى انتهت إلى أن عددا من الشركات الأمريكية التى تبيع لمصر معدات عسكرية بموجب برنامج المعونات الخارجية الأمريكية **دفع «عمولات مشتبه فيها» إلى جهات فى مصر.** جمع المكتب معلومات من تقارير أعدتها وزارة الدفاع الأمريكية، ووكالة تدقيق المحاسبة للعقود الدفاعية الأمريكية.

أفاد التقرير الذى يقع فى ٥٠ صفحة أن سجلات وزارة الدفاع الأمريكية أظهرت أن شركات أمريكية أساءت استخدام بعض العقود التى منحتها لها مصر (واسرائيل) لدفع عمولات مشتبه فيها (رشاوى) وتعويضات سفر لمسئولين أجانب، فضلا عن تسديد مبالغ لقاء منتجات ليست أمريكية الصنع.

وتجرى وزارة العدل الأمريكية فى الوقت الحاضر تحقيقات فى شأن برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية والتى تشمل المدفوعات بين شركات أمريكية ومؤسسة «يونيغرا» المصرية. وقد ذكرت شركة «لورال كورب» التى تتخذ من نيويورك مقرا لها أنها سلمت وزارة العدل الأمريكية أخيرا وثائق تتعلق بصفقة صواريخ قيمتها ٢٢٧ مليون دولار عقدتها مع مصر.

وكشف المحققون فى البنتاجون أن شركة **«لورال» الأمريكية دفعت عمولات مقدارها مليون دولار لمؤسسة «يونيغرا» المصرية،** التى تمثل بالإضافة إلى «لورال» عددا من الشركات الصناعية الدفاعية الأمريكية الأخرى، ومن بينها «لوكهيد» «وجنرال اليكتريك كومبانى» الأمريكية.

ذكرت تقارير صحفية أمريكية أن المسئولين فى لجنة الطاقة والتجارة الذين حققوا سابقا في العقود الدفاعية الأمريكية مع اسرائيل غادروا واشنطون الى مصر للتحقيق فى العقود الدفاعية بين شركة «تيليدين» فى لوس أنجليس والحكومة المصرية.

من المعروف أن مصر واسرائيل تتلقيان أكبر قدر من المساعدات الأمريكية بموجب برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية. تحصل الحكومة المصرية على ١.٣ مليار دولار، واسرائيل على ١.٨ مليار دولار **وقد قررت وزارة الدفاع الأمريكية بعد مراجعة برامج المعونات الخارجية لمصر واسرائيل وقف التمويل الأمريكى للمبيعات التجارية المباشرة بموجب برنامج المساعدات الخارجية، وذلك اعتبارا من يناير ١٩٩٤.**

ينتظر بعد إذاعة النتائج الكاملة للتحقيقات وكشف أسماء الجهات والشخصيات المصرية التى تقاضت هذه العمولات (الرشاوى) فى صفقات الأسلحة الأمريكية، حدوث ضجة هائلة فى الحياة السياسية المصرية.

الأحزاب تتجاهل دعوة العريان لوفاق المعارضة

تجاهلت أحزاب المعارضة وصحفها الدعوة التى وجهها د. **عصام العريان** أحد المتحدثين الاعلاميين باسم الإخوان المسلمين لتكوين «**وفاق لمعارضة من أجل الانقاذ والإصلاح والتغيير**» والتى وردت في مقال صحفى نشر بصحيفة الشعب يوم الثلاثاء ٢٧ يوليو الماضى تحت عنوان «المعارضة فى مصر ومرحلة جديدة من العمل الوطنى».

طالب عصام العريان بالعمل المشترك بين أحزاب المعارضة، أو ما أسماه بنص عباراته الالتئام والتجمع والتوافق مع بعضها رغم الفروق الواضحة..»

وحدد الهدف من هذا العمل المشترك بقوله..

«لقد أكدت دروس الماضى القريب ضرورة تقارب المعارضة بل توحدها حول هدف أساسى ورئيسى وهو: **الإصلاح السياسى كمدخل لكل إصلاح آخر مطلوب..»**

مشيرا إلى أن هدف الحزب الحاكم هو إبقاء الوضع على ما هو عليه، وكان أهم وسائله في ذلك هو تمزيق المعارضة وتفتيتها وبث الفتن فى صفوفها.

ودعا د. **عصام العريان** إلى «بدء حملة جهاد طويلة سلمية لإقرار الاصلاحات الأساسية المطلوبة».

وإلى وضع «ميثاق واضح للوفاق الوطنى والعمل السياسى يلتزم به الجميع. والاتفاق على إجراءات محددة يساهم فيها الجميع. ميثاق ينص على الأمور الأساسية والضوابط الرئيسية التى تحكم مسيرة العمل الوطنى فى مرحلتين:

– مرحلة إقرار الاصلاحات الرئيسية وفرضها على النظام الحاكم بطريقة شعبية سلمية.

– مرحلة مابعد الإصلاحات، حيث يلتزم من يتولى حكم البلاد من القوى السياسية بضوابط واضحة تكفل سلامة المسيرة الوطنية، وتحقق آمال المعارضة فى تعايش سلمى وتنافس شريف للحصول على ثقة الشعب، وتكفل تداول السلطة بصورة طبيعية وإقرار دستور جديد يعبر عن آمال وتطلعات

شعب مصر العريق.

ميثاق واضح يبين الاجراءات التي ستتبعها قوى المعارضة لفرض إصلاحاتها السياسية».

وحدد أهم هذه الإصلاحات في:

- إنهاء حالة الطوارىء التي لم تمنع عنفا ولم تحقق أمنا.

- الغاء القيود على حركة الأحزاب في الشارع المصري.

- حق كل القوى السياسية في العمل السياسي وإصدار الصحف.

- إطلاق حرية المجتمع الأصلي في مصر لمواجهة مشاكل المجتمع.

- ضمانات لنزاهة الانتخابات والاستفتاءات بحيث يأتي مجلس شعب حقيقي غير مطعون في دستوريته، ومجالس محلية تهتم بحل مشاكل المواطنين.

ويمضي عصام العريان إلى تحديد القوى المخاطبة بهذه الدعوة، وإلى توضيح موقف الإخوان المسلمين قائلا..

«أن تشمل جبهة المعارضة من أجل الإصلاح والتغيير كل القوى السياسية، على الأقل القوى ذات الثقل الشعبي، والتي أثبتت تجارب الانتخابات السابقة في أعوام ١٩٩٠،٨٧،٨٤ أنها الثقل الحقيقي في الشارع المصري، حيث حصلت في انتخابات ١٩٨٧،٨٤ على قرابة الـ٣٠٪ المطلوبة للبدء في التغيير من خلال الدستور الحالي.

وأن يتسع صدر المعارضين بعضهم لبعض على اختلاف توجهاتهم الفكرية والسياسية.

لقد أثبت التيار الإسلامي ممثلا في الإخوان المسلمين عام ٨٤، وفي تحالف الإخوان والعمل والأحرار عامي ٨٧، ٩٠ قدرته على تجاوز هذا الفهم للمعارضة، وإمكانية تعامله مع الآخرين بنفس راضية وعقل مفتوح، وهو على استعداد أن يغطي المعارضين كافة- بما فيهم الحزب الوطني- أن بقي منهم معارضون بعد التغيير، كل الضمانات المطلوبة في ميثاق وطني عام إذا كان هو محل الخشية نظرا لشعبيته التي يترجس منها الجميع خيفة.

علينا أن نسعى لضم كل راغب في الإصلاح إلى وفاق المعارضة من أجل الإنقاذ والإصلاح والتغيير..».

وقد أوضح د.**عصام العريان** بوضوح أنه يطرح هذا الموضوع بمناسبة موقف أحزاب وقوى المعارضة من قضية مبايعة الرئيس مبارك لمدة رئاسة ثالثة.

وفي نفس الاتجاه تقريبا، كتب **عادل حسين** الأمين العام لحزب العمل مقالا يوم الجمعة ٣٠ يوليو ١٩٩٣ قائلا..« إن أحزاب المعارضة تتألف من أحزاب مختلفة بل إن الخلاف بيننا واسع..ومن حق كل منها أن يتصور أنه الأجدر بوراثة الحكم الحالي لتنفيذ مايراه في صالح الأمة..ولكن كل هذه الخلافات والمنافسات ليس أوانها الآن.. فأولا ينبغي أن نغير النظام القائم، ينبغي أن ننجح في تحويله من نظام شمولي إلى نظام تعددي، قبل أن نفتح باب الخلاف والتنافس..إن معركة الحرية وتطهير الحكم من الفساد والزيف، تبدأ من الاستفتاء القادم لرئاسة الجمهورية..ليكن تركيزنا على مطلب واحد ومشروع: أن يكون الاستفتاء حرا ونظيفا». وكان عادل حسين قد أشار في مقال سابق بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٩٣ تحت عنوان «**لن يتمكنوا من شق صفوف المعارضة..ونحن بالأرقام أصحاب الأغلبية**». إلى جهود الحكم لشق صفوف «جبهة المعارضين لترشيح مبارك».

دوائر وأحزاب وقوى المعارضة المدنية فسرت موقف التجاهل لهذه الدعوة التي حملت من وجهة نظرها رؤية ديمقراطية مخالفة للرؤية المعلنة للإخوان المسلمين، وحتى لكاتب المقال.. بأن الأحزاب المدافعة عن المجتمع المدني والديمقراطية وتداول السلطة ترفض إقامة جبهة مع قوى التيار الإسلامي الذي يدعو لإقامة دولة دينية ويرفض التداول الصحيح للسلطة، ولايكفي مقال لأحد رموزه ليكون دليل تغيير في موقف الإخوان المسلمين.

فمواقف الإخوان المعلنة على لسان المرشد العام والمتحدث الرسمي وأعضاء مكتب الإرشاد، تؤكد إصرارهم على رفض الدولة والمجتمع المدني، واعتبارهم فصل الدين عن الدولة نوعا من الكفر والإلحاد، ودعوتهم إلى تعددية حزبية وحرية رأي تستبعد أي قوى تنطلق من أرضية فكرية مخالفة لفكريتهم واستمرار اعتمادهم لأسلوب التكفير لمخالفيهم في الرأي، خاصة من دعاة الدولة المدنية العلمانية، وحديثهم عن الشورى بمفهوم يستبعد الاقباط من المشاركة على قدم المساواة مع بقية المواطنين. كما أن ممارسات الإخوان المسلمين في مجالس النقابات المهنية التي نجحوا في السيطرة على مجالسها تكشف عن اتجاه واضح لاستبعاد الاخرين وإنكار وجودهم وعدم الاعتراف بهم.

وتفسر دوائر أحزاب المعارضة هذه الدعوة المفاجئة، بأن **الإخوان وحزب العمل يشعران بقدر من فقدان التأييد الشعبي والعزلة الجماهيرية عقب تصاعد العداء الشعبي لعمليات الإرهاب وللقوى السياسية التي تخدم على اتجاهاته الفكرية باللجوء إلى التكفير**.

وكما يقول أحد أقطاب المعارضة.. فليس هناك دليل واحد على أن الأهداف الصحيحة للإصلاح السياسي والديمقراطي التي تطالب بها أحزاب المعارضة والتي تبناها عصام العريان في مقاله، تمثل موقفا عمليا جديدا للإخوان أو للعمل، خاصة في ضوء كتاب «الشعب» وفتاوى قادة هذا التيار مثل الشيخ الغزالي والمعارضة المدنية ليس مستعدة لاستخدامها كمظلة لتغطية المواقف الحقيقية لهذه الجماعات التي ترفض عمليا الديمقراطية الصحيحة، خاصة وأن الأحزاب التي رفضت الموافقة على ترشيح الرئيس مبارك لفترة ثالثة، انطلقت من أرضيات مختلفة ومتناقضة أحيانا. ومالم يكن هناك تغيير حقيقي ومتكامل وملموس من الإخوان وحزب العمل، بالنسبة للديمقراطية والمجتمع المدني، فالوفاق والعمل المشترك والجبهة لايخدم الديمقراطية وإنما يقوى أعداءها.


عصام العريان


عادل حسين

بسبب استفتاء الرئاسة..
الحكومة تفرض الهدنة بين عاصم وراشد

شهد الاسبوع الأول من أغسطس اتصالات سياسية مكثفة لإنهاء الصراع الذى بدأ فى كواليس وزارة العمل واتحاد نقابات العمال منذ أبريل الماضى لاستبعاد رئيس الاتحاد السيد راشد. أسفرت الاتصالات واللقاءات عن حل وسط لتهدئة الأوضاع، التى مازالت ساخنة تحت السطح فى قمة الاتحاد.

تم الاتفاق على ذلك الحل الوسط فى اجتماع دعا اليه أحمد سلامة وزير الدولة لشئون مجلس الشعب والشورى بتكليف من د. عاطف صدقى رئيس الوزراء وحضره عاصم عبد الحق وزير العمل والسيد راشد والنائبان حسين مجاور وعبد المنعم العزالى يوم ٤ اغسطس، ويتضمن إحالة الخلاف القانونى بين الوزير ورئيس الاتحاد إلى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة. واستمرار السيد راشد رئيسا للاتحاد لحين صدور فتوى مجلس الدولة، والتى من المتوقع ألا تصدر قبل نوفمبر القادم، أى بعد التغيير الوزارى الذى أعلن الرئيس مبارك أنه سيتم فى أكتوبر. وفى المقابل ينفى راشد وقوع أى تدخل من وزير العمل فى شئون النقابات ويؤكد علاقات التعاون بين الوزارة والاتحاد، وينفى وجود اللجنة النقابية للانقاذ، وهى اللجنة التى تشكلت خلال هذا الصراع وتضم حوالى ١٣٠ عضوا بالجمعية العمومية للاتحاد أى مايقرب من ثلث أعضاء الجمعية، وأصدرت ثلاثة بيانات حول تدخلات وزير العمل فى الشئون النقابية بما يخالف الاتفاقيات الدولية للحقوق النقابية، وأرسلت بيانها الأول إلى منظمة العمل الدولية والعربية.

تياران

كشف هذا الصراع عن وجود تيارين رئيسيين فى قمة التنظيم النقابى للعمال بالنسبة للموقف من تدخلات وزارة العمل.

الأول- يضم نواب رئيس الاتحاد خيرى هاشم ومصطفى منجى ومحمد كامل لبيب ومحمد زاد الدين، رؤساء النقابات العامة للاتصالات والانتاج الحربى والنقل البرى والبترول، بالإضافة إلى الأمين العام محمد مرسى رئيس النقابة العامة لمرافق وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد حلمى عبد الهادى رئيس النقابة العامة للخدمات التعليمية واسماعيل مشرف رئيس النقابة العامة للبريد وأحمد حرك ومحمد حسن عبد الجليل ممثلى نقابتى الطباعة والنقل البحرى فى مجلس الاتحاد.

وكان هؤلاء قد دافعوا صراحة عن موقف وزارة العمل فى التدخل لاستبعاد السيد راشد مروجين لحجة وزير العمل بأنه سبق أن استبعد قيادات نقابية فى كل مستويات التنظيم النقابى لبلوغهم سن المعاش وأنه لايستطيع الكيل بمكيالين. وكانوا قد وافقوا باستثناء مصطفى منجى وكامل لبيب- قبل ساعات من الاتفاق السياسى المشار إليه على طلب بعقد اجتماع يوم ٥ اغسطس لمجلس الاتحاد لمناقشة كتاب وزارة العمل بشأن اختيار رئيس جديد للاتحاد خلفا للسيد راشد لبلوغه سن المعاش يوم ٦ اغسطس.

وكان المتفق عليه بين الوزير وهؤلاء النقابيين أن يتولى رئاسة الاتحاد خيرى هاشم ولأن الاتفاق الذى تم فى مجلس الشعب جاء فى اليوم السابق على اليوم المحدد فى طلبهم فقد استدعى الوزير هيئة مكتب الاتحاد فى مكتبه بالوزارة يوم ٥ اغسطس ليبلغهم بالاتفاق وضرورة تجميد الوضع وتهدئة الأمور- وهو ما تم إعلانه في اجتماع مجلس إدارة الاتحاد بحضور الوزير يوم ٧ اغسطس.

الاتجاه الثانى- يضم رئيس الاتحاد وبقية اعضاء مجلس الاتحاد الذى يتكون من ٢٣ عضوا، وهم يشملون معظم رؤساء النقابات العامة لعمال الصناعة أو ممثليها فى المجلس بالإضافة إلى بقية النقابات الخدمية. يساندهم اللجنة النقابية للإنقاذ المشار إليها، وهؤلاء يرفضون لأول مرة بشكل علنى تدخلات وزارة العمل ويرفعون شعار استقلالية الحركة النقابية.

واذا كان الاتجاه الأول قد استند الى تأييد وزير العمل، فإن راشد أيضا سعى عبر اتصالات سياسية مع د. فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ود. عاطف صدقى رئيس الوزراء والرئيس مبارك. أيضا لفرض استمراره رئيسا للاتحاد، أى أنه استعان على التدخل الحكومى برئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة وكان الجهد الشعبى الوحيد موجها للخارج (منظمتى العمل الدولية والعربية). عن طريق اللجنة النقابية للإنقاذ، والدور الإعلامى الذى بدأته الأهالى ثم اتسع ليشمل بقية صحف المعارضة، بل وبعض الصحف القومية خاصة روزاليوسف.

بعد الاتفاق

اعتبر الاتجاه الأول الاتفاق السياسى لتهدئة الصراع «اتفاقا لامنتصر فيه ولامهزوم» وأن كانت اتصالات أفراده لم تنقطع استعدادا لأى ظرف موات للإطاحة برئيس الاتحاد.

أما الاتجاه الثاني فقد اعتبر استمرار راشد لما بعد سن المعاش انتصارا فى حد ذاته باعتبار أن تلك هى المرة الأولي التى يفشل فيها وزير العمل فى فرض إرادته على التنظيم النقابى، وإن كان أعضاء اللجنة النقابية للإنقاذ يرون أن القضية أبعد من استمرار راشد رئيسا وأنهم - كما جاء فى بيانهم الثالث الصادر فى ٧ اغسطس- مستمرون فى آداء واجبهم لتحقيق استقلالية الحركة النقابية، وأنهم يشيدون بالقوى الديمقراطية والصحف التى دافعت عن هذا المبدأ، ودعوا الي تعديل قانون النقابات بما يحقق استقلالية التنظيم النقابى.

من جهة أخرى ترى دوائر نقابية خاصة فى مستوى اللجان القاعدية أنه رغم هزيمة وزير العمل للمرة الأولى، إلا أن الهزيمة جاءت بواسطة الرئاسة والحكومة، أي أنه تم مواجهة التدخل بتدخل مضاد، لابواسطة الحركة النقابية، وأن اللجنة النقابية للإنقاذ هى لجنة قومية فى قمة التنظيم النقابى وأنها تخشى التوجه إلى القواعد العمالية والنقابية، ولهذا صرحت فى بيانها الأخير على الإشادة بحكمة القيادة السياسية فى معالجة هذا الصراع. وترى تلك الدوائر أن لجنة الانقاذ مالم تستند إلى ضغط قواعدها العمالية وتلتحم بها، فلن تستطيع تحقيق ما طرحته فى بيانها بشأن الاستقلالية أو تعديل القانون. خاصة وأن مايهم الرئاسة والحكومة أساسا- من وجهة نظرهم- هو استعادة هيبة الحكومة أمام الرأي العام، وفرض حالة من الاستقرار- ولو على السطح- داخل التنظيم النقابى للعمال، الذى يضم حوالى ٤مليون عامل ومازال تحت الهيمنة الحكومية، بخلاف العديد من النقابات المهنية، خاصة فى الشهور السابقة على استفتاء الرئاسة

المنتجون والتجار والخبراء والنقابيون ..

يهاجمون قرارات الحكومة

تحرير التجارة والتعديلات الجمركية انقلاب مفاجىء يدمر الصناعة والزراعة

حسن بدوى

أصدرت الحكومة خلال الشهر الماضى مجموعة من القرارات الاقتصادية، فى بداية تنفيذها لاتفاق المرحلة الثانية من شروط صندوق النقد الدولى للإصلاح الاقتصادى. أثارت هذه القرارات ردود أفعال مختلفة بين خبراء الاقتصاد والمنتجين وحتى التجار، لكنهم جميعا اتفقوا على رفض هذه القرارات التى صدرت عشوائيا ودون تخطيط أو تشاور مع الخبراء، وأطراف العملية الانتاجية فى مصر.

اتفق الجميع على أن هذه القرارات ستؤدى إلى انهيار الصناعة المصرية وزيادة الأعباء على المستهلك ومزيد من الغلاء والبطالة وأن الهدف منها كما جاء في الاجتماع لاتحاد الغرف التجارية هو تحقيق أقصى حصيلة لوزارة المالية علي حساب المنتج والتاجر والمستهلك.

فما هى هذه القرارات؟

*إدخال تعديلات على الرسوم الجمركية بتخفيضها إلى ٨٢ بندا وزيادتها على ٦٣ بندا من بينها خامات ومستلزمات الانتاج.

وبلغت زيادة الرسوم علي بعض الخامات ومستلزمات الانتاج المستوردة ١٠٠٪ وتخفيض الحد الأقصى للرسوم علي الواردات الى ٨٠٪ بناء على طلب صندوق النقد الدولى.

* إلغاء حظر الاستيراد علي مجموعة جديدة من السلع، والسماح للقطاع

نسبة الادخار فى الستينات ١٤٪ والآن ٥٪ فقط!

د.اسماعيل صبرى عبد الله



الخاص بالدخول فى مجال استيراد سلع كانت محظورة بالنسبة له من أهمها القمح والدواجن والجبن والألبان ومنتجاتها.

* زيادة ضريبة المبيعات لبعض السلع من ١٠٪ إلى ١٥٪ ولسلع أخرى من ١٥٪ إلى ٢٠٪.

* إلغاء الحد الأدنى لسعر الفائدة على الودائع أقل من ٣ شهور.

أعقب ذلك قرارات إضافية أخرى، فأصدر وزير الصناعة المهندس محمد عبد الوهاب قرارا بخفض نسبة الحد الأدنى للتصنيع المحلى من ٦٠٪ إلى ٤٠٪ كشرط للاستفادة من المزايا الجمركية التى تتبع معاملة الأجزاء المستوردة فى السلعة المصنعة محليا برسوم جمركية مخفضة. وذلك بالنسبة لصناعات سيارات الركوب وسيارات الجيب وأجهزة الراديو والكاسيت والتليفزيون والفيديو والبيك أب والكومبيوتر وتصوير المستندات وأجهزة الاتصال اللاسلكية والسنترالات الألكترونية.

ركود وغلاء!!

شن اتحاد الغرف التجارية وممثلو الشعب الصناعية والتجارية فى اجتماعهم الموسع يوم ١٠ أغسطس الماضى برئاسة محمود العربى رئيس الاتحاد هجوما شديدا على هذه القرارات، وانتقدوا قرارات وزارة المالية وممارساتها لأنها ستؤدى إلى زيادة الركود فى الأسواق، وتستهدف أقصى حصيلة ولاتراعى محدودى الدخل. ورفض الحاضرون فى الاجتماع فرض نسبة ١٪ كرسوم خدمات جمركية باعتبار ذلك سابقة خطيرة يمكن أن يستتبعها مطالبة جميع الجهات التى لها علاقة بالإفراج عن السلع الواردة بفرض نسب مشابهة وهو ما سيضر بالمستهلك فى النهاية.

ودعا محمود العربى كافة قطاعات رجال الأعمال لاتخاذ موقف موحد من هذه الممارسات التى من شأنها التأثير على الصناعة المحلية ، ورفض مبدأ السماح للأجانب بالقيد فى السجل التجارى ومنحهم حق الاستيراد، وطالب بقصر هذا الأمر على المصريين، وإعادة النظر في التعديلات الجديدة، فى لائحة الاستيراد والتصدير بضرورة إلزام الوكلاء التجاريين بتوفير مراكز خدمة للسلع الهندسية التى يقومون باستيرادها.

تشير بيانات غرفة الطباعة باتحاد الصناعات المصرية إلى أنه تم إغلاق ٦٤٠ **مطبعة من بين ٢٥٠٠ مطبعة خلال العام الماضي فقط بسبب ضريبة المبيعات**، فماذا ستكون النتيجة بعد زيادة هذه الضريبة؟!.

كما تشير البيانات إلى أن ٩٠٪ من المطبوعات في مصر مطبوعات حكومية، و١٠٪ قطاع خاص، أي أن الحكومة ستدفع ضريبة المبيعات الى الحكومة!!.

كما تشير تقديرات خبراء الصناعات المعدنية إلى ارتفاع كبير في تكلفة منتجات الحديد بعد التعديلات الجمركية الأخيرة، فقد تم رفع الجمارك علي خامة «البيليت» وهى الخامة الرئيسية لتصنيع الحديد من ٥٪ إلى ١٠٪ ، هذا البند وحده سيؤدى إلى زيادة **تكلفة الطن بمبلغ ٤٨ جنيها**، ناهيك عن أثر رفع الجمارك على الصاج المجلفن من ١٥٪ و١٠٪ إلى ٢٠٪ وعلى الصاج الأسود من ١٥٪ إلي ٢٠٪.

وأوضح محي الدين قنديل رئيس شعبة المستوردين ووكيل الغرفة التجارية بالقاهرة ، في اجتماع الاتحاد أن زيادة الرسوم الجمركية على بعض خامات ومستلزمات الانتاج، ستؤدى إلى تخفيض حجم الوارد منها وبالتالى إلى انهيار الصناعة المحلية أمام المنتج المستورد المنافس ، كما سيؤدى من جهة أخرى إلي زيادة تكلفة المنتج المحلى وبالتالى زيادة الأعباء في النهاية على المستهلك.

من زاوية أخرى هاجم زكى السويدى عضو مجلس الشورى ومجلس إدارة الغرفة التجارية بالقاهرة هذه القرارات، فكشف أن البنود من ٨٥/١ وحتى ٨٥/٢٧ في التعديلات الجمركية الأخيرة، تتضمن سلعا لاتنتج محليا، ومع ذلك تم زيادة الرسوم الجمركية عليها من ١٠٪ إلى ٧٠٪ .فالهدف اذن - كما يقول السويدى- **ليس حماية المستهلك أو الصناعة المحلية، وإنما تحقيق أقصى حصيلة**، وأكد أنه لايتم حاليا فتح اعتمادات استيراد ، انتظارا لدراسة السوق بعد الرسوم الجديدة، ومدى استيعابه لهذه الزيادات.

تجاهل المنتجين

في نفس الوقت تتجاهل الحكومة مطالب المنتجين من رؤساء شركات ونقابات عامة.

فمازالت شركة النصر للكيماويات الدوائية على سبيل المثال، وهى الشركة العامة الوحيدة المنتجة للخامات الدوائية والمضادات الحيوية، ويتوقف عليها استمرار صناعة الدواء المصرى بكاملها ، تعانى من أزمات عديدة **نتيجة لعدة عوامل ذكرتها عائشة عبد الهادى نائب رئيس النقابة العامة لعمال الكيماويات وعضو مجلس الشورى في مذكرتها إلي رئيس الوزراء د.عاطف صدقى،وأهمها التغيرات التى طرأت على أسعار صرف العملات الحرة، بعد توحيد سعر الصرف،** وارتفاع أسعار الخامات ومستلزمات الانتاج المحلية والمستوردة وزيادة الضرائب والرسوم الجمركية وأسعار الطاقة والوقود.

ولهذا قدم **د.اسامة عبد الوارث رئيس الشركة** عدة مطالب في مذكرته الى رئيس الوزراء في ١٨ مارس الماضي من أهما قيام الدولة بحماية هذه المنتجات الضرورية من سياسة الدعم والإغراق برفع التعريفة الجمركية على المنتجات المستوردة المماثلة لما تنتجه النصر والعربية للخامات الدوائية من خامات ومضادات حيوية بنسبة ٥٠٪ لاستمرار الانتاج المحلى من الدواء.

كما تجاهلت الحكومة مطالب رئيس النقابة العامة للكيماويات جعفر عبد المنعم في مذكرته الى رئيس الوزراء في ٣٠ يونيه الماضى، بحماية صناعة الورق من سياسات الدعم والإغراق برفع الرسوم الجمركية على الورق المستورد من ٥٪ الى ٢٠ ٪ وتخفيضها على مستلزمات الانتاج من ٣٠٪ إلى ٥٪ وبإلزام المسئولين عن طبع الكتب المدرسية باستخدام الورق المنتج محليا بشركتى راكتا والأهلية ، تنفيذا لتعليمات وزير التعليم خاصة وأن المسئولين بالوزارة أشادوا بجودة الورق المحلى، حتى لايتراكم المخزون الذى بلغ في شركة راكتا وحدها ٤٠ مليون جنيه. والغريب أن دور الطباعة المدينة للشركة بمبلغ ٣٥مليون جنيه تقوم باستيراد الورق بأموال «راكتا» التى توقفت خطوط انتاجها، كما توقفت بالتالى خطوط مصانع لب الورق بشركة السكر نتيجة لذلك.

عائشة عبد الهادى



الإصلاح والنهب

القرارات كما يقول د.اسماعيل صبرى عبد الله وزير التخطيط الأسبق والخبير الاقتصادى والقيادى البارز بحزب التجمع ، جزء من خطة الاصلاح الاقتصادي طبقا لمفهوم صندوق النقد والبنك الدوليين ، وينبغى الإشارة الى أنه في حالات كثيرة يتم التنفيذ محليا لهذه الخطة بشكل غير كفؤ، فالمؤسستان عندما طالبتا بالخصخصة، لم تتحدثا عن نهب وفساد كما يحدث في صفقات بيع الشركات العامة.

ويتحدث د.اسماعيل عن رؤية التجمع للإصلاح والتى طرحها في المؤتمر الاقتصادى الذى دعا اليه الرئيس مبارك في فبراير ١٩٨٢ ، والتى انطلقت من أن مصر عاشت تنفق أكثر مما تنتج بمعدل ٢٠٪ من الناتج الإجمالى، مما أدى إلى زيادة المديونية وتراكمها حتى أصبح عبء خدمة الدين أكثر من الديون الجديدة ولهذا طالب التجمع بالإصلاح اعتمادا على الذات، وبسياسة التقشف بشرط عدالة توزيع الأعباء وطرح عناصر سياسة الإصلاح في مناقشة صريحة مدعمة بالبيانات بين كل القوى والأحزاب والمنظمات حتى تستمر بالتوافق الاجتماعى أو بالتراضى العام. وقد بدأت الأزمة تشتد منذ ١٩٨٥بعد توقف تحويلات المصريين وانخفاض سعر البترول وانتشار الكساد في الأسواق.

هذه الطريقة للإصلاح- كما يقول د.اسماعيل تقوم على الاعتماد على القدرات المصرية وتشجيع الادخار بدلا من الاستهلاك، إلا أن الحكومة رفضتها دون أن تمتلك سياسة

بديلة متكاملة واضحة لديها، حتى أنها تخفى خطابات النوايا التى تقدمها للصندوق. بينما الخط الرئيسى فى رؤية صندوق النقد الدولى هو عدم المساس بدخول الأغنياء باعتبارهم قادرين- من وجهة نظره- على الادخار ومن ثم الاستثمار، أما الفقراء فإنهم سيستهلكون أى دخول يحصلون عليها.

دعاوى زائفة

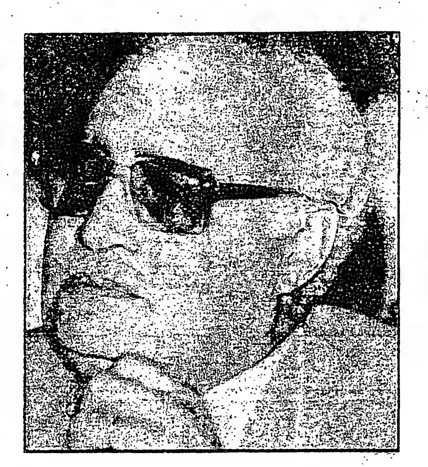
فى هذا الإطار جاءت ضريبة المبيعات ،والزيادة الجديدة فيها ضمن القرارات الأخيرة ، بتوصية من صندوق النقد الدولى بهدف ضغط الاستهلاك إلا أن هذه الضريبة تترجم عمليا إلى زيادة أسعار، كم أنها من زاوية أخرى إجراء تضخمى برفع سعر المنتج ويؤدى لتراكم المخزون ويزيد سعر المنتج الأجنبى. **والنتيجة هى تقليل استهلاك الطبقات الوسطى ومحدودى الدخل الذين لايستهلكون أصلا إلا** الضروريات، وخلال السنوات ٨٦- ١٩٩٠ انخفضت القوى الشرائية لمتوسط دخل موظفى الحكومة بنسبة ٥٠٪ هذا عن طريق التضخم فقط والآن تضيف اليه الحكومة اجراءات جديدة بنفسها رغم أنها مستمرة فى التزييف والقول بأنها ترعى محدودى الدخل.

انقلاب مفاجىء

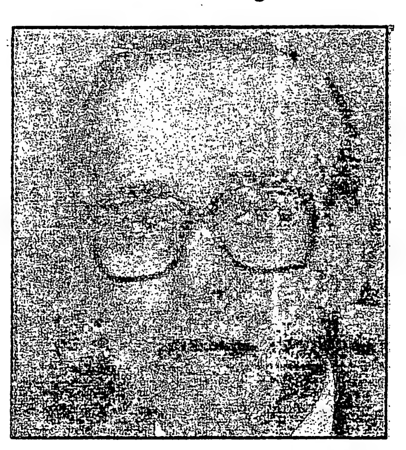
وينتقل د.اسماعيل الى شرح جذور التعديلات الجمركية وتحرير الاستيراد، فيقول: إن صادراتنا **تغطى ٣٤٪ من قيمة الواردات**، والفارق كان يتم تغطيته بقروض، الآن قلت القروض مما يفرض تقليل الواردات، والصندوق يشترط تحرير الاستيراد كاملا لأن تقليل الاستهلاك سيتم دون حظر الاستيراد، ويطلب عدم استخدام الضريبة الجمركية كوسيلة غير مباشرة للحظر، وأن تكون أعلى فئة جمارك ٨٠٪ وهذا ماتم فى التعديلات الأخيرة مما يعرض النشاط الصناعى للخطر، لأنها انقلاب مفاجىء فى أوضاع السوق بالنسبة للصناعات الحديثة، لم يمنحها فترة كافية للاستعداد للمنافسة.

تدمير الزراعة

ويأتى تحرير استيراد القمح فى وقت تعانى فيه الزراعة من مشكلات عديدة بسبب سياسات الحكومة، لجزء أساسى من احتياجاتها (الأسمدة والمبيدات والبذور) كانت



د.عاطف صدقى



م.محمد عبد الوهاب

مدعمة ويحصل عليها الفلاح من بنك التسليف بقرض مدعوم، الآن تم تركها لآليات السوق، فارتفعت أسعارها، الأمر الذى يتطلب إطلاق سعر القمح أيضا والحاصلات الزراعية التقليدية، مع قيام الدولة-خاصة بالنسبة للقمح- بدعم رغيف الخبز فى مرحلة صناعته والتوزيع النهائي، باعتبارة عنصر القوت الرئيسى الذى يتحكم فى القرار. وبدون ذلك فإن فتح باب الاستيراد للقمح والسلع الغذائية فقط دون سياسة زراعية متكاملة يشكل خطرا كبيرا على الفلاحين وعلى الأمن والسيادة المصرية أيضا، أضف لذلك ضرورة وضع ضوابط لضمان صلاحية السلع المستوردة حتى لايغزو السوق المصرى الجبن والفراخ والأودية واللحوم الفاسدة.

الصورة من زاوية أخرى تستكملها النقابة العامة للعاملين بالبنوك فى مذكرتها الى رئيس الوزراء، والتى طالبت فيها بإعادة النظر فى قرار حرمان بنك التنمية والائتمان الزراعى من العمل فى مجال مستلزمات الانتاج من بذور وأسمدة ومبيدات ، مما أدى الى حرمان البنك من ٤٠٪ من ايراداته والبدء فى تصفية ١٢ ألفا من العاملين فى البنك فى هذا المجال- رغم أن حرمان البنك من العمل فى هذا المجال يتناقض مع آليات السوق المعمول بها بالنسبة للقطاع الخاص ولبقية الأنشطة الأخرى، وأشارت المذكرة إلى أن البنوك الزراعية فى الدول الرأسمالية تعمل في هذا المجال وفى مقدمتها البنك الفرنسى والبنك التركى.

تشجيع الاستثمار

ويخشى د.**اسماعيل صبرى** من أن يؤدى قرار الغاء الحد الأدنى لسعر الفائدة على الودائع أقل من ٣شهور إلى زيادة النزعة الاستهلاكية عند صغار المدخرين، خشية من انخفاض سعر الفائدة على ودائعهم بالنسبة لمعدل ارتفاع التضخم وارتفاع أسعار السلع فى السوق. والأصل فى الودائع لمدة أقل من سنة أنها عمليات سيولة نقدية وليست عمليات استثمارية. وكان صندوق النقد والبنك الدوليان يطلبان تحويلها لأسهم وسندات وشهادات استثمار، وهذا يتطلب كفاءة فى الإدارة البنكية ووسطاء فى البنوك واستعدادات ليست موجودة لدينا ، لتشجيع صغار المدخرين وتسهيل عمليات تحويل ودائعهم الى سندات وأسهم، باعتبار أن الهدف الأساسى من طرح أسهم فى ملكية المشروعات هو جمع المدخرات لاتوسيع قاعدة الملكية الخاصة كما زعمت الحكومة. خاصة وأن نسبة الادخار فى مصر الان ٥٪ مقابل ٢١٪ فى الهند، و١٤٪ فى مصر الستينات.

وبعد ..فهذه هى القرارات الاقتصادية للحكومة التى تصدر دون مناقشة مسبقة مع أطراف الانتاج والخبراء والقوى والأحزاب والمنظمات فى مصر..وتفاجئنا الحكومة كلما دخلت مغارة المفاوضات مع صندوق النقد- فتأتى بلا رؤية متكاملة، مرفوضة من الجميع..منحازة للأكثر ثراء، يرفضها الأكثر فقرا والذين يتزايدون كل يوم.. والأخطر أنها تدمر أعمدة الاقتصاد المصرى لتصبح مصر كلها رهنا بإرادة الصندوق والبنك الدوليين المتحدثين باسم رأس المال العالمى ، ومركزه الحالى البيت الأبيض !!

الرئيس مبارك والارهاب وسياسة أهون الشرين

د. جلال أمين

تردد كثيرا فى الحملة الاعلانية لاعادة ترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثالثة، القول بأننا يجب أن نعيد انتخاب الرئيس لأنه هو الضمان لنا ضد الارهاب. وكثيرا ماجاء هذا القول فى صورة: **«نعم لمبارك معناها لا للارهاب»**. وقد لاحظت أن بعض الشخصيات المرموقة قد اشتركت فى ترديد هذا القول، واعتبرته أنه هو الحجة الدامغة ضد كل من يريد أن يقول «لا»، وكأنهم يقولون **«أننا حتى لو اختلفنا على كل الانتقادات التى توجه إلى الرئيس مبارك فإننا مع ذلك سنقول «نعم» لأننا لانريد أن يحكمنا الإرهابيون»**.

وأعترف للقارئ بأنى احترت حيرة شديدة وأنا أحاول فهم المقصود بهذه الحجة. فأنا أسأل نفسى عما إذا كنت سأقول نعم أم لا فى هذا الاستفتاء، لو فُرض واشتركت فيه أصلا، فأجد أننى بلا تردد كنت سأقول «لا» (لأسباب متعددة سيرد بعضها فى ثنايا هذا المقال). ولكنى فى نفس الوقت ضد أى صورة من صور الارهاب، بالطبع، ولا أحس بأنى باتخاذ هذين الموقفين فى نفس الوقت، أناقض نفسى، أو أشعر بتمزق أو اضطراب داخلى من أى نوع. أنا أقول إذن فى داخل نفسى **«لا لمبارك ولا للارهاب»**. فمن أين أتى هؤلاء الكتاب بهذه الحجة واعتبروها الحجة الدامغة لإعادة انتخاب الرئيس؟.

إننا لو تصورنا أن شخصا غريبا عن مصر جاء الينا من دولة أجنبية أو من كوكب آخر، وهو لايعرف ظروف مصر وأحوالها، وأنه لدى هبوطه على أرض مصر سمع الناس يقولون **«إننا سنقول نعم لمبارك لأننا نقول لا للارهاب»**، فالأرجح أن هذا الشخص سوف يتصور أن **الرئيس مبارك** هو مصلح اجتماعى خطير أو كاتب سياسى فذ، كرّس حياته أو قلمه لتفنيد حجج الارهابيين أو للدفاع عن حرية الرأى والفكر ضد كل من تسول له نفسه الافتئات عليها، وأنه نشر الكتاب بعد الكتاب أو المقال بعد المقال لمهاجمة الفكر الارهابى ودحضه، أو قد يتصور أن **الرئيس مبارك** قد كون فى فترة ما من حياته حزبا سياسيا هدفه مناهضة الارهاب والارهابيين، وأن هذا هو السبب فى دخوله ميدان السياسة أصلا حتى وصل الى منصب نائب رئيس الجمهورية، ثم اعتلاء منصب الرئاسة قد يتصور هذا الشخص الغريب عن مصر شيئا من هذا القبيل، ولكنه لوقام بسؤال بعض العارفين بشئون مصر وتطورها خلال السبعينيات والثمانينيات لعرف أن كل هذا ليس صحيحا.

قد يتصور هذا الشخص إذن، أن السبب فى القول بأن **«نعم لمبارك معناها لا للارهاب»**، هو السياسة الأمنية التى اتبعها الرئيس مبارك بعد أن صار رئيسا للجمهورية فى مطلع الثمانينات، إذ لابد أنه بمجرد أن بدأت فترة رئاسته الأولى، أو بعدها بقليل، اختفت ظاهرة الارهاب المادى والفكرى، أو على الأقل خفت حدة، هذه الظاهرة بشدة بعد توليه الحكم. ولكن الحقيقة هى أيضا غير ذلك، فالجميع يعرف أن **حوادث الاعتداء المادى من جانب الارهابيين، قد ازدادت بشدة فى الثمانينات عما كانت فى السبعينيات أو الستينيات أو الخمسينيات**، سواء فى ذلك حوادث الاعتداء على الأجانب أو المصريين، الأقباط أو المسلمين، المدنيين أو الضباط، كتابا أو سياسيين. وأن ظاهرة الاعتداء على حرية الرأى بتكفير أو تخوين الكتاب المعادين للفكر الارهابى وتخويف وارهاب المنتمين الى دين آخر، والتدخل فيما يدرس بالمدارس ومايكتب فى الكتب، وما يذاع فى الاذاعة والتليفزيون، وانتشار كتب الارهابيين فى المكتبات وعلى الأرصفة.. الخ كل هذا قد زاد بشدة فى الثمانينيات، بل لعله قد بلغ فى الثمانينيات مدى لم تعرفه مصر فى أى وقت من الأوقات فى العصر الحديث.

قد يتصور هذا الشخص الغريب إذن، القادم الينا من كوكب آخر، أن السبب فى القول بأن «نعم لمبارك معناها لا للارهاب» لابد أن يكون سياسة الرئيس الاجتماعية والاقتصادية، بمعنى أن سياسته فى التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمالة، ومن ثم تخفيض معدل البطالة، وإعادة توزيع الثروة، والحلول التى قدمها لتخفيض حدة الصراع الطبقى، واهتمامه بتوفير الخدمات الأساسية لمحدودى الدخل بالمجان أو بأسعار زهيدة كالخدمات الصحية والتعليمية والمساكن الملائمة.. الخ. كل هذا لابد أن يكون هو السبب فى الاعتقاد بأنه أصلح الرؤساء لمكافحة الارهاب، إذ أن الارهاب لاينمو وينتشر الا فى ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية متردية، وتفاوت صارخ فى الدخول. فإذا كان الارهاب لم ينحسر بعد بل زادت حدته خلال الاثنتى عشرة سنة الأولى من حكم الرئيس مبارك، فلابد أنه سينحسر خلال الخطة الخمسية القادمة أو التى تليها. ولكن أى مطلع على شئون مصر الاقتصادية والاجتماعية خلال الثمانينيات يدرك أن حكم



حسنى مبارك

الرئيس مبارك لم تكن من بين أولوياته على الاطلاق هذه المهام التى ذكرناها: لاتخفيض معدل البطالة، ولاتخفيض معدل الارتفاع فى الأسعار، ولاتوفير خدمات السكن والتعليم والصحة بأسعار زهيدة، ولا التصدى لاتساع الفجوة بين الطبقات، بل على العكس كانت الأولوية هى لتنفيذ فضائح صندوق النقد الدولى التى تؤدى بطبيعتها، وباعتراف صندوق النقد الدولى نفسه، إلى عكس ذلك تماما،و على الاقل فى المدى المنظور، ولم يحدد لا صندوق النقد ولا الرئيس مبارك موعدا محددا لبداية التحسن فى هذه الأمور كلها وبداية ظهور أثر ذلك فى تخفيض معدل نمو الارهاب والارهابيين.

***

ماالمقصود إذن بالقول بأن نعم لمبارك معناها لا للارهابيين»؟ لابد أن القائلين بهذا يقصدون شيئاما، فماهو ياترى؟

لايمكن أن يكون المقصود هو القول بأننا يجب أن نعيد انتخاب الرئيس مبارك لأنه شخصيا لاينتمى الى أى جماعة أرهابية أو أى من الجماعات الدينية المتطرفة. لايمكن أن يكون هذا هو المقصود، فهناك الملايين من المصريين البالغين الذين لاينتمون هم أيضا إلى أى من هذه الجماعات، فلماذا الرئيس مبارك بالذات!

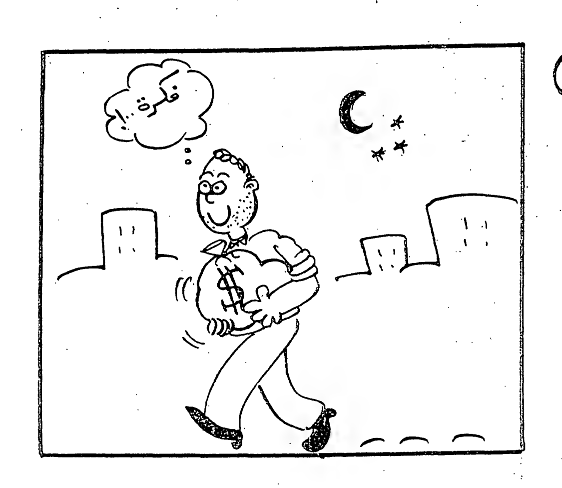
أغلب الظن إن المقصود هو القول بأن أقوى وأنشط جماعة سياسية فى مصر الآن هى الجماعات الاسلامية، وأن أقدر الاتجاهات السياسية فى مصر الآن على الوصول الى الحكم بالقوة هى الجماعات الارهابية، وأن هؤلاء إذا وصلوا الى الحكم فإنهم سيعيثون فى الأرض فسادا، بدرجة أكبر حتى مما شهدناه فى الثمانينيات، وسيبيدون حرية الناس بدرجة أكبر حتى مما عرفناه فى ظل الرئيس مبارك، فمجلس الشعب سيكون أكثر تزييفا، والصحف والاذاعة والتليفزيون ستخضع لقيود أكبر ومصادرة الرأى المخالف وتكفير الناس وتخويفهم ستكون كلها أكثر حدة مما نشهد الآن، ولهذا كان علينا أن نعيد انتخاب الرئيس مبارك باعتبار أن هذا الانتخاب هو أهون الشرين. لابد أن يكون هذا هو المقصود ولكن هذا القول يذكرنى بشدة بالحجة التى تقال لنا فى مناقشة عدد من المسائل الحيوية الآخرى. إنها تقال لنا مثلا لتبرير الاستسلام لمطالب إسرائيل وقبول التصالح بأية شروط. إذ يقال لنا: «وماهو البديل ؟ إنك غير قادر على الحرب، فليس أمامك الا قبول شروط العدو، تماما كما يقال لنا الآن «وماهو البديل للرئيس مبارك»؟ لقد نمت قوة الجماعات الإرهابية وتضخمت فلم يعد أمامك إلا إعادة انتخاب الرئيس». نفس الحجة تقال لنا أيضا لتبرير الانصياع لضغوط صندوق النقد الدولى لتطبيق سياسة اقتصادية بعينها فيقال لنا «وماهو البديل؟ لقد نمت ديونك الخارجية وتضخمت لدرجة لم يعد لها بديل أى أن تقبل مايطلبه منك الصندوق. إن هذا أيضا أهون الشرين. ونفس الحجة تقال لنا أيضا لتبرير قبول المطالب الأمريكية لاتباع سياسة خارجية معينة أوسياسات اقتصادية معينة فيقال لنا «وماهو البديل؟ إن من لايملك قوته لايملك إرادته ونحن لانملك قوتنا للأسف، ونعتمد اعتمادا اساسيا على المعونات الأمريكية، إذ أن انتاجنا الزراعى لم ينم بالدرجة الكافية، فليس أمامنا إلا تنفيذ المطالب الأمريكية. إن هذا هو أيضا أهون الشرين.

الأمر واضح تماما إذن. يأتيك بعض الحكام فيحكمونك لمدة عشرين سنة، ينجحون خلالها فى كل مجال من المجالات فى القضاء على أى بديل آخر: ليس لدينا سلاح كاف، فلابديل للاستسلام لاسرائيل، ليس هناك قمح كاف فلابديل لقبول المطالب الامريكية، ليس هناك أموال كافية فلابديل لقبول شروط صندوق النقد الدولى، وقد اقترضنا بلايين الدولارات وبددناها فيما لايفيد، فنمت ديوننا نموا مذهلا، فلم يعد أمامنا بديل إلاشد الآحزمة على بطون الفقراء. والآن يقال لنا أيضا: **لقد أدت سياستنا الاقتصادية والاجتماعية إلى نمو الحركات الارهابية نموا مذهلا، كما أدى احتكارنا للسلطة وتزييفنا للانتخابات الى أنه لم يعد هناك زعماء أو احزاب سياسية قوية بديلة للجماعات الارهابية، فلم يعد هناك أى بديل للرئيس مبارك، ومن ثم لايبقى أمامك الا أن تقول نعم للرئيس، لا لفترة رئاسة ثالثة فقط، بل ورابعة وخامسة، وكلما نما الارهاب فى عهده وتضخمت الحركات الارهابية، كلما كان هذا أدعى لمزيد من التأييد له وإعادة انتخابه.**


1
كما نطالب بالمساواة ..
وحق الفقراء في العيشة ..
!!


2
مقالك الأخير ممتاز جداً .. وفعلاً عندك حق -
.. إزاى فيه ناس تشترى مرسيدس
وناس تانيه مش لاقية تاكل .. ؟!!
رئيس التحرير


3
واتفضل .. أدى المكافأة ..
بتاعتك أهه .. !!
$


4
فكرة ..!
$


5
معرض سيارات
لو سمحت .. عاوز أحجز المرسيدس ..!
$





المفاوضات والتسوية في ضوء العدوان الإسرائيلي

لم يكن العدوان الإسرائيلي على لبنان صباح الأحد ٢٥ يوليو مفاجأة تماما. فالتقارير الصحفية والدبلوماسية كانت تشير إلى إحساس اسرائيل بالقلق من تصاعد عمليات المقاومة الوطنية اللبنانية في الجنوب، واتجاهها إلى توجيه ضربة عسكرية لها ، وقبل أيام من العدوان الاسرائيلي، حذر «إيهود باراك» رئيس أركان حرب جيش إسرائيل من أن بلاده لن ترتدع عن أي مجابهة مع حزب الله مهما اتسع نطاقها..«إن نشاطات جيش الدفاع الاسرائيلي لن تكون دفاعية فقط واسرائيل لايمكن أن توافق على محاولات حزب الله جعل سكان شمال إسرائيل رهائن..وإذ لم يسد الهدوء المنطقة لفترة طويلة فإن اسرائيل ستضطر إلى إعادة النظر في موقفها القاضي بالتحلي بضبط النفس قدر الإمكان».وأذاعت المصادر الاسرائيلية أن الدوائر العسكرية والسياسية لاحظت أن حزب الله قتل من جنودها في شهر يوليو، أكثر مما قتل في أي شهر طوال عام.

وقال رئيس الأركان أن حزب الله سلح مقاتليه بكل أنواع الصواريخ، وزاد من وتيرة عملياته إلى درجة كبيرة في «الحزام الأمني» وزاد مقاتلوه من عملياتهم العسكرية ضد جهاز استخبارات جيش لبنان الجنوبي.

وطالبت واشنطون لبنان بضبط عمليات المقاومة. لأننا في مرحلة مفاوضات ولايجوز أن يستمر خلالها الوضع متوترا هناك، كما قال السفير الأمريكي في بيروت لفارس بويز وزير خارجية لبنان.وأبلغ السفير الأمريكي بويز قلق الولايات المتحدة حيال الوضع في الجنوب واحتمال خروجه عن السيطرة إذا استمر التوتر العسكري فيه.

إذن فوقوع عدوان إسرائيلي أو توجيه ضربة للمقاومة الوطنية اللبنانية وحزب الله بالذات لم يكن مفاجأة. ولكن المفاجئة كانت في حجم العدوان وقواه، وبالتالي في أهدافه التي تجاوزت بالقطع موضوع المقاومة في الجنوب.

لقداستمر العدوان سبعة أيام متواصلة . وشمل قرى الجنوب والبقاع الغربي وساحل الشوف وطرابلس في الشمال، واستخدمت اسرائيل في العدوان الطيران الحربي والطائرات العمودية والمدافع. وشاركت في القصف البوارج الحربية التي جابت الشاطىء اللبناني من صيدا إلى صور.

وأدى العدوان إلى استشهاد ١٢٨ لبنانيا (منهم ٨ فقط من حزب الله) وجرح ٤٧٠، وهجرة ٣٠٠ ألف لبناني من الجنوب،وتدمير مئات القرى وعشرة آلاف منزل بصورة تامة، وإصابة عشرون ألف منزل وشقة. وقدرت الخسائر الاقتصادية المباشرة بحوالي ٩٠٠مليون دولار، كما قتل ٣جنود سوريين.

،أصبح السؤال الكبير.. ماهي الأهداف الحقيقية والنهائية لهذا العدوان؟

** والهدف المباشر المعلن طبقا للمصادر الاسرائيلية أولا: ضرب كل العناصر التي تحاول المساس باسرائيل، وثانيا: لفت انتباه السكان والحكومات المعنية (لبنان وسوريا) لتمارس ضغوطا على حزب الله، وألا تقف مكتوفة الأيدي، وذلك طبقا لما أعلنه شيمون بيريز. ويضيف «إسحاق رابين» «لن ينعم الذين يعيشون شمال المنطقة الأمنية (المحتلة بالأمن والهدوء طالما أن لاأمن ولاهدوء على الجانب الاسرائيلي من الحدود.».

وقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الهدف الاسرائيلي بوضوح..فأعلن وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي» أن الولايات المتحدة تكرر دعوتها لاسرائيل ولبنان وسوريا لضبط النفس ، وقد تلقينا منذ فترة تقارير عن ازدياد نشاط حزب الله في جنوب لبنان، وحزب الله معارض لعملية السلام، ومن الضروري منع معارضي عملية السلام من تقويضها»

وأبلغت الإدارة الأمريكية الحكومة اللبنانية، عدم استعدادها للقيام بأي تدخل ضاغط لدى اسرائيل لدفعها لوقف مسلسل

الغارات الجوية، مالم يعاد النظر في الأمر الواقع في الجنوب.

** ويرتبط بالهدف السابق سعى **اسرائيل لتهجير سكان القرى اللبنانية في الجنوب**. تحقيقا لثلاثة أهداف مترابطة:

- إثارة الاضطراب في بيروت نتيجة تفريغ الجنوب من سكانه وتدفقهم على العاصمة وبالتالي تعطيل خطة إعمار لبنان، الذي يشكل في حالة استعادته لها صفته الاقتصادية بعد ١٧ سنة من الحرب الأهلية منافسا خطرا لاسرائيل (اقليميا).

- إيجاد منطقة حزام أمني ثانية محاذية للشريط الحدودي المحتل فارغة من السكان، وغير آمنة، الدخول اليها والإقامة فيها شبه مستحيل..

- تحويل المناطق الأخرى في النبطية والقطاع الأوسط الى مناطق منكوبة شبه خالية من السكان تكون بمثابة حزام أمني ثالث.

** **استخدام العدوان لتحويل البحث في المفاوضات الثنائية (الجولة الحادية عشرة) الى القضايا الأمنية، التي طرحتها اسرائيل في الجولة العاشرة مع الجانبين السوري واللبناني**. دون تحقيق أية نتائج، بدلا من البحث في القضية الأساسية، قضية الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. وكانت اسرائيل قد سجلت في المذكرة التي قدمتها للجانب اللبناني في اخر يوم من أيام المباحثات (الجولة العاشرة) حقها في التدخل في لبنان في حالة استمرار ما أسمته، «الاختلال الأمني» في المنطقة الحدودية. وكما قال مصدر سوري «تطرح اسرائيل على الأرض ما ورد في الورقة التي قدمتها الى الوفد اللبناني المفاوض في الجولة العاشرة من المفاوضات، والتي تعتبر نسخة معدلة من اتفاقية ١٧ مايو (آيار) الملغاة.

** **إثارة مزيد من الانقسامات بين الأطراف العربية، وداخل كل قطر عربي**. فهو تصاعد الخلافات في الصف الفلسطيني بين المؤيدين والمعارضين لصيغة مدريد، وداخل المؤيدين في صفوف الوفد المفاوض (**مقاومة ممثلي حزب الشعب الفلسطيني للجولتين التاسعة والعاشرة، وإعلان حيدر عبد الشافي معارضته لاستمرار المفاوضات**) وداخل فتح ذاتها.. تسعى اسرائيل لتعميق الخلافات، وخلق انقسام داخل لبنان بمحاولة دفع الحكومة للتخلي عن ورقة المقاومة، وإثارة شقاق بين لبنان وسوريا.

** **ويصب ذلك كله في التمهيد للجولة الحادية عشرة بإجبار العرب على قبول مارفضوه في الجولة العاشرة**. وقد أعلنت اسرائيل بوضوح خلال العدوان رهانها على أن العرب سيستأنفون العملية التفاوضية في واشنطون- والمستمرة منذ ٢١ شهرا- وكما قال **بيريز**..« إن اسرائيل ستواصل العملية حتى في هذه الظروف. وهذه ليست المرة الأولى التي تتعامل فيها (اسرائيل) مع العرب في مسارين مستقلين» مشيرا إلى أن اسرائيل قامت بعملية الليطاني خلال التفاوض مع الحكومة المصرية على اتفاقية كامب ديفيد.

ويضيف **بيريز معتقدم مفاوضات السلام بسبب التدخل الكبير للولايات المتحدة فيها، ونتيجة التزامها الجديد أثر عمليتنا في لبنان**».

لقد كان واضحا أن توقيت العدوان ارتبط بموعد جولة وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر في المنطقة والتي بدأت عقب التوصل إلى وقف العدوان الاسرائيلي على لبنان مباشرة.

ويبقى السؤال الكبير:**ماذا حقق العدوان الاسرائيلي من أهدافه؟**.

منذ اللحظة الأولى أعلنت الحكومة اللبنانية رفضها لأهداف العدوان الاسرائيلي ،وإصرارها على تنفيذ القرار ٤٢٥ القاضي بانسحاب اسرائيل من لبنان كشرط وحيد لتوفير الأمن على الحدود الدولية، وأن من حق لبنان الاستمرار في المقاومة حتى إزالة الاحتلال.

وقال رفيق الحريري رئيس الحكومة اللبنانية.. «**أننا لانستطيع مقاتلة الذين يقاتلون اسرائيل لأنهم مقاومون ضد الاحتلال ولأسباب وطنية وداخلية** فالموضوع هو انسحاب اسرائيل لأن في هذه الحال لايعود ثمة مبرر لحمل السلاح لالحزب الله ولا لغيره»..



وأضاف الحريري «إن العدوان الاسرائيلي دمر الجنوب من دون أن يصيب أكثر من ثمانية أشخاص من حزب الله».

وأعلنت الحكومة السورية وقوفها إلى جانب لبنان مؤكدة على حق العرب في استعادة أراضيهم المحتلة ومقاومة الاحتلال».. وقال ناطق سوري رسمي في «دمشق».. كيف يمكن لعقل سليم أن يطالب بمنع المواطنين العرب الرازحين تحت الاحتلال الاسرائيلي من مقاومة هذا الاحتلال بالوسائل المتاحة لهم. وكيف يمكن لأي منطق سليم، أن يطلب من الغير حراسة قوات الاحتلال الاسرائيلي، وتأمين الحياة الهادئة لها؟».

وتأكد هذا الموقف اللبناني- السوري خلال اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب. وقالت مصادر دبلوماسية عربية أن حوارا دار خلال الاجتماع بين الرئيس رفيق الحريري ووزير الخارجية المصرى «عمرو موسى» **الذي قال بوجوب وقف أعمال المقاومة، مطالبا الدولة اللبنانية بذلك.** ورد الحريري قائلا.. « إنك تطلب منا شيئا لايمكن تحقيقه. إن ماينهي المقاومة هو إنهاء الاحتلال الاسرائيلي. فهي موجودة بسببه وهذا واضح ولايوجد سبيل آخر. وعندنا في لبنان عندما تقرر فئة أن تقاتل اسرائيل بسبب احتلالها الأراضي فلايمكننا أن نمنعها عن ذلك. وهذا أمر قد يكون غير موجود في سائر الدول العربية.. أما في لبنان فالأمر مختلف، فمحاولة منع هذه الفئة من مقاومة الاحتلال، قد يوصلنا إلى حرب أهلية جديدة.

إذن أنتم تخيرونا بين أن نخضع لحرب أهلية وأن نخضع لعدوان اسرائيلي ومن الأفضل لنا أن نموت في مواجهة اسرائيل من أن نموت في حرب أهلية»..

ولكن مع التوصل الى اتفاق لوقف النار اعتبارا من الساعة السادسة من مساء ٣١ يوليو (أي في اليوم السابع للعدوان) بين أمريكا واسرائيل ولبنان وسوريا، بدأت الشكوك حول النتائج الحقيقية على الساحة اللبنانية والعربية.

- فقد اختلفت الروايات حول حقيقة الاتفاق أو التفاهم الذي تم بين أمريكا واسرائيل وسوريا ولبنان (وإيران) بالنسبة لحزب الله والمقاومة.

فبينما أكدت مصادر عربية أن اللقاء الذي عقد في دمشق بين **فاروق الشرع** وزير الخارجية السوري، **وفارس بويز** وزير الخارجية اللبناني **وولايتي** وزير خارجية



إيران أكد على ضرورة تناغم المقاومة اللبنانية مع احتياجات الدولة اللبنانية ومصالحها العليا، مع تأكيدهم على حق الشعب اللبناني في مقاومة الاحتلال.» ومن ثم فقد تم الاتفاق على وقف إطلاق الكاتيوشا على اسرائيل مقابل وقف العدوان الاسرائيلي.. إلا أن مصادر اسرائيلية أكدت التزام الحكومة اللبنانية وقف نشاط المقاومة اللبنانية من أراضيها ضد اسرائيل وضد المنطقة الأمنية».. أي وقف المقاومة.

وجاء قرار نشر قوات الجيش اللبناني في منطقة عمل قوات الطوارىء في الجنوب يثير الشك في طبيعة التفاهم أو الاتفاق الخاص بالمقاومة اللبنانية

ورغم تأكيد وزير الاعلام اللبناني ميشال سماحة أن قرار توسيع انتشار الجيش لايستهدف وضع الجيش في مواجهة المقاومة، وقرار مجلس الدفاع الأعلى لإلغاء رخص السلاح لايستهدف المقاومة، أيضا.. وأن الجيش سيتلاحم مع شعبه في الداخل والجنوب».. إلا أن المخاوف تزايدت من احتمالات تحقيق الأهداف الاسرائيلية في وقف المقاومة.. خاصة ماتردد عن وجود حالة من السخط على حزب الله والمقاومة بين مواطني الجنوب الذين عادوا إلى قراهم وشاهدوا ماحصل لمنازلهم، مما أثار نزاعا بين الأهالي والعناصر المسلحة عادة

- وتثير نتائج زيارة كريستوفر تساؤلات حول نجاح محتمل للسياسة الأمريكية وأهداف العدوان الاسرائيلي. بدءا من الأزمة الفلسطينية التى تفجرت حول الوثيقة الفلسطينية المسلمة لكريستوفر، والتباين في الموقف اللبناني والسوري حول دور الجيش اللبناني في الجنوب وأثره على المقاومة.. وصولا إلى قبول الأطراف العربية المحتلة لاستئناف الجولة الحادية عشرة في واشنطون، دون أي تغيير في الموقف الاسرائيلي أو الموقف الأمريكي، بصورة تؤكد ما ألح عليه حكام اسرائيل من أن العدوان سيسهل بقبول العرب لما كانوا يرفضونه. وهو مايفسر تصريح كريستوفر في نهاية زيارته الذى قال فيه..« **أغادر المنطقة وكلي أمل وحماس، ومع شعور بأنه قد تم إنقاذ عملية السلام وأعيد وضع قطارها على السكة وإن بإمكاننا إحراز تقدم».**

ومع ذلك يظل الحكم على نتائج الزيارة والعدوان الذي مهد لها رهنا بالتطورات التي ستحدث في الأسابيع القليلة القادمة في المواقف المختلفة وداخل قاعات المباحثات الثنائية في واشنطون، وفي الاتصالات المكوكية المتوقع أن يقوم بها كريستوفر أو أحد معاونيه في فترة توقف المباحثات الثنائية. فوقتها ستعرف الاتفاقات التى تمت ولم تعلن حتى الآن.

حسين عبد الرازق

تبديل فى المسارات التفاوضية

قنوات الاتصال الخفية بدل المفاوضات العلنية

حنا عمير

رسالة القدس

طرح موضوع الاستقالات من الوفد الفلسطيني، والتسوية التى جرى التوصل إليها فى تونس، بتشكيل هيئة عليا لإدارة المفاوضات فى الجانب الفلسطيني، أسئلة كثيرة حول طبيعة هذه الأزمة، وحول مكانة الداخل والخارج الفلسطيني فى اتخاذ القرار، وعما إذا كان الاكتفاء باتخاذ إجراء تنظيمي بدمج هيئتين تتابعان المفاوضات **(اللجنة القيادية للوفد برئاسة فيصل الحسيني فى الداخل ولجنة متابعة المفاوضات برئاسة محمود عباس أبو مازن فى الخارج)**. سينجح فى تجاوز أية أزمات قد تنشأ فى المستقبل، أم أن القضية أكبر من ذلك بكثير، وأن ما يتهدد القضية الفلسطينية من أخطار وما تحمله العملية التفاوضية من مخاطر سيؤدى إلى تفجير العديد من التباينات والخلافات كلما ازدادت الضغوط واشتدت حالة الحصار..!!

وعندما نتحدث عن مكانة الداخل، أي المناطق المحتلة، فى اتخاذ القرار، فنحن لانعنى هنا مكانة بعض الأشخاص، أو توزيع بعض الرتب التنظيمية هنا وهناك، وإنما نتحدث عن منهج جديد فى التعامل يتلاءم مع مكانة الأراضى المحتلة كساحة رئيسية للنضال وعن آلية جديدة لاتخاذ القرار لاتعتبر الداخل مجموعة من العسكر عليهم تنفيذ الأوامر وهذا مالم ترتق اليه التسوية الأخيرة التى أقرت فى تونس وإن كان هناك من اعتبرها مجرد بداية محدودة..

لذلك فإن ما تمخضت عنه اجتماعات تونس، لم يكن بنظر الكثيرين، هو الرد المطلوب، لأن التوقف عند نقطة محددة، والاكتفاء بمنح أدوار إضافية لبعض الأفراد وإدخال بعض التحسينات الشكلية على طريقة اتخاذ القرار، لم يعالج المسببات الموضوعية للأزمة **وتجاهل جذورها السياسية المتجسدة أصلا فى أزمة العملية التفاوضية التى وصلت إلى طريق مسدود، وفى استخدام قنوات خلفية والاعتماد عليها بعيدا عن الوفد وبمعرفة من الذين قدموا استقالاتهم وهذا سبب آخر يدفع المرء للتساؤل حول الأسباب الحقيقية للاستقالات.**

ولهذا فقد اعتبر عدد من المسئولين الفلسطينيين الذين شاركوا فى اجتماعات تونس، أن الضجة التى أثيرت حول قضية الاستقالات التى تقدمها كل من **فيصل الحسيني** وحنان عشراوي وصائب عريقات، قد حالت دون مراجعة شاملة للقضايا السياسية الرئيسية وفى مقدمتها تقويم العملية التفاوضية وآفاقها وإمكانات استمرارها بما يكفل تحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني ولاسيما على ضوء **تقديم الوثيقتين الفلسطينيتين فى القاهرة والقدس وما يعنيه ذلك من قبول للتعامل مع ورقة المبادىء الأمريكية التى كانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قد اتخذت قرارا اجماعيا بعدم التعامل معها واعتبرتها أساسا غير صالح لاستمرار المفاوضات.**

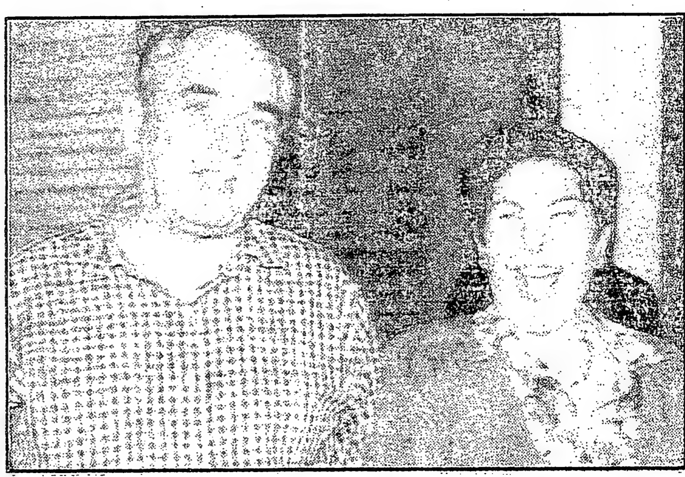


د. نبيل شعث

وفى هذا القبول بالتحديد يكمن الخطر، لأنه يشكل تراجعا عن جوهر الخطة التفاوضية الفلسطينية ولأنه يحدد سقف الموقف الفلسطيني بما هو أقل بكثير مما اتفق عليه فى السابق أي بما هو أقل من قرارات الشرعية الدولية ولاسيما القرارين ٢٤٢و٣٣٨.

ولكن السؤال: **لماذا اقدمت بعض الأوساط فى قيادة منظمة التحرير على هذه الخطوة التنازلية الخطيرة التى عمقت الأزمة لدى الجانب الفلسطيني وزادت الفجوة بين مايقال فى العلن وبين ماهو معروض ويجرى التعاطى معه داخل الغرف!.**

ولعل رواية وزير خارجية مصر عمر موسى عن كيفية صياغة الورقة الفلسطينية الأولي تلقى بعض الضوء على الموضوع. ومما يقوله موسى أن الورقة الفلسطينية هى بالأساس ليست فلسطينية مائة بالمائة وإنما هى تعديلات فلسطينية على ورقة المبادىء الأمريكية، تبلورت لتصبح فيما بعد ردا فلسطينيا على الورقة المذكورة وأضاف «أن **فيصل الحسيني** رئيس الفريق الفلسطيني والدكتور **نبيل شعث** مستشار الرئيس عرفات سافراً إلى لندن وبحثا مع وزير خارجية بريطانيا «دوجلاس هيرد» الورقة الفلسطينية ووضعت صياغة بريطانية اتفقا عليها». وأضاف أن الورقة الفلسطينية التى تم تقديمها إلى الجانب الأمريكى هى من وضع الفلسطينيين (أي التعديلات على الورقة الأمريكية) وبها بعض الإسهامات البريطانية وبعض التحسينات المصرية.. **هذا ما أعلنه** عمرو موسى لوسائل الإعلام بتاريخ ١٩٩٣/٨/١١ وأرفقه بتحذير واضح **«بأن مصر ستنشر الحقيقة كاملة فى**



حنان عشراوى وفيصل الحسينى فى عمان بعد اتفاق تونس

اللحظة التى يعم فيها أي تهجم»

وبالفعل فلم يصدر أى نفى فلسطينى لرواية وزير الخارجية المصرى، وإنما على العكس فقد انبرى عدد من المسئولين الفلسطينيين، ومنهم **محمود عباس (أبو مازن) وفاروق القدومى** للدفاع عن الموقف المصرى ونفى قيام أي ضغوط مصرية على الجانب الفلسطينى، وللحقيقة نقول أن الرواية المذكورة تتردد أيضا على لسان المسئولين الفلسطينيين.

إذن.. فإن الحكاية قد ابتدأت من القاهرة ولندن وبمشاركة الداخل الرسمى **(فيصل الحسينى)** والخارج الرسمى **(نبيل شعث)** وصدق عليها من أعلى المستويات الفلسطينية التى قبلت بها بعد أن تلقت وعودا تتعلق بخيار غزة واريحا أولا أو مايسمى **بفض الاشتباك فى غزة وأريحا وعودة منظمة التحرير إلى هاتين المنطقتين**، ووعودا أخرى تتعلق بإمكانية فتح حوار مباشر مع المنظمة نفسها من جانب إسرائيل!!

ومن هنا فقد جاء دخان الضجة المثارة حول موضوع الاستقالات للتغطية على اعتبارات أخرى هى التى حكمت تقديم الوثيقتين الفلسطينيتين (الأولى فى القاهرة والثانية المعدلة في القدس) وما تضمنتهما من تنازلات فى مواضيع اساسية مثل القدس والسيادة والاستيطان مقابل خيار غزة واريحا أولا، الذي تثبت كبند مستقل فى نهاية الوثيقتين.

إن هذا التكتيك التفاوضى يعيدنا إلى نفس المعادلة الخاطئة التى وقع فيها الجانب الفلسطينى خلال الجولات الماضية والقائمة على تقديم التنازلات الفعلية مقابل الوعود التى لم يتحقق منها شئ، وأما **التنازلات هذه المرة فهى ذات طابع استراتيجى وهنا مكمن الخطر** وهنا أساس الأزمة القائمة على افتراض أنه بالإمكان بناء خطة تفاوضية على وعود هى فى حكم الغيب وتخضع لمشيئة ورغبات وحسن نوايا الطرف الآخر!

لهذا كان من واجب الذين يتابعون عملية المفاوضات، ويركزون اهتمامهم على القنوات الخلفية واستبدال المسارات، تجنب الوقوع فى مثل هذه الأخطاء والاقتراحات القاتلة وإعادة قراءة الواقع مجددا والبحث والتنقيب فى بواطن الأمور وعدم الغوص فى شبر من المياه الأمريكية الآسنة!

وبداية نتساءل ماذا وراء التصريحات الاسرائيلية التى أكثرت من الحديث عن غزة واريحا وارتباط هذا الطعم الاسرائيلي بشرط موافقة الفلسطينيين على إعلان المبادىء الأمريكى وعلى المشروع الاسرائيلى للنقل المبكر للصلاحيات ...وهل تقديم التنازلات الفلسطينية المطلوبة سيعيد غزة واريحا أم أنها ستساعد **كريستوفر** ورابين فى سياستهما القائمة على اللعب بين المسارات التفاوضية واستدراج الفلسطينيين لتقديم اقتراحات تفصيلية (قدموها فعلا) حول الورقة الأمريكية، بغية الإيحاء بوجود تقدم ولو شكلى يمكن أن تستخدمه واشنطن لضمان تقدم فى المسار السورى، أم أن الحديث عن غزة واريحا -(وفق المفهوم الاسرائيلى) يستهدف التسهيل على الفلسطينيين تقديم تنازلات ذات طابع جوهرى فيما يتعلق بالقدس والولاية الجغرافية الكاملة على الأرض والقرار ٢٤٢.

أما على الصعيد الثانى أي فتح الحوار مع منظمة التحرير، فهل صحيح أن سياسة المرونة والتساهل وتقديم التنازلات ستكسر **الفيتو الأمريكى- الاسرائيلى** المفروض عليها أم إنها ستزيد من جشعهما وضغوطهما لابتزاز المزيد من هذه التنازلات!! وهل صحيح أيضا أن اسرائيل تقترب من الخروج على سياستها فى معارضة المباحثات المباشرة مع المنظمة!!

إن الاعتقاد السائد لدى العديد من المسئولين الفلسطينيين بقرب قيام اسرائيل أو الولايات المتحدة بالتحاور مباشرة مع منظمة التحرير هو اعتقاد خاطىء يضاف إلى الأخطاء السابقة، لأنه حتى اولئك الذين يتحدثون عن ذلك بين المسئولين الاسرائيليين فهم يتحدثون عن ضرورة التفاوض مع الطرف الفلسطينى القادر على تقديم التنازلات، أى أن الدور المرسوم للمنظمة من وجهة نظرهم يكون بعد تخليها عن برنامجها وأهدافها، **أي القبول بدور للمنظمة ولكن بدون القبول بالنتائج السياسية المترتبة على هذا الدور**..ويبدو أن هذا ماقصده وزير خارجية اسرائيل **شمعون بيرس** عندما قال: إنه ليس لدى اسرائيل أى مصلحة بتدمير المنظمة ونحن على استعداد للتفاوض مع أكثر الأطراف الفلسطينية اعتدالا.!!

لهذا فلاداعى للتفاؤل المفرط لدى بعض الأوساط الفلسطينية بقرب التفاوض مع منظمة التحرير ومن الخطأ المميت بناء أية خطوات تفاوضية على مثل هذه الأوهام. فالمقصود هنا هو إعادة النظر بمجمل الدور السياسى والكفاحى للمنظمة والتعامل معها على أحسن الأحوال بعد تخليها عن هذا الدور..ولذلك **فإن من شأن مواصلة ما يسمى بسياسة المرونة والتساهل، وتقديم التنازلات أن تفرض على الطرف الفلسطينى خطة واشنطن التفاوضية وتمهد لحسم المفاوضات على المسار الفلسطينى فى إطار المشروع الإسرائيلى الذى لامكان فيه للمنظمة ولأكثرية الشعب الفلسطينى.**

نعود مرة أخرى للقول، بأن تسوية موضوع الاستقالات فى تونس، وتشكيل هيئة عليا لمتابعة المفاوضات، قد تمت فى إطار ضيق ومحدود، وبمعزل عن المضمون السياسى لأهداف الخطة التفاوضية، وبتجاهل كامل للعديد من القضايا والأمور الهامة التى قد تتحول مع الوقت ومع اشتداد التناقضات الى مواقد لأزمات جديدة ستجملها الضغوط والاشتراطات الأمريكية- الإسرائيلية. ولن تنجح أي قنوات أو اتصالات خلفية مهما كانت فى الوصول إلى أى شىء ما لم يجر نهائيا التوقف عن هذا النهج.

رسالة حيفا

*** الظروف فى المنطقة تنضج بإتجاه التفاوض المباشر مابين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. لكن رابين يسأل نفسه، لماذا يجب عليّ أن أفاوض .م.ت.ف.، طالما إن معظم الدول العربية والإسلامية تقاطعها وتفرض عليها حصارا اقتصاديا وسياسيا، وأوساط من الشعب الفلسطينى تتمرد عليها، والإدارة الأمريكية ترفض تجديد الحوار معها؟! فهل على اسرائيل أن ترفع من مكانتها وتقويها..على حساب المكاسب الإسرائيلية؟!**

ماهوثمن التفاوض المباشر بين إسرائيل ومنظمة التحرير ومن يدفعه ؟!

نظير مجلى

الاعتراف الإسرائيلى الرسمى بمنظمة التحرير الفلسطينية أصبح مسألة وقت لاأكثر. هذا مايجمع عليه المراقبون السياسيون والإعلاميون ليس فى اسرائيل والعالم العربى وحسب، بل فى العالم أجمع.. ولكن مسألة الوقت هذه، ليست مسألة روتينية أو تكنيكية. إنما تتعلق **بمضمون هذا الاعتراف .والثمن الذى سيدفع مقابله.** ولن نبالغ إذا قلنا ،إن **مسألة الاعتراف هذه، مرتبطة بالجانب العربى عموما. أكثر مما هى مرتبطة بالجانب الاسرائيلى أو بالجانب الفلسطينى.** ومن وجهة النظر الإسرائيلية، فإن الاهتمام بمواقف عمان ودمشق والقاهرة والرياض وبيروت.. ،حول هذه القضية أكبر بكثير من الاهتمام بموقف تونس أو القدس أو نابلس وغزة.

بالطبع، نحن نتناول هذا الموضوع اليوم، بعد أن أصبح ناضجا على النار الإسرائيلية. فقد اتخذت عدة خطوات حتى الآن فى سبيل هذا الاعتراف، أبرزها:

-**الغاء القانون الذى يمنع المواطنين الاسرائيليين من مقابلة اعضاء فى منظمة التحرير الفلسطينية.** وكانت حكومات اسرائيل السابقة بقيادة الليكود حاكمت وسجنت العديدين من قوى السلام بسبب اللقاءات مع قيادات من م.ت.ف.وقد قام **اسحاق شامير** بطرد **عيزر فايتسمان** من حكومته، سنة ١٩٨٩، بسبب لقاء له مع مسئول فلسطينى.

- **القبول، بدون تحفظ، باللقاءات العلنية التى أجراها اعضاء الوفد الفلسطينى المفاوض مع قيادة** م.ت.ف فى تونس.هذه اللقاءات كانت تتم ايضا فى زمن حكومة الليكود. ولكن بشكل شبه سري. وكانت ترفق بتهديدات اسرائيلية واضحة بقطع المفاوضات وسجن ومحاكمة المفاوضين. بينما يعلن رئيس الحكومة رابين ونائبه بيرس طول الوقت:

«لايهمنا مع من يتشاورون ويتفاهمون . المهم إننا نفاوض هذا الوفد».

- **إجراء لقاءات مباشرة، عديدة، بين شخصيات بارزة فى حزب العمل وفى حزب ميرتس الشريكين فى الائتلاف الحكومى، مع شخصيات فلسطينية** من م.ت.ف.وقد بدأت هذه اللقاءات بواسطة عضو الكنيست الحمائمية **يائيل ديان** (ابنة موشيه ديان)، ثم تطورت لتشمل وزراء فى الحكومة .وقد نشر حتى الآن عن اللقاء ما بين وزير العلوم والثقافة، **شولميت الونى**،وبين عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، الشاعر **محمود درويش.**

-لقاء وزير البيئة **يوسى سريد**، مع المستشار السياسى للرئيس الفلسطينى، د **.نبيل شعث** فى القاهرة.

- لقاء وزير الخارجية ونائب رئيس الحكومة، **شمعون بيرس**، مع عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ورئيس لجنة توجيه المفاوضات، **محمود عباس (أبو مازن)**، أيضا فى القاهرة فى مطلع شهر تموز الماضى.

من الضرورى هنا التوضيح، أن تطور موقف الحكومة الاسرائيلية بإتجاه منظمة التحرير، لم يكن بدافع ضغط من الشارع الاسرائيلى، وقوى السلام.. بل بالعكس. فإن **الصوت الوحيد المسموع فى الشارع الاسرائيلى اليوم هو صوت قوى اليمين.**الذى بالرغم من أنه يعيش أزمة الفشل والتفسخ والصراعات الداخلية، فإنه يحاول عمل شئ لتقدم مصالحه، وفى الإسبوع الثانى من شهر آب (اغسطس) الماضى، نجح فى تجنيد الألوف من الشباب والمواطنين الذين تظاهروا على مدى اسبوع كامل ضد سياسة الحكومة.

وقوى السلام الاسرائيلية مازالت تغط فى سباتها وتترك الشارع لقوى اليمين. خلال حرب **«الأيام السبعة»** الأخيرة على لبنان، خرجت فى مظاهرات محدودة ضد

الحرب، بادرت اليها الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة..وبادرت إلى واحدة منها حركة «سلام الآن»..ثم عادت إلى الركود.

فإذا كان هناك ضغط على الحكومة الاسرائيلية لدفعها إلى التفاوض المباشر مع م.ت.ف فهو قادم من جهة أخرى، أبرزها من الوفد الفلسطيني نفسه، إضافة إلى بعض أعضاء الائتلاف الحاكم وأعضاء الكنيست من الجبهة والحزب.ولعل العنصر الحاسم في هذا الدفع، هو ضغط الوفد الفلسطيني.

لقد سعى الوفد الفلسطيني المفاوض، من خلال مفاوضاته المباشرة مع الوفد الاسرائيلي، ومن خلال لقاءات قادته مع مسئولين اسرائيليين وأمريكان ومن خلال الضغط الإعلامي، التأكيد طول الوقت على أن القرار هو للقيادة في تونس. وفي الكثير من القضايا، أوقف المفاوضات ورجع إلى تونس للتشاور وأخذ القرار النهائي.

وكانت هناك عقبتان اساسيتان أمام القبول الاسرائيلي بالاعتراف بمنظمة التحرير ومفاوضتها، هما:

- موقف الإدارة الأمريكية، التي رفضت ولاتزال ترفض تجديد الحوار مع م.ت.ف وتخضع بهذا إلى اللوبي الصهيوني المسيطر على الكونجرس والذي نجح في تحرير العديد من القوانين التي تقيد إدارة كلينتون في هذا الموضوع. ويرى المراقبون أنه إذا أراد كلينتون إعادة فتح الحوار مع م.ت.ف. فإنه سيتحدى عمليا، اللوبي الصهيوني، وهو لا يستطيع ذلك. فاللوبي الصهيوني ضمن لكلينتون ٩٥٪ من اصوات اليهود الأمريكيين، وضمن له ٦٠٪ من تكاليف حملته الانتخابية. وضمن له تحرير برنامجه الاقتصادي في الكونجرس (بأكثرية صوت واحد). وهو يريد هذا الدعم ولا يتنازل عنه أيضا في الانتخابات القادمة. لذلك، ومع أن اسرائيل نفسها تحركت باتجاه م.ت.ف،فإن إدارة كلينتون مازالت متخلفة عن الركب ومتقوقعة في عدائها لمنظمة التحرير.

- العقبة الثانية هي موقف رابين نفسه. إن الاحصائيات الأخيرة دلت على أن أكثرية اعضاء حكومته (١١من مجموع ٢١ وزيرا) يؤيدون التفاوض المباشر مع م.ت.ف. ومع ذلك . فإن قسما كبيرا منهم لايجرؤون على المجاهرة بمواقفهم، لأن رابين يرفض.

وقد كان رابين يبادر إلى الترويج للعداء لمنظمة التحرير وتشويه مواقفها وإظهارها معادية للسلام «ومتطرفة» الخ.. وصرح أكثر من مرة، علنا، هو ووزراؤه، أن «الوفد الفلسطيني وسكان المناطق (المحتلة) يريدون التقدم بسرعة على طريق السلام، وإنجاح المفاوضات وأن المنظمة في تونس تعرقل ذلك. واتهم ياسر عرفات شخصيا بالمسئولية عن ذلك.

وفي أحد اجتماعات كتلة حزب العمل البرلمانية اضطر وزير القضاء، دافيد ليبائي، إلى مقاطعة رابين مذكرا إياه: «كلنا نعرف أن الوفد الفلسطيني كان قد اتخذ قرارا بعدم الذهاب إلى المفاوضات عند الجولة التاسعة وقد سافر الوفد إلى عمان لإبلاغ المسئولين عن موقفه. فاجتمع بهم ياسر عرفات وأقنعهم بتغيير موقفهم.»

ولكن رابين ظل يهاجم عرفات وم.ت.ف بلا هوادة، حتى مطلع الشهر الماضي، عندما نشب الخلاف مابين قيادة م.ت.ف في تونس وبين أعضاء الوفد الفلسطيني، والذي على أثره، استقال فيصل الحسيني وصائب عريقات وحنان عشراوي.

لقد تم تصوير الخلاف على أنه سياسي وإجرائي في الجانب العربي والفلسطيني تم التركيز على الجانب الإجرائي : «م.ت.ف قدمت لوزير الخارجية الأمريكي،وارن كريستوفر، وثيقة قبل أن يراها الوفد الفلسطيني في القدس. وعندما رآها قام بتعديل بعض بنودها. وعندما سلموا الوثيقة المعدلة إلى كريستوفر، تبين أنه تسلم الوثيقة الأصلية في القاهرة، من وزير الخارجية عمرو موسى.فاعتبروا هذا الأمر بمثابة استهتار بهم. فاستقالوا احتجاجا. ولم يرجعوا عن استقالاتهم إلا بعد أن أخذوا ضمانات بعدم تكرار ذلك. ثم جرى ضمهم إلى لجنة التوجيه للوفد، أي أصبحوا رسميا جزءا من منظمة التحرير.

أما في اسرائيل، فقد جرى التركيز أكثر على الجانب السياسي. فما هو التغيير الذي تم في الوثيقة؟!

حسبما أعلن هنا فإن الصيغة التي وضعت في وثيقة تونس، تعتبر معتدلة أكثر. وتحتوي على محاولات جادة لتجاوز الخلاف مع اسرائيل حول قضية القدس وحول الولاية الفلسطينية على الأرض في مرحلة الحكم الذاتي وهناك قبول بتأجيل البت النهائي في هذين الموضوعين، على أن يفسح المجال من الآن للتفاوض على حل نهائي بالنسبة لمنطقتين هما قطاع غزة ومنطقة إريحا. وقد أكد العديد من مؤيدي التفاوض المباشر مع م.ت.ف في اسرائيل على أن هذا الخلاف يؤكد من هو المعتدل ومن المتطرف..ويؤكد أن من مصلحة اسرائيل أن تتفاوض فورا ومباشرة مع م.ت.ف

هذا الخلاف المعلن بين الوفد والقيادة، قدم دفعة أخرى نحو الاعتراف المباشر بالمنظمة والتفاوض المباشر معها.ورأينا أن الناطقين الرسميين في اسرائيل لم يعترضوا على تعيين سبعة من اعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض في لجنة التوجيه في م.ت.ف.

وليس هذا فحسب، بل إن رابين نفسه كشف أنه عرف باللقاء بين وزيره صريد وبين نبيل شعث في القاهرة وأنه لم يمنع اللقاء ولن يمنع في المستقبل لقاءات كهذه ولكنه أضاف: «إنني اعتبر هذه اللقاءات مضرة ولكن الأمر الأهم منها هو أن الحكومة هي صاحبة القرار في كل شيء، وليس هذا الوزير أو ذاك. ونحن لم نقم بأي شيء يتعارض مع تعهداتنا للجمهور. وكنا تعهدنا بأن نفاوض




عرفات يرأس اجتماع تونس وحيدر عبد الشافي يشرح الموقف للصحفيين

الوفد الفلسطيني فقط (خلال لقاء تليفزيوني مساء الأربعاء ١٩٩٣/٨/١١.)

لقد اعتبر البعض هذا التصريح تطورا فى موقف رابين لكن الجزء الثانى منه يجهض التطور الحاصل فى الجزء الأول ولعل التناقض مابين الجزءين، هو الذى يعكس الصورة الحقيقية للموقف الاسرائيلي الرسمى أى أنه **مازال من غير الواقعى القول أن تفاوضا مباشرا سيتم حاليا .**

ولكن لابأس من أمل فى ذلك فى المستقبل والأمر مرتبط بالكثير من المتغيرات المطلوبة، أو من الثمن المطلوب دفعه.

معنى التفاوض مع م.ت.ف

قبل أن نتحدث عن الثمن، ينبغى الإشارة إلى معنى التفاوض مع م.ت.ف

من فترة **مؤتمر مدريد**، نذكر جيدا كم من الوقت صرف على مسألة التمثيل الفلسطيني..وكيف تصدى الجانب الاسرائيلي لكل محاولة فلسطينية أو عربية للإبقاء على أي دور لمنظمة التحرير فى المفاوضات.

والحقيقة ، أن مسألة التمثيل الفلسطيني هذه ، تعتبر مشكلة تاريخية بالنسبة للقضية الفلسطينية..منذ بدء الحديث عن هذه القضية فى مطلع القرن. لقد كان ممثلو الشعب الفلسطيني فى كل المفاوضات التى جرت حول القضية الفلسطينية، من مبعوثى الدول العربية وليس ممثلين مباشرين لهذا الشعب. الملك الهاشمي هو الذى فاوض الاستعمار البريطاني، عام ١٩٣٦، على إنهاء الثورة الفلسطينية. وقد جاءت الأوامر من عمان لوقف الإضراب. وهكذا كان وفى سنة ١٩٤٧ ، عندما صدر قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين، اجتمع العرب وقرروا: رفض القرار والتقسيم.

وبعد إقامة اسرائيل، ظلت الدول العربية تقرر للفلسطينيين موقفهم..دون أن يكون لهم صوت حر مستقل.

حتى عندما قامت منظمة التحرير الفلسطينية، بدعم من مصر..وبعض الأنظمة العربية، كان هناك من حاول التأثير على مواقفها والضغط عليها . وجرى ذلك ليس فقط بالأساليب الدبلوماسية بل بالمذابح وبالحروب وبالملاحقة والطرد، وفى أحسن الأحوال بالضغط السياسى والمالى وإلى جانب ذلك أهتمت حكومات اسرائيل، من جهتها، بإبعاد م.ت.ف قطعيا عن أية مفاوضات.

كلنا يعرف ، ماهو الثمن الذى دفعه الشعب الفلسطيني فى الأردن وفى لبنان. وما هو الثمن الذى يدفعه منذ حرب الخليج وحتى اليوم. وليس **سرا أن هناك من يريدون من م.ت.ف ليس فقط أن تتنازل عن دولة فلسطين فحسب. بل أن تتراجع حتى عن صيغة مدريد و«تلف الموضوع بسرعة»، لأن العرب ليس عندهم صبر بعد على مواصلة الإنشغال فى قضية فلسطين.» فهذه** تنهك قوانا الاقتصادية والاجتماعية»..

لقد قطعت المساعدات العربية المالية عن م.ت.ف منذ حرب الخليج تماما، وليس فقط من دول الخليج العربى فحسب، بل أيضا من بلد مثل ليبيا. وقطعت المساعدات من الدول الإسلامية. ،ايران وغيرها. وهناك علامات استفهام ترسم اليوم على وجود م.ت.ف وقيادتها وقواتها فى تونس،، وأصبحت هناك مقولة معروفة « **إذا صدر قرار في واشنطن بترحيل م.ت.ف عن تونس فسينفذ القرار خلال أيام».** وهذا، ناهيك عن المشاكل التى يعانيها كل فلسطيني فى العالم العربى، وفى المرور مابين دولة عربية وأخرى، وناهيك عن الحياة فى ظل الاحتلال وممارساته- قتل، قمع، معسكرات اعتقال، حصار، تجويع، انهيار الخدمات الصحية والتعليمية والبيئية.

إن معظم الدول العربية، من جهتها ، تحاول التأثير على القرار الفلسطيني لدرجة الانتقاص من استقلالية هذا القرار، فى حين ترفض اسرائيل التفاوض مع م.ت.ف الممثل الشرعى للشعب الفلسطيني استكمالا لهذا الانتقاص.

ولكن ،بالاضافة إلي كل ماسبق، فإن الحكومات الاسرائيلية ترفض مفاوضة م.ت.ف مباشرة لأنها بذلك تكون قد **اعترفت بوجود قضية قومية للشعب العربى الفلسطيني وبالتالى بوجود حقوق قومية وبالتالى دولة مستقلة له.** فالمنظمة تعتبر الإطار الذى يمثل كل الشعب الفلسطيني، واسرائيل تريد أن تفاوض فقط ممثلين عن الجزء الموجود تحت سيطرتها من الشعب الفلسطيني (الضفة والقطاع).. اسرائيل تريد الوصول إلى حكم ذاتى هزيل، بلا إطار جغرافى، بلا أرض، بلا عاصمة، بلا حكم، بلا سلطة تشريعية، بلا جيش، بلا أمن بلا استقلال. وهذا لا يمكن أن تقبله م.ت.ف.

إذن ، التفاوض المباشر مع م.ت.ف يعنى رفع مستوى المفاوضات إلى مستوى القضية ومس جوهرها.

من الواضح أنه اذا لم **يقتنع رابين** شخصيا بضرورة التفاوض المباشر مع م.ت.ف فإن تفاوضا كهذا لن يتم فى زمنه. فهو الآمر الناهى اليوم فى اسرائيل.

ومن جهته، فإن رابين سيقتنع غدا صباحا بالتفاوض مع م.ت.ف إذا ضمن أنها ستفاوضه على مشاريعه وتوافقه على مفهومه للسلام.

إذن فالقضية هى قضية الثمن لهذا الاعتراف..والتفاوض المباشر.

م.ت.ف من جهتها تطرح، وبحق، أن الثمن الذى يجب أن يحسب هو الربح من عملية السلام. فبهذا لاتوفر فقط الدماء على الشعبين والمعاناة الرهيبة للشعب الفلسطيني ، بل فإن السلام سينقل المنطقة إلى عهد جديد من الاستقرار والأمان بحيث تتحول الى بقعة مميزة من التطور البشرى والرخاء والرفاهية. **ومع ذلك ، تقوم م.ت.ف بالتنازل عن العديد من الأمور الاجرائية في سبيل رفع مستوى المفاوضات إلى مسار جدى وجذرى، وتحاول خلال ذلك.** كسب أوساط الرأي العام الاسرائيلي والدعم العربى لموقفها.

أما فى الرأي العام الاسرائيلي، فإن التطور يسير بخطوات حثيثة نحو التفاوض مع م.ت.ف مع أن قوى السلام لم تتحرك بعد بالشكل الصحيح والوتيرة المناسبة.

ولكن أصحاب القرار فى اسرائيل، يراقبون أيضا ما يجرى فى العالم العربى والاسلامى والغربى. ومن حق رابين أن يسأل نفسه: **طالما أن الدول العربية، بمعظمها، لاتدعم مكانة م.ت.ف، وطالما أن الإدارة الأمريكية ترفض الحوار مع م.ت.ف** دون أن يعترض على ذلك حلفاؤها العرب، **وطالما أن أوساطا فى الشعب الفلسطيني نفسه (الحركات الاسلامية والمنظمات العشر المعارضة) تتمرد على قيادة م.ت.ف ولاتعتبرها** ممثلة لها..فلماذا يجب عليّ أنا فى اسرائيل أن أتعامل مع م.ت.ف وأقوى مكانتها ، فمن الواضح أن لمثل هذا التعامل ثمنا سندفعه ، وسيكون علي حساب «المكاسب»... الاسرائيلية فى المنطقة.

هذا هو المنطق الذى يحكم رابين اليوم. وإن لم يقله بلسانه، يجد ألف لسان يقوله له، فى أوساط اليمين، وفى أوساط مستشاريه واستخباراته. فهؤلاء كلهم، يريدون أن يدفع العرب الثمن، دائما . يريدون للماضى أن يستمر إلى الأبد ويبقى الرأى، رأى العرب!!

تيارات

** إن العام المنصرم يعد أسوأ الأعوام الأخيرة، بالنسبة لسجل حقوق الإنسان فى مصر!

التقرير السنوى
للمنظمة المصرية
لحقوق الأنسان

** الأوضاع فى السودان مليئة بالغرائب، فالنظام الحاكم يواجه عزلة شعبية، لأن كل الاتجاهات السياسية والفكرية تعارضه، وهو مستمر لأنه ممسك بعصا السلطة وجالس على مقعدها، واستمرار كهذا مستحيل أن يدوم

الصادق المهدى
رئيس الوزراء السودانى
السابق /الوسط ٩ أغسطس

** مشكلة السياسة الخارجية الأمريكية فى المرحلة الراهنة، لاتتمثل فى أنه ليس لدينا وزير خارجية يتمتع بجرأة كسينجر أو صلابة وقوة بيكر فحسب، بل إنه ليس لدينا رئيس مؤيد بصلابة لعملية السلام فى الشرق الأوسط

وليام كوانت
الخبير الأمريكى فى
شئون الشرق الأوسط
مجلة الوطن العربى
١٣أغسطس

** اضربوا لبنان أكثر، أفعلوا فيها ماتريدون، فنحن لن [illegible] شيئا، لن نتحرك ولن ننطق ولن ندافع ولن تقاوم ولن نصمد ولن نتوقف ولن نتقدم ولن نتأخر ولن نرد ولن نصد ولن نغضب ولن نعلن ولن نصرخ ولن نبكى فأضربوا لبنان أكثر...!!

ابراهيم عيسى
مجلة روز اليوسف
٢ أغسطس







الصادق المهدى

** ذهب الجميع إلى المباحثات استجابة لطلب وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكى، ويبقى المبعدون فى مرج الزهور ينتظرون سماحة رابين لكى يعيدهم فرادى أو جماعات كما وعد الأمريكيون لكن رابين لم يفعل، لقد فعل شيئا أخر، شن حرب خاطفة على لبنان استمرت سبعة أيام

مكرم محمد أحمد

المصور/ ٦ أغسطس

** لاأعتقد أن لإيران دورا فيما يجرى فى مصر ونحن حتى هذه اللحظة نتهم إيران بلا أدلة.. وليس هناك تمويل خارجى للإرهابين، وأكبر وأخطر تمويل هو شحنة الغضب الموجودة

محمد حسنين هيكل
مجلة صباح الخير
٢٩ يوليو

** إن الإدارة الأمريكية، لاتسعى الى حل جذرى وفعلى للصراع العربى الإسرائيلى بل تحاول إيجاد حلول وسط ومن خلال دعم الطرف القوى إسرائيل وابتزاز الطرف العربى الضعيف وبخاصة الفلسطينين

التقرير السنوى لمركز الدراسات
الاستراتيجية الاسرائيلى

مصر

زفة الرئيس..

قراءة في كتابات المبايعة ومتابعة المشاهد على مسرح مجلس الشعب

مدحت الزاهد

«الرئيس مبارك..
لأنك مصر..ومصر أنت سوف أقولها لك.. ألف نعم».

كانت هذه الكلمات، رسالة من الرسائل التى وجهها سمير رجب،رئيس تحرير المساء، فى عموده بجريدة الجمهورية يوم ٢٢ يوليو ٩٣، والذى أنهاه بالآية الكريمة:

«وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم من كتاب وحكمه، ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم، لتؤمنن به، ولتنصرنه قالوا أقررنا، قال فاشهدوا، وأنا معكم من الشاهدين».

قطع(١)

فى ٦ يوليو ٨٧، وأثناء مبايعة مبارك، لدورة ثانية وقف الشيخ يوسف البدرى، نائب حزب العمل عن التحالف الإسلامى يخاطب الرئيس قائلا:

«أما بعد فإننا أيها الرئيس قد رشحناك للإمامة العظمى، نعم فلا أحد بيننا أقدر على هذا المنصب، ولا على تحمل المسئولية منكم».

وفى موضع آخر خاطب الشيخ يوسف الرئيس قائلا:

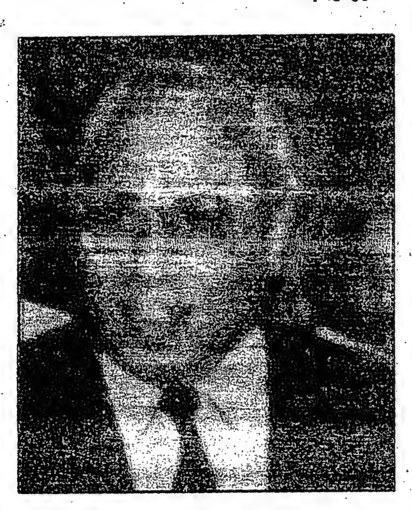
«لقد شرفكم الله برئاسة مصر».

ثم طلب منه أن يعيد سيرة عمر، الذى قال له رسول كسرى عندما رآه نائما تحت شجرة «عدلت، فأمنت، فنمت ياعمر».

والغريب أن الشيخ يوسف قال هذا الكلام، بعد أن استعان بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا».

عام ٩٣ بايعه سمير رجب لأنه مصر ومصر هو وفى عام ٨٧ رشحه الشيخ يوسف البدرى للإمامة العظمى.

سمير رجب



كارثة

وفي جريدة الأخبار، وقبل أيام من انعقاد الجلسة التاريخية لمجلس الشعب لترشيح مبارك لدورة ثالثة، حذر أحمد الجندى نائب رئيس التحرير، من الكارثة الكبرى، التى يمكن أن تلم بمصر، وبمتابعة سطور نائب رئيس تحرير الأخبار، نكتشف أن الكارثة تتحدد ، فيما لو رفض الرئيس إجراءات الترشيح! ورفض تولى المنصب، ولم يوضح لنا الجندي من هم الضحايا الحقيقيون لهذه الكارثة.

مشهد أول

فى الجلسة التاريخية لمجلس الشعب، أعلن د.فتحى سرور رئيس المجلس أن ٤٤١ عضوا طلبوا إعادة ترشيح مبارك استجابة لإرادة شعبية اجماعية وتأكيدا لضمان استمرار المسيرة والقائد والزعيم ..

وزفت الأهرام الخبر لقرائها تحت عنوان

الموقعون يمثلون مختلف الاتجاهات والأحزاب!

قطع (٢)

فى يوليو ٨٧ أعلن د.رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب- وقتها- أن ٣٧٣ نائبا من اعضاء مجلس الشعب قد تقدموا بطلب ترشيح مبارك لدورة ثانية «استجابة لإرادة الشعب المصرى بمختلف فئاته وهيئاته وطوائفه، تلك الإرادة التى عبر عنها ملايين المواطنين في مسيرتهم واجتماعاتهم وبرقياتهم ورسائلهم التى بعثوا بها لمجلس الشعب.

وظهرت فى الصحف بعدها صورة للرئيس مبارك، يعانق الشيخ محمد عطيه أحد نواب الوفد المنشقين.

مشهد(٢)

عارض د.فتحى سرور عرض طلبات مواطنين تقدموا للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، وقال أن هذه الطلبات غير قانونية، وغير دستورية، فالترشيح يتم بموافقة ثلث اعضاء مجلس الشعب، والتصويت بالثلثين، كما رفض رئيس مجلس الشعب إتاحة الفرصة

لهؤلاء المواطنين، فى عقد جلسة خاصة بالمجلس لطرح برامجهم، لعل وعسى أن يقتنع ثلث اعضاء المجلس.

قطع ٣

فى ٥ يوليو ٨٧ علق الكاتب الصحفى مصطفى أمين، فى عموده بالأخبار، «فكرة» على رفض د. رفعت المحجوب عرض أسماء ٩ مواطنين تقدموا بطلب ترشيح أنفسهم لمنصب رئيس الجمهورية بقوله:

«اعتقد أنها ظاهرة صحية أن يتقدم تسعة مواطنين ليرشحوا أنفسهم لمنافسة رئيس الجمهورية، فى الانتخابات، فهذا يدل على ظن هؤلاء المواطنين على أن انتخاب رئيس الجمهورية سوف يكون انتخابا حرا».

وقارن مصطفى امين بين هذه الواقعة، وبين واقعة أخرى حدثت فى عهد الرئيس السادات، عندما تقدم سبعة مواطنين لترشيح أنفسهم، وبدلا من أن يعرض رئيس المجلس طلباتهم، أرسلها إلى رئيس الجمهورية المرشح، الذى أرسلها بدوره إلى وزير الداخلية، الذى أحالها إلى مباحث أمن الدولة فقبضت عليهم جميعا، وأودعتهم السجن، حيث بدأ إقناع المرشحين بالتنازل، وتعددت وسائل الإقناع فى تلك الأيام، من الضرب إلى الركل، إلى التعذيب، فاقتنع ستة وتنازلوا عن ترشيح أنفسهم لهذا المنصب الخطير، أما السابع فقد كان رأسه ناشفا، ومخه ضيقا، لاتدخل فيه الأدلة والبراهين، وأصر على ترشيح نفسه، وهنا تقرر إيداعه مستشفى الأمراض العقلية، وبقى هناك إلى أن اقتنع بأنه لاداعى لترشيح نفسه، لأن الانتخابات قد تمت!

ملحوظة (١)

اعلن «مرشح» لانتخابات عام ٨٧، فى تصريحات صحفية لجريدة الأنباء، أن مباحث أمن الدولة، قد استدعته، بهدف التعرف على برنامجه! وأنه قد عومل هناك معاملة كريمة تليق بمرشح لمنصب الرئيس. وقد قرر بعدها إهداء برنامجه للرئيس مبارك وكان البرنامج يتضمن الغاء الطوارىء والإجراءات الاستثنائية.

مادة دستورية

«يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية، ويعرض الترشيح على المواطنين للاستفتاء فيه، ويتم الترشيح فى مجلس الشعب لمنصب رئيس الجمهورية بناء على اقتراح ثلث اعضائه على الأقل، ويعرض المرشح الحاصل على أغلبية ثلثى اعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه، فإذا لم يحصل على الأغلبية المشار إليها، أعيد الترشيح مرة أخرى، بعد يومين من تاريخ نتيجة التصويت الأول، ويعرض المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه، ويعتبر المرشح رئيسا للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد من أدلوا بأصواتهم فى الاستفتاء، فإن لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية، رشح المجلس غيره، وتتبع فى شأن ترشيحه وانتخابه، الإجراءات ذاتها».

أسئلة (١)

هل يوفر هذا النص الدستورى الفرصة لخلق مناخ يسمح بتمثيل أحزاب المعارضة فى مجلس الشعب بأكثر من الثلث، أو الربع- أخذا بالأحوط؟

ولماذا الاستطراد إذن فى تحديد شروط إعادة الانتخاب والاستفتاء، فهذه الحالة تفرض وجود «انقلاب»، وليس «دستور»؟!

ملحوظة (٢)

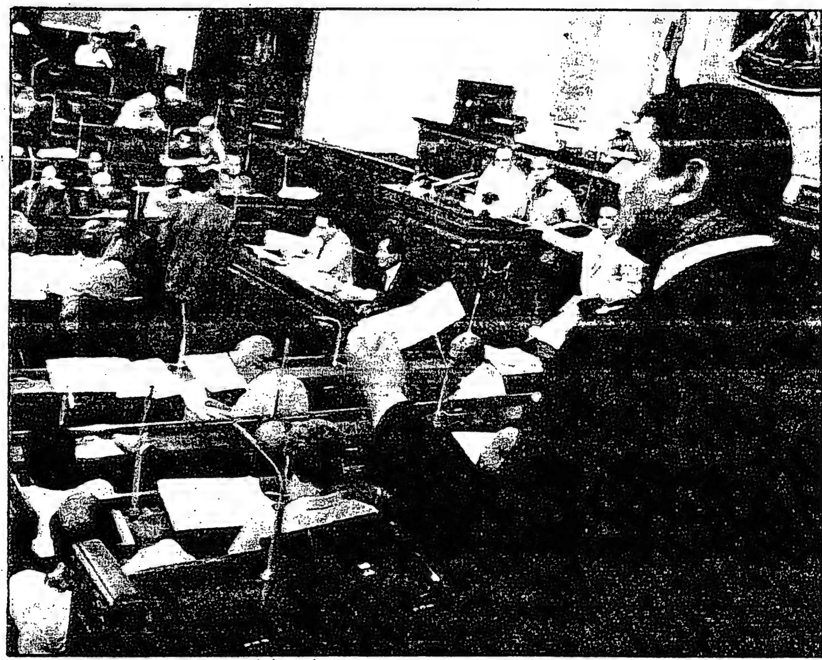
عندما بينت بعض أحزاب المعارضة أسبابها فى رفض ترشيح مبارك على أساس ضرورة إجراء الانتخابات بين أكثر من مرشح- أى الغاء مبدأ الانتخاب الاستفتائى على مرشح واحد- وإدخال التعديلات الدستورية التى تسمح بإطلاق هذا الحق، جاءها الرد الحاسم من رؤساء تحرير الصحف «القومية».

فابراهيم نافع، رئيس تحرير الأهرام، كتب فى مقاله (مبارك نعم.. مبارك لماذا؟) يقول:

«ونحن فى غمار إعادة توجهاتنا السياسية والاقتصادية، وأهم من ذلك ونحن فى صميم تغيير الممارسة الاقتصادية، ينبغى إلا تصرفنا عن هذه العملية مناقشات حول الدستور، وتوجهاته، بكل ما تحمله هذه العملية من احتمالات المزايدة السياسية، والتى ظهرت بوادرها وأثارها فى الكتابات الحزبية التى تفتقد إلى الحد الأدنى من الموضوعية والواقعية».

وكتب ابراهيم سعدة فى مقاله «مشكلة مبارك» فى جريدة أخبار اليوم، يوضح أن مشكلة مبارك الحقيقية مع المعارضة هى احترامه للدستور، وللنص الدستورى الخاص بإجراءات ترشيح الرئيس، بينما تطالبه المعارضة بخرق الدستور!

صورة من جلسة مجلس الشعب



منحة الديمقراطية

وقد كانت زفة مبايعة الرئيس فرصة لتسليط الضوء على العديد من جوانب حياتنا السياسية والاجتماعية، فقد تم فتح النارعلى الأحزاب التى رفضت المبايعة، مع أنه من البديهى أن ترفض المعارضة مرشح الحزب الحاكم، والشاذ هو تأييدها لمرشح حزب آخر مالم يكن ذلك مرتبطا باتفاق على جبهة أو أئتلاف.

بل إن معارضة مبارك قد تحولت إلى ميزة تحسب لعهده، فحتى الذين قالوا «لا» قدموا دليلا على جدارته! وأحقيته هو بالذات!، ببساطة لأنهم قالوها فى عهده!! فالديمقرطية- وفقا لكتاب الحكومة- منحة من الرئيس ينبغى أن نحمده عليها ليل نهار.

فجلال دويدار كتب فى الأخبار تحت عنون (قالوا نعم للإصلاح) ويجب أن يتذكر رافعو شعارات كلمة **لا**، أنهم ماكانوا يقدرون على نطق هذه الكلمة، فى عهود مضت، وإلا كان جزاؤهم البطش والتنكيل والحرمان من السلطة والنفوذ ولقمة العيش!.

وسمير عبد القادر كتب فى أخبار اليوم تحت عنوان (**لاپارثيس الجمهورية**» يؤكد نفس المعنى.

وسمير رجب كتب فى الجمهورية عن «**أسس التعارف بين مبارك وشعب مصر**»

واليوم اتخذت بعض أحزاب المعارضة من موضوع ترشيح حسنى مبارك لفترة أخرى، مثارا للمزايدة والإتجار الرخيص واستعراض العضلات!! فماذا فعل الرجل؟ هل انفعل؟

هل وقف فى وجه أي حزب منها؟ هل عطل صحيفة من صحفها؟.

هل حتى علق على ادعاءاتهم بتصريح أو كلمة؟.

وعلى أحزاب المعارضة، وفقا لسمير رجب- أن تحمد ربها لأن لديها رئيسا لاينفعل.

أما محفوظ الأنصارى فقد كتب فى الجمهورية (**مبايعة مبارك والمسئولية الوطنية.. المعارضة السلبية والتطرف**) يتهم أحزاب المعارضة، المفلسة سياسيا، أنها وجدتها فرصة لإثبات الوجود، فمن أكبر من الرئيس فى مصر يفتحون معه أو ضده معركة؟ من أهم منه، يكبرون على أكتافه؟.

من غيره يستطيعون به الوصول إلى الناس، وعلى الفور؟

رؤساء مجلس الشعب رفضوا عرض طلبات مواطنين للترشيح وأحالوها للداخلية!

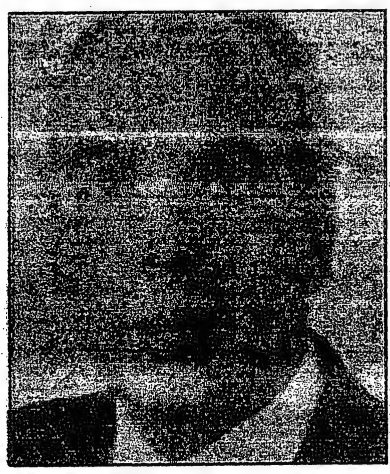
* *

مرشح اقتنع بالتنازل فى مستشفى الأمراض العقلية.. وآخر أهدى برنامجه لمبارك.

محفوظ الانصارى



ابراهيم نافع



وابراهيم نافع كتب فى الأهرم (**برنامج مبارك شهادة تاريخية لعهده**)

« فى أى عهد خرجت الصحف تحمل هذه العناوين المثيرة الضخمة، «لا» لإعادة ترشيح الرئيس، ولم تصادر جريدة، ولم يعتقل مسئولوها؟ ولم تقصف أقلامهم؟ وفى أي عهد اتخذت الأحزاب هذا الموقف؟».

وسمير رجب كتب فى جمهورية ١٨ يوليو يهاجم الوفد..

«من أنتم حتى تطالبو برأي يخالف الدستور؟.

أبلغ رد على دحض اتهامكم بتمسك الرئيس بحكم الفرد، هو السماح بإصدار ما اسميتموه«**بيان إلى الأمة**»!»

ببساطة تحولت المعارضة إلى رصيد لمبارك، وشهادة على جدارته، ومبررا لإعادة ترشيحه، وسببا لتزكيته باختصار لأنه صاحب المنحة الديمقراطية.

وهذ الدفاع نفسه يعد أبلغ دليل على الديمقراطية التي نعيش فيها **ديمقراطية «منحة الرئيس»**.

ونمتنع هنا عن مناقشة ميزان القوى، الذى أفرز، هذا الهامش المتاح من الحريات المقيدة، فالمجال لايحتمل الجد.

أحزاب ورق

على أنه من أغرب الأمور، التى تكشفت مع زفة انتخاب الرئيس أنه بعد أن كانت أحزاب المعارضة والمستقلون يهاجمون القيود المفروضة على تجربة التعددية الحزبية، وعلى قضية الحريات الديمقراطية بشكل عام والتى تحاصر الأحزاب داخل مقارها، وتمنعها من التحول إلى أحزاب جماهيرية، وتعطل حرية الاجتماع والتعبير وحقوقاأخرى منها حق إصدار الصحف وتكوين الأحزاب..بعد أن كانت الأحزاب والقوى الديمقراطية هى التى تهاجم هذه الأوضاع، فإن كتاب الحكومة فى سياق حملتهم ضد الأحزاب المعارضة لترشيح مبارك، استخدموا نتائج هذه القيود المفروضة فى عهد مبارك للهجوم على الأحزاب الورقية.!

فمحفوظ الأنصارى يهاجم أحزاب موديل ٧٦، التى بدأت أحزابا سياسية حقيقية، ثم تحولت بالفعل إلى مجرد جرائد ويضيف فى مقاله(مبايعة مبارك والمسئولية الوطنية).

«تداول السلطة عمل دؤوب جاد، فوق الساحة الحقيقية فى الشارع السياسى

ومؤسساته وقواه.. تداول السلطة قبل كل شىء. وبعد كل شىء قبول عام فى الشارع يعكسه صندوق الانتخابات، وليس أبدا صفقة سياسية مع الحكم..وليس أبدا جائزة على الغياب والصمت».

تحذير

أحذر تحذيرا شديدا، زعماء المعارضة، بأن يأخذوا نصيحة محفوظ الأنصارى على محمل الجد، وألا وجدوا أنفسهم رهن الاعتقال.

أسئلة (٢)

هل يتفضل رئيس الجمهورية بتبنى ما يساعد الأحزاب على العمل فى الساحة الحقيقية، مثل حقها فى عقد المؤتمرات خارج مقارها المغلقة، ورفع المحظورات عن نشاطها فى الجامعات والمدارس والمصانع والمصالح والجيش والبوليس والمساجد والكنائس الخ..؟

هل يتفضل بالمطالبة بإلغاء الطوارىء والقوانين الاستثنائية؟

وهل يظن أن الحزب الوطنى يتمتع بقبول عام فى الشارع عكسته صناديق الانتخابات؟!

قطع ٤

ويمكن القول بأن الملامح الأساسية لحالة حقوق الإنسان تتلخص فى التراجع الواضح على المستوى التشريعى فى مجال حقوق الإنسان، حيث يمكن اعتبار عام ٩٢، عام الهجمة التشريعية على حقوق الإنسان، حيث شهد صدور عدة تشريعات منافية لحقوق الإنسان أبرزها ما عرف باسم **قانون مكافحة الإرهاب** وقد طالت هذه التعديلات الكثير من الحقوق السياسية والمدنية الأساسية، فضلا عن توصيف بعض «الجرائم» السياسية و«جرائم» الرأى ضمن جرائم الإرهاب»

من تقرير المنظمة المصرية عن حال حقوق الإنسان عام ٩٢

مبارك والإرهاب

على أنه من أهم الحجج التى استندت اليها صحف الحكومة فى مطالبة المعارضة لأن



يوسف البدرى

تقول نعم لمبارك هو الموقف من الإرهاب، حتى أن **كاتبا مثل سعد كامل** حذر فى جريدة الأخبار المعارضة من أن تجد نفسها وهى ترفض ترشيح مبارك. عمليا.. فى موقف يدعم الإرهاب وأحزاب المعارضة العربية، وإيران.

وقد أكد هذا المعنى، محفوظ الأنصارى، بوضوح أكثر، فكتب يقول:

«كنت أظن، ومازلت، أنه بينما من حق قوى الإسلام السياسى الرافض، أن يقولوا «لا»، ليس من حق أحد من قوى المجتمع المدنى المستنير، والمؤمن أيضا، أن يقول«لا» وبالتحديد، فيما يتعلق بمبايعة الرئيس وإعادة انتخابه أن بديل مبارك..ليس أنتم..

وأنتم أكبر العارفين.. البديل هو جماعات الرفض والإرهاب باسم الاسلام السياسى».

فتحى سرور

ولامجال هنا للتوقف عند تقديرات ترى أن عهد مبارك هو أكثر العهود التى انتجت وأعادت إنتاج الإرهاب بسبب سياسات هذا العهد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وحتى الأمنية، وأن الطريق إلى قطع الطريق على الإرهاب يفترض عملا مزدوجا ضد الظاهرة وأسبابها ونضالا يفتح للناس طريقا للتغيير الديمقراطى..

فقد يمكن قبول هذه الحجة لو كان الإرهاب على وشك القفز إلى السلطة، واعتلاء سدة الحكم.. وهذا يقودنا إلى الأسئلة(٣).

الأسئلة (٣)

هل يؤدى تصويت أحزاب المعارضة الرئيسية ضد مبارك إلى صعود الإرهاب إلى الحكم.؟

هل ينسجم ذلك مع وصف هذه الأحزاب بأنها أحزاب ورقية أحزاب جرايد.. أحزاب موديل ٧٦.

وماذا نفعل بالمقالات السابقة للكتاب الحكوميين حول محدودية ظاهرة الإرهاب،،واعتبارها فقاعة هواء،...وزوبعة فى فنجان؟.

وماذا نفعل بتصريحات المسئولين أن الإرهاب تحت السيطرة؟. وهل هناك فى الوضع السياسى مايلزم قوى المعارضة بأن تجمد خلافاتها مع الحكم لأن الإرهاب يدق أبواب السلطة؟

متى نصدق قراءات كتاب الحكومة عن الإرهاب؟ ومتى نكذب رسائلهم الوردية عن الإرهاب الذى يتلقى ضربات قاصمة؟.

قطع ٥

يعلن وزير الداخلية فى مؤتمر صحفى تاريخى عالمى عن فوز الرئيس مبارك برئاسة الجمهورية بنسبة تزيد عن ٩٠٪.

تظهر مانشيتات الصحف لتؤكد أن الشعب قال نعم لمبارك ولا«للإرهاب» و«للمزايدة».. تظهر عواميد فى الصحف عن المعارضة التى انكشفت،،، الإجماع الشعبى حول مبارك يحتل صدارة الصحف وأجهزة الإعلام المسموعة والمرئية..تطلعنا الأنباء عن فضيحة فساد جديدة.. وعمليات إرهابية.

يستمر كتاب الحكومة فى مواقعهم، وتظهر لهم مقالات، تؤكد على أكبر انجازات العهد «حرية الصحافة»!.

موضوع تسجيلي

المحاصيل السكرية في دورتي الرئاسة الأولى والثانية

مصر تحافظ على صدارتها العالمية لإنتاج فدان القصب

زراع القصب والبنجر يؤكدون مبايعتهم للسيد الرئيس ..

محمد حسني مبارك

التخطيط العلمي المدروس والجهود المخلصة وتكاتف كافة الأجهزة في ظل الرعاية والتوجيه والسياسة الطموحه لمجلس المحاصيل السكرية التي أقر معالمها وأهدافها السيد الاستاذ الدكتور/ يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستطلاح الاراضي.. أكدت نتائجها على مدى السنوات العشر الماضية توال مستمر في زيادة انتاجية المحاصيل السكرية والسكر بالجهود والتمويل الذاتي للمشروعات والبرامج دون أن تتحمل ميزانية الدولة أية أعباء.

ولندع النتائج تحدثنا وتوضح ماذا حققنا هذا الموسم (١٩٩٣) مقارنا بالعام السابق للخطة الخمسية الأولى ١٩٨١.

***انتاجية فدان القصب عام ١٩٩٣ تؤكد استمرارية صدارة مصر بين دول العالم المنتجة للقصب بإنتاجية ٤٣ طن للفدان**

*** بالنسبة لمحصول قصب السكر**

إذا رصدنا بالأرقام مقارنة حجم محصول القصب الناتج على مستوى الجمهورية وماتحقق بعد تنفيذ الخطة الخمسية الأولى والثانية بالعام السابق لبدء تنفيذ الخطة الاولى.. وماوصلنا اليه حاليا موسم ٩٣ نلاحظ تدرجا واضحا في زيادة حجم محصول القصب على مستوى الجمهورية خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الاولى والثانية بالمقارنة مع انتاج عام ١٩٨١.

* بلغت الزيادة التي تحققت في نهاية الخطة الخمسية الاولى عام ١٩٨٧ نحو ١ر٨ مليون طن قصب تمثل ٢٠ر٩٪

* بينما بلغت الزيادة في نهاية الخطة الخمسية الثانية عام ١٩٩٢ نحو ٣ مليون طن قصب تمثل ٣٤ر٨٪ وقد بلغت الزيادة التي تحققت هذا الموسم ٩٣ (بداية الخطة الثالثة) نحو ٣ر١ مليون طن قصب تمثل ٣٦٪ عن العام ١٩٨١ - وبزيادة عن الموسم الماضي ٩٢ بمقدار ١٠٠ ألف طن تمثل ٠ر٧٪

حسني مبارك

١١ر٧ مليون طن قصب انتاج هذا الموسم خمسة أصناف جديدة للقصب متفوقة الانتاج

*** محافظة سوهاج تحتفظ بالصدارة لمتوسط انتاج فدان القصب.**

وقد حقق متوسط انتاجية محصول القصب بمحافظة سوهاج هذا الموسم أعلى متوسط انتاج للفدان حيث بلغ ٤٧ر٨ طن للفدان تليها محافظة اسوان بمتوسط ٤٥ر٣ طن ثم تليها محافظة المنيا بمتوسط ٤٣ر٥ طن ثم محافظة قنا بمتوسط ٤٢ر٤ طن.

(محافظة قنا تحتفظ بالصدارة في حجم انتاج محصول القصب وكذا كمية السكر الناتجة)

فكمية محصول القصب المورد هذا الموسم لمصانع السكر بمحافظة قنا ٤ر٧ مليون طن وتمثل ٥٦٪ من إجمالي المحصول المورد، بينما كمية السكر الناتج من المصانع بمحافظة قنا ٥١٣ر٨ الف طن سكر وتمثل ٥٦ر٥٪ من إجمالي القصب المنتج.

* ٣٨٩ ألف طن سكر زيادة تحققت هذا العام ١٩٨١ وهي تمثل انتاج اربع مصانع سكر جديدة تكلفتها الاستثمارية نحو ١ر٥ مليار جنيه.

انتاجنا من السكر.

* انتاجنا من السكر هذا العام (١٩٩٣) تعدى مليون طن. وتمثل أعلى انتاج منذ بدء صناعة السكر في مصر.

وإذا رصدنا بالأرقام مقارنة حجم كمية السكر المنتج في مصر. وماتحقق خلال تنفيذ الخطة الخمسية الاولى والثانية بالعام السابق لبدء تنفيذ الخطة الخمسية الاولى (١٩٨١)

وماوصلنا إليه حاليا نلاحظ: أيضا تدرجاً واضحا فى زيادة حجم انتاج السكر فى مصر بالمقارنة مع انتاج السكر عام ١٩٨١ السنة السابقة لبدء الخطة الخمسية الاولى.

* فقد بلغت الزيادة التى تحققت فى نهاية الخطة الاولى عام ١٩٨٧ نحو ٣١١ر٤ ألف طن سكر بنسبة زيادة تمثل ٠ر٦٠٪.

* بينما بلغت الزيادة التى تحققت فى نهاية الخطة الخمسية الثانية عام ١٩٩٢ نحو ٣٧٧ ألف طن سكر بنسبة زيادة تمثل ٤ر٦١٪.

* وقد بلغت الزيادة التى تحققت هذا العام (١٩٩٣) نحو ٣٨٩ر٥ ألف طن سكر بنسبة زيادة تمثل ٤ر٦٣٪.

* وقد استقبلت مصانع انتاج السكر نحو ٤ر٨ مليون طن قصب هذا الموسم (١٩٩٣) مقابل ٣ر٦ مليون طن قصب عام ١٩٨١ بزيادة نحو ٠٧ر٢ مليون طن قصب.

وتمثل الزيادة نحو ٥ر٣٢٪

وتعتبر كمية القصب التى استقبلتها مصانع السكر هذا الموسم ١٩٩٣ أكبر كمية قصب استقبلتها.

*** كمية بنجر السكر المورد هذا الموسم تزيد عن ٧٠٠ ألف طن منذ أنشائها**

جملة محصول البنجر المورد لمصنع سكر البنجر بكفر الشيخ بلغت ٧١٩ ألف طن بنجر سكر مقابل ٦٦٣ ألف طن العام الماضى (١٩٩٢) بزيادة نحو ٥٦ ألف طن بنجر تمثل ٤ر٨٪.

كما يزيد محصول بنجر السكر المورد هذا العام (١٩٩٣) بنحو ٥٣٣ر٦ ألف طن عن عام ١٩٨٢ بنسبة زيادة تمثل ٢٨٧ر٦٪.

أهم انجازات مجلس المحاصيل السكرية

- تم تسوية أراضى ٧٠ ألف فدان بأجهزة أشعة الليزر المنتجة لمحصول القصب بالوجه القبلى إذ بلغت تكلفتها ٨ر٩ مليون جنيه تحملها المجلس وجهاز تحسين الاراضى. وساهم فى تنفيذها شركات الميكنة الزراعية- معهد بحوث الزراعة الالية- الشركات الزراعية بالمحافظات.

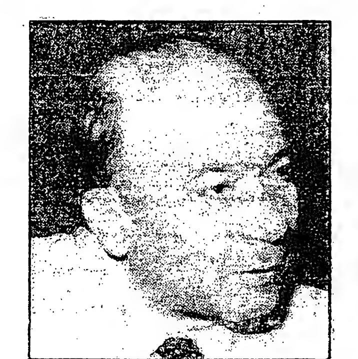
- تم تنفيذ مشروع تنمية انتاج القصب فى مساحة قدرها ٩٦ ألف فدان نفذت بها التوصيات الفنية والبحثية.

- قدم مجلس المحاصيل السكرية قروضا بدون فوائد بلغت قيمتها ٥ر٥ مليون جنيه هذا العام لدعم أجهزة تعاونيات القصب بهدف توفير الاسمدة والجرارات وآلات الرى للزراع.

- دعم المشروعات البحثية والفنية والتطبيقية.

- تحقيق الطمأنينة لدى زراع محصول القصب لسلامة عمليات وزن ونق وحراسة المحصول من الحقول لمصانع انتاج السكر باسناد الرقابة والتفتيش الى مصلحة التمغ والموازين.

- زيادة سعر طن القصب بمبلغ ٥ر٦ جنيها عن العام الماضى (١٩٩٢) ليصير سعر الطن ٧٢ر٥ جنيه عام ١٩٩٣ مقابل بمبلغ ١٦ جنيها عن العام ١٩٨١ بزيادة قدرها ٥٦ر٥ جنيها خلال عشر سنوات.



يوسف والى

- زيادة سعر طن بنجر السكر من ٢٣ جنيها للطن عام ١٩٨١ الى ٥٥ جنيها للطن عام ١٩٩٣.

- تأسيس شركة الدقهلية للسكر والعمل جار لانشاء مصنع لسكر البنجر بمدينة بلقاس بمحافظة الدقهلية سوف ينضم قريبا لقلعة مصانع إنتاج السكر فى مصر.

- برامج ومشروعات النهوض بالمحاصيل السكرية التى تتم بالجهود والتمويل الذاتى لمجلس المحاصيل السكرية بعيدا عن ميزانية الدولة.

- أعدت الدراسات لإنشاء مصنع سكر فى النوبارية وآخر فى الفيوم.

ويقول السيد الأستاذ المهندس/ فاروق عفيفى رئيس مجلس المحاصيل السكرية ونقيب الزراعيين «يسعدنى أن أتقدم بخالص الاعزاز والتقدير لزراع قصب السكر وزراع بنجر السكر لثقتهم والتزامهم بخطط وبرامج مجلس المحاصيل السكرية ومواصلة المسيرة للنهوض بانتاجية المحاصيل السكرية تحقيقا لاهداف وسياسة وزارة الزراعة التى يرعاها السيد الاستاذ الدكتور/ **يوسف والى** نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستطلاح الاراضى.

كما أود أن أسجل شكرى وتقديرى لجهود كافة الاجهزة التى شاركت فى تنفيذ برامج ومشروعات المجلس للنهوض بانتاجية المحاصيل السكرية- وزارة الزراعة بأجهزتها واداراتها ومركز البحوث الزراعية ومعاهده البحثية ويرجه خاص معهد بحوث المحاصيل السكرية ومعهد بحوث الأراضى والمياه ومعهد بحوث وقاية النباتات ومعهد بحوث الزراعة الاليه وجهاز تحسين الأراضى ووزارة الصناعة ووزارة التموين والتجارة الداخلية ووزارة الاشغال والموارد المائية وشركة السكر والتقطير المصرية وشركة الدلتا للسكر وتعاونيات القصب ممثلة فى الجمعية العامة لمنتجى القصب وفروعها بمحافظات (المنيا/ سوهاج/ قنا/ أسوان) وجمعيات الاصلاح الزراعى ومديريات الزراعة والاصلاح الزراعى بأجهزته المختلفة ومديريات زراعة البنجر بكفر الشيخ والدقهلية والبحيرة والفيوم وتعاونيات الزراع.

نسأل الله العلى القدير أن يوفقنا لمزيد من الجهد والعطاء لخير وطننا العزيز»

* زراع القصب والبنجر يؤكدون مبايعتهم للسيد الرئيس/ محمد حسنى مبارك للدورة الرئاسية الثالثة

ويعاهدون سيادته على استمرارية المسيرة لزيادة انتاجية المحاصيل السكرية تحت رعاية د. يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى.

* العاملون بمجلس المحاصيل السكرية يبايعون السيد الرئيس/ محمد حسنى مبارك للدورة الرئيسية الثالثة

ويعاهدونه على بذل مزيد من العطاء لزيادة انتاج القصب والبنجر واستمراية النجاح الذى تحقق خلال دورتى الرئاسة الأولى والثانية.

بتوجهات ورعاية السيد الاستاذ الدكتور/ يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى.

أسرار صفقة بيع طائرات شركة القاهرة لإيران

الحكومة توافق على البيع لسداد ديون مصر عام ١٩٧٥

إيداع ثمن الصفقة لصالح رجل الأعمال بالجنيه المصرى

محمود الحضرى

محمد الضبع

لعب ابن مسئول سياسى كبير دورا كبيرا فى عملية بيع وتصفية طائرات شركة القاهرة للطيران، والمملوكة لرجل الأعمال إبراهيم كامل أبو العيون، وذلك مقابل عمولة غير معلنة. واستغل ابن هذا المسئول توليه وكالة إحدى الشركات الدولية المنتجة للطائرات بالشرق الأوسط. وتم بيع طائرات الشركة الأربع لشركة مهانا الايرانية بموافقة حكومية.

وساند إبن المسئول مالك الشركة فى الدخول كمؤسس بواقع ٤٠٪ بشركة مهانا.

وأثارت هذه الصفقة تساؤلات عديدة حول تصفية شركة طيران مصرية ١٠٠٪ خاصة عندما ترددت معلومات عن وجود ضغوط لإفساح المجال أمام شركة طيران مصرية خليجية جديدة.

وزادت الشكوك مؤخرا مع وجود اتصالات بدأت من الشهر الماضى لدخول ابراهيم كامل كشريك جديد فى شركة الطيران المصرية الخليجية الجديدة، وربما انتهى الأمر حاليا لاتفاق نهائى.

ولكن السؤال كيف تمت الصفقة المزعومة مع ايران فى وقت شهدت فيه العلاقات المصرية الايرانية توترا شديدا؟

فى سرية تامة وتكتم شديد تمت عملية بيع طائرات شركة القاهرة للطيران الأربع، لإيران، باتفاق خاص بين صاحب الشركة د.ابراهيم كامل أبو العيون والحكومة، كجزء من بيع جانب من الديون للحكومة الإيرانية.

وغادرت القاهرة آخر طائرتين إلى إيران لإتمام عملية التسليم للمشترى الجديد، بعد شطب أرقام تسجيل الطائرات الأربع من سجل الطائرات بهيئة الطيران المدنى ونقل تسجيلها إلى السجل المدنى الإيرانى.

وفى نفس الوقت قام صاحب الشركة د.ابراهيم كامل بزيارة إلى موسكو المنتجة للطائرات الأربع، لإنهاء بعض الإجراءات المتعلقة بصفقة البيع.

والطائرات الأربع وهى طائرتا ركاب تى يو ١٥٤ وطائرتا شحن إليوشن ٧٦، وهى طائرات نقل عسكرى أصلا.

بدأت خطة بيعها منذ بداية العام الحالى، وبعد أقل من عام على دخولها مرحلة التشغيل، ومازالت فى مرحلة الضمان وهى مسجلة بهيئة الطيران المدنى برموز-(SU-OAD)-(SU-OAC)-(SU-OAB)-(SU-OAA).

تأسيس الشركة

وتعود شركة طيران القاهرة إلى عام ١٩٩١ عندما قام مجموعة من رجال الأعمال بينهم د.ابراهيم كامل ومصطفى البليدى بتأسيس الشركة والتعاقد مع الاتحاد السوفيتى(سابقا) على شراء أربع طائرات إثنتين ركاب تى يو ١٥٤ وطائرتى شحن إليوشن ٧٦.وقيل وقتها أن ثمن طائرة الركاب ٣٠ مليون دولار تم تخفيضها إلى ٢٠ مليون فيما بعد، وثمن طائرة الشحن ٥٠مليون تم تخفيضها إلى ٣٠ مليون دولار.وبثمن إجمالى ١٠٠ مليون دولار.

وقام مكتب د. على لطفى رئيس الوزراء السابق بإعداد دراسة الجدوى لتأسيس الشركة، وكان الغرض منها استخدام الطائرات لنقل الصادرات المصرية بنظام الصفقات المتكافئة إلى جمهوريات الاتحاد السوفيتى(السابق).وعلى أن يتم سداد ثمن الطائرات ضمن إتفاقية التبادل التجارى بين مصر والاتحاد السوفيتى، وفق نظام الصفقات المتكافئة مقابل سلع مصرية.

بداية الخلاف

وبعد ٦شهور من تأسيس الشركة انسحب مصطفى البليدى من المشاركة بعد خلافه مع الشركاء، وأصبح د.ابراهيم كامل هو صاحب الشركة بشكل أساسى. وتلى ذلك تفكك الاتحاد السوفيتى وبدأت الجمهوريات المستقلة تتنصل من الاتفاقيات السابق توقيعها إبان حكم الاتحاد السوفيتى.

وخلال فترة التشغيل عملت الشركة بشكل محدود بين القاهرة وامستردام وموسكو والكويت، وبرحلات محدودة جدا وتوالت الخسائر على الشركة. ويفسر خبراء الطيران ذلك بأن دراسة إنشاء الشركة تمت بمنهج خاطىء وعلى أيدى غير متخصصين فى مجال النقل الجوى والطيران.

ووصل الأمر إلى أن الشركة كانت تدفع يوميا مايقرب من ٢٥٠ ألف دولار رسوم

أرضيات ومرتبات ونفقات دون أدنى عائد، بل كانت الشركة تقوم برحلات تصل فيها نفقات الوقود أكثر من عائد الرحلة وبالرغم من التسهيلات التى منحتها الحكومة ممثلة فى وزارة السياحة والطيران المدنى وهيئة الطيران المدنى للشركة، من إعفاء سداد الرسوم المختلفة، ظلت الشركة تواصل خسائرها. بل تم ترحيل خسائرها إلى شركات أخرى يملكها المؤسسون، لتظهر النتائج فى النهاية خسائر.

وبدأ يتعقد الموقف أكثر فأكثر خاصة فى وجود نحو ١٥٠ طيار ومهندس وملاح ومضيف وفنى وعامل يعملون بالشركة منهم نحو ٤٤ طيار او٦ ملاحين علاوة على ٥٠ مهندسا وفنيا ومضيفا بالإضافة للإداريين والعمال.

ولم يستطع الطيارون تجديد رخصهم لعدم قيامهم بالطيران لمدة ٨شهور، حيث يشترط القانون قيامهم بالطيران ٦ساعات تتخللها ١٠ عمليات إقلاع وهبوط خلال كل ٦ شهور، مع التدريب على الطيران بنظام التمثيل الآلى بالدولة المنتجة للطائرة وهذا كله لم يتم.

ولجأت الشركة لطريقة ترقيع عقود احتكارية مع الطيارين وكبار العاملين من ملاحين ومهندسين، تقضى بحق الشركة فى عدم إلتزامها بتشغيلهم طوال خمس سنوات، وفى نفس الوقت لايستطيع الطيار أن يترك الشركة قبل مرور نفس المدة.وألا اضطر لسداد ١٠٠ ألف دولار كغرامة.

بداية فكرة البيع

مع هذ التدهور الشديد فى وضع الشركة تولدت فكرة البيع للطائرات كخطوة لتصفية الشركة تماما، كما يتوقع العاملون بالشركة والمسئولون فى وزارة الطيران المدنى.

وجاءت فكرة بيع ديون مصر لإيران طريقا لإتمام الصفقة، على أساس قيام الشركة ببيع الطائرات لإيران ومن ثمنها يتم سداد جزء من الديون البالغة حوالى ٣٥٠ مليون دولار كأصل للدين وحوالى ٢٠٠مليون فوائد وتحصل الشركة على ثمن الطائرات بالنقد المحلى.

وبالفعل بدأت الإتصالات بين شركة القاهرة للطيران والمسئولين الإيرانيين لإتمام الصفقة.وبالفعل سافر فى أواخر فبراير الماضى وطوال شهر مارس الماضى المدير الإدارى لشركة القاهرة سيد عبد العظيم إلى إيران، وتم الاتفاق على تفاصيل الصفقة فى سرية تامة، وعاد إلى القاهرة المدير الإدارى وقدم تقريرا مفصلا عن الصفقة للدكتور ابراهيم كامل،.وبعد عيد الفطر الماضى غادرت القاهرة ثلاث طائرات واحدة شحن إليوشن وطائرة أخرى سافر بها د.ابراهيم كامل من طراز (تى -يو) ولحقت بهم طائرة أخرى بقيادة الطيار ابراهيم عبد المجيد.

وعاد ابراهيم كامل إلى القاهرة وبصحبته حوالى ٦من خبراء الطيران المدنى الإيرانى لإنجاز الصفقة والإطلاع على شطب الطائرات من السجلات المصرية. وتم انهاء الصفقة وترددت معلومات عن أن سعر الطائرة تراوح بين ٣٠ إلى ٤٠ مليون دولار.

وعندما شاع موضوع الصفقة داخل الشركة، حاولت الإدارة طمأنة العاملين باستعراض لطائرة جديدة تى يو ٢٠٤ «ركاب»، تحت دعوى أن الشركة مازالت تعمل، وأن هناك طائرات جديدة سيتم شراؤها، ولكن اتضح أن هذا مجرد وعود.

وفى أوائل مايو الماضى غادرت القاهرة طائرتان إلى إيران الأولى شحن والأخرى ركاب لتتسلمهما هيئة الطيران المدنى الإيرانية.

وحصل ابراهيم كامل على صك الدين للقرض الأول البالغ ١٢٠ مليون دولار بعد حصوله على تخفيض بلغ نحو ٥٠٪، وقامت الحكومة بإيداع قيمة الدين بالجنيه المصرى لصالح ابراهيم كامل. بل طلبت منه التدخل لبيع القرض الثانى.

مواجهة مع صاحب الشركة..

وبمواجهة د.ابراهيم كامل صاحب شركة القاهرة بالصفقة، قال أنها جاءت نتيجة الظروف التي يمر بها سوق الطيران حاليا، وبعدما اتضح أن البقاء لمدة طويلة فى هذا المجال سيكون للشركات العملاقة.وقال أن هناك شركات عملاقة مثل الهولندية والاسكندنافية والسويسرية والنمساوية،اتفقوا على تأسيس شركة واحدة لمواجهة المنافسة فى مجال الطيران مستقبلا.

وأضاف د.ابراهيم كامل أن الشركات الصغيرة ومنها شركة القاهرة تمر بصعوبة بالغة، كما أن شركة مصر للطيران لها حقوق غير متوفرة لنا، وأن السياحة تمر بمرحلة حرجة.كما أن العمل فى مجال الطيران يحتاج لجهد كبير وتدريب وتأهيل على أعلى مستوى وهذا غير متاح لنا.وعلاوة على ذلك فإن تأخير إنشاء مركز التصدير الدولى بالمطار، تسبب فى عدم تشغيل طائرات الشحن.

وأضاف د.ابراهيم كامل أنه ليس معنى ذلك خروجنا من مجال الطيران، ولكن ندرس حد ودناو حجم المساحة المتاحة أن نعمل فيها بقدرتنا. خاصة أن الظروف الحالية أثرت على رحلات الطيران العارض. بعد إلغاء العديد من الرحلات الخارجية بعد فترة كنا نعمل فيها ٧رحلات أسبوعيا، وزيادة الطلب إلى رفعها إلى ١١ رحلة. ثم فوجئنا بالتوقف عن الرحلات إلى ألمانيا وبلجيكا وفرنسا وإيطاليا.

ويقول إبراهيم كامل أن الصفقة مع الشركة الإيرانية جاءت بإتفاق مع الحكومة في إطار تسوية ديون إيران والتى حصلت عليها مصر عام ١٩٧٥ على دفعتين بواقع ١٢٠ مليون دولار بفائدة ٣٪ و ٢٠٠مليون بفائدة ٤٪.وبعد رفض إيران الإلتزام باتفاقية نادى باريس وإسقاط ٥٠٪ من الديون المصرية ومطالبتها لصندوق النقد الدولى شطب اسم مصر من عضويته.

وقال أنه بموجب هذه الصفقة سيتم سداد قيمة الدين الأول بقيمة إجمالية ٥٠مليون دولار.وسوف أحصل على قيمة الصفقة من الحكومة بالنقد المحلى وفق اتفاق محدد.

ورفض ابراهيم كامل الكشف عن ثمن الصفقة الحقيقى أو أية تفاصيل أخرى.

ومايزال السؤال مطروحا لمصلحة من تصفية طائرات شركة مصرية ١٠٠٪ تعمل فى مجال الطيران.

من هو المسئول والوسيط الخفى وراء الصفقة؟

سداد ٥٠ مليون دولار من الديون وثمن الصفقة الحقيقى مجهول؟..

الفصل الأخير في مسلسل الاستعباد بالتحرير

مصباح قطب

تلخص نكتة فلاحى غشيمة، الموقف بالدقة الواجبة تقول النكتة: أخذ قرموط كبير ينصح أبنه بعدم الانسياق وراء الأطعمة المدلاة، كالجمبري والدود والعجين، لأن وراءها سنانير الموت، وألا ينخدع بكذا وكذا. وبينما هما كذلك إذ بصياد يطرح شبكته، فتسقط فوقهما، ويسأل الابن: امال ايه دي يابا؟ فيرد الأب: دى بقى المصيبة اللى حتاخدك وتاخد أبوك!!.

أما المصيبة التى ستأخذنا وأبانا- ولو كان قد توفى- في مصر والعالم الثالث، فهى الدورة الحالية لمفاوضات «تحرير» التجارة العالمية دورة أورجواى، عبر الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة، والمعروفة باسم «الجات». ويمكن القول بلا مبالغة أنه مع مفاوضات السلام الراهنة بالشروط الأمريكية الاسرائيلية، ومع الإصلاح الاقتصادى بشروط الصندوق والبنك، ومع مشروع السوق الشرق أوسطية، وأخيرا مع «الجات»، فإن مصر بصدد أن تصبح بلدا آخر لانعرفه ولايعرفنا، وقد لا تصبح بلدا من أساسه.

ودعونا نركز فى هذا التحقيق على خاتمة الرباعية «الجات» لنرى إلى أى مدى يصدق الكلام وتصدق النكتة التى فى المفتتح ونود أولا أن نلفت النظر إلى بعض العبارات التى وردت فى البيان الختامى لندوة بالغة الأهمية عقدتها الجمعية العمومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية وكان عنوانها «آثار دورة اورجواى واتفاقيات الجات». فقد ورد بالبيان أن الموضوع «مصيرى للدول النامية». وله «مخاطر مفرطة» وهناك «ضغوط لتبوله كصفقة متكاملة» وأن العالم الثالث ومنه مصر «أمام اختيارات حرجة وموجة ظلم دولي من نوع جديد» وأن دورنا هو «إنقاذ ما يمكن إنقاذه» وأننا أمام «إرهاصات عالم مجهول.. وفوضى وعدم استقرار» ويضيف البيان أن التوقيع علي اتفاقيات الجات بوضعها الراهن يخلق« أمثل فرص تاريخيا لتكريس التحكم ودفع قسوة إهدار المساحات الثقافية والإنسانية الواسعة» وفى ظل« غيبوبة العالم الثالث»وفي وجود الاخطبوط العالمي المنمق المتمثل فى البنك الدولى وصندوق النقد والجات والسبعة الكبار ونادي باريس»فإن الحوار يتوقف بالفعل بين العالم الثالث والعالم المتقدم ولم يبق إلا «إسدال الستار» وأيضا: أن التضييق الرهيب على نقل المعرفة فى الاتفاقيات «سيغتال فرص المجتمعات النامية فى الحياة إلي الأبد». إن الجات «نكوص وردة والكارثة فى أنه إما أن نقبل الكل أو نرفض الكل ولا أحد يملك الموقف»، «ومن الصعب على مصر تحمل الالتزامات المترتبة على التوقيع على تلك الاتفاقيات تحت أى ظرف من الظروف. اليوم أو غدا». إن الأمر« أخطر من أن يكون مؤامرة أو تدبيرا، وهناك كهنة يرفعون لواء الاستفادة من تحرير التجارة ومن التغيير وآلياته ويعملون على تكريس الوضع بل وتفاقمه». إنه «اختراق.. وحصار للسيادة الوطنية». هذه العبارات صدرت عن جمعية يقع مقرها فى مكان المقر «القديم» للمؤتمر الوطنى الأفريقى بالزمالك والذي كانت تدار من خلاله عمليات مساعدة حركات التحرير الوطنى فى أفريقيا. وتصدر عن جمعية يرأسها د.عصام الدين جلال شيخ الاستراتيجيين المصريين وممثل العالم الثالث فى منظمة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة «الاونكتاد» لمدة عشر سنوات، وهى المنظمة التى تزاح تماما الآن لصالح الجات. ويصدر عن جمعية يضم مجلس امنائها د.عزيز صدقى ود.اسماعيل صبرى عبدالله والمهندس محمد عبد الوهاب ود.ابراهيم بدران ود.فؤاد هاشم ود.محمد محمود الإمام ود.محمد القصاص ومحمد فريد خميس وغيرهم من كبار علماء وخبراء مصر إضافة إلى اعضاء مجلس الإدارة المرموقين.

إذن لم يكن مجرد كلام. ولم تكن الندوة مجرد مكلمة. ولكن دعونا نبدأ من البداية.

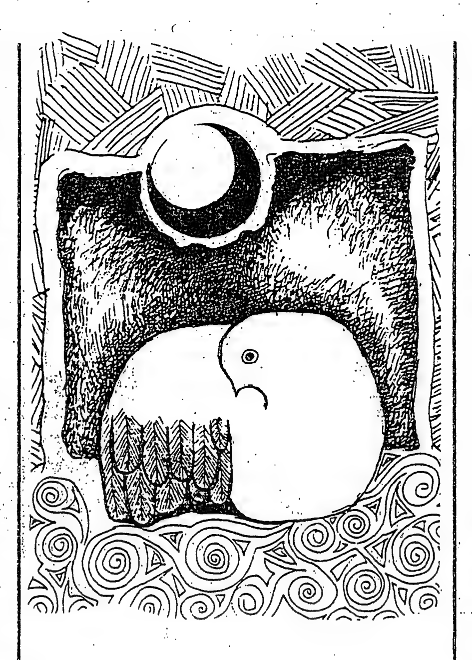
نشأت الجات

انشغل المسئولون الاقتصاديون فى بريطانيا والولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية بمصير العلاقات الاقتصادية الدولية بعد الانتصار على النازية. وأتفقوا جميعا على تفادى صدام المصالح وقيود التجارة بين الدول الكبرى. واستقر الرأى على ضرورة العودة بطريقة منظمة إلى سياسة حرية التجارة التى كانت سائدة قبل الحرب العالمية الأولى وتفادى ممارسات الثلاثينات التى أدت إلى هبوط حجم التجارة الدولية من ٢٩٩٨ مليون فى ١٩٢٩ إلى ٩٩٢ مليون فقط فى ١٩٣٣(٣٤٦٩ مليار فى ١٩٩٠). ومن ثم تم الاتفاق على إعداد مؤتمر «بريتون وودز»، وقد تقدم الجانب البريطانى الذي كان يرأسه لورد كينز باقتراح انشاء ثلاث مؤسسات: بنك

مركز عالمي، وبنك لتعمير ما دمرته الحرب، ومنظمة التجارة الدولية. ولكن الجانب الأمريكي لم يكن متحمسا لشيء من ذلك وانتهى مؤتمر بريتون وودز على إنشاء «صندوق النقد الدولي» للتنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية للاعضاء في المدى القصير عن طريق حظر تخفيض سعر العملة الوطنية كسلاح لتنشيط الصادرات، وانشاء البنك الدولي للتعمير والتنمية. أما منظمة التجارة الدولية فقد أجل أمرها لاجتماع خاص عقد في هافانا. ولم يتفق المؤتمرون على إنشاء تلك المنظمة فاكتفوا بتوقيع «الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات» في ١٩٤٧ وكانت الجات وثيقة صغيرة جدا بالمقارنة بالمجلدات الضخمة التي تناقش حاليا. ذلك أنها أقرت مبادىء عامة لحرية التجارة وتركت جانبا معظم التطبيقات والمشكلات التي تظهر بشأنها. وكان عدد الدول الموقعة في البداية ٢٣ دولة، أصبح الان ١١٢ دولة.

أما عن دورات التفاوض وطبقا لاسماعيل صبري عبد الله أيضا: فكما كان متوقعا اضطر الموقعون على الجات إلى عقد دورات تفاوضية متعاقبة للتعميم التدريجي لعناصر حرية التجارة في ضوء ما أحرزوه من تقدم في بلادهم. وقد نظمت لذلك في الفترة ما بين ١٩٥٠و١٩٨٥ سبع دورات تفاوض وسعت كل منها تطبيقات مبادىء حرية التجارة. فالجات ليست منظمة دولية وإنما اتفاقية لايرد عليها التغيير إلا من خلال مفاوضات تضم كل الأطراف التي وقعت الاتفاقية. ولذلك لايقال إطلاقا أن دولة ما عضو في الجات، وإنما يقال إنها أصبحت طرفا متعاقدا. وليس للأطراف المتعاقدة من خيار إلا بين قبول ما وصلت إليه المفاوضات بالتراضي العام (حيث لاتصويت أصلا). أو رفض التوقيع مما يعني الحرمان من كل ما يمكن أن تتضمنه الاتفاقية من تيسيرات (أهمها تخفيض التعريفة الجمركية) وضوابط. ومن ثم تكون المفاوضات طويلة. (٤سنوات للدورة الواحدة) وتحفل بالجزئيات والتفاصيل، وتتوقف أحيانا حتى تتغلب بعض الأطراف على ما بينها من المشكلات.

وكان جدول أعمال المفاوضات في الدورة الثامنة في اجتماع الأطراف المتعاقدة في أوروجواي في ١٩٨٦ طموحا للغاية ولكن المفاوضات جرت في فترة ساد فيها الركود الاقتصادي وزادت نسبة البطالة في كل البلاد الصناعية وارتفعت فيها



بدرجات متفاوتة الدعوة لاجراءات حمائية في المجالات التي سبق الاتفاق على حرية التجارة فيها. ولذلك لم تصل الأطراف المتعاقدة إلى أي تفاهم حين اجتمعت في كندا في صيف ١٩٩٠ الذي كان نهاية للأجل المحدد للمفاوضات.

وهكذا ظلت دورة أوروجواي مفتوحة حتى هذه اللحظة.

ويتضمن جدول أعمالها هذه المرة ١٥ قضية أهمها:

- تخفيض التعريفات الجمركية السائدة بنسبة ٣٠٪ والنظر في إلغاء الرسوم الجمركية في بعض القطاعات.
- التصدي لقضية الحواجز غير التعريفة

● ●

صراع الكباب والنيفة ضد الفيليه والإسكالوب يتجدد في كل نواحي النشاط الاقتصادي.

الجمركية التي انتشرت في السنوات الأخيرة بشكل يهدر إلى حد كبير مبدأ حرية التجارة الدولية.

- تطبيق قواعد الجات على صادرات المنسوجات والملابس حيث مازالت تلك الصادرات محكومة باتفاقية خاصة تقوم على إلزام كل دولة مصدرة بعدم تجاوز الحصة المحددة لها في تلك الاتفاقية.
- تجارة المواد الأولية حيث تطالب الدول الصناعية بالغاء أو تخفيض رسوم الصادرات التي تفرضها الدول المنتجة لتلك المواد!!!
- تجارة المنتجات الزراعية التي تطرح لأول مرة في اتفاقية الجات بناء على رغبة الدول الصناعية في الغاء الدعم الذي تقدمه الدول المنتجة لصادراتها الزراعية. وهذه القضية هي سبب الخلاف الكبير بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية حول تحدد المنتجات التي تحصل على دعم ثم البدء فورا في تخفيض هذا الدعم حتي يلغى نهائيا.
- قضية شروط الهرب من قواعد الجات حيث تتمسك دول الجنوب بالنص على أن يكون لها في بعض الحالات رخصة مخالفة حرية الاستيراد كما في حالة الصناعة الوليدة.
- مد حماية حق المؤلف أو المخترع فيما وراء حماية العلامات التجارية أو أسماء المنتجات في السوق. ويقتضى هذا الحق لكل صاحب براءة اختراع الحصول على مقابل ممن يستخدم هذا الاختراع على مدى عدة عقود.
- حماية الاستثمارات الأجنبية المتعلقة بالتجارة الدولية.
- اخضاع التجارة في الخدمات لقواعد حرية التجارة الدولية المقررة بالنسبة للسلع في اتفاقية الجات.

ويبقى أن نشير هنا إلى أن مصر انضمت إلى الجات عام ١٩٧٠ (عام وفاة ناصر) وأن الاونكتاد قامت عام ١٩٦٤ وقاعدتها الأساسية ربط التجارة بالتنمية والاهتمام بالعالم الثالث وقد جاء قيامها عقب مؤتمر القاهرة عام ١٩٦٢. ومن جانب آخر فقد قرر زعماء الدول الصناعية السبع في اجتماعهم الأخير بطوكيو إنهاء دورة مفاوضات الجات الحالية بنهاية هذا العام، وهو الأمر الذي يشك في حدوثه الكثير من المحللين والمعنيين. بصرف النظر عن «إرهاب المشاورات الجانبية في القاعات الخضراء» بين الدول الكبري، اثناء التفاوض في الجات.

لكن أين المصيبة تحديدا وماهو الموقف المصري؟.



قمة السبعة

الرأى العام ..أخيرا

بذلت فى الأسابيع الأخيرة جهود لتحريك اهتمام الرأى العام المصرى بالقضية، بعد أن شعرت الحكومة المصرية وشعرت بيروقراطيتها، أنهما في ورطة رهيبة. أحد أشكال تحريك الاهتمام كان دفع تقرير هام اعدته وزارة الاقتصاد الى الاتحاد العام للغرف التجارية لمناقشته بين المنتجين والمستوردين. أما الشكل الآخر فكان ندوة الجمعية العمومية، وبعض الكتابات لخبراء الجمعية فى الصحف. وكانت وزارة الاقتصاد قد نظمت فى العامين الأخيرين مؤتمرين لدول (خبراء) العالم الثالث حضرهما خبراء من الجات والأونكتاد، ولكن حصيلتهما كانت صفرا. وقد اكتشفنا مؤخرا أنه توجد لجنة اسمها اللجنة القومية لمفاوضات دورة اورجواى ويرأسها د.محسن هلال رئيس قطاع التمثيل التجارى بوزارة الاقتصاد، وهى تضم خبراء من الوزارة ومعهد التخطيط ومن مركز بحوث التجارة الخارجية التابع لجامعة حلوان، وهو المركز الذى يرأسه د.سامى عفيفى، المستشار الاقتصادى لرئيس مجلس الشعب.

وتعالوا ننظر بالتفصيل إلى رؤية الأطراف الثلاثة.

ورقة وزارة الاقتصاد

تستعرض الورقة الأشكال القانونية لتنظيم التجارة الخارجية لمصر فى الأربعين عاما الأخيرة، ويلفت النظر فى العرض المحطات التالية:

- إن نظام تراخيص الاستيراد الذى خضعت له جميع الواردات، صدر لأول مرة بالقرار رقم ٤٦ لسنة١٩٤٧، وبعد خروج مصر من منطقة الاسترليني.

- ١٩٥٦ إباحة التراخيص دون قيود مع تحديد حصص لكل ترخيص.

- ١٩٥٩ صدر قانون بحظر استيراد السلع قبل الحصول على ترخيص شخصى ونشأ سجل المستوردين.

- ١٩٦١ نص القانون على أن مدة الترخيص عام واحد وتجدد وتم التركيز على استيراد السلع الانتاجية والمواد الخام، والسلع التموينية مع الحد من الكماليات. وفى ١٩٦٣ أصبح الاستيراد خاضعا كلية للقطاع العام.

- ١٩٧١ (عام الحسم!) ظهرت لجان البت وسمح للوحدات الاقتصادية بالاستيراد أسوة بالشركات العامة التجارية.

- ١٩٧٣ بدأت السوق الموازية للنقد، وبموجبها يستطيع من شاء أن يستورد ماشاء مادام بفلوسه (دولاراته).

- ٧٥-١٩٧٨ فتح الاستيراد لكل من القطاعين مع إنشاء لجان للتيسيرات الاستيرادية! والترشيد.

- فى ١٩٨٣، وبعد أن كان قد قام عدد من الصناعات الوليدة تم حظر استيراد سلع إلا عن طريق لجان الترشيد.

- ٨٦-٨٩ استمرت الحماية الكمية ومع هذا تزايدت أرقام الواردات!.

ثم بدأت الدولة لأول مرة فى الأخذ بالأساليب الفنية للحماية، والمتمثلة فى مكافحة الإغراق والدعم، وذلك استجابة لبرنامج« الإصلاح الاقتصادى» وتم إصدار لائحة قانون الاستيراد والتصدير عام ١٩٩١ وتشكيل لجنة فى الوزارة لمكافحة الدعم والإغراق واجراءات الوقاية.

وحتى نعلم الصلة بين الجات والصندوق +البنك، فإن من مبادىء الجات الأساسية الغاء القيود الكمية على الواردات والغاء الإعانات والدعم بالنسبة للصادرات. وقد أقرت الجات إنشاء رسم مضاد للإغراق + ضريبة تعويضية على من يقوم به بدءا من ١٩٦٨ وتم عمل اتفاقية خاصة لتطبيق الممارسات المضادة للإغراق ،وتحديد ما هو الإغراق وماالضرر المترتب عليه وذلك في مطلع ١٩٨٠. ومن المثير أن مصر، ومن خلال قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنبهت مبكرا إلى خطورة مثل هذه الممارسات على صناعاتها الوطنية فنص القانون فى مادته الثامنة على أنه «يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إخضاع البضائع والواردات لضريبة تعويضية إذا كانت تتمتع فى الخارج بإعانة مباشرة أو غير مباشرة.. غير أن هذا النص، وطبقا لوزارة الاقتصاد لم يطبق أبدا من يومها وحتى الآن!!!.

ورغم أن المادة ١٩ من اتفاقية الجات

دورة «تحرير» التجارة فى الخدمات والزراعة والملكية الذهنية تهدد أسس الحياة فى مصر والعالم الثالث.

تعطى للدول الاعضاء الحق فى الحد من وارداتها عندما تتعرض صناعاتها للخطر، عن طريق زيادة الجمارك، أو تحديد كميات المستورد، إلا أن وزارة الاقتصاد المصرية تلاحظ أن الدول الكبرى كاليابان وأمريكا وأوروبا تتحايل على الشروط الواردة فى المادة، باللجوء إلى ما تسميه الوزارة «المنطقة الرمادية» فى التعامل التجارى إى التى ليست هى اتفاقية الجات وليست عكسها. وتحرم تلك الدول مثل هذه الممارسات على العالم النامى. وتصل الدراسة إلى فحص الاجراءات الأمريكية لحماية الانتاج المحلى فتشير إلى أن قانون مكافحة الإغراق الأمريكى صدر أولا عام ١٩٣٠ وتشرف على تطبيقه وزارة التجارة +اللجنة الدولية للتجارة وهي لجنة مستقلة يرأسها (٦مفوضين) من الجمهوريين والديموقراطيين، ويتم تعيينهم بقرار جمهورى وبموافقة من الكونجرس، وتؤكد وزارة الاقتصاد المصرية على اتساع نطاق عمل اللجنة كما تشير إلى أن القرار الذى يصدر عنها يراعى البعدين الفنى والسياسى. وانظروا إلى كيفية تحديد الضرر والمتضررين فى القانون الأمريكى إن المتضرر عنده من الإغراق هو : المنتج أو البائع لمنتج شبيه (من غير تجار التجزئة) أو البائعون، واتحاد رجال الأعمال أواتحاد تجار وتدرس اللجنة الدولية للتجارة الانخفاض الحقيقى أو المتوقع فى الإنتاج الأمريكى والمبيعات والأرباح والإنتاجية وعائد الاستثمار والطاقة الاستخدامية والتأثير السلبى الحقيقى والمتوقع في المخزون السلمى والعمالة والأجور والقدرة على زيادة الاستثمار كل ذلك لتحدد مقدار الرسوم على السلع المفرقة أو تحديد الرسوم التعويضية على السلع المعانة تصديريا من بلادها بدعم مباشر أو غير مباشرا.

فاتورة الغذاء تزيد ٨٠٠ مليون جنيه فور التوقيع على الجات.

أكثر من ذلك فإن القانون الأمريكى يسمح للرئيس الأمريكى بوضع قيود على استيراد منتج معين لمدة لاتتعدى ٨سنوات إذا ما أضيرت الصناعات الأمريكية ضررا بالغا لتزايد الواردات من هذا المنتج. وهنا يتمحك القانون الأمريكى فى المادة ١٩من اتفاقية الجات التى لا يطبقها على نفسه إزاء الاخرين!!

العبرة الرسمية!

ثم تستخلص وزارة المصرية الاقتصاد من ذلك كله، وياللعجب ،أن ممارساتنا القديمة، والتى تعترف هى نفسها بأنها كانت ضرورية للاستغلال الأمثل لمواردنا النقدية ولخفض العجز التجاري وحماية الإنتاج المحلى، أصبحت تتعارض مع الشرعية الدولية الجديدة، وإن أي خروج على هذه الشرعية ستكون له نتائج عكسية!! وتكشف الوزارة أن ماورد في قانون الجمارك للحماية من الإغراق وما ورد فى لائحة الاستيراد لايكفى.لأن قانون الجمارك لم يطبق من ناحية ولم يحدد آليات لتنفيذ العقوبات ومقدارها من ناحية أخرى، كما أن قانون الاستيراد والتصدير نفسه يحيل في الممارسات غير المشروعية فى التجارة إلى قانون الجمارك! والمثير للسخرية أن قانون الاستيراد أباح لوزير الاقتصاد فرض رسوم على الصادرات ولم يخوله فرض رسوم على الواردات وتؤكد الدراسة أن لجنة مكافحة الإغراق المصرية لم تقم بنشاطها لعدم وجود كوادر ! ولعدم معرفة قطاعات الإنتاج بالمفهوم الصحيح للإغراق وعدم توافر المعلومات وتأخر إصدار النظام الشامل لمكافحة الدعم والإغراق وتقترح الدراسة بشكل عاجل إصدار قرار وزارى وقرار جمهورى، لتعويض غياب النظام الشامل إلى حين إصدار قانون الاستيراد والتصدير الجديد الذى تطلب أن يتضمن فصلا خاصا عن مكافحة الإغراق والدعم. وقد وصف مصدر ذو صلة مشروعى القرارين بأنهما ترجمة «ركيكة» للقانون الأمريكى، وأنهما أمليا على مصر ولم ينبعا من إرادة وطنية.وقال إن القرارين يهبطان بمسئولية الحماية من مستوى الرئيس فى القانون الأمريكى إلي مستوى وزير الاقتصاد ،وأنهما يخلقان فرصا متجددة للبيروقراطية للعمل والتكسب، بعد إلغاء النظم الإدارية القديمة التى لم تستفد منها الصناعة المحلية بقدر ما استفادت البيروقراطية. ولفت المصدر النظر إلى أن



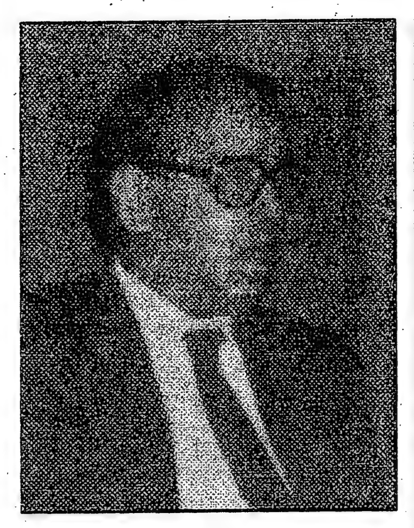
د. يسرى مصطفى
وزير الاقتصاد

القرار الوزارى المقترح عرف من هو الوزير ومن هو المتضرر ومعنى الضرر ومعنى الإغراق لكنه فى أن يعرف السلعة التى هى أساس المسألة. مشيرا إلى ضرورة النص على أن السلعة المفرقة هى السلعة تامة الصنع وفسراقتراحه بأن أحد أهداف فرص إصدار مثل هذا النظام على مصر، هو حرمانها من استيراد مواد خام رخيصة من دول مختلفة، بل وحرمانها من استيراد سلع أساسية رخيصة نسبيا من دول مثل الصين أو كوريا الشمالية أو التشيك أو السويد وفنلندا أو استراليا بحجة أنها «تشكل إغراقا».وقال المصدر أن الأولويات الوطنية كانت تحتم أن يصدر أولا قانون لمنع الاحتكار قبل إصدار قوانين الإغراق وفى هذا الصدد قال المهندس شريف دلاور أحد أقطاب جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية أنه أرسل مذكرة منذ شهور إلى رئيس الوزراء باقتراحات لقانون منع الاحتكار أشار فيها إلى أن الاونكتاد اعدت مشروعى قانونين عامى ١٩٧٩ و١٩٨٤ لتسترشد بهما الدول عند وضع ضوابط لممارسات الأعمال فى ظل اقتصاد السوق. وقال شريف دولار إن الولايات المتحدة أصدرت قانونها لمنع الاحتكار عام ١٩٩٠، وفرنسا عام ١٩٨٦ ،وألمانيا عام ١٩٥٧، والمملكة المتحدة عام ١٩٧٦ وكوريا الجنوبية عام ١٩٨٠

وأوضح أن هناك نظما مختلفة لتطبيق القانون واقترح لمصر أن تتولى مهمة تطبيقه وزارة الصناعة، وأن يتولى الفصل فى المخالفات مجلس للمنافسة يضم خيرة الشخصيات الوطنية النزيهة، على غرار مجلس حماية المنافسة فى البرتغال.

المنتجون- المستوردون

وفى الغرف التجارية دارت معركة بين المنتجين وكان على رأسهم لويس بشارة وجنيدى وبين المستوردين وقد حضر جلسة مناقشة دراسة وزارة الاقتصاد، رئيس جمعية رجال الأعمال،واعضاء فى غرفة التجارة المصرية الأمريكية، بصفتهم اعضاء فى الاتحاد وأصر المنتجون على سرعة تطبيق القرارين على علاقتهم حتى يصدر النظام الشامل، ،بينما طالب المستوردون بإعادة الدراسة وتشكلت لجنة لذلك شارك فيها محيي قنديل رئيس شعبة المستوردين، وأبو القمصان وكيل وزارة الاقتصاد، وأحد المستثمرين ولكن عملها لم يتقدم خطوة منذ ٢٨ أبريل حتى الآن. والغريب أنه تكشف فى الاجتماع أن الولايات المتحدة الأمريكية وقعت غرامة إغراق على شحنة بنطلونات جينز مصرية لاتزيد عن عدة مئات بدعوى رخص سعرها. وقد ظهر أن صندوق النقد الدولى كان وراء قانون منع الاحتكار المصرى حتى لاتتم الخصخصة فى ظله، وأصر على تنفيذ قواعد الجات فى الدعم والاغراق أولا. وتكشف أيضا تعاظم الانقسام فى صفوف رجال الأعمال المصريين فملى حين تشكلت لجنة فى شعبة المستثمرين لحماية الانتاج الوطنى، وأعلنت عن نفسها فى صفحة كاملة بالأهرام: «من أجل فرصة عمل لابنى وابنك اشتر المنتجات المصرية». فقد بادر محمد رجب رئيس جمعية رجال الأعمال بالاسكندرية ونشر مقالا مطولا بالأهرام يطالب فيه بإطلاق حرية التجارة والمنافسة بلا حدود ويرى أن حماية الانتاج الوطنى يلزمها عدم تحميل الآلات بضريبة المبيعات!! والغاء احتكار التوكيلات الملاحية فورا!! والغاء القيود على



المهندس محمد عبد اوهاب - وزير الصناعة

استيراد الخامات وعدم فرض رسوم عالية على الخدمات المقدمة للمنتجين. وقال أن خطوات كتلك جعلت بلدا كهونج كونج تعداده ستة ملايين يستورد بـ ١٠٠مليار دولار ويصدر بـ١٠٣ مليار دولار فى العام (هذا هو نموذجهم).

القومية ولكن أين القوميون؟

ثم نأتى إلى مؤتمر الجمعية القومية، والذى عقد بالتعاون مع مركز الدراسات بالأهرام ومركز بحوث التجارة بجامعة حلوان ومركز الدراسات بكلية الاقتصاد ومنه تقدم أولا المعلومات التالية:

* إن الدول الصناعية تفرض قيودا غير جمركية على نحو ٥٠٪ من الصادرات اليها. وأن حصة الدول النامية (١٧٠دولة) فى التجارة العالمية =١٧٪ فقط وأن دورة الجات لو نجحت فمن المقدر أن تزيد التجارة العالمية بـ ٢٦٠ بليون دولار لن يكون نصيب العالم الثالث منها سوى ١٣ بليون دولار.

* إن حماس الدول الكبرى ، وبالذات الولايات المتحدة لإدخال تجارة الخدمات كالأعمال المالية والمصرفية والتأمينية والنقل البرى والبحرى والجوى والأعمال المهنية هو أن٧٨٪ من الناتج فى أمريكا يأتى من هذا القطاع وأن لها فيه خبرة نسبية. وتشكل المعرفة والمعلومات ٥٠٪ من معامل الإنتاجية الكلى فى أمريكا و٨٠٪ فى ألمانيا والباقى لرأس المال والعمل.

* ماقدمته دول مثل مصر من اعفاءات وتسهيلات للمستثمرين الأجانب تجاوز حتى ما يطلبه البنك الدولى إلى حد أن البنك كلف د.ابراهيم شحاته بإعداد دراسة استرشادية لتستفيد منها تلك الدول عند تفكيرها فى وسائل جذب الاستثمارات وبالمناسبة بلغ نصيب أفريقيا من الاستثمارات الدولية عام ١٩٩١ مايساوى ٢٪ فقط، ونصيب أوروبا الاشتراكية (سابقا) ١٪؟؟

– قدرت شركات الدول الصناعية الكبرى خسائرها سنويا بـ٦٠-٨٠ مليار دولار نتيجة سرقة ابتكاراتها وتقليدها. ولذلك تتشدد دورة الجات الحالية فى هذه القضية تشددا مذهلا وحظى هذا التشدد برفض من كل الحاضرين فى الندوة عن القطاعات المختلفة من الصناعة إلي المصنفات إلى الكمبيوتر إلى الأدوية الخ. وقال د.نبيل على خبير الكمبيوتر أن كل القيود إلى زوال فى عصر البرمجيات بينما أكد د.اسماعيل صبرى على رفض إقحام ما يتعلق بالملكية الذهنية فى الجات اكتفاء بدور منظمة ويبو التابعة للأمم المتحدة فى هذا الصدد. ودعا المفاوض المصرى إلى أن يؤكد أن تقليد منتج أجنبى دون استخدام الأسم أو العلاقة التجارية أمر يشجع التصنيع وينشط التجارة الدولية ويفيد المستهلك. وكشف المهندس أمين محمد أمين من هيئة التصنيع عن أن الشروط المتعسفة لحماية الملكية الذهنية تتضمن تجريم الاستفادة من الهندسة العكسية، والمحاكاة، وتوقيع عقوبات على استخدام برامج معلوماتية أو إدارية إذا اشتراها مصنع وأعطاها لمصنع تابع له!! وأن العقوبات علي مامضى تتضمن غلق المشروعات والتعويض ومصادرة الصادرات بميناء الوصول (من المنتجات المقلدة) بمجرد إرسال فاكس لابالقضاء.

وشدد الجميع على الاكتفاء بحماية حقوق المؤلف وبراءات الاختراع والملكية الفكرية

الولايات المتحدة توقع غرامة على عدة مئات من بنطلونات الجينز المصرية بدعوى الإغراق.

بالقوانين الوطنية.

وفي التفاصيل قال د.عصام الدين جلال أننا بصدد بنية عالمية جديدة غير مسبوقة تاريخيا تعد الجات تتويجا لها. وركز مندوب الاقتصاد د.محسن هلال على أن الموضوع حساس ودقيق ويحتاج إلى التخصص الشديد، وقال أن على المجتمع الأكاديمي تعظيم الايجابيات (كأنه حرام مشاركة غير الأكاديميين) وقد قال لليسار المهندس دلاور أن المشكلة ليست في التخصص الدقيق ولكن في الإطار الغائب ودعا د.عبد الجواد عمارة أن تضم اللجنة القومية أصواتا تعارض التوقيع على اتفاقيات الجات من أساسها، وترى ضرورة وضع نظام آخر للتجارة الدولية ولنظم الاستثمار والتنمية.وأعلن د.عادل محمد عبد اللطيف أن الفهم الأمريكي لحرية التجارة هو المسيطر منذ عام ١٩٤٧ وأبدى تشاؤمه من كون الاهتمام ليس على مستوى خطورة الموضوع وقالت نزيرة الأفندي أن المواجهة الحقيقية ستكون مع الصين وأن العالم الثالث يتعامل مع عمالقة لاحول له ولا قوة معهم. وأكد شريف دلاور أن الجات نفسها في مهب الريح وأن الحرب التجارية قادمة لامحالة وأنه في إطار لن يؤدي إلي حرب كما كان يحدث في الماضي. وشدد د.عصام على أن الأونكتاد هي الجهة الوحيدة المؤهلة لتولي قضية التجارة مع الحفاظ على فرص التنمية وقال أن النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى الازدهار التجاري وليس العكس وذكرنا بأن شروط تسجيل وحماية الأفكار والاختراعات ستوضع في الخارج لاعندنا وحذر د.محمد حسام لطفي من الانضمام إلى اتفاقية حق المؤلف مثنيا على التشريع الوطني وداعيا لاستكماله .ويكشف د.مصطفى أحمد مصطفى عن أن الولايات المتحدة اعتبرت أن مستويات الحماية التي توفرها مصر للملكية الفكرية غير كافية وبشرنا باحتمال توقيع عقوبات انتقامية علينا إذا لم نقبل الاتفاقية.كما طالب وآخرون بعدم حماية الملكيات الفكرية في قطاعات الصحة والزراعة والأمن الغذائي. وأشار الخبير أحمد عبد الفتاح السنهوري إلى أن توقيع الاتفاقية معناه أنها تصبح جزءا من القانون الوطني ولولم تصدر قوانين بها ،ولايجوز للدولة الموقعة إصدار قوانين تخالفها. وكان المتحمس الوحيد نسبيا، من قطاع الصناعة ،للاتفاقية د.سيد دهموش من منطلق أن صناعات الغزل والنسيج تمثل ٢٥,٦ من الصادرات المصرية الصناعية وأن وضعها المقيد يخصص خارج الجات حاليا ليس في مصلحة مصر وحدد للمنافسة اشتراطات منها تطوير التكنولوجيا والتدريب والتعامل مع حالة اللايقين.

وحذر د.محمد رءوف حامد مدير مركز إتاحة الأدوية من أن قدرة مصر علي التشكيل الدوائي أصبحت متواضعة قياسا إلي دول حتي مثل الأردن بسبب الخلل الرئيسي المتمثل في التركيز على التوسع الأفقي لا الرأسي وقال أن الخلل شديد لو شملت الجات الأدوية.وقال محمد محمود أمين أنهم سيجيئون بالمصانع ومعها العمالة ولو من الهند من المدير إلى الغفير ودعا إلى التفريق بين الملكية الفكرية والصناعية وقال أنه من الوهم ترقع استثمارات صناعية كبيرة في ظل اتفاقية الجات ،بل علينا أن نتوقع شلل الصناعة المصرية.

وأعلن ممثلو قطاعي المصارف والتأمين عن قبولهم للمنافسة مع ضرورة تطوير الأداء والتكامل العربي وبدا وكأنهم بعيدون تماما عما يدور. ويرى د.اسماعيل صبري أن الأجانب كانوا يسيطرون على القطاعين قبل التمصير والتأميم وقد لمسنا مخاطر ذلك فكيف نهون اليوم من شأن هذا؟. وقال أيضا أن الدول الكبرى تريد بالجات في جانب العمالة تصدير عاطليها إلى العالم الثالث وتحرم الأخير من التعامل بالمثل حيث تضع قيودا على الهجرة والعمل.

ولاحظ عبد الفتاح الجبالي أن المنهج السائد هو التسليم بالأمر الواقع وحذر من التأثير الكبير للاتفاقية على ميزان المدفوعات (قدرت جهات رسمية ارتفاع فاتورة الغذاء بنحو ٨٠٠ مليون جنية بمجرد توقيع الاتفاقية).

ومع هذا يقول محسن هلال أننا يجب أن نطالب الدول الموردة بالمعونات والمشتريات الميسرة في حال تحرير المنتجات الزراعية. ويؤكد المهندس محمد نور الدين محمود عن قطاع المقاولات أن القطاع فتح نفسه للأجانب بأكثر مما تطلب الجات وقال عبد الوهاب جلال عن النقل البحري أن الجات سيكون لها أثر سلبي حاد على مايحققه قطاع النقل البحري من عوائد للدولة ورأى أن هناك ما يمكن تحريره في هذا القطاع ماعدا الوكالة الملاحية والشحن والتفريغ وتداول الحاويات وتموين السفن والأشغال العامة والقطر والإرشاد وإصلاحات وبناء السفن وحجز الفراغات للبضائع الحكومية فهذه لابد من منع الأجانب ورعاياهم من دخولها. وكذا اعلنت وزارة النقل أنه من الصعب إدخال السكك الحديدية والنقل المائي إلى الجات لأنها تدعم من الدولة، أما البري فارتباطاته الدولية محدودة وتطبيق الاتفاقية عليه سيؤثر على قناة السويس وعلى اتفاقياتنا مع بعض الدول العربية.

د. عصام جلال



أخيرا

قديما- عن الأربعينات وماقبلها- قال لويس عوض أنه شهد صراعا اسماه صراع الكباب والنيفه ضد الفيليه والاسكالوب.أي خدمات ولاد البلد ضد خدمات الأجانب وأن هذا كان السبب في انخراط إعداد متزايدة من التجار في الحركة الوطنية والآن والجات ستجعل كل مجال من البقالة إلي الطب إلى الطيران مفتوحا للأجانب ماذا سيفعل الجميع؟. بل ماذا سيفعل القضاة حيال تزايد الاعتماد على التحكيم الدولي وإهدار سيادة القضاء الوطني؟. ماذا سيفعل المهندسون والمدرسون والحرفيون والمحامون والمحاسبون والأكاديميون والتجار والزراع والصناع والعمال..أولاد البلد أم أن النظام الجديد سينجح في خلق طبقة مستفيدين تحوم فوق المجتمع وتكتم أنفاس طبقاته المضارة التي ستكون أغلبية لأشك فيها؟ ربنا يستر.

البديل الديمقراطي
لمواجهة السلفية والتبعية

الإرهاب ظاهرة اجتماعية وهكذا ينبغي مواجهتها

د.سالم سلام: دعاة الدولة الدينية والتكفير داخل السلطة وخارجها

ابراهيم عطية: لابد من مواجهة شعبية ديمقراطية وفكرية.

محمد التابعي رشوان: بالديمقراطية وليس المحاكمات العسكرية نقضى على الإرهاب.

أحمد طاهر: لايمكن التحالف مع سبب الإرهاب- أى النظام- ضد أداته!!.

حول موقف اليسار المصرى من ظاهرة الإرهاب، عقدت رابطة قراء اليسار بالدقهلية أولي ندواتها بمقر التجمع بالمنصورة.

شارك فى الندوة كل من:

- المهندس ابراهيم عطيه السيد، عضو مجلس إدارة شركة تسويق الأرز (تجمع).
- **أحمد طاهر المحامى**- عضو رابطة قراء «اليسار».
- **بكر رمضان بكر**- عضو مجلس إدارة منتخب بشركة النصر للأسمدة، مصنع طلخا (ناصرى).
- **د.سالم سلام**- عضو أمانة التجمع بالدقهلية وعضو اللجنة المركزية.
- **عبد الحميد القداح**- تجمع- عضو رابطة قراء «اليسار».
- **د.على مجاهد**- طبيب- ماركسى.
- **محمد التابعى رشوان**- عضو مجلس إدارة منتخب بشركة النصر للأسمدة، مصنع طلخا (ناصرى).

لا للسلفية والتبعية

د.سالم سلام:

المشكلة الرئيسية تتمثل فى دعاة السلطة الدينية ودعاة التكفير بكل أشكالهم. سواء الإخوان المسلمون أو الجهاد أو الجماعة الإسلامية أو الشوقيون وغيرهم، ممن يدعون للجهاد كفرض عين على كل جسم يستطيع أن يجاهد، أو كفرض كفاية مؤجل، أي إمكانية مهادنة السلطة- حتي يقووا. وهؤلاء جميعا دعاة تكفير، فهم الذين قتلوا الشيخ الذهبى بعد تكفيره، والشيخ الغزالى الذى أفتى بتكفير فرج فودة سبق أن كفرته بعض الجماعات الدينية. والإرهاب مرتبط بظاهرتى الدعوة للسلطة الدينية والتكفير، وكان لدى الإخوان المسلمين الجهاز السرى الذى كان يلعب دورا إرهابيا، ولجوء هذه الجماعات للإرهاب ينبع من تصور أن معها حق الهى للقتل وبالتالى لامشكلة لديها.

أما الدولة فهى ليست جادة إطلاقا فى مواجهة الإرهاب، وجزء ضخم منها ومن الحزب الوطنى يدعم الإرهاب، فهم يعتقدون بإمكانية وصول الجماعات للسلطة وبالتالى يبدأون من الآن فى كسب رضاهم، والدليل الأكبر على ذلك ندوة كبار العلماء التى قامت بتكفير فرج فودة قبل قتله بستة شهور، على يد الشاب أشرف الذى التقطوه وزوجوه وأعطوه المال والسلاح ليقتل، وكان البعض يقول عن كبار العلماء هؤلاء بأنهم مستنيرون فى الاتجاه الاسلامى! وهم الذين أفتوا بقتل فرج فودة، ومنهم خرجت الفتوى الأخيرة للشيخ الغزالى، وتقرير د.عبد الصبور شاهين عضو أمانة -الشئون الدينية بالحزب الوطنى.

وهناك فاسدون فى الحزب الوطنى تتواطأ معهم الجماعات فتعطيهم صك الشرف وتتغاضى عن انحرافاتهم مقابل عدم اتخاذهم مواقف جادة من الإخوان المسلمين. كما أن الشبان المصريين الذين كانوا فى بعثات دراسية بجامعة ألمانيا استقطبهم الإخوان ورتبوا لهم حياتهم وأنشأوا لهم شركات ومكاتب كمبيوتر وعيادات طبية.. الخ.

وعلى الجبهة الفكرية فقد نجحوا فى إلغاء كتاب «الشيخان» لطه حسين «وكفاح طيبه» لنجيب محفوظ وهى قصة تدور قبل الإسلام بمدة طويلة، وأدخلوا فى مكتبات المدارس كتبا مثل عذاب القبر، وفرضوا وجودهم على كليات التربية، ولهم علاقات بالسعودية وإيران وجبهة الترابى والتنظيم الدولى للإخوان المسلمين ويحصلون على تمويل منهم جميعا.

ولاشك أن قدر اليسار أن يقدم البديل الثالث، ضد السلفية والإرهاب من ناحية والتبعية والشمولية من ناحية أخرى، فهى كلها أوجه لعملة واحدة، وهذا يستدعى أوسع تحالف لفصائل اليسار، بدلا من القول بجبهة واسعة تضم الإخوان أو جبهة واسعة تضم النظام القائم، فمهمة اليسار والقوى الديمقراطية اليوم هى خلق البديل الثالث الديمقراطى ضد السلفية والتبعية معا وضد دعاة الدولة الدينية وعلى رأسهم الخطر الرئيسى على مصر وهم الإخوان.

جبهة ضد الشمولية

د.على مجاهد:

الإرهاب هو الابن الشرعى للشمولية واغتصاب السلطة والفساد الذى أصبح علنيا وتزوير الانتخابات والبطالة وعدم الانتماء، وقد بدأ حديثا على يد السادات لمواجهة اليساريين، فكان أول من افترسه وحش الإرهاب، الذى امتدت يده لتقتل الضباط والسياسيين والمفكرين والناس فى الشوارع، وأنا أعتبر أن أمريكا هى الراعى الأول للإرهاب فى العالم. وهناك يقيم الشيخ عمر

عبد الرحمن، وهى تدعم إرهاب الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين.. والجبهة الوطنية في مفهومي أصلا ضد أمريكا واسرائيل، ولكني لاأرفض أن يكون هناك جبهة وطنية ضد الإرهاب بشرط أن تكون أولى نقاط برنامجها مواجهة الإرهاب والشمولية فى نفس الوقت. وأهلا بالإخوان المسلمين إذا وافقوا على أن يتضمن برنامجهم إزاحة الشمولية بكل أشكالها الدينية أو العسكرية أو المدنية.

برنامج الجبهة

وأنا اقترح برنامجا لهذه الجبهة من النقاط التالية:

* مواجهة الإرهاب والشمولية مواجهة شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بجانب المواجهة الأمنية.
* تنمية القوى الديمقراطية ورد الاعتبار لها لتملأ الفراغ الذى يستغله الإرهاب والشمولية.
* استبدال النظام الشمولى بنظام تعددى حقيقى يتيح مشاركة جميع القوى السياسية فى إدارة شئون البلاد وييسر تداول السلطة ويجعل من الشعب المرجع الأول والأخير فى اختيار حكوماته وإسقاطها.
* وضع معايير ديمقراطية للعمل الوطنى تمنع عودة الشمولية تحت أى اسم.
* إدانة الانقلابات وممارساتها سواء كانت عسكرية أو مدنية أو دينية.
* إعادة الحقوق للإنسان المصرى.
* الاهتمام بالشباب أينما كان فى المصنع والشارع والمدينة والقرية، وحل مشاكله خاصة البطالة وبث روح الانتماء الوطنى فيه وتأهيله للقيادة.

العامل الهوى

عبد الحميد القداح:

للإرهاب أسباب داخلية وخارجية، وأهم الأسباب الداخلية الغلاء والبطالة وتنفيذ شروط صندوق النقد الدولى، أما القوى الخارجية فهى التى يهمها غياب الدور القومى لمصر، وبعد سقوط المنظومة الاشتراكية، فلابديل عن الجهد الذاتى الوطنى للمصريين، أيضا هناك انفصالات فى الثقافة المصرية، فالإسلاميون لايقرأون الكتب العلمانية واليسار لايقرأ كتب التراث. هذه الجذر الثقافية لاتخلق مواطنا سويا أو تيارات سياسية تعترف بالآخرين وحقوقهم وتتفاعل مع أفكارهم.. فلنختلف فى أشياء كثيرة بشرط ألايمنع ذلك العمل المشترك، ومن خلال التفاعل اليومى ستذوب الخلافات. إننى أدعو لوحدة قوى اليسار على أسس جديدة، وأن يكون هناك تعاملات يومية داخل مؤسسات خدمية قوية لمواجهة الإرهاب تحت شعار لاللدولة الدينية والدولة العسكرية معا.

الإخوان هم الأخطر

بكر رمضان:

أرى أن إرهاب تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية والشوقيين مسائل عارضة، ومهما كانت ضرباتهم قوية فالدولة ستقضى عليهم، لكن الأخطر هو الإرهاب المعنوى الذى يمارسه الإخوان المسلمون فهم خلال ٤-٥ سنوات يكادون أن يكونوا قد سيطروا على النقابات المهنية ودخلوا انتخابات الجمعيات التعاونية مستفيدين بالتجربة السودانية، أي السيطرة من خلال النقابات، وذلك من خلال تنظيمهم وتمويلهم، وغياب القوى الأخرى المواجهة لهم. فى شركاتنا مثلا (النصر للأسمدة) يسيطر الإخوان على مواقع حساسة داخل المصانع وهم فى مواقع اتخاذ القرار، ولو لم تكن هناك مواجهة قوية لهم لسيطروا على الحركة العمالية خلال سنوات قليلة.

حلول عملية

ابراهيم عطية:

عندما يدافع فلاح عن أرضه بالسلاح ضد محاولات طرده منها، هل تسمى ذلك إرهابا مسلحا؟! اذا كنا نعنى بالإرهاب المسلح الجماعات الإسلامية، فهى ظاهرة «كالأستك» تتمدد فى ظروف معينة، وتنكمش فى ظروف أخرى، ولكنها دائما تبدأ ترتيبها فى «باط» السلطة، وفى غياب المشروع القومى والحلم والقوى الوطنية الأخرى، لابد من مواجهة هذه المسألة مواجهة شعبية ديمقراطية وفكرية.

هذه الجماعات قدمت بديلا للنظام وحلولا لمشكلات المواطنين، وأشكالا اقتصادية منها السعد والشريف مثلا، وحتى مشكلة الزواج..وهكذا..ولذلك فإن قضية البرنامج المعبر عما يريده الناس، والمواجهة الفكرية لتلك الجماعات أمران عاجلان أمام اليسار.

العنف والانتخابات

محمد التابعى رشوان:

العنف المسلح قد يكون شرعيا وقد يكون غير شرعى، وقد يكون ذا هدف واضح عند اغتيال قيادات ما، وقد يكون غير واضح إذا وجه للمواطنين، أما الإرهاب فله صور عديدة، منها إرهاب السلطة والإرهاب الفردى، وإرهاب الجماعة، وكلها وجوه لعملة واحدة. هل تلجأ الجماعات الإسلامية للإرهاب يأسا من الديمقراطية؟ الإجابة بالنفى لأنها تنجح فى النقابات ومجلس الشعب فهل للإسراع بالوصول للسلطة؟.. الجهاز الذى تمت السيطرة عليه عام ١٩٨١ عاد ليظهر من جديد، والجماعة الإسلامية رغم الضربات الأمنية تنتشر، هذا دليل على وجود رفض اجتماعى مغذى وسخط عام، وأيضا التمويل الخارجى والتنظيم، ولا أعتقد أن المحاكمات العسكرية والاعدامات يمكنها أن تؤثر عليهم. فالأفضل هو المواجهة المعنوية ومزيد من الديمقراطية.

ظاهرة اجتماعية

أحمد طاهر:

الإرهاب ظاهرة اجتماعية وليس انحرافا سلوكيا لبعض الأشخاص، أو اتفاق جماعى على تفسير خاطىء لبعض أحكام الدين، وليس مجرد مؤامر خارجية ، فالإرهاب نتاج ظروف اجتماعية محددة، ونحن ضده سواء جاء من اليسار أو من اليمين لأنه مناف للديمقراطية وحقوق الإنسان. هذه الظروف الاجتماعية من غلاء وتبعية وقمع وغيرها استدعت الفصيل من الإسلام السياسى الذى يؤمن بفكرة الحاكمية لله، والتى تعطيه الحق فى اتهام الآخرين بأنهم غير مسلمين، وهى فكرة ظهرت عند سيد قطب وهو داخل معتقلات عبد الناصر. وكانت نكسة ١٩٦٧ ليس فقط مجرد هزيمة عسكرية، وإنما أيضا فشلا لمشروع سياسى واقتصادى واجتماعى، ومعها بدأت انحناءة النظام، وبروز السلفية. ولأن النظام منذ السبعينات تابع، فإن التبعية أيضا تستدعى السلفية، فلكى أمرر استغلال قوى خارجية لابد من السلفية لتغييب الناس. ولايمكن مواجهة الإرهاب دون ربطه بمسئولية النظام الحاكم عنه، كما لايمكن أن أتحالف مع سبب الإرهاب، وهو النظام، ضد إداته!! وإذا كانت السلطة تدعى أنها جادة فى مواجهة الإرهاب فلابد أن تقدم تنازلات ديمقراطية حقيقية وتقاوم الفساد، ومبدأيا لانرفض اجراءات مشتركة مع أحد جوانب السلطة حول مواجهات جزئية للإرهاب بشروط معينة ، منها ألا نكف عن نقد سياسات السلطة، وألا يؤثر أي اتفاق جزئي على رؤيتنا المستقلة للإرهاب بوصفه ظاهرة اجتماعية.

وماذا بعد تصفية الإصلاح الزراعى؟
نحو برنامج عاجل لإنقاذ الزراعة والفلاحين

عريان نصيف

لم تكن صدفة أن يكون الاصلاح الزراعى هو أول القوانين المهمة التى تصدرها ثورة ٢٣ يوليو .

فالمسألة الفلاحية هى - بلا مغالاة - المحور الرئيسى لحركة الثورة المصرية على مدى التاريخ .

وأيا كانت بعض وجهات النظر حول بعض السلبيات وأوجه القصور فى الاصلاح الزراعى - وخاصة فيما يتعلق بإدارته أو نفاذ توجهاته للفلاحين فلا يمكن لأى منصف - علميا وواقعيا - إلا أن يدرك مدى ما أحدثه من تطور ايجابى وعميق فى الريف المصرى ، وللفلاح المصرى .

.. واليوم ، وبمناسبة مرور ٤١ عاما على صدور قانون الاصلاح الزراعى ، وبعد أن نجح «المخططون» - منذ بداية السبعينات وحتى الآن - فى تصفيته كقانون وكحركة اجتماعية .. أين أصبحت الزراعة المصرية ؟ وكيف أصبح الفلاح المصرى ؟ .. وما الحل؟

التعاون الزراعى

حتى عام ١٩٧٠ ، كانت تنتشر فى ريف مصر حركة تعاونية جادة من خلال ٥٠٤٩ جمعية ، تضم فى صفوفها ٢ مليون و ٨٣٠ ألف فلاح ، وتتولى قيادتها مجالس ادارة بنص القانون على أن يكون ٨٠٪ من أعضائها من صغار الزراع ، وكانت تقدم للفلاحين القروض المالية بفوائد رمزية وكافة مستلزمات الانتاج بالأسعار المدعومة.

واليوم .. تم الغاء الدعم عن مستلزمات الانتاج ، وأصبح القطاع الخاص هو المسيطر على هذه المستلزمات استيرادا وتداولا ، وأصبحت القروض المالية - التى يحتاجها الفلاح للعملية الانتاجية صورة من صور الربا الفاحش فالفوائد تقدر بحوالى ٢٥٪ ، وتحتسب بطريقة الفائدة المركبة.

العلاقة الايجارية

لم يقم الاصلاح الزراعى المصرى بالغاء الملكية الغائبة التى لا تباشر أى نشاط انتاجى فى أرضها - كما فعلت العديد من الدول ذات الانظمة السياسية والاقتصادية المتباينة - ولكنه كان حريصا على اقامة علاقة اجتماعية متوازنة ، تكفل للمالك الحصول على ريع ملكيته رغم انتفاء دوره الانتاجى ، وتكفل للمستأجر البقاء فى الأرض - مصدر رزقه الوحيد - طالما لا يخل بأى التزامات حددها القانون.

وقد أدى ذلك الى أن تسود الريف حالة من الاستقرار النسبى - اجتماعيا واقتصاديا .. كان له تأثيره الايجابى على الفلاحين وعلى الانتاج الزراعى.

واليوم .. وبعد صدور التعديلات الأخيرة لقوانين العلاقة الايجارية ، أصبح هناك الملايين من المستأجرين ليسوا فقط عاجزين عن سداد القيمة الايجارية - التى وصلت فى بعض المواقع لما يقرب من الألف جنيه للفدان - ولكنهم أيضا - وهذا هو الأكثر خطورة - يعيشون فى حالة من الاحباط والضياع النفسى نتيجة اقرار حق المالك في طرد المستأجر بارادته المنفردة .

الانتاج الزراعي

حتى نهاية الستينات وبداية السبعينات :

- كان انتاج القطن يصل ١٠.٥ مليون قنطار ، وكنا نصدر منه حوالى ٦ مليون قنطار .
- كنا نصدر ٤٠٪ من انتاج قصب السكر ، وبعد الاكتفاء الذاتى منه .
- لم يتجاوز استيرادنا للقمح ٤٠٪ من احتياجاتنا .

.. واليوم ..

- تضاءل انتاجنا من القطن الى أقل من ٥ مليون قنطار ، ولم نعد نصدر منه سوى أقل من ربع مليون قنطار .

أصبحنا ثانى دولة مستوردة للقمح فى العالم ، حيث بلغت الفجوة القمحية نسبة ما بين ٧٥٪ ، ٨٢٪ .

- حتى المحاصيل الغذائية كالفول والعدس ، أصبحنا نستوردها بنسبة ٣٥٪ ، ٥٣٪ من احتياجاتنا اليها .
- وصل العجز فى الميزان التجارى عام ١٩٩١ ، الى حوالى ٤ مليار دولار فوارداتنا الزراعية قد تجاوزت ٤.٥ مليون دولار ، بينما صادراتنا الزراعية كانت ٣٤١ مليون دولار .

.. وما الحل؟ !

من الطبيعى أن نكشف دور صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، وهيئة التنمية الأمريكية وكافة المؤسسات الدولية المعادية لشعبنا والتي خططت لتدمير الزراعة المصرية وفق مستهدفاتها الرامية الى اعاقة أى تنمية اقتصادية حقيقية في بلادنا .

ومن الواجب أن نشتد فى معارضتنا للسلطات الحاكمة - منذ السبعينات والتى استجابت لهذه المخططات ، ونفذت - من جانبها - كافة السياسات المهدرة للفلاحين وللانتاج الزراعى

ومن المنطقى - ونحن نعيش هذا التدهور الفلاحى الزراعى - أن يزداد اقتناعنا وتمسكنا ببرامجنا التى تقدم الحلول الحقيقية فى هذا المجال ، وأن يتضاعف جهدنا من أجل تحقيقها .

.. ولكن أليس من الضرورى - بجانب هذه المهام - أن نضع برنامجا عاجلا ، قابلا للتطبيق فى هذه المرحلة ، قادرا على انقاذ الفلاحين من الضياع و انقاذ الزراعة المصرية من هذا التدهور السريع والعميق ؟ ولعل هذا البرنامج من الممكن أن يتمثل فى النقاط المحدودة التالية :

١ - إنشاء صندوق حكومى يقوم بتقديم قرض للمستأجر - الذى يرغب المالك فى بيع أرضه المؤجره له - بما يمكنه من شرائها ، مع تحصيل قيمتها منه أو من ورثته على أقساط طويلة الأجل وبفوائد ميسرة.

٢- قيام بنك تعاونى يستهدف خدمة التعاون والفلاحين ويمكن الحركة التعاونية من أداء دورها الخدمى والانتاجى والتسويقى لصالح الفلاحين فى مواجهة هيمنة آليات السوق على عملية الانتاج الزراعى بدءا من التداول فى مستلزمات الانتاج حتى تسويق الحاصلات الزراعية.

٣- دعم الفلاحين المنتجين للمحاصيل الغذائية الرئيسية بكل وسائل الدعم ، بما يمكن معه تضييق الفجوة الغذائية الى ما لا يزيد عن ٥٠٪ بالنسبة للقمح ، ٣٠٪ من أى محصول غذائى آخر

... قد يكون هذا البرنامج محدود المستهدفات .

ولكنه كفيل بايقاف عملية الانهيار - السريع للزراعة وللفلاحين ولكن تحويله الى واقع حى لا يمكن أن يتم إلا من خلال تبنى اوسع جبهة وطنية ديمقراطية له ، مناضلة من أجله على كافة المحاور السياسية والاعلامية والبرلمانية والجماهيرية ، مقدمة كل الدعم الممكن للحركة الفلاحية ، ومنظماتها الديمقراطية كالحركة التعاونية واتحاد الفلاحين ولجان حماية المستأجرين .

.. وقد يواجه هذا البرنامج بالعديد من المعوقات .

ولكن تاريخ الفلاحين المصريين - والشعب المصرى كله ، مرتبط دائما بتحدى المعوقات والتغلب عليها .

إسلام لاكهانة

أحمد «بن بللا» ورأيه الجرئ

يقول البعض عنه إنه كان أشتراكيا متحمسا، ولولا إنقلاب هواري بومدين عليه لأقام دولة الجزائر على أسس من الإشتراكية العلمية، مثلما حاول الرفاق الأعزاء في جنوب اليمن، ولكنه في فترة الاعتقال أو تحديد الاقامة تحول إلى إسلاموي قراري بتأثير قراءته الكتب الدينية والتراثية.

والبعض الآخر يرى أن النزعة الإسلاموية كانت متأصلة فيه منذ البداية ويستدلون على ذلك بأنه في احتفال حاشد بعيد أول مايو في موسكو العام ١٩٦٤ ضم قادة الشيوعية من كل الأجناس والألوان أعلن أن : القرآن هو دليلنا إلى الاشتراكية.

المهم أنه الآن يؤكد إسلاميته بشتى الطرق ويتبرأ من ماضيه الاشتراكي فيصرح بمناسبة وبدون مناسبة أن: ثورة أكتوبر لم تستمر أكثر من أسبوع وأن تجربة ف.ا. لينين انحرفت وأن الحزب (=الشيوعي السوفيتي) قضى على جاذبية الثورة..الخ.

ولكنه والحق لابد أن يقال رغم هذه المقولات الفوالت يقدم طروحات مستنيرة يصعب قياسها بما يبديه مدعوا الإستنارة في مصر، الذين انكشفت حقيقتهم المروعة في الأسابيع القليلة الماضية، إنما رغم حماسة بن بيللة للإسلام فإنه يقرر بكل جرأة وشجاعة أن (أربعة عشر قرنا لم تشهد تطبيق الإسلام تطبيقا صحيحا إلا في سنوات قليلة هي حوالي أربعين سنة هي: عمر الخلافة) - بالحرف الواحد من دراسة للباحث اللبناني ا.صبحي عبد الوهاب بعنوان: أحمد بن بللا مواقف واتجاهات في الفكر والسياسة والاجتماع- ص١١ من العدد ٢٨ من مجلة «منبر الحوار» السنة الثامنة ربيع ١٩٩٣م/بيروت

***

هذه الحقيقة التي أكدها أحمد بن بللا- وهو حاليا يحوز رضى الإخوة الإسلامويين بنسبة ١٠٠٪ تدفع مايكروه الوعاظ وخطباء المساجد ومقيموا الشعائر عندنا الذين أصبحوا في غفلة من الزمان رموزا للإسلام ومتحدثين باسمه، إذ يدعون أن أحكام الإسلام كانت مطبقة منذ الفتح العربي على يد عمرو بن العاص حتى دخول الإستعمار فشطبها وأحل القوانين الوضعية محلها.

نحن لانزعم أن قولة الرئيس الأسبق أحمد بن بللا هي فصل الخطاب والحجة البالغة وأن ادعاء خطباء المساجد والوعاظ ومقيمي الشعائر خطأ محض ولكننا بموضوعية خالصة وبعيدا عن العبارات الإنشائية والجمل الخطابية نحتكم إلى أمور منها:

الأول: مختصرات وموسوعات التاريخ العربي الإسلامي وهي بحمد الله مطبوعة ومتناولة فنطلب من أولئك الإخوة أن يدلونا على صفحة أو صفحات منها تخبرنا عن فترة التزم فيها حكام المسلمين منذ معاوية بن أبي سفيان حتى الغاء الخلافة- التزموا بأحكام الإسلام سواء فيما يتعلق ب الناحية السياسية: أي علاقاتهم بمن كانوا يسمونهم الرعية(وهي كلمة ذات إيحاء شديد ففي القاموس المحيط والمعجم الوسيط الرعية هي الماشية المزعية) أو من الناحية المالية ونعني بها النظرة إلى بيت المال وهل هو حقيقة كان بيت مال المسلمين أو بيت مال الخليفة وعشيرته وخشداشيته أو من الناحية الشخصية أي من منهم عاش حياته التي رسم حدودها الإسلام والتي جسدها الرسول عليه وعلى آله الصلاة والسلام أو عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وسؤال آخر مكمل للأول:

الخاصة والعامة أو الطبقة المترفة المنعمة المحظوظة والطبقة المسحوقة المطحونة المحرومة: هل كانت واحدة منها تسير وفق الأوامر والنواهي الإسلامية في : دمشق والكوفة والبصرة والفسطاط والقاهرة والقيروان وقرطبة بل حتى في مكة والمدينة؟.

بداهة نحن لانعني العبادة وطقوسها وشعائرها ولامسائل الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وخلع وإبراء وعتاق..الخ وهي التي غدت قطعة من نسيج التقاليد والعادات الاجتماعية ولانعتقد أن إخواننا الوعاظ والخطباء والأئمة ومقيمي الشعائر يقصدونها.

هل الزائر لأية عاصمة أو حاضرة أو مدينة من تلك المدن سواء في ليل أو نهار كان يشعر أن الحكام و(الرعية) فيها يمشون على الصراط المستقيم ويتمسكون بالتعاليم الإسلامية وينفذون أحكامها سواء في حياتهم العامة أو الخاصة؟؟!

***

في مجال التقاضي انحصر اختصاص قضاة الشرع في دائرة الأحوال الشخصية والحبوس أي الرقفيات وشئون الأيتام، أما الحكم في الجرائم فقد أوكل أمره إلى من كان يطلق عليه لقب الوالي.وحتى في الميدان الذي ترك لقضاة الشريعة فقد كان الطواغيت من أولياء الأمر ونوابهم بل وحتى الجواري والطواشي والخصيان يتدخلون ويضغطون على القضاة ليصدروا أحكاما تتوافق مع هواهم ومصالحهم ومن كان يرفض يتعرض لمحن وبلايا تفوق طاقة البشر.

ولضيق الحيز المتاح نضرب أمثلة سريعة لما كان يتعرض له بعض قضاة الشرع في عهد الدولة المملوكية التي حكمت مصر مايقرب من ثلاثة قرون (من ٦٤٨ إلى ٩٣٦هـ): امتحن كل من تاج الدين أبو النصر عبد الوهاب السبكي ووالده من قبله وابن حجر العسقلاني امتحانا رهيبا وقد ذكر محنة الأخير تلميذه محمد ابن عبد الرحمن السخاوي في كتابه: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع حتى أنه (العسقلاني) كره كلمة القضاء سماعا وكتابة املاء.

أما أقضى القضاة عبد الرحمن العلامي فقد لقى له ابن السامرس نائب السلطنة في عهد الأشرف صلاح الدين خليل بن قلاوون (٦٨٩/٦٩٣هـ) بهما منشنعة أخفها اللواط بالشباب الأمرد (انظر تفصيلاتها المخزية في: الطبقات الكبرى لتاج الدين السبكي).

واذ أن الوالي الذي كان يحكم في الجنايات إماتركي أو شركسي مجهول فإن ماكان يقضى به من عقوبات أبعد مايكون عن روح القيم الإسلامية مثل تحري العدل واتاحة الفرصة للمتهم ليدافع عن نفسه وتناسب الجزاء مع الجرم..الخ.

ولذلك لم يكن مستغربا أن نسمع عن جزاءات لاأصل لها لافي القرآن ولا في السنة مثل:

الخوزقة والتجريس وسمل العيون والتحريق بالنار وتقطيع أجزاء الجسم عضوا وراء عضو مع شيه على نار هادئة، وطبق المحبس أي سد باب السجن بالبناء وترك من فيه بلا ماء أو طعام!!!! وقد فعل ذلك الحجاج بن يوسف الثقفي مع عشرات من آل البيت فيهم شيوخ ونساء وأطفال، وكان واليا على العراقيين في عهد عبد الملك بن مروان وهو تابعي لازالت بعض كتب صحاح السنة تحمل رواياته لعدد من الأحاديث النبوية في الوقت الذي يشترط في الراوي أول مايشترط أن يكون عدلا!!

هذه هي العهود التي يدعي الوعاظ وأئمة المساجد أن الشريعة كانت مطبقة فيها!!!!

****

إن كاتب هذه السطور رغم إقترابه من السبعين فمازال يعد نفسه طالب علم، وكل يوم يمر عليه دون تحصيل علم جديد لايحسبه من عمره، ومن هذا المنطلق فهو يتوجه الى الإخوة الوعاظ والخطباء وأئمة المساجد ومقيمي الشعائر الذين يدعون أن أحكام الإسلام كانت مطبقة من قبل الخلفاء والرعية من أربعة عشر قرنا حتى ألغاها الاستعمار أن يقدموا الأسانيد العلمية الموثقة على دعواهم هذه، وسوف يكون أول المقتنعين.

وفي العدد القادم إن شاء الله نطرح بقية الأمور التي نحتكم اليها في تفنيد هذه المقولة التي من طول ترديدها ذاعت وشاعت حتى غدت من المسلمات.

خليل عبد الكريم

الأردن على أبواب الانتخابات النيابية

علي الرنتيس

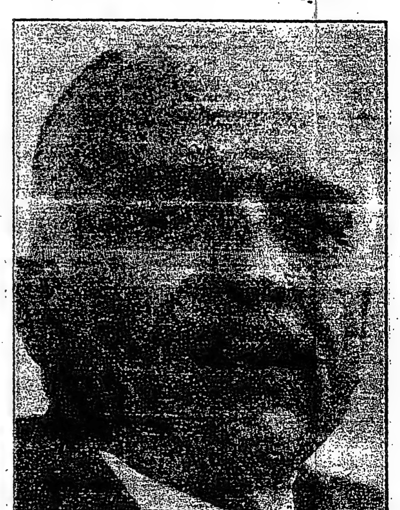
رسالة عمان

يشغل الرأي العام في الأردن حاليا بقضية الانتخابات النيابية. وللمعركة الانتخابية هذه حرارة خاصة، وذلك بسبب الاحتمالات المختلفة والتقديرات المتفاوتة لقانون الانتخاب الذي ستجري بموجبه الانتخابات.

هل ستجري الانتخابات النيابية بموجب قانون الانتخاب الحالي؟

أم ستصدر الحكومة قانونا جديدا مؤقتا؟! أم تعديلا للقانون الحالي بموجب قانون مؤقت كذلك يتم التصويت بموجبه على أساس صوت واحد للناخب مهما كان عدد نواب الدائرة الانتخابية؟.

الإجابة على هذا السؤال ظلت معلقة فالتوجهات الحكومي بهذا الصد لم تكن محددة، رغم أن مصادر قريبة منها أكد أن تعديلا للقانون الحالي سيصدر في وقت قريب جدا، والبعض أكدت أنه قد يصدر خلال أيام معدودة، بالفعل هذا رغم أن مسئولين كبارا


الملك حسين

وفي مقدمتهم رئيس الوزراء يؤكدون أن تعديل قانون الانتخاب لم يبحث بعد في مجلس الوزراء.

ورغم ذلك فإن القوى الحزبية المختلفة وأعضاء المجلس النيابي الذي حل يؤكدون قرب صدور قانون جديد للانتخاب. وقناعة هذه القوى تستند إلى عدة معطيات منها:

أولا: أن الملك حسين قد أشار في أكثر من مناسبة **إلى ضرورة تعديل قانون الانتخاب ورجع في أحد تصريحاته إلى احتمال تطبيق صوت واحد للناخب الواحد.** كما أن الحوار الذي أجراه جلالة الملك مع أعضاء مجلس الأعيان قبل سفره إلى لندن وباريس أكد على ضرورة التعديل أو التغيير وبينما كان الاعتقاد السائد أن عملية تغيير القانون أو تعديله ستتم عبر جدار وطني واسع، شبيه بالحوار الذي تم لدى وضع الميثاق الوطني، وشاركت فيه القوى السياسية المختلفة، إلا أن غياب الملك عن البلاد فترة ليست قصيرة يبدو أنه قد حال دون ذلك.

ثانيا: حل المجلس النيابي قبل انتهاء مدته الدستورية. وقد اعتبرت بعض القوى والأحزاب السياسية أن هذا الاجراء المفاجئ، قد جاء ليفسح المجال للحكومة لتتخذ الاجراءات التي تراها مناسبة بما في ذلك تعديل قانون الانتخاب بموجب قانون مؤقت في غياب المجلس النيابي.

وعبر **الإخوان المسلمون** عن قلقهم من هذه الخطورة، وأوصوا بمقاطعة الانتخابات كما عبرت أحزاب أخرى وشخصيات سياسية كذلك عن أن مثل هذه الخطوة تهز صورة التحول الديمقراطي في البلاد وتعطى قوى معادية حججا لمهاجمة المسيرة الديمقراطية في الأردن. وأكد عدد من أعضاء المجلس النيابي المحلول، أن حل المجلس النيابي يحدث فراغا دستوريا يطلق يد الحكومة في اتخاذ اجراءات لم يكن بإمكانها تمريرها بوجود المجلس ولاسيما في مجال التشريع، هذا إضافة إلى تقدير هؤلاء النواب، أن غياب المجلس يتيح للحكومة الالتزام باتفاقية «أو إطار» أو جدول أعمال بين الجانبين الأردني والإسرائيلي.

ورغم أن الدستور يبيح للملك حق حل المجلس النيابي، إلا أن قوى كثيرة تعتقد أن الإجراء في هذا الوقت ليس ديمقراطيا، ويثير العديد من الأسئلة والتساؤلات والإرباك لمسيرة التحول الديمقراطي ومن بينها **التجمع القومي العربي الديمقراطي** وعدد ليس قليلا من الأحزاب. وعبر النائب السابق **سلمان عرار** ورئيس أول دورة للمجلس المحلول وأمين عام حزب وسطي، في جريدة حزبه **المستقبل** قائلا: «لا أعتقد أن الحكومة أصابت التوفيق عندما قررت حل مجلس النواب..» واستطرد قائلا« كنت أتمنى أن تبقى الحكومة والمجلس ريثما تنتهي مدته الدستورية، ليس رغبة في الاستمتاع بالعضوية ولكن تأكيدا على حسن النية وعلى تجربتنا الديمقراطية..».

ثالثا: ورغم كل أشكال الحوار والجدل الدائر حول قانون الانتخاب، ورغم وجود مؤيد ومعارض كشأن الموقف من أي قانون، إلا أن الحكومة صامتة تماما ولاتنفي أو تؤكد أيا من الاحتمالات. رغم أن رئيس الوزراء أكد على احتمال اجراء تعديلات على القانون الحالي.

هذه بعض أهم الأسباب التي دعت بعض الجهات للتقدير بأن تعديلا أو قانونا جديدا للانتخابات سيرى النور قريبا.

وكان تقديرها **صحيحا فقد أصدر الملك حسين القانون الجديد بالفعل.**

والجدل الواسع حول قانون الانتخاب سواء في الصحافة الوطنية أو في المنتديات السياسية والندوات واللقاءات المختلفة يعكس

رؤى متفاوتة ومختلفة لجهات متعددة. فالتقدير الرئيسي أنه في حالة تغيير القانون الحالي واستبداله بقانون جديد ينص على مبدأ الانتخاب «صوت واحد للناخب الواحد» **بدلا من القانون الحالي الذي يبيح للناخب، أن ينتخب عددا من النواب يتفاوت حسب عدد النواب في كل دائرة انتخابية.**

(ويتفاوت العدد بين تسعة نواب لبعض الدوائر في الحد الأعلى وبين نائب واحد لبعض الدوائر كحد أدنى) فالتقدير هو أنه في حالة التغيير فإن تركيب القوى في المجلس الجديد سيختلف تماما، وباتجاه تقليص المعارضة للحكومة.

وترى الحركة الإسلامية، الاخوان المسلمون، **وحزب جبهة العمل الاسلامي**، أن التصويت بموجب صوت واحد للناخب الواحد سيلحق ضربة كبرى بنفوذهم في المجلس الجديد. فمثل هذا التعديل قد يقلص عدد نوابهم في البرلمان، ولكن الأهم لن يعطيهم فرصة إجراء تحالفات سواء باتجاه تنجيح أو عدم تنجيح مرشحين اخرين.

وترى بعض الأحزاب الأخرى، وبعض الشخصيات التي تتطلع للتحالف مع القوى الإسلامية أن القانون سيحرمهم من فرصة دعم الاسلاميين.

ومن ناحية أخرى ترى بعض الأوساط السياسية أن التصويت بموجب صوت واحد للناخب الواحد سيعطي فرصة أكبر للتكتلات العشائرية والعائلية وللنزعات الإقليمية في بعض المواقع.

هذا بينما توجد أوساط ليست قليلة تتهم المجلس المحلول بالإسهام في توريط البلاد في الأزمة المتعلقة بقانون الانتخاب. فمن المعروف أن هناك إجماعا وطنيا واسعا حول أحتواء القانون الحالي على ثغرات كثيرة يجب تخليصه منها، وفي مقدمتها **النص على أن سن الناخب يجب أن يكون تسعة عشر عاما بينما سن الرشد حسب الدستور هو ثمانية عشر هذا إضافة إلى وجود قيود أخرى يشملها القانون ونظام الانتخاب تتعلق رسوم الترشيح المرتفعة وتحديد سن المرشح ووجود مادة تسمح لسلطات الأمن بالطعن في ترشيح من يعتقد أنهم ينضمون لمنظمات غير شرعية وعدم تساوي القوة التصويتية للناخبين...الخ.**

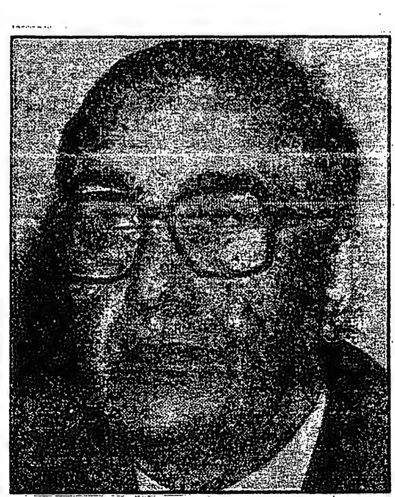
وقد سبق أن عرض القانون على المجلس النيابي للبت في التعديلات التي أدخلت فيه بشكل مؤقت، وقد أجاز المجلس جميع التعديلات وأقر القانون بشكله الحالي دون تحميل نفسه عناء محاولة تخليصه من أي من الثغرات التي يشارك غالبية النواب حاليا في الشكوى منها. وهذا يؤكد أن النواب الذين مرروا القانون الحالي لهم ولكتلهم السياسية مصلحة حقيقية في القانون النافذ، ولامصلحة لهم في أي تعديل رغم كثرة الثغرات.

ولذلك عندما طالبت الحركة الاسلامية، وعدد من النواب، أنه لايجوز إصدار أي قانون مؤقت للانتخاب، فإنهم يدركون أن المجلس النيابي لن يجيز التعديلات الأساسية التي تريد تمريرها السلطات.

ومن ناحية أخرى، فإن هناك خشية حقيقية أن تكون الديمقراطية، مفصلة تفصيلا من جانب السلطات، عندما تبيح لنفسها القيام بدور الهيئات التشريعية وتسن قوانين مؤقتة بالنسبة للقضايا الرئيسية، لذلك **دعا التجمع القومي العربي الديمقراطي** الذي ينطوي تحت لوائه عدد من الأحزاب اليسارية والقومية **إلى المزيد من التريث والتشاور وإلى تحكيم المؤسسات والهيئات الشرعية لإنجاز قانون انتخاب وطني ينصف القوى السياسية وجميع الفئات والتكتلات التي تشكل المجتمع الأردني.**

وبينما حركة **الإخوان المسلمين** تلوح بالمقاطعة يعلن **التجمع القومي العربي الديمقراطي أنه** يعمل على إنجاز لائحة مرشحين وطنية واحدة في كل المناطق والدوائر وحسب الإمكانات المتوفرة.

عبد السلام المجالي



أوساط نيابية ووطنية تعلن أن تلويح الإخوان المسلمين بالمقاطعة هو من باب الضغط والمناورة ولن يتحقق لأسباب عديدة أهما أن الخلافات الحادة في صفوفهم حول الموقف من الانتخابات وكذلك الروابط التاريخية بين رموز الحركة وقياداتها مع النظام في الأردن، فقد كانوا الحركة الوحيدة المسموح لها بالنشاط العلني على مدي ثلاثين عاما تقريبا، في الوقت الذي كانت فيه بقية الأحزاب والقوى اليسارية والقومية ملاحقة ونشاطها غير قانوني. يضاف إلى ذلك أن شخصيات قيادية في هذه الحركة تعبر عن رغبتها في عدم الدخول في اشتباك مع السلطات الأردنية، لأنهم يأخذون بعين الاعتبار التناقضات الحادة والتي تصل إلى درجة الصراع المسلح بين الحركات الاسلامية والعديد من البلدان العربية الجزائر ومصر وغيرها.

إن اهتمام الرأي العام بالانتخابات النيابية المقبلة في الأردن، له عدة أسباب عميقة، فمن جهة يرتبط ذلك بالتحول الديمقراطي الذي تعيشه البلاد منذ ما يزيد عن أربعة أعوام وباحتمالات ترسخ هذه التجربة وتطورها ومن جهة أخرى، يأتي الاهتمام بسبب **الاحتمالات السياسية التي قد تواجهها المنطقة في ضوء المفاوضات العربية الاسرائيلية بخصوص الصراع العربي الاسرائيلي وحل القضية الفلسطينية.**

إن أي حل يسفر عن هذه المفاوضات تترتب عليه استحقاقات والتزامات بالنسبة للأردن.

وهناك خشية حقيقية من أنه بسبب الخلل في موازين القوى التي تدور في ظلها المفاوضات، أن تسفر هذه عن احتمالات تقود إلى المزيد من فرض التبعية على المنطقة، إضافة إلى احتمالات عدم التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية.

لذلك تري قوى سياسية متعددة أن المجلس النيابي الجديد سيواجه مهام كثيرة هذا إذا لم نقل سيواجه مرحلة جديدة في حياة البلاد والمنطقة، ومن هنا يأتي الاهتمام بالمعركة الانتخابية وبقانون الانتخاب وبالإصطفاف السياسي.

ومن هنا أيضا يأتي اهتمام الحكومة بتعديل قانون الانتخاب، لكي لاتعطى بعض القوى ولاسيما الاسلاميين ميزة على بقية القوى، في تحديد اتجاهات سياسة البلاد في الفترة المقبلة.

جولة كريستوفر فى الشرق الأوسط وسياسة الاحتواء المزدوج..

صلاح صابر

بعد ما أمكن التوصل إلى وقف إطلاق النار فى الجنوب اللبنانى والذى قبلت به اسرائيل، جاءت جولة **وارن كريستوفر** وزير الخارجية الأمريكى فى الشرق الأوسط فى الثانى من أغسطس والتى تأجلت قليلاً عن موعدها.

وقد ضم وفد كريستوفر كلا من **دينس روس** المنسق العام لمفاوضات السلام فى الشرق الأوسط **وادوارد دجرجيان** مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط **وأهارون ميللر** الخبير فى إدارة التخطيط السياسى فى الخارجية الأمريكية، **ومارتن انديك** مسئول الشرق الاوسط فى مجلس الأمن القومى، والاخير هو الذى عرض فى مايو الماضى الخطوط العريضة للاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه الشرق الأوسط فى المحاضرة التى ألقاها أمام **معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى** وهو أحد امتدادات المنظمة الرئيسية للوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة والمعروفة باسم «إيباك» وكان إنديك مديرا لهذا المعهد.

وكانت مصادر- دبلوماسية مصرية قد أشارت أن كريستوفر يحمل معه مواقف رئيسية تتضمن تقديم ضمانات وتطمينات الى الأطراف العربية فى شأن عدم تكرار ماحدث فى الجنوب اللبنانى وسرعة التوصل الى إتفاق على اعلان للمبادئ فى المسار اللبنانى الاسرائيلى تجنبا للتحرشات الممكن حدوثها، وأن الادارة الأمريكية تسعى لرفع التمثيل فى المفاوضات الثنائية الى مستوى وزراء الخارجية والوصول الى صياغة فى شأن الحكم الذاتى الفلسطينى وتحقيق تقدم على المسار السورى الاسرائيلى باعتباره أصعب المسارات.

واستغرقت جولة كريستوفر خمسة أيام بدأها بالاسكندرية ومنها سافر إلى القدس للمرة الأولى ثم الى دمشق للمرة الأولى ومنها إلى زحلة اللبنانية ثم القدس للمرة الثانية وبعدها إلى عمان ثم القدس للمرة الثالثة ومنها الى دمشق للمرة الثانية والتى كانت آخر محطة له فى جولته بالشرق الأوسط، عقد بعدها مؤتمراً صحفياً أعلن فيه عن شعوره **بالتفاؤل أكثر مما كان متوقعاً وأعلن أن محادثاته فى دمشق لم يقطعها القتال الذى كان قد تهدد آنذاك بلبنان.** كما أعلن عن انعقاد قريب للجولة الجديدة من مفاوضات السلام العربية الاسرائيلية خاصة وأن جميع الأطراف تتطلع الى إجراء المزيد من المفاوضات- حسبما صرح-

وزيارته للقدس لثلاث مرات ولدمشق مرتين تعيد إلى الذهن جولات كيسنجر المكوكيه، حيث يبدو أن كريستوفر بدوره حاول لعب دور- الطرف المساهم فى الحوار غير المباشرين سوريا واسرائيل خاصة وأن سوريا رفضت بشدة الطرح الأمريكى بالحوار المباشر مع اسرائيل وهو مادفع الوفد الامريكى للتصريح بأن الوقت لم يحن بعد لاجراء مثل هذا الحوار.

* جولة كريستوفر بين الاجتياح الاسرائيلى للبنان ومفاوضات السلام

وجولة كريستوفر قد لحقها- على غير المعهود- بداية فعلية لجولة جديدة من مفاوضات السلام قبل بدايتها الرسمية، حيث قدمت ورقة أمريكية خاصة بالمسار الفلسطينى- الاسرائيلى وأعدت ورقة فلسطينية أخرى فى مقابلها أو التى أثير حولها الجدل والخلاف بين المنظمة فى تونس وأعضاء الوفد الفلسطينى المفاوض والذى عبر عن نفسه (الخلاف) فى تهديد ثلاثة من أهم أعضاء الوفد الفلسطينى هم **حنان عشراوى وصائب عريقات وفيصل الحسينى** بتقديم استقالاتهم من وفد التفاوض)، وبالتالى بدأت بزخم شديد خطوات عملية التفاوض حول التسوية فى الشرق الأوسط.

كما أن هذه الجولة سبقها الاجتياح الاسرائيلى للبنان تحت اسم «**عملية تصفية الحسابات**» بهدف معلن هو تدمير جنوب لبنان وتهجير سكانه، وأظهر استطلاع للرأى العام الاسرائيلى تجاهه أن ٩٣٪ منهم يؤيدونه ورأى ٦٢٪ بأن العملية نفذت بالأبعاد الملائمة ورأى ٢٧٪ أنه كان يجب توسيعها، وهو الاستطلاع الذى اجراه معهد «**داهاف**» لحساب صحيفة «**يديعوت أحرونوت**» والذى شمل ٥٢٣ اسرائيليا.

وكانت الذريعة للتدخل العسكرى الاسرائيلى فى جنوب لبنان هى ما أطلق عليه أحد كبار ضباط القوات الاسرائيلية «**تخطى حزب الله**» للخط الأحمر الذى هو بالنسبة لاسرائيل قصف المستوطنات الشمالية».

وقبل يومين من بدء الغارات كان رئيس الأركان الاسرائيلى «**باراك**» قد حدد عمدا



الياس الهراوى مع كريستوفر

اهدافها وهى مهاجمة القرى الشيعية الواقعة وراء المنطقة الأمنية وذلك فى أى هجوم على مواقع حزب الله، لكن دون توسيع المنطقة الخاضعة للاحتلال- تبعا لنصيحة إريل شارون وزير الدفاع السابق- وبالتالى تبقى عمليات يمكن القيام بها أيضا، بدون تكرار تجربة غزو لبنان عام ١٩٨٢، مثل هجمات للكوماندوس على بعلبك أو أغتيال الكوادر القيادية فى حزب الله.

وأهداف العدوان الاسرائيلى يمكن حصرها فى مقولة «**إحداث تغييرات ديمغرافية فى لبنان تساعد اسرائيل فى الحصول على مكاسب فى المفاوضات وتعطيل عملية اعمار لبنان والتى يعد اتمامها بنجاح- من وجهة النظر الاسرائيلية- طرح شريك لاسرائيل منافس لها فيما بعد التسوية** إضافة إلى إرسال رسالة لايران الداعمة لحزب الله الرافضة للمفاوضات بالسياسة الجديدة التى أقرتها الادارة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، ورسالة أخرى لسورية (التى قتل لها أربعة جنود ولم تبد رد فعل تبعا للنصيحة الأمريكية بذلك) مفادها أن اسرائيل تعلم أن سوريا أضعف من أن تخوض معها حربا وأنها لم تعد تمانع من وجود سورى فى لبنان مادام ذلك لتوفير حماية لاسرائيل ومستوطناتها الشمالية، إذ أن سوريا الوحيدة القادرة على ضبط الأمور فى لبنان.

وهذا يفسره تصريحات المسئولين الاسرائيليين بالاشادة بسوريا وتصريحات كلينتون التى تطالب سوريا بضبط النفس والضغط على حزب الله دون الاشارة الى لب المسألة وهو العدوان الاسرائيلى مما يؤكد أن اسرائيل قامت بعدوانها بمباركة ضمنية من أمريكا التى تطبق بآله اسرائيل أول بوادر سياستها الجديدة الاحتواء المزدوج.

سياسة الاحتواء المزدوج وتفسير مايحدث

و الواقع أنه من الصعب فهم الأمور الثلاثة، جولة كريستوفر، ومفاوضات السلام التى ينتظر بدء جولتها الحادية عشرة هذا الشهر والعدوان الاسرائيلى على لبنان دون ربطها بالاستراتيجية الأمريكية الجديدة فى الشرق الأوسط والمسماه بسياسة «الاحتواء المزدوج».

وتلك السياسة الجديدة تذكرنا بسياسة «الاحتواء» وهى السياسة التى اتبعتها أمريكا تجاه الاتحاد السوفيتى بين عامى ١٩٤٧ و ١٩٩٠ والتى انتهجت تحت مظلتها سياسات كثيرة مختلفة بمافى ذلك الوفاق والمواجهة.

وغير معروف حتى الآن ولم يبين الأمريكيون كيف سيتم تنفيذ سياستهم الجديدة والتى اعلنها «انديك» فى خمسة نقاط كالتالى:

«احتواء مزدوج. لايران والعراق فى الشرق، تعزيز السلام العربى- الاسرائيلى فى المغرب ودعم ذلك بجهود نشطة لكبح انتشار اسلحة الدمار الشامل، وتعزيز تصور منطقة أكثر ديمقراطية وازدهارا بالنسبة إلى جميع شعوب الشرق الأوسط، تعميم نظام إقتصاد السوق فى المنطقة».

وتنبع السياسة الأمريكية تجاه العراق وايران- طبقا لمايقول إنديك- من تقويم مفادة أن نظامى الحكم العراقى والايرانى معاديان للمصالح الامريكية فى المنطقة وعليه فان أمريكا لاتقبل بمواصلة لعبة توازن القوى لأنه ثبت فشله بغزو الكويت ولأن الاتفاقات الدفاعيه التى أقامتها أمريكا مع النظم الخليجية كفيلة بالدفاع عن المنطقة ولأن كلا النظامين يحمل أفكارا معاديه لامريكا ومصالحها ولأصدقائها فى المنطقة.

وبالتالى فيجب إجبار صدام أو أى نظام عراقى آخر على تطبيق قرارات مجلس الأمن بمافيها القرار ٦٨٨ الذى يدعو العراق الى وضع حد لقمعه الشعب العراقى، وإجبار ايران من ناحية أخرى عن التخلى عن دعم الارهاب وتغيير سياستها الدفاعية وعدم معارضة عملية السلام والتخلى عن سياسات تقويض النظم المعتدلة فى المنطقة بدعم الأصوليين وسياسات الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

ومن هنا يأتى إدخال تركيا الحليف الأمريكى العلمانى الديمقراطى الاسلامى للعب دور فى المنطقة يدفعه الدعم الأمريكى للتقارب مع دول آسيا الوسطى الاسلامية ودفعها لانتهاج اسلام تركى لا اسلام ايرانى أصولى فى إطار محاصرة إيران. وبعد ذلك تأتى عملية التسوية السلمية لتدخل اسرائيل الى المنطقة- وهو مايفسر اهتمام اسرائيل بالمفاوضات المتعددة الأطراف على المفاوضات الثنائية- مع الدول العربية المعتدلة له وبذلك يتم حصار محكم حول ايران والعراق.

وتركز السياسة الأمريكية من جهة أخرى على تطور ديمقراطى جزئى داخل النظم العربية الصديقة لها خاصة بعد الضغوط المتزايدة التى تلاقيها الولايات المتحدة من منظمات حقوق الانسان، واتهامها بأنها تدعم نظما بعيدة عن الديمقراطية والذى يضعها فى تعارض مع سياستها المعلنة بنشر الديمقراطية.

وبالتالى فهناك ما يشير إلى أن المنطقة قد تشهد هذا التحول فى الفترة ، المقبلة خاصة بعد إتمام التسوية السلمية، ويشير البعض الى الدور الخارجى فى دفع رئيس يدعمه الجيش فى باكستان الى الاستقالة كنموذج يمكن تطبيقه فى المنطقة العربية فى إطار السياسة الأمريكية الجديدة فى الشرق الأوسط.

صورة للدمار الصهيونى فى قرية لبنانية

الثقافة السياسية لبعض الأحزاب السودانية وأثرها على الموقف من الديمقراطية

د. على عبد الله عباس

إن مفهوم الثقافة مفهوم معقد غاية التعقيد ويعود ذلك إلى التعقيد الذى تتميز به الظاهرة التى يحاول المفهوم احتواءها وتناول المفهوم ومحاولة تعريفه من وجهات نظر فروع مختلفة للمعرفة. فهناك أكثر من مائتين وسبعة وخمسين تعريفا لمفهوم الثقافة رصدها باحثان قبل مايزيد على الأربعين عاما. (١) ونحن نواجه هذا التنوع الكبير فى تعريف المفهوم ليس فى إطار التراث الفكرى والأكاديمى لليبرالية الغربية فحسب ولكن فى إطار الفكر الماركسى أيضا، ولكن يمكن القول أن عددا كبيرا من المفكرين الماركسيين يؤكد على العلاقات المتداخلة للثقافة مع البنيات الأخرى وعلى رأسها البنية الاقتصادية للمجتمع ولكنه يحذر فى نفس الوقت من مغبة تجاهل الاستقلال النسبى الذى تتمتع به الثقافة عن الأساس المادي للمجتمع، رؤية العلاقة بين الثقافة والبنية التحتية كعلاقة تشير فى اتجاه واحد فقط أي من القاعدة إلى أعلى. (٢).

إن الثقافة لاتعنى الإنتاج الثقافى أو الممارسات الثقافية فحسب ولكنها تعنى أيضا- وفى جانبها الأيديولوجى- التصورات والأفكار والأحاسيس التى تدخل دائرة الوعى أو تلك التى لاتدخلها بالنسبة لطبقة أو مجموعة اجتماعية (هذا لايعنى بالطبع أن الإنتاج الثقافى أو الممارسات الثقافية ليس لها جوانب أيديولوجية مهمة). تنعكس هذه التصورات والأفكار في سلوكنا بوعى أو بلا وعى منا إذ أننا نستبطن فى بعض الحالات قيم وأفكار مجموعة اجتماعية لاننتمى إليها لكنها تنجح فى فرض رؤيتها الفكرية العامة للمجتمع علينا رغم أن هذه الرؤية قد لاتتفق مع مصالحنا وهذا ما عناه غرامشى عندما تحدث عن هيمنة مجموعة اجتماعية مافى المجالين الثقافى والأيديولوجى.

تمارس هذه الهيمنة كما يقول غرامشى لصالح مشروع السيطرة المباشرة التى تتمتع بها المجموعة الاجتماعية فى المجال السياسى عن طريق ترتيبات أمنية وقانونية وقمعية تحاول المجموعة إضفاء صفة الحياة عليها مستغلة فى ذلك إمكانات الثقافة المهيمنة ومن بينها أجهزة الإعلام الرسمى والتى تخضع تماما- على الأقل فى حالة السودان- للجهاز التنفيذى.

زعم حياد الدولة

تعتمد قدرة الفرد على كشف زيف الادعاء الخاص بحياد الدولة ليس على وعيه فحسب ولكن على موقعه بالنسبة للثقافة المهيمنة أيضا، فإذا اعتبر الفرد أنه جزء من هذه الثقافة، حتى وإن كان مردود هذا الانتماء لايعنى بالنسبة له أكثر من التهميش الاقتصادي والاجتماعى، أصبح من السهل إقناعه بحياد جهاز الدولة أو بما هو أخطر من ذلك، اقناعه بأن هذا الجهاز قام لخدمته هو بوصفه أحد الذين ينتمون إلى الثقافة المهيمنة، والأمثلة على ذلك كثيرة.

هناك اختلاف بالطبع بين المجتمعات التى تتميز بقدر كبير من التجانس الإثنى والدينى والثقافى وهى مجتمعات لاتتوفر فيها عادة فرص التمرد على الوضع القائم بنفس القدر الذى تتوفر به فى المجتمعات التى تتسم بالتنوع الثقافى والاثنى. يصبح الوعى الطبقى فى الحالة الأولى هو السبيل الوحيد تقريبا للتمرد على الواقع (وليس من الضرورى أن يأخذ هذا التمرد شكلا ثوريا حادا فقد يعبر عن نفسه بالنسبة للفرد عن طريق العمل داخل حزب إصلاحى أو نقابة) **فى حين أن التنوع الثقافى والإثنى يجعل من السهل بالنسبة لأعضاء المجموعات التى لاتنتمى للثقافة المهيمنة اكتشاف حقيقة تكاد تكون بدهية وهى أن جهاز الدولة ليس جهازا محايدا وأنه يسخر بأشكال مختلفة لخدمة المجموعة المهيمنة على حساب المجموعات الأخرى ويشكل هذا الوعى فى حالة السودان أحد الأسباب الرئيسية وراء الحرب الأهلية التى ظل السودان يعانى منها لمدة ثلاثين عاما. لقد برهنت**

التجربة التي تمر بها دول ماكان يعرف بأوروبا الشرقية أن الروابط الاثنية والثقافية أقوى بكثير مما كان يتصور البعض وأن **محاولات طمسها بالقوة لاتنجح إلا في تقويتها وهذا هو الدرس الذي لم نتعلمه بعد في السودان.** والسؤال هو هل سيبقى السودان موحدا لفترة كافية تسمح بتجاوز مايعتبره البعض انتماءات ضيقه، رغم اعترافهم بأن لها في كثير من الأحيان ما يبررها، إلى انتماءات أرحب وعلى رأسها الانتماء الطبقي؟.

يعود جزء من هذا الفشل في السودان إلى إهمال أحزابه السياسية للبعد الثقافي وتركيزها على الجانب السياسي، وهي لاتختلف في هذا عن الأحزاب والأنظمة العربية التي شكل عجزها عن تحويل سيطرتها السياسية إلى هيمنة ثقافية، كما يقول على الكنز، أحد أسباب انهيار التجربة الوطنية في العالم العربي(٣) يؤكد هذا بالطبع ماذهب إليه غرامشي من أنه لاسبيل لاستمرار السيطرة السياسية لمجموعة مافي غياب الهيمنة الثقافية لهذه المجموعة وقد يفسر هذا سعى نظام الجبهة الإسلامية القومية المحموم في السودان لفرض سلطانها على الفضاء الذي تنتج فيه الدلالات والرموز وهو الفضاء الذي تحتل فيه مؤسسات التعليم العام والعالي والمساجد وأجهزة الإعلام مكانا هاما(٤) لكن تجربة نظام الجبهة الحاكم في السودان تدلل مرة أخرى على أن الهيمنة في المجال الثقافي هي نتاج لعدد من العوامل من بينها قدرة المجموعة الحاكمة على إقناع قطاعات واسعة في المجتمع لقبول رؤيتها الاجتماعية العامة، وأن محاولة فرض الهيمنة الثقافية بالقوة تجعل من المجال الثقافي مجرد امتداد للمجال السياسي حتى ان تسربلت المحاولة بالدين، واتكأت أو ظنت أنها تتكىء على الموروث الثقافي للغالبية من المواطنين.

يقول على أومليل أن الأحزاب الأصولية ترددت بين النضال الديمقراطي واختيار التعويل على الإنقلاب(٥) لم يكن هناك كثير تردد في حالة الجبهة الإسلامية فقد عبر قادة الجبهة بصراحة عن رأيهم في قضية مركزية دار ويدور حولها الكثير من الجدل داخل حركات الإسلام السياسي وهي القضية الخاصة بأولويات العمل هل يمهد للعمل السياسي بعمل ثقافي وتربوي يحول من يدينون بالإسلام من مسلمين بالاسم فقط إلي مسلمين «حقيقيين» (وهو الخيار الذي تدعو له جماعة الإخوان المسلمين بقيادة صادق عبد الله الماجد(٦) أم تعطى الأولوية للعمل السياسي المباشر؟ إجابة د/حسن الترابي عن هذا السؤال لاتترك مجالا للشك حول موقف الجبهة الإسلامية من هذه القضية الأخلاقية الاجتماعية بسياسة الدعوة أو الإصلاح التنفيذي المباشر بقوة السلطان، متى تمكنت منها حركة. أما أكثر الذين ينادون بالتربية دون القانون بحجة التمهيد والتوفيق فإنما يريدون تجريد حافز القرأن من الاستنفار بوازع السلطان وعزل الدين عن الحكم ولاخير في تربية مزعومة تعطل الحكم بما أنزل الله (٧).

سلطان الله

من الواضح أن الترابي يرفض النظر إلى قضية الأولويات هذه حتى على أساس نوع من التراتبيه تعطى للسلطان المكان الأول ولكنها تفسح المجال لأهداف أخرى في إطار حركات الإسلام السياسي إذ أنه يؤكد أن السلطان هو كل شيء لأن السلطان في رأيه ليس سلطانه ولاسلطان حزبه بل هو سلطان الله وهكذا تصبح الدعوة للعمل الثقافي والتربوي دعوه لتعطيل «الحكم بما أنزل الله» ومحاولة لإلهاء حركات الإسلام السياسي عن أهدافها. لايأبه د/ترابي كثيرا بالرأي القائل بأن السلطان الذي يتحدث عنه هو في الواقع سلطانه وسلطان حزبه السياسي وأن كل ما يحاول عمله بمقولاته هذه هو أسباغ صفة الالوهية على هذا السلطان كوسيلة لتجاوز الحاجة لاقناع الناس بفلسفة وأهداف حزبه في إطار التنافس بين القوى السياسية على المستويين الثقافي والأيديولوجي وأيضا لرفض الفكر السياسي الذي يدعو إلى تداول السلطة، فلا مكان للتداول إذا كان السلطان هو سلطان الله كما يدعى د/الترابي.

يفسر البعض عداء جماعات الإسلام السياسي للديمقراطية وعنف هذه الجماعات ومحاولاتها للانقضاض على السلطة على ضوء ما تعتبره شعورها بالعزلة السياسية والمحدودية الاقتصادية (٨). قد يكون هذا صحيحا في حالة بعض هذه الجماعات ولكنه ليس صحيحا في حالة الجبهة القومية الإسلامية.

لقد كان لتحالف هذا الحزب مع نظام نميري أثره الكبير في تمديد عمر ذلك النظام الدكتاتوري ورغم ذلك تمتعت الجبهة في الفترة التي تلت سقوط نميري بالحرية التامة لتوظيف الأموال والنفوذ الذى حصلت عليه إبان تحالفها مع نظام مايو لتفوز بأكثر من خمسين مقعدا في الجمعية التأسيسية. كان لهذا التعبير أسباب كثيرة منها نجاح الجبهة في اختراق أعلى مستويات السلطة في فترة تحالفها مع النظام المايوي بما فيها قيادة القوات المسلحة مما مكن الجبهة من مد جسور التفاهم مع أعضاء المجلس العسكري في الفترة الانتقالية على حساب القوى النقابية والسياسية التي كان لها الفضل الأكبر في تفجير الانتفاضة ضد نظام مايو. وقد أثمرت هذه العلاقة قانونا




د. حسن الترابي

للانتخابات جعل من الممكن بالنسبة للجبهة الإسلامية إحراز ما أحرزت من نتائج أضف إلى ذلك أن السيد الصادق المهدي- رئيس حزب الأمة ورئيس الوزراء في فترة الديمقراطية الثالثة- ظل يحاول جاهداً كسب ود الجبهة، ولقد بلغ به الأمر حد اعطاء الجبهة حق استعمال «الفيتو» على أي اتفاق تدخل فيه القوى السياسية الشمالية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان (كان هذا أحد أسبابه للتردد في قبول مبادرة السلام السودانية، وعندما قرر أن الوقت قد حان لتبني المبادرة قامت الجبهة بانقلابها في ٣٠ يونيو ١٩٨٩) وما لنا نذهب بعيداً فها هو د/حسن الترابي يقول في كتابه «الحركة الإسلامية في السودان» «وقد أعان الحركة «الإسلامية» على الكسب السريع مناخ الحرية والعفو في فطرة السودان وضآلة الكبت والاضطهاد في أوضاعه السياسية نسبياً(٩).

كل هذا يدعونا إلى التعامل بحذر مع بعض المقولات التي تنحى نحو التعميم فيما يتعلق بحركات الإسلام السياسي في العالم العربي خاصة تلك المقولات التي ترى في عنف هذه الحركات ومحاولاتها للاستيلاء على السلطة بالقوة مجرد رد فعل لعنف تمارسه الأنظمة الحاكمة في البلاد العربية ضد هذه الحركات، وهذا ما يذهب إليه فرانسوا بورجا عندما يقول: « إن أهم استنتاج تتوصل إليه دراسة نقدية للظروف الراهنة السياسية في العالم العربي، هو أن ما يطلق عليه اسم «العنف الديني» يستتر وراءه- في معظم الأحيان- العنف الذي تمارسه النظم التي تقبل أن تقدم خصومها الذين يتحدونها في صورة «الشيطان» وذلك لتتجنب مواجهة نتائج الانتخابات، وعندما تغلق الأنظمة- بهذه الطريقة- أبواب الوصول إلى الساحة السياسية الشرعية أمام تيار الإسلام السياسي فهي تدفعه إلى ممارسة هذا العنف لكي تبرر لجوءها إلى القمع لحماية كيانها »(١٠).

عنف الجبهة

من الواضح في حالة السودان أن تيار الإسلام السياسي الذي تمثله الجبهة الإسلامية هو الذي مارس العنف ضد النظام الديمقراطي رغم أن «أبواب الوصول إلى الساحة السياسية الشرعية» ظلت مشروعة أمام هذا التيار وأنه فعل ذلك لأنه كان يخشى مواجهة نتائج الانتخابات لأسباب كثيرة منها:

- كان قادة الجبهة يعلمون أنهم يتحملون



عمر البشير

جزءاً من المسئولية في فشل الحكومة الائتلافية التي كونتها الجبهة مع حزب الأمة والتي أدت سياساتها إلى تفجير مايعرف بانتفاضة ديسمبر ١٩٨٨، فالجبهة لم تعد ذلك الحزب الذي تلفه هالة من النجاح التنظيمي والمالي والإعلامي بل حزب نزل إلى معترك الحياة السياسية الحزبية ويرهن على أنه لايملك من الإجابات بالنسبة لمشاكل السودان أكثر مما تملك الأحزاب الأخرى.

- الجبهة كانت تعلم أنه لن تتهيأ لها ظروف مرة أخرى مثل التي هيأها لها المجلس العسكري الانتقالي ود/دفع الله الجزولي رئيس مجلس الوزراء في الفترة الانتقالية في أول انتخابات عامة بعد سقوط نظام مايو (قانون الانتخابات...الخ).

- سقوط مشروع القانون الجنائي في الجمعية التأسيسية وأحساس قادة الجبهة بأن

جعفر نميري



هيئات المجتمع المدني (خاصة النقابات المهنية) أصبحت تمتلك من إمكانات الحركة ما يهدد مشروعهم «لاسلمه» المجتمع وأن المناخ الديمقراطي سيعزز مواقع هذه الهيئات ويكسبها المزيد من القوة والتماسك.

- قرار السيد الصادق المهدي بتبني مبادرة السلام السودانية بوصفه رئيساً للوزراء مع كل ما يعنيه ذلك من إمكانات الحل السلمي لمشكلة الحرب الأهلية واختلال ميزان القوى السياسي لصالح الجماعات المناوئة للجبهة الذي قد يترتب على دخول الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى حلبة العمل السياسي السلمي..

- اقتناع قيادة القوات المسلحة بأنه ما من سبيل للانتصار في الحرب الأهلية في السودان إلا على حساب وحدة السودان ومستقبله وأن الجبهة الاسلامية تشكل إحدى العقبات الرئيسية في طريق التوصل لحل سلمي لمشكلة الجنوب ولقد عبرت قيادة القوات المسلحة عن رأيها هذا في مذكرتها الشهيرة من غير الإشارة صراحة إلى الجبهة الإسلامية.

قد يبدو لأول وهلة أن قرار الجبهة الإسلامية بتغليب الخيار الانقلابي على الخيار الديمقراطي ليس له علاقة مباشرة بثقافتها السياسية وأن القرار أملته ضرورات عملية وأن الجبهة لم تكن أول حزب سياسي يميل للخيار الانقلابي فقد فعل حزب الأمة ذلك في عام ١٩٥٨. لكن من الضروري هنا الإشارة إلى الاختلاف الكبير بين الانقلابين فالسلطة آلت في عام ١٩٥٨ إلى قادة الجيش الذين كانوا- باستثناء ضابط واحد هو اللواء أحمد عبد الوهاب- أقرب لطائفة الختمية منهم لطائفة الأنصار بحكم علاقة أسرهم بهذه الطائفة ومع ذلك سلم رئيس وزراء حزب الأمة السلطة إلى هؤلاء القادة مع مافي ذلك من مفارقة. نلاحظ في الجانب الآخر أن انقلاب الجبهة القومية قامت به مجموعة من الضباط تدين بالولاء للجبهة القومية الإسلامية وتأتمر بأمرها كما شارك فيه ، ولأول مرة في تاريخ الإنقلابات العسكرية في السودان، بعض المدنيين من كوادر الجبهة التي آلت إليها السلطة والتي لم ترض بأقل من «التطهير» الشامل للخدمة المدنية والجامعات والقوات المسلحة وقوات الشرطة من جميع الذين يختلفون معها في الرأى أو يقفون على الحياد بغرض وضع مشروعها البديل لكل أوجه الحياة في السودان موضع التنفيذ حتى إذا كان الثمن هو نوع من المعاناة التي لم

يشهدها السودان من قبل وضياع وحدته وتهديد المجتمع الدولي بالتدخل في شئونه

انتهازية الجبهة

اتسم موقف الجبهة الإسلامية من الديمقراطية بالكثير من الانتهازية في العقود الثلاثة الأخيرة، وليس هذا التوجه الانتهازي النفعي وليد تجربة الإخوان المسلمين في المعارضة في الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٧ فالواقع أن الإخوان لم يكن لديهم في يوم من الأيام اعتراض على العمل الانقلابي للاستيلاء على السلطة عندما واتتهم الفرصة لإعلان موقفهم المبدأي من قضية الانقلابات العسكرية عندما قام الرشيد الطاهر المراقب العام للاخوان، بدور قيادي في انقلاب ٩نوفمبر ١٩٥٩ وقام التنظيم بطرده ليس لأن التنظيم ضد الانقلابات ولكن لأن الرشيد الطاهر فشل في الاستيلاء على السلطة وعرض التنظيم للخطر والدليل على ذلك أن المؤتمر الخامس لمجلس الشورى والذى عقد في مايو ١٩٦٢ وكان من بين مهامه تقييم حركة الرشيد الطاهر الانقلابية انتهى إلى عدد من القرارات كان من بينها:

*إدانة الرشيد الطاهر في تصرفه الانفرادي الانقلابي.

* إنتهى المؤتمر إلى تعريف حركة الاخوان بأنها (حركة تدعو الناس لإقامة المجتمع الإسلامي ومن وسائلها استخدام القوة).

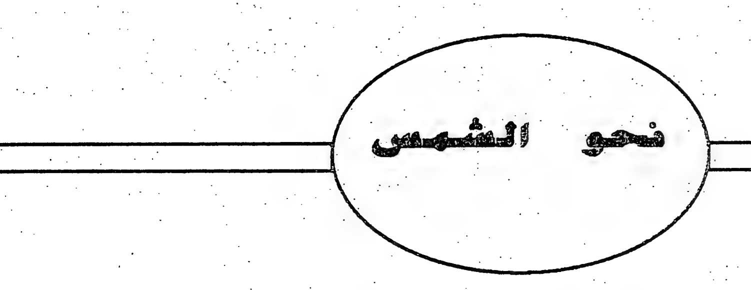
*عدم الاعتماد على الجيش في إحداث الانقلاب، لأن ذلك غير مضمون العواقب (١١) نلاحظ أن كلمة «انفرادي» في القرار الأول تسبق كمة «إنقلابي» مما يشير إلى أن الاعتراض لم يكن على الانقلاب كوسيلة للانقضاض على السلطة ولكن على طريقة اتخاذ القرار الخاص به وهذا ما يؤكده تعريف المؤتمر لحركة الاخوان وهي حركة من وسائلها استخدام القوة كما جاء في القرار، ثم يأتي القرار الأخير ليحزز الاعتقاد بأن تحفظات المؤتمر على العمل الانقلابي لم تكن مبدأية بل قامت على الخوف من تبعات فشل انقلاب يقوم به أو يشارك فيه الاخوان، ويبدو أن هذا هو رأي الرشيد الطاهر نفسه إذ يقول حسن مكي: « يرجع الرشيد الطاهر جذور استقالته للجو الذى حدث في التنظيم بعد فشل الانقلاب العسكري. ولايدري ماذا كانت ستكون النتيجة لو نجح الانقلاب. من الضروري الإشارة هنا أيضا إلى ما يقوله حسن مكي عن الصدى العميق لفشل الإنقلاب في نفوس الإخوان بعد فقدهم كل نواة تنظيمهم في الجيش (١٢) نتيجة لمبادرة الرشيد الطاهر «الانفرادية» نلاحظ هنا أن الاخوان كان لهم تنظيم في الجيش في الوقت الذى لم تفكر فيه الأحزاب الأخرى في إنشاء مثل هذه التنظيمات وهذا ما يؤكده لجوء السيد عبد الله خليل إلى قيادة الجيش وليس إلى ضباط يدينون بالولاء لحزب الأمة لاستلام السلطة منه في عام ١٩٥٨.

ينطبق موقف الاخوان هذا مع موقفهم من التحالف مع دكتاتورية جعفر نميري العسكرية مما يؤكد أن ثقافتهم السياسية تقوم على المبدأ القديم «الغاية تبرر الوسيلة» وهذا في الواقع ما يقوله د/حسن الترابي في رده على سؤال حول تجربة المصالحة مع نميري عام ١٩٧٧: « طالما ظل الرئيس نميري محافظا على كلمته بالسماح لنا بالتحرك بحرية والدعوة للإسلام فنحن قانعون أن من مصلحتنا دعم نميري، لأن من سيخلفه كائنا من كان، قد يكون أقل سماحة (تجاهنا) أو أقل تدينا (١٣) تكشف هذه الكلمات القليلة الكثير عن تفكير الأمين العام للجبهة الإسلامية فهو لايتحدث عن تحالف جماعته مع نظام سياسي ولكن مع فرد يملك سلطة اتخاذ القرار في أخطر القضايا السياسية والاقتصادية دون الرجوع إلى أية جهة فهو يستطيع أن «يأسلم» الاقتصاد، يعفي المصارف الإسلامية الجديدة، وهي مصارف أجنبية، من الضرائب في الوقت الذى تطالب فيه المصارف الوطنية التي تتبع للقطاع العام بدفع ضرائب باهظة، وهو يستطيع أن يفرض قوانين سبتمبر ١٩٨٣ ضاربا عرض الحائط الإرث القانوني السوداني ومتجاوزا اعتماد الكثير من المجموعات الإثنية في السودان على الأعراف في حل المنازعات والمشاكل وتنظيم العلاقات الاجتماعية ومعتمدا في ذلك على مجموعة من المستشارين القانونيين تعمل في القصر بمعزل عن المؤسسات القانونية في البلاد يخلط د.حسن الترابي كعادته الأوراق ويؤكد أن هذا المناخ هو أفضل مناخ للدعوة للإسلام وليس لجماعة سياسية تتخذ من الإسلام مبررا لتعاونها مع نظام قادت سياساته إلى تدمير البنية الاقتصادية للبلاد وتأجيج نار الحرب الأهلية وسلب المواطنين حرياتهم. ومايقوله د.الترابي يؤكد أيضا أن تفكيره لم ينصرف إلى الديمقراطية كبديل لنظام مايو بل إلى ديكتاتور آخر قد يكون أقل سماحة أو أقل تدينا تجاه جماعته، وحتى تركيب هذه العبارة يؤكد التناقض بين القول والعقل. فليس من الضروري أن يكون الدكتاتور متسامحا ومتدينا فيكفي أن يكون متسامحا تجاه جماعة الترابي حتى وأن لم يجد الشعب أي شيء على يديه سوى التنكيل والإرهاب..

قد يقول البعض أن ضرورات التحالف مع نظام مايو هي التي دفعت د.الترابي إلى الإجابة بهذه الطريقة عن سؤال طرح عليه في عام ١٩٧٩ لكن ما يعبر عنه الترابي في إجابته هو في الواقع موقف ثابت من قضية التعاون مع الدكتاتوريات متى كان ذلك مفيدا لحركته، فسقوط نظام نميري لم يشجع الترابي على مراجعة مواقفه التي ظل يتمسك بها ويدافع عنها مثل ما يفعل في كتاب «الحركة الإسلامية» في السودان عندما يقول: «وأيا كانت التفسيرات والتبريرات التي كانت تسوقها الجماعة لمشاركتها في نظام حكم غير شرعي ولامرض، فإنما دخلت في الحقيقة إلى تلك المشاركة باستراتيجية خاصة لاتعول على الوعد الإسلامي للنظام بل ولاعلى الأمل في إصلاحه بقدر ماتبغي اغتنام فرجة حرية بفضل الموادعة وتتوخى فرصة سانحة بفضل المشاركة لبناء صفها وتطوير حركتها الإسلامية التي هي معقد الآمال في الإصلاح الإسلامي الشافي..» (١٤).

نلاحظ هنا الاختلاف بين المقولتين ففي المقولة الأولى يشار إلى قيمة إسلامية مهمة هي السماحة أو إلى تدين الديكتاتور كمبررات للتحالف معه حتى وأن عاد التحالف بالضرر على المسلمين الذين يشكلون غالبية السكان في البلد المعني أما المقولة الثانية فتعترف صراحة بأن حركة الإخوان المسلمين لم تعول على الوعد الإسلامي للنظام(وبالتالي على تدين رأس النظام) أو على الأمل في إصلاحه، وهكذا تكشف الانتهازية عن وجهها رغم أنها تتشح بلباس الدين وهي كثيرا ماتفعل لتبرير تكالبها على السلطة حتى وأن دعى الأمر إلى توظيف القرآن الكريم للدفاع عن مواقف تمليها المصلحة الذاتية مثل ما يفعل د.الترابي عندما يقول دفاعا عن تحالفه مع نميري:«وقديما شارك يوسف عليه السلام في إدارة الشئون العامة لتحقيق مصلحة في رعاية تموين العباد لاتتحقق بالبقاء في السجن، بينما كان قد آثر السجن على الفتنة المحتومة، فاللبيب من عرف متى تكون مشاركته فتنه عليه بغير جدوى لحركة تغيير المجتمع نحو الإسلام فيعتزل، وكيف تكون إصلاحا للمجتمع وتثبيتا لنفسه فيقبل» (١٥) وهكذا يفضى الحديث عن نميري بوصفه حاكما متدينا في المقولة الأولى إلى اتهامه بأنه فرعون زمانه في السودان في المقولة الثالثة ويتحول الترابي في المقولة ذاتها إلى صنو للنبي يوسف!.

البقية العدد القادم.



... جرائم سلام، أيضا!!

فيما يبدو وكأن الذى يحدث فى الأراضى الفلسطينية المحتلة يحدث فى «واد آخر» بعيدا عن اهتمام المهتمين بجرائم الحرب..فإن مزيدا من الجرائم التى تحدث يوميا دون أن تهتز لها «أرواح الأنبياء» يمكن إدراجها ضمن «جرائم السلام» التى لاتستحق الذكر..ذلك أن المهتمين بالشئون الإنسانية لدى «الأمم المتحدة» و«العالم الحر»لايرون شأنا يستحق الانتباه والحماية أكثر من «السلام القادم» الذى يجب أن تمنحه جميع الأطراف درجات عالية من «ضبط النفس».

*****

يحدث، فى الأراضى المحتلة الفلسطينية الموعودة بسلام أمريكى و«سوق شرق أوسطية»، مالا يستحق الانتباه..!!

يخرج الطفل من بيته صباحا.. ويخرج الجندى الإسرائيلى من خيمته، صباحا أيضا:

يحفظ الطفل، عن ظهر قلب، وصايا أمه بأن لايلعب بعيد عن فناء دارهم..فيما يحفظ الجندى لوائح «التعليمات الأمنية» هو الاخر عن ظهر قلب!

يفتح الولد الذي تيقظ على قبلات أمه باب دارهم. ينسى، بالصدفة، وصاياها عن الجنود المسلحين حتى الأسنان،«الذين يباغتون الأولاد ويكسرون عظامهم» يبحث عن مكان ظليل- مساحة هادئة وقصية عن عيون الآخرين، يمارس عليها ماتيسر من طقوس طفولته، كأن يبنى بيتا من الحصى بحجم كفيه أو «ينخل التراب» أو «يزرع بساتين زيتون وتين»!.

..ويفتح الجندى ، صباحا، باب خيمته، يتذكر وصية الجنرال فيما إذا ارتاب الجنود إن كانوا فى وضع الدفاع عن النفس أم لا- يتذكر:« إذا كان لديكم شك لاتحتاروا..اطلقوا النار!!» يغسل الجندى وجهه ، يلبس ملابس الحرب وينزل إلى الشوارع!.

وهو يبحث عن مكان ظليل- الطفل الذي نسي وصايا أمه بأن لايلعب بعيدا عن فناء دارهم..كان الجندى الاسرائيلى الذي يتجول « بتعليمات الأمن» يبحث عن تسلية تبدد ملل الرتابة الذى يستشعره من «وظيفته القاسية». هرش رأسه ، تأفف و اشعل سيجارته السابعة أو العاشرة منذ باشر تنفيذ«التعليمات» وزويعها فى وجوه زملائه الضجرين، مثله، من «وظائفهم القاسية»...

فى اللحظة، وهو يطوف الشوارع كإعلان متجول عن «تعليمات الأمن» التى يضعها «خبراء الحرب» فى دولة حرب»- الجندى الذى سئم رتابة التعليمات..كاد الطفل يصل ملعبه الظليل- كاد يصل لكنه، فى اللحظة، عندما أوقف الجنود الضجرين سيارتهم على الطريق، ارتجفت خطاه. ابتلع ريقه. تذكر وصية أمه عن الجنود الذين يكسرون العظام وود لو يركب الريح عائدا إلى فناء دارهم..

وهو يلتفت حوله للعثور على ملاذ- الطفل الذى نسى وصايا أمه.. ترجل الجندى الضجر من وظيفته قبالته وجها لوجه. سأله عن اسمه واسم ابيه وعن وجهة خطاه.. بكى الطفل. لاذ فى دموعه وارتعش على شفتيه الكلام..

وهو ينفذ «التعلمات» على الجسد النحيل بين يديه، تقافزت في دماغه «فكرة أخرى»- الجندى الذى سئم وظيفته. فطن إلى احتياطى البنزين الذى تحمله سيارتهم المتجولة. سكبه على الطفل واشعل النار فى «رتابة التعليمات».

****

حدث ذلك فى الأراضى الفلسطينية، فى الأول من «آب/اغسطس «الماضى-«قصة قصيرة جدا» قياسا بما يحدث فى أرجاء مختلفة من بلاد أعلن اسحاق رابين أنه «سيهمل فيها «إجراءات أمنية وكأن عملية السلام غير موجودة»و«يواصل عملية السلام وكأن« اجراءات الأمن «غير موجودة»!!

..وعلى العرب «سلام رابين» ورحمة الله!.

فالح العطاونة



المفارقة المركبة

في سياسة أمريكا تجاه البوسنة

سمير كرم

رسالة واشنطن

هذا زمن المفارقات القصوى- أو المفارقات «المركبة» إذا جاز التعبير- حتى في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية التى تعد من أكثر دول العالم ثباتا علي سياساتها، سواء من حيث المبادىء أو المصالح أو الأهداف... أو سبل تحقيقها. وحتى على الرغم من أن العالم من حول الولايات المتحدة يتغير بسرعة مذهلة وبعمق يفوق أقصى التوقعات. فإنها تبدى درجة من عدم القدرةعلى التغير تدعو لدهشة تفوق الدهشة التى نواجه بها التغيرات العالمية حولنا منذ ثلاث أو أربع سنوات.

وعلى الرغم من أن قطاعات كبيرة وقوى سياسية واجتماعية لها دورها فى الحياة السياسية الأمريكية تطالب بالتغيير،..الأمر الذى جعل بيل كلنتون وهو بعد مرشح الرئاسة يلتقط هذا المطلب ويعتبره شعارا له فى حملته الانتخابية..وينجح به فى كسب البيت الأبيض بعد أن غاب الديمقراطيين عنه ١٢عاما متواصلة.

إلا أن بيل كلنتون وقد أصبح رئيسا اكتشف أنه لايستطيع التغيير...وأن القوى التى تناهض التغيير لمسايرة التطورات التى حدثت فى العالم هى أقوى منه وهى موضوع مناقشة قومية أمريكية فى الوقت الحاضر تدور حول السؤال: هل حقا وقع كلنتون فى قبضة القوى المحافظة؟.. أم أنه مجرد رئيس آخر يلقى فى سلة المهملات بخطبه فى الحملة الانتخابية، فالحكم يتطلب التحالف مع من يملكون زمام الحكم..بينما الانتخابات تتطلب التحالف مع أصحاب الأصوات الانتخابية؟.

والإجابات عديدة. بعضها يدين النظام الأمريكى. بعضها يذهب إلى أن أمريكا مصابة بنوع من تصلب الشرايين، ولهذا فهى تعانى عجزا شديدا عن التكيف مع الواقع، فلاتستطيع تغيير أساليبها وأهدافها. وبعض آخر يعتقد أن هذه مشكلة كلنتون الشخصية أو بالأحرى، فهو من قادة الديمقراطية الذين يجيدون لعبة التحالفات السياسية ويلعبونها لمصلحتهم. فلا مبدأ ولاعقيدة ولا أيديولوجيا.

على أى لأحوال هذا موضوع آخر.. خاصة وأن له جوانبه المتعلقة بالسياسات الداخلية وجوانبه المتعلقة بالسياسة الخارجية..لكن عن أية مفارقات كنا نتحدث عندما بدأنا بالقول بأن هذا زمن للمفارقات القصوى.. المركبة.

المفارقات كثيرة للغاية. لكن موضوعنا يتعلق بمفارقتين..ووضع المفارقتين فى وضع التقابل يخلق مفارقة أكبر.

* الأولى: أن اليسار الأمريكى- بكل ألوانه وظلاله الواسعة والمتعددة يشارك فى الانتقادات الحادة الموجهة إلى إدارة الرئيس كلنتون بشأن تهادنها فى مواجهة اعتداءات الصربيين على مسلمى البوسنة. نفس مايقوله العالم الإسلامى- ومسلمو أمريكا على ضآلة نسبتهم- من أن الإدارة الأمريكية تطبق معايير مزدوجة حين تمتنع عن تأييد مسلمى البوسنة عسكريا..وتغير على مسلمى العراق لأهون الأسباب- بل لأكثر الأسباب مدعاة للشك مثل «المؤامرة».. العراقية لاغتيال الرئيس السابق جورج بوش أثناء زيارته للكويت، يقوله اليساريون الأمريكيون فى تنظيماتهم وفى بياناتهم السياسية وصحافتهم ...وأكثر.

وليس هناك «فصيل» واحد من فصائل اليسار الأمريكى-من«الليبراليين» إلى «اللينيين الثوريين»- يتخذ موقفا مخالفا أو حتى لامباليا إزاء هذه المسألة..ولايقلل من حماس اليساريين الأمريكيين فى مطالبتهم بأن تثبت الولايات المتحدة أنها معنية برد العدوان في البوسنة كما كانت معنية برد العدوان فى الكويت.

وعلى سبيل المثال فإن توماس هاريسون المدير المساعد لمنظمة الحملة من أجل السلام والديمقراطية- وهى منظمة يسارية لعبت أدوارا بارزة فى الدفاع عن ثوار السلفادور (حركة التحرر الوطنى السلفادورية) وعن الحكومة الساندينية الاشتراكية في نيكارجوا أيام وجودها فى السلطة، وتلعب دورا نشيطا فى حملة معارضة استمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة على كوبا..- كتب مقالا مطولا فى سبع صفحات من مجلة «زي» السياسية اليسارية الشهيرة وتحت عنوان «خيانة البوسنة» قال «إن مايرتكبه الصربيون «ليس مجرد مذابح ترافق حربا تتسم بالقسوة بشكل خاص، إنما هو إبادة جماعية». وسخر هاريسون من سياسات إدارة كلنتون وحلف الأطلنطى قائلا:« بعد شهور قليلة مهتزة، حينما بدا التهديد بشن غارات جوية أمريكية حقيقيا، كان بإمكان قوات الصرب أن ترتاح وأن تحتفل بانتصار مذهل حقا. فإن الولايات المتحدة وروسيا والدول الكبرى الأوروبية قد وافقت من الناحية الفعلية على قبول غزو الصرب لسبعين فى المائة من البوسنة

والهرسك.. لقد بدا في النهاية أن العالم مستعد فقط للانتظار على أمل أن يوقف صرب البوسنة القتال».

بل ذهب هاريسون إلى حد القول: «إن التهديدات الأمريكية بتسليح البوسنة وشن غارات جوية ضد الصربيين لم يكن على الأرجح مقصودا منها أن تنفذ، إنما كانت ترمى فحسب إلى إعادة الصرب إلى مائدة المفاوضات ومعالجة أمر الرأي العام (الأمريكي) في الداخل... إن باستطاعة وزير الخارجية وارين كريستوفر وباستطاعة (كلنتون) أن يقولا: لقد حاولنا، أليس كذلك! وأن يقفلا عائدين إلى الدور الذى أصبح مألوفا تماما ومريحا لهما تماما، دور قبول تدمير البوسنة والاستعداد للتعامل مع المنتصرين بالطريقة الطبيعية».

وفى شهرية يسارية أخرى هي «بروجريسيف» (التقدمي) التى تصدر باستمرار منذ عام ١٩٠٩-قال رئيس تحريرها أروين نول إن جذور السياسة الأمريكية والغربية الراهنة. إزاء مايجرى في «يوغوسلافيا السابقة» - ترجع إلي زمن بعيد. فقد كانت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية تخشى دائما حدوث فراغ سلطة فى البلقان وإلى الشرق منه، ولهذا السبب وعلى الرغم من عدائهما للشيوعية فإنهما فضلا الحفاظ على دول قوية متعددة القوميات مثل يوغوسلافيا وكانت سياسة «الدول الأسيرة» (فى وصف الدول الشيوعية) التى كانت تنتهجها وزارة الخارجية الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية مفيدة كتكتيك دعائي فى الحرب الباردة، ولكنها لم تكن مقصودة أبدا كسياسة جديدة إلى أقصى مدى».

ويضيف رئيس تحرير «بروجريسيف»: «أما فيما يتعلق بيوغوسلافيا فإن الغرب أهمل طويلا- وبالتالى شجع- انتهاكات كاسحة لحقوق الإنسان، كانت ترتكبها دكتاتورية تيتو القمعية، التى يترحم عليها الآن كثيرون بغير تحفظ لأنها كانت تبقى السدادة على قمم القومية ناسين أنها أبقت السدادة على الديمقراطية وعلى تطوير مجتمع مدنى في يوغوسلافيا. كانت ديكتاتورية تيتو تقيم على أنها قطعة مفيدة فى لعبة شطرنج الحرب الباردة، وفى السنوات الأخيرة- ولايزال إلى يومنا هذا- فإن الغرب يغمض عينيه تماما إزاء معاملة السلطات الصربية المخيفة لشعب كوزوفا الألبانى. وحينما طالبت القوى الديمقراطية فى يوغوسلافيا بقدر أكبر من «الاستقلال الذاتى للجمهوريات فإن الغرب ساند بشكل عام موقف الصرب المركزى المتشدد».

وكما فعل توماس هاريسون فى مقاله فى مجلة «زى» الشهرية قال رئيس تحرير «بروجرسيف»: «أن الخيار المتعلق بتأييد كامل لحكومة البوسنة ومساعدة لقواتها على الانتقال إلي الهجوم لرد العدوان الصربي لم يؤخذ مأخذ الجد أبدا وبالتأكيد، ليس فقط من جانب (الرئيس السابق) بوش، إنما أيضا من جانب كلنتون. لكن هاريسون يضيف موضحا: «إن الغرب يتردد فى قتل الصربيين، لاعلى أسس إنسانية، إنما لأن بلجراد لاتتحدى بصورة أساسية مصالح الغرب، وبتعبير آخر فإن ميلوسيفيتش (زعيم الصرب) ليس صدام حسين».

ويرد هاريسون على الذين يصورون مقاتلى الصرب بأنهم أقوياء، وأن مواجهتهم يمكن أن تخلق «فيتنام أخرى» فى البلقان مؤكدا أنهم ليسوا- كما يتوهم هؤلاء- مثل جماعات الأنصار القوية التى حاربت ضد النازية إبان الحرب العالمية الثانية.. إنهم أضعف بكثير، وكل مافى الأمر أن حربهم الحالية حرب لاتنطوى إلا على مخاطرة ضئيلة، حرب قائمة على احتكار للأسلحة الثقيلة. والبوسنة لم تنذر بعد إن نضالها من أجل البقاء، ومن أجل التحرر يستحق تأييدنا.

وإذا كان هذان المثلان لايكفيان لتصور موقف اليسار الأمريكي من محنة المسلمين فى البوسنة وانتقاده لسياسات الإدارة الأمريكية إزاءها مقارنة بالسياسات العكسية التى تنتهجها إزاء العراق.. فإننا نسوق مثلا آخر من صحيفة «ووركرز وورلد» (عالم العمال) الناطقة بلسان «حزب العمال العالمى الشيوعى» الأمريكي- الذى يعد بمقاييس عدة من الأحزاب الشيوعية «المتطرفة- أو الثورية» حتى بمعايير اليسار الماركسى الأمريكى.

فالصحيفة الاسبوعية الناطقة بلسان هذا الحزب تواصل فى تحقيقاتها وافتتاحياتها كل اسبوع التنديد بسياسات واشنطن الرسمية تجاه البوسنة... ولاتكتفى بالمقارنة بين التعامل الأمريكى مع مشكلة البوسنة، والتعامل مع النظام العراقى.. بل تذهب بالمقارنة إلى الصومال. بل إن صحيفة «عالم العمال» تتهم «النظام الأمريكى» بأنه هو الذى «شجع مسلمى البوسنة من البداية على إعلان استقلال جمهورية البوسنة والهرسك، وأجرى اتصالات مع على عزت بيجوفيتش لحثه على إعلان هذه الجمهورية دولة مستقلة ذات سيادة تحت رئاسته، وبالفعل أعلنت الولايات المتحدة اعترافها رسميا بالبوسنة وحكومة على عزت بيجوفيتش يوم ٦ أبريل ١٩٩٢..وفي يوم ٧ أبريل ١٩٩٢ هاجم الصرب»..



موقف كلينتون من محنة مسلمى البوسنة كما عبر عنه رسام الكاريكاتور بريجز..فى مجلة «ذى» اليسارية



سيدة بوسنية لاجئة تلوح بملصق يدين زعيم حرب البوسنة

وتستبعد الصحيفة الشيوعية الأمريكية- أن لايكون الأمريكيون -وبالتحديد المخابرات الأمريكية- على علم مسبق بالهجوم الصربي.

*المفارقة الثانية.. تتمثل فى موقف اليمين الأمريكى، بظلاله المتعددة أيضا. ويكتسب حماس اليسار الأمريكي- بكل فصائله- لنقد سياسات الولايات المتحدة تجاه قضية البوسنة أهمية أكبر- فى إطار هذه المفارقة- من حقيقة أن اليمين الأمريكى ليس أقل حماسا من اليسار فى نقد سياسات إدارة **كلنتون** بشكل خاص إزاء البوسنة(....).

ولعل كثيرين يعرفون من خلال أجهزة الإعلام الدعوة القوية التى وجهتها رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارجريت تاتشر زعيمة المحافظين البريطانيين وأكثرهم يمينية إلى ضرورة التدخل لتلقين الصرب درسا قاسيا على عدوانهم على مسلمى البوسنة... بعد ذلك انتقادها المرير لموقف الولايات المتحدة والغرب كله باعتباره موقف تخاذل سيحكم التاريخ عليهم من خلاله... لكن قليلين يعرفون أن الزعامات الكبيرة لليمين الأمريكى ورموزه السياسية الرئيسية يقفون أيضا موقف الغضب من سياسات إدارة **كلنتون** بشأن الصراع بين الصرب والبوسنة : **جين كيرباتريك** رئيسة الوفد الأمريكى لدى الأمم المتحدة خلال فترة الرئاسة الأولى للرئيس رونالد ريجان- **هنرى كسينجر** وزير الخارجية الجمهورى الأسبق- **وليام سافاير** المعلق السياسى اليمينى فى صحيفة «نيويورك تايمز»- **باتريك بوكانان** مرشح الرئاسة الجمهورية اليمينى الذى كان مسئولا بارزا في البيت الأبيض في عهد **ريتشارد نيكسون** (عهد الفترة القصوى للتدخل الأمريكى في فيتنام) وفى عهد **رونالدريجان**.. وعشرات كثيرون ممن تكتسب أسماؤهم وزنا كبيرا فى الحياة السياسية الأمريكية دون أن يكونوا بالضرورة معروفين فى العالم الخارجي.

وتلعب المنظمات اليهودية الأمريكية ذات الاتجاه الصهيونى اليمينى المتطرف أدوارا بارزة فى حملات حث الإدارة الأمريكية على التدخل لانقاذ البوسنة» من الاعتداءات الصربية، وبينما يثير غضب هذه المنظمات عامة أية مقارنة بين الكارثة التى حاقت باليهود على أيدى النازى فى أوروبا إبان الحرب العالمية الثانية (مايسمى «الهولوكوست») فإن منظمات مثل «اللجنة اليهودية الأمريكية و«الكونجرس اليهودى الأمريكى» و«مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى». تسابقت إلى إصدار بيانات تصف محنة المسلمين فى البوسنة بأنها «هولوكوست» جديد في أوروبا ينبغى أن لايسمح له بالاستمرار.

وتتخذ المنظمات اليهودية الأمريكية هذا الموقف الداعى إلى تدخل عسكرى أمريكى إلى جانب مسلمى البوسنة على الرغم من أن اسرائيل استطاعت أن ترتب أمر إجلاء الأقلية الضئيلة من يهود البوسنة فتم إجلاؤهم منها بمساعدة من الصربيين مقابل حصول القوات الصربية على أسلحة أسرائيلية... وأيضا بمساعدات متفاوتة من الدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة.

يوم ٢٢ يوليو الماضى كان موضوع الغلاف الأوحد لصحيفة **«جويش ويك»** اليهودية الاسبوعية التى تصدر فى واشنطن بعنوان : «مذبحة فى سراييفو: رؤية شاهد عيان» وهو تحقيق كتبه **إريك روزنمان** مدير تحرير الصحيفة... وكان قبل ذلك رئيسا لتحرير نشرة **«نير إيست ريبورت»(تقرير الشرق الأدنى)** التى تنطق بلسان لجنة الشئون العامة الإسرائيلية الأمريكية» (المعروفة باسم الايباك) والتى تعد أقوى التنظيمات اليهودية الموالية لإسرائيل فى الولايات المتحدة.

ولعل من الضروى التساؤل بعد هذا الاستعراض لمواقف اليسار واليمين الأمريكى، مع هذه الإشارة الخاصة إلى اليمين اليهودى الممثل عادة لاتجاهات ومواقف الحكومة الاسرائيلية- أين يقف الرأي العام الأمريكى.. بعيدا عن اعتبارات ومقاييس اليمين واليسار وتأثيرات **«اللوبى»** الخارجى؟.

فى شهر يونيو الماضى أجرى مركز «بحوث الشعب والصحافة» التابع لمؤسسة «تايمز ميرور» (التى تصدر عددا كبيرا من الصحف والمجلات الأمريكية بينها صحيفة «لوس أنجيلوس تايمز» (الأكثر توزيعا بين الصحف اليومية الأمريكية) استطلاعا للرأى العام تضمن سؤالا عن «الاقتراحات الرامية إلى قيام الولايات المتحدة بدور عكسرى نشط لوقف الحرب الأهلية فى البوسنة. وقد دلت النتائج على أن نسبة ٩٣ بالمائة تؤيد شن غارات جوية ضد مواقع القوات الصربية

معنى مفهوم المركزية الأوروبية» وانعكاساته على السياسة الخارجية الأمريكية.

* * *

تأييد شامل لمسلمى البوسنة من كافة القوى السياسية الأمريكية.. عدا الإدارة.لماذا؟.

طفلتان لاجئتان من البوسنة

ونسبة ٣٠ بالمائة تعارض ذلك، كما أظهرت النتائج أن نسبة أكبر من -٦٤ بالمائة- تؤيد رفع الحظر على بيع الأسلحة للبوسنة، مقابل ٢٣ بالمائة تعارض هذا الإجراء.

فى الوقت نفسـه أظهـرت نتـائج هذا الاستطلاع أن نسبة ٣٥ بالمائة فقط تؤيد تدخلا عسكريا أمريكيا مباشرا (أى من خلال القوات البرية) فى مشكلة البوسنة، بينما تعارض أغلبية ٥٦ بالمائة من الأصوات.

وقبل ذلك فى شهر مارس الماضى كانت مؤسسة «جالوب» لاستطلاعات الرأى العام قد أجرت استطلاعا بشأن قرار إدارة كلنتون بالقاء امدادات غذائية وطبية ومساعدات إنسانية أخرى بواسطة الطائرات لإنقاذ مسلمى البوسنة.. وتبين أن نسبة مؤيدى هذا القرار هى ٦٧ بالمائة.. وأوضحت نسبة ٦٣ بالمائة أنها تعتبر أن الدور الأمريكى فى مساعدة مسلمى البوسنة «ليس كافيا».. بينما حذرت نسبة ٣٠ بالمائة من التورط أكثر فى هذا النزاع.

وجـــدير بالملاحظة هنا أن هذه الاستطلاعات جرت بعد حادث الانفجار فى مركز «التجارة العالمية فى نيويورك».. التى اتهم فيها عدد من الشبان المنتمين إلى «جماعة إسلامية متطرفة» تربطها علاقات قوية مع الشيخ عمر عبد الرحمن مفتى «الجماعة الإسلامية» المصرية المحتجز حاليا فى أحد سجون نيويورك. وبالتالى لايمكن الجزم بما إذا كان هذا الانفجار والأجواء التى رافقته والتى لاتزال تتردد أصداؤها كردود فعل بعد القبض على مجموعة أخرى من «المتطرفين الإسلاميين» بتهمة التآمر لتنفيذ عمليات تفجير واغتيالات قد انعكست بصورة أو بأخرى على إجابات المشاركين فى تلك الاستطلاعات لأنه لاتوجد استطلاعات مماثلة حول قضية البوسنة سابقة على انفجار نيويورك والقبض على المجموعة المتهمة بالتآمر لتفجير مقر الأمم المتحدة وبعض أنفاق نيويورك وبعض الشخصيات العامة.

وعلى أي الأحوال فإن معالجة الإعلام الأمريكى لقضية البوسنة سواء من حيث المساحة الزمنية أو المطبوعة التى يخصصها لها، أو من حيث الاتجاه الفكرى والسياسى لمعالجتها، يمكن اعتبارها من المؤشرات الدالة على أن الرأى العام الأمريكى ليس راضيا عن سياسة الإدارة الأمريكية السلبية تجاه محنة مسلمى البوسنة. ويمكن التوصل إلى هذه النتيجة إذا ما اعتبرنا أن الإعلام الأمريكى المطبوع والمرئى والمسموع «يعكس» بهذا اتجاه الرأي العام.. أو إذا اعتبرنا أنه «يؤثر» فى تكوين مواقف الرأى العام من هذه القضية.

ويجدر بالذكر هنا أنه لايوجد «لوبى» صربى أو يوغوسلافى على أي درجة من القوة يمكن معها القول بأنه يمارس ضغوطا على الإدارة الأمريكية.. على غرار اللوبى اليهودى بشأن الشرق الأوسط.. أو على غرار «اللوبى» الكوبى بشأن سياسة واشنطن تجاه كوبا (واللوبى هناك في كوبا يتألف من جماعات الكوبيين فى المنفى المناهضين لحكومة الرئيس كاسترو والثورة الكوبية بوجه عام).

بل الواقع أن الدول الاسلامية- خاصة التى تربطها علاقات قوية مع الولايات المتحدة (وكلها تربطها علاقات قوية معها باستثناء إيران) -تمارس ضغوطا قدر استطاعتها سياسية ودبلوماسية واعلامية من أجل إقناع واشنطن بموقف أكثر إيجابية تجاه مسلمى البوسنة.. كل منها على حدة، وككتلة واحدة على نحو ما ظهر فى قرارات مؤتمر وزراء خارجية المؤتمر الإسلامى فى الشهر الماضى.

وتصل «الضغوط» الإسلامية على واشنطن إلي حدود تذكر كثيرين من المراقبين الأمريكيين بتبنى الدول الإسلامية قضية أفغانستان إبان التدخل السوفيتى فى الثمانينات.. وإن كانت مساعدات الدول الإسلامية لمسلمى البوسنة بصفة مباشرة لاترقى أبدا إلى المستوى الذى بلغته مساعداتها لـ«المجاهدين الأفغان» آنذاك (...)

تبقي قوة أخرى على الساحة الأمريكية لايمكن إغفال دورها- أو على الأقل صوتها- فى قضايا السياسة الخارجية.. خاصة القضايا الخلافية من هذا النوع، حيث تجد الإدارة الحاكمة صاحبة القرار فى جانب.. وكافة القوى الأخرى على الساحة في الجانب المعاكس. نعنى «مصانع الأفكار».. خاصة «المصانع الكبرى» بينها، التى تتألف من مراكز الأبحاث والدراسات التابعة للجامعات أو المستقلة عنها. وهي تلعب أدوار «حكومات الظل» فى النظام الأمريكي وشأنها شأن الأحزاب والقوى السياسية فإنها منقسمة بين محافظة وليبرالية.. وأحيانا يسارية ويمينة، أو متطرفة ومعتدلة.

المهم أنه بين «مصانع الأفكار» هذه مايصل نفوذه الى درجة التأثير فى عملية صنع القرار.. اما نتيجة صلتها بصانعى القرار الجالسين فى مقاعد السلطة اليوم.. وإما نتيجة صلتها بالمعارضة. وبحكم دورها كصانع للأفكار فإنها تعتبر نفسها مسئولة عن توفير الإمدادات اللازمة من الأفكار والخطط.. فضلا عن الأفكار والاتجاهات والتبريرات.

وفى هذا الصدد أيضا لايمكننا أن نتجاوز حدود أمثلة معدودة. وأقرب الأمثلة يتمثل فى تحقيق كتبه تيودور ميرون استاذ القانون الدولى فى جامعة نيويورك وفى معهد الدراسات العليا الدولى الشهير فى جنيف عن جرائم الحرب في يوغوسلافيا والمحاكمات التى ينبغى أن تعقد لتنفيذ قرارات لمجلس الأمن بشأنها .وقد نشر هذا التقرير فى فصلية «فورين

أفيرز» (الشئون الخارجية) التي تصدر عن مجلس الشئون الخارجية الأمريكي.. أبرز مصانع الأفكار في مجال السياسة الخارجية في الولايات المتحدة. والتقرير المذكور يؤكد على ضرورة عقد محاكمات لمجرمي الحرب في يوغوسلافيا باعتبارها حاجة أساسية لتأكيد القانون الدولي، وباعتبارها ضرورة لتأكيد مصداقية الجوانب الإنسانية من القانون الدولي عن طريق محاسبة أولئك المسئولين عن الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبت هناك.

ويتضمن التقرير عرضا لفوائد تنفيذ قرار مجلس الأمن بمحاكمة مجرمي الحرب الصربيين.. وإن كان في الوقت نفسه يحذر من مخاطر المبالغة في التوقعات بشأن ما يمكن أن تسفر عنه هذه المحاكمات إلا أنه يدعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي على أن يقبلا التحدي وأن يخلقا سابقة لفرض القانون الدولي الإنساني بقوة.

وبالمثل اتخذت «مؤسسة كارينجي» للسلام الدولي- وهي أيضا في مقدمة «مصانع الأفكار» الأمريكية في مجال السياسة الخارجية- مواقف مؤيدة لضرورة انتهاج سياسة أمريكية تؤكد عدم سماح المجتمع الدولي للمعتدى الصربي بأن يجنى ثمار عدوانه وأن لا يتعرض للعقاب والردع، وتتبنى مؤسسة كارينجي للسلام الدولي بالنسبة لقضية البوسنة موقفا أقرب إلى السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة تجاه العراق أثر غزو الكويت.. وهي سياسة تعتمد على إقامة تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة ويستند إلى قرارات أولية من الأمم المتحدة، وبالتحديد من مجلس الأمن، وقد عبرت عن هذا الموقف في كتابات عديدة نشرتها فصلية «فورين بوليسي» (السياسة الخارجية) التي تتمتع باحترام واسع في الدوائر السياسية والأكاديمية المعنية بقضايا السياسة الخارجية وتطوراتها. وينطبق هذا على مواقف مراكز سياسية هامة أخرى مثل «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» و«مؤسسة بروكنغز» ومعهد «أمريكان انتربرايز» (المشروع الأمريكي).. وغيره.

ويمكن القول - دون خشية المبالغة- أنه لاتكاد تكون هناك قضية واحدة في مجال السياسة الخارجية الأمريكية تتمتع بمثل هذا الإجماع الذي تلقاه قضية البوسنة.. بينما تنتهج الإدارة الأمريكية سياسة لاتطابق هذا الإجماع، بل لاتقترب منه عمليا بأية درجة.

إن السياسة الخارجية الأمريكية- بعد سنوات من نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو- تظهر عجزا واضحا عن الاستجابة للتغيير.. بينما تغيرت سياسات العالم من حولها. بعد أن زالت الأخطار في مواجهتها، بعد أن أصبحت المنافسات الدولية التي تخوضها ذات طبيعة غير عسكرية، واكتسبت طابعا اقتصاديا وتكنولوجيا وثقافيا في الأساس.. فإن الولايات المتحدة حريصة على التعامل مع العالم الخارجي بالقواعد والأساليب نفسها التي تعاملت بها معه دائما.

لهذا لاتزال تنتقي أنواع ومناطق الصراعات التي تخوضها بالقوة العكسرية، وتلك التي تخوضها بالابتعاد والتغاضي.. مهما كانت الاعتبارات «الانسانية».

وبالنسبة للولايات المتحدة كان هناك دائما اختلاف جوهري بين طريقة التعامل مع أوروبا وطريقة التعامل مع أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. وهي لاتريد أن تخوض صراعا عسكريا في أوروبا يقتل فيه الأوروبيون.

إنه الأساس العنصري للسياسة الخارجية الأمريكية كما تريده المؤسسة الحاكمة أن يراعى دائما.. بصرف النظر عن آراء ومواقف واعتقادات القوى المختلفة في المجتمع الأمريكي.

ولهذا الأساس العنصري للسياسة الخارجية الأمريكية مصطلح يعبر عنه بطريقة أقل سفورا. إنهم يسمونه «المركزية الأوروبية» EUROCENTRISM.. وفي ظل هذا المفهوم القديم والثابت بين ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية فإن حكام أمريكا يتعاملون مع مشاكل العالم الخارجي باعتبارهم «أوروبيين»، باعتبارهم جزءا من الجنس الأوروبي» و«العقل الأوروبي» و«الثقافة الأوروبية».

فإذا كان هناك رد على هذا المنطق بأن البوسنة أوروبية أيضا. فإن أصحاب هذا المنطق يردون بأن البوسنة إسلامية.. وأين دور المسلمين في مساعدتها وهو منطق لايختلف - إلاشكليا- عن منطق الصرب القائل بأن مسلمي البوسنة دخلاء على المناطق الأوروبية (الصربية) التي يعيشون فيها.

إنما لابد من التأكيد على أن السياسة الأمريكية إزاء صراعات يوغوسلافيا السابقة هي استمرار لسياسات قديمة.. وليست استجابة للتغيرات الجديدة.

هل هناك معنى اخر لهذه المفارقة؟!
ثم ألا يفسر هذا السلبية التي يقابل بها معظم مؤيدي البوسنة من الأمريكيين استمرار حكومتهم في تجاهل مواقفهم.!.

وكاريكاتور آخر ينتقد تأخر اسقاط المعونات الامريكية جواً إلى جثث البوسنيين



جمهورية موسكوفيا العظمى

احمد الخميسى

رسالة موسكو

بحلول شهر أغسطس يتطلع الروس تحت شمسيات تحميهم من المطر الى سماء غائمة، يتذكرون أغسطس ٩١، والانقلاب، يتوقعون انقلابا أخر، شيئا ما، يتوقعون استمرار حكم **يلتسين** المريض من فرط ادمان الكحول، يتوقعون أن تنجر روسيا الى أفغانستان جديدة فى **طاجكستان**، يتوقعون أن يكون هذا العام عام سلام، يأملون أن أوضاعهم الاقتصادية قد تتحسن فى نهاية المطاف، إنهم لايتوقعون شيئا الا المزيد من البؤس والفقر، إنهم يحلمون بالثروة، لكنهم ينامون على الفودكا.

أن شيئا فى الطبيعة يجعل من الصعب التنبؤ بشئ فى السياسة، لأن روسيا تعيش فى اليوم الواحد كل الفصول، ولايتشابه فيها يومان اثنان، لحظة تغيم ولحظة تشمس، يخرج الناس فيها للشوارع بقمصان خفيفة لأن الدنيا حر، ومعهم شمسية لأنها قد تمطر، وكوفية صوف لأنها قد تصبح بردا، وتعيش روسيا فى كل موقف سياسى كل الاحتمالات، وبينما تحس روسيا بالقلق لشئ مجهول، فأنها توشك أن تفقد نفسها ثمنا لقلقها وتكاد أن تتفكك وأن تنشطر الى ولايات روسية صغيرة على مختلف الأسس خاصة بعد أن ترددت الدعاوى الانفصالية مؤخرا فلم تترك حتى موسكو، التى ينادي البعض بضرورة استقلالها واعلانها جمهورية ذات سيادة. وقد ورد اسم موسكو فى المخطوطات الروسية لأول مرة فى أبريل عام ١١٤٧، وأسسها الأمير «يورى دولجاروكى» (يورى ذو الذراع الطويلة) الذى مازال تمثاله قائما فى شارع جوركى بالعاصمة حتى الآن، ولم تكن موسكو حينذاك أكثر من ولاية من الولايات الروسية العديدة التى يحكم كل منها أمير مستقل، ولم تكن روسيا قد تشكلت كدولة واحدة حتى غزاها **جنكيز خان** الذى أخضع جنوب سيبيريا له وشمال غربى الصين، ثم اجتاح آسيا الوسطى موحدا جيشه مع التتار، ثم اكتسح جيورجيا وأرمينيا وأذربيجان، ثم نزل على روسيا فدمر مدينة ريازان، ومدينة فلاديمير، ثم أحرق مدينة روستوف، وياروسلاف وموسكو، وانتهى من اخضاع كل الأراضى الروسية عام ١٢٤٠. واستمرت سيطرة المغول والتتار ثلاثة قرون كاملة حتى ارتفع شأن إمارة موسكو وصارت مركزا لتحرير روسيا من الاحتلال. وكانت تضم حينذاك المناطق الواقعة على طول نهر موسكو من كولومنسا فى الجنوب الشرقى حتى موجايسك فى الغرب، وهى المناطق التى يرى الداعون لاستقلال موسكو أنها ستدخل فى نطاق جمهورية موسكوفيا الجديدة. وخلال عقود طويلة دارت الحروب بين الأمراء الروس

٨٩ جمهورية وأقليما ومحافظة ودوائر ومقاطعات حكم ذاتى ومدينه. تطالب بالاستقلال عن الاتحاد السوفيتى..

* *

«وداعا روسيا.. سنلتقى فى جنة الخلد» فلاديمير كروبين

دون أن يتوحدوا حتى أواخر القرن ١٥ عندما شهدت موسكو آخر صراع من هذا النوع، بعد أن حارب «**ڤاسيلى الأعمى**» أمير موسكو عمه «**جاليتش**» وأبيه عشرين عاما كاملة، تمكنوا خلالها مرة من الايقاع به فى أسرهم، فقاموا بفقأ عينيه، فعرف بالأعمى من بعدها، إلا أن ابنه **ايڤان الثالث** ثم ابنه ڤاسيلى تمكنا نهائيا من توحيد الاراضى الروسية باخضاع الولايات الاخرى تحت حكم موحد، وللمرة الأولى أصبح **ايڤان الثالث** يطلق على نفسه فى الوثائق الرسمية «قيصر عموم روسيا» وذلك أواخر القرن الخامس عشر..

وهاهى روسيا بعد خمسة قرون لا أكثر تجد نفسها مرة أخرى على أعتاب التفكك، بينما تفتقد خلال ذلك حتى للوثيقة الاساسية التى تحدد الجانب القانونى للدولة أى الدستور الذى لم يقر بعد ولايعلم أحد كيف سيكون شكله النهائى. وقد اقترح بعض أعضاء مجلس مقاطعة موسكو الذى يعقد اجتماعاته بالقرب من الكرملين بحث موضوع أقامة «**جمهورية موسكوفيا**».. بينما أطلق «**أناتولى سابتشاك**» عمدة لينينجراد على مدينته: «الجمهورية».

ولم تكن تلك الاقتراحات الأولى من نوعها على طريق تفجر الخلافات بين المركز الفيدرالى والمقاطعات والأقاليم الروسية بعد انهيار النظام الصارم للادارة المركزية الشديدة فجأة، وهو النظام الذى اعتمد فى دمج أجزاء روسيا على لحمة متماسكة من جهاز المخابرات والجيش وشبكة واسعة من الموظفين الشيوعيين. وقد أدى انهيار الحزب بالذات ثم ضعف أدوات السيطرة لنشوء فراغ فى السلطات فى المحافظات والاطراف، لأن الحزب كان من الناحية العملية بمثابة الجهاز الادارى للدولة. وبالمقابل، فأن سلطة جديدة لم تنشأ، وعلى العكس فإن السلطة الحالية بفرعيها التنفيذى والتشريعى: الرئاسة والبرلمان، انخرطت- بدلا من ملء الفراغ فى الاقاليم- فى عملية صراع زاد من شعور الاقاليم باستقلالها. **وتضم روسيا الاتحادية اليوم ٨٩ وحدة سياسية: مدينتى موسكو وبطرسبورج، و٢١ جمهورية، و٦ أقاليم، و٤٩ محافظة، ١٠ دوائر ذاتية الحكم، ومقاطعة ذاتية الحكم،** ويشكل الروس أربعة أخماس تعداد السكان أى حوالى مائة وعشرين مليون نسمة، ويشغل التتار الموقع الثانى ويصل عددهم الى حوالى ستة ملايين، يليهم الاوكرانيون الذين



بوريس يلتسن

يبلغ عددهم حوالى الأربعة ملايين، وبعد ذلك تتوزع بقية القوميات فى حدود مليون نسمة أو أكثر لكل قومية، بينما يشكل اليهود (٥، ٠).

وهناك عوامل كثيرة تدفع فى اتجاه التفكك على ثلاثة محاور: منطقة شمال القفقاز حيث توجد جمهورية الشاشان التى رفضت توقيع المعاهدة السيبيرية، ثم محور المناطق الواقعة فى حوض نهر الفولجا مثل جمهورية بشكيريا ثم جمهورية تتارستان– وهى الأخطر، وعاصمتها قازان، ويقول «رافائيل حكيمرف» مستشار جمهورية تتارستان **«إن تاريخ الدولة الروسية بدأ بغزو القيصر ايفان الرهيب لقازان عام ١٥٥٢، والان تخشى القيادة الروسية أن تكون قازان نفسها هى النقطة التى ستنهار روسيا من عندها وتتفكك»**.

أما عن العوامل التى تدفع فى اتجاه انشطار روسيا، فهى الأزمة الاقتصادية، وانهيار نظم الحكم وفقدانها لمصداقيتها، علاوة على التدخل الخارجي الذى يحرك عمليات التصدع لصالح الغرب الذى يريد على حد قول قسطنطين بليشكوف: **«القضاء على روسيا كمنافس فى السوق الدولية بعد أن طوى صفحتها كدولة شيوعية»**. وقد بدأت الاتجاهات الانفصالية تتعزز بحصول الجمهوريات على «سيادتها» التى تمكنها من درجة من الاستقلالية الاقتصادية والسياسية عن المركز، وكان ذلك اجراء شبه ضرورى فى ظل التوجه نحو تحطيم «الاقتصاد المركزى» الذى عطل التطور الاقتصادى، وتم الاعتراف بتلك السيادة ربيع العام الماضى مع توقيع «المعاهدة الاتحادية». لكن تلك الجمهوريات نفسها سرعان ما أخذت تحاول الارتقاء بوضعها الى مستوى الدول، والى مستوى جمهوريات مستقلة عن روسيا بالمعنى الدولى والقانونى. ومع سيادة الجمهوريات، لم يبق للمركز الا المقاطعات والاقاليم التى تمثل الضرائب المحصلة منها أحد مصادر الدخل القومى والميزانية العامة، ولكن المقاطعات بدورها رأت كيف تتصرف الجمهوريات فى ثرواتها الخاصة، فقررت هى الاخرى أن ترتقى بوضعها من مقاطعات الى جمهوريات، لأن ذلك يمنحها على الفور حرية القرار الاقتصادي والسياسي، كما أن تلك الخطوة تحول رئيس المقاطعة أو المحافظ الى رئيس جمهورية. ومع بداية العام الماضى عمدت ٢٣ منطقة لفرض القيود على نقل السلع خارج حدودها، وأقامت الرقابة الجمركية على الرغم من عدم وجود حدود جمركية أصلا، كما قامت بعض المناطق بسك عملة بديلة نتيجة لأزمة السيولة. وساعد على ذلك وجود ثروات فى هذه المناطق أو تلك، أو صناعات متطورة، وقد شرعت الجمهوريات التى يتوفر لديها النفط والذهب مثل تتارستان وبشكيريا (على نهر الفولجا) والشاشان، شرعوا فى خطوات مستقلة فى ميدان التصدير والاستثمارات الاجنبية. وعلى سبيل المثال فأن جوهر دوودايف رئيس الشاشان صرح بعد عودته من زيارة لواشنطن بأنه أجرى هناك مباحثات مع مديرى الشركات البترولية الكبيرة لاستثمار الذهب الاسود الشاشانى، وحصلت على تسهيلات فى مجال تصدير المواد الخام مقاطعات مثل كاريليا، وياقوتيا، وأركرتسك، ومقاطعة تيومين الغنية بالنفط، وبورياتيا، واقليم كراسنادار، وأخذت غالبية الجمهوريات تحتفظ بما تجنيه من ضرائب دون أن تورد منها شيئا للميزانية الاتحادية العامة، دون أن تتخلى فى نفس الوقت عن نصيبها من الدعم المركزى، وعلى سبيل المثال بلغ اجمالى الضرائب التى جمعتها تتارستان العام الماضى مائة وستة مليار روبل، ولم تحول منها للميزانية المركزية الا عدة ملايين تساوى أقل من ١٪ مما جمعته. وتشكو من أن المركز يتصرف فى ثرواتها بينما لاتجد هى ما تقتات به ونفس الحال بالنسبة لياقوتيا، ولم تحول سفيردلوفسك أكثر من ٩٣٪ من مجموع الضرائب المحصلة، وزادت هذه النسبة فى الجمهوريات الاخرى دون أن تتجاوز أبدا الستين بالمئة.

ان ارتقاء الجمهوريات لعلاقة الانفصال القانونى مع روسيا، وارتقاء المقاطعات للجمهوريات، يعنى أن يكون لكل منها دستورها الخاص وبرلمانها وحكومتها وأجهزتها القضائية، واذا استمرت الحال على هذا النحو ستتحول روسيا فى حقيقة الأمر الى اتحاد لولايات روسية متساوية فى الحقوق مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تحتفظ موسكو لنفسها بدور الحفاظ على ذلك الاتحاد. وقد علقت النجم الاحمر على تلك الظاهرة بقولها أن المسألة لاتنحصر فى تبديل أسماء المقاطعات إلى جمهوريات إذ أنه لابد أن يعقد تبديل الوضع القانونى للمقاطعات تحولات مالية واقتصادية وعسكرية ستنتهى بتفكيك روسيا وفقا للسيناريو الذى تم به تفكيك الاتحاد السوفيتى السابق.

وقد اتسع نطاق تلك الظاهرة مع شعور رؤساء المقاطعات بالفساد الذى استشرى فى الكرملين، وبأن عليهم هم أيضا أن يبحثوا عن «مصلحتهم» فى الاستفادة من عمليات الاستقلال الاقتصادية وأرباحها. وفى يوليه الحالى طالب مجلس مقاطعة تشيتا برفع وضع المقاطعة القانونى إلى مستوى جمهورية، مبررا ذلك بحق تشيتا فى استغلال ثرواتها الطبيعية، وفى ٢٦ يوليه طالب مجلس مقاطعة «أمور» بالارتقاء بوضع أمور الى مستوى الدولة، منوها خلال ذلك بأن المقاطعة تشغل المرتبة الأولى فى العالم من حيث احتياطيات الذهب. وتشكل مجلس لرؤساء الجمهوريات لأول مرة في أكتوبر العام الماضى وقام بانتخاب يلتسين رئيسا له، وكانت المكاسب فى ظل الصراعات داخل الكرملين تغرى الكثيرين بالمزيد من المطالب، وعندما طرح يلتسين مشروع الدستور الذى يريده أعرب رؤساء الجمهوريات عن دهشتهم لأن المبادئ المعلنة لم تتضمن النقاط التى تم الاتفاق عليها مع الرئيس، ولم تشمل تعريف الجمهوريات باعتبارها «دولا ذات سيادة».

وطالبوا بأن يجسد الدستور مبادئ المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين جميع الاطراف المكونة لروسيا». وخلال ذلك أعلنت «الجبهة الشعبية لتوفا الحرة» جمهورية توفا المستقلة التى تقع فى جبال سيبيريا الجنوبية على الحدود مع منغوليا والتى لايزيد عدد سكانها عن مائتى الف نسمة، ودعت الجبهة لاجراء استفتاء عام فى توفا يقرر السكان على أساسه الخروج من قوام روسيا. وظهرت مشكلة اللازجين وهو شعب صغير من نصف مليون نسمة يعيش قسم منه بجنوب داغستان بروسيا، وقسم أخر فى شمال شرقى أذربيجان وطالبت حركة سادفال (الوحدة) التى تزست فى يونيه ٩١ بتوحيد اللازجيين فى دولة واحدة هى «لازجستان»، وفى روسيا أيضا تأسست كونفيدرالية شعوب القفقاز فى مدينة سوخورمى فى نوفمبر ٩١، بمندوبين يمثلون خمسين شعبا يسكنون القفقاز، وترأس الكونفيدرالية **موسى شنهوف**، ولها فصائل مسلحة، وقوات عمادها جيش الجمهورية الشاشانية رأس الحركة الانفصالية فى القفقاز، وتطالب الكونفيدرالية بدولة القفقاز الكبرى، التى قد تكون أحدى الأوراق الهامة ا لاستدعاء تركيا أو ايران على أساس أن أغلب سكان القفقاز من أصول تركية ومن المسلمين. ويطالب قوزاق نهر الدون أيضا بجمهورية خاصة بهم، وقد صرح زعيمهم **فاسيلى كاليدين** بأن الرئيس يلتسين يريد للقوزاق أن يكونوا عصا لضرب الشعوب الجبلية فى القفقاز، لكنهم لن يلعبوا هذا الدور. وأعلنت «فولجدا» أيضا نفسها دولة داخل روسيا، وبرر نواب مجلس المحافظة قرارهم ذلك بأنه تعبير عن ارادة السكان، وقال رئيس المجلس: **«أننى لا أثق لا بمؤتمر نواب الشعب الروسى، ولا بالجمعية الدستورية، لكننى أثق فقط فى الاطراف الفيدرالية التى تشكل قوام روسيا، وينبغى أن تتمتع هذه الاطراف تحديدا بالسلطة الحقيقية»**. وعلقت صحيفة «ازفستيا» على ذلك بقولها أن تلك تعبير عن أن صبر الاقاليم على الصراع السياسى فى الكرملين قد نفذ، وأنه اذا مضت الأمور على هذا النحو، فلا يستغرب أحد أن يقع ما وقع أواخر القرن ١١ حينما أعلن حكام المناطق الروسية المبعثرة: «لكل أمير مقاطعة، وليسير أمورها كما يشاء».

وقد أعلن ذات يوم وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية أنه «إذا لم يجد العالم وسيلة للتعايش بين الاقليات القومية فى بلاد واحدة، فأننا قد نجد أنفسنا ازاء خمسة الاف دولة فى العالم». وقد تظهر من تلك الخمسة الاف دولة مائة على الاقل فى روسيا، فقد ظهرت جمهورية الأورال عندما قرر مجلس نواب مقاطعة سفيردلوفسك بأغلبية الأصوات تحويل المقاطعة الى جمهورية مستقلة وأيدت المقاطعات المجاورة تلك الخطوة فى اشارة الى أنها قد تنضم قريبا للجمهورية الجديدة، وتعقيبا على ذلك صرح رئيس المقاطعة بأن الجمهوريات الروسية الست عشرة قد «أصبحت دولا ذات سيادة بمجرد توقيعها على المعاهدة الاتحادية، كما قامت خمس مقاطعات ذاتية الحكم بالاعلان عن نفسها كدول ذات سيادة، وقد حل الدور على الاورال التى تطمح الى مساواتها بالاخرين خاصة أنها ثانى أكبر مقاطعة روسية من حيث قدراتها الصناعية والانتاجية. بينما يجزم الكثيرون بأن لرئيس جمهورية الاورال أحلاما بتوسيع حدود جمهوريته وذلك بضم ست مقاطعات أخرى تقع على الحدود بين أسيا وأوروبا. وبعد ذلك حذر «كراسناياروف» رئيس مقاطعة ساخالين بقولة: «إن استعراض السيادة الذى تقوم به الاقاليم يمكن أن يدفع ساخالين هى الأخرى لاعادة النظر فى وضعها الحالى».. ولم يتخلف مجلس نواب مقاطعة بريموريا المطلة على البحر اليابانى عن اعلان قيام جمهوريتهم الخاصة بهم، ومن المنتظر أن يعلن قريبا عن جمهورية «تشيتشا».

الى أين تمضى روسيا إذن؟ وهل يشبه ذلك بداية النهاية؟ لعل هذا الخاطر هو الذى دفع الكاتب المعروف **فلاديمير كروبين** لكتابة مقال بعنوان: **وداعا روسيا، سنلتقى فى جنة الخلد»** معتبرا أن روسيا قد حكم عليها بالزوال والتفكك.

ولكن ظلال النهايات لاتلوح فقط بسبب النزعات الانفصالية، أو الأزمة الاقتصادية أو المشكلات العرفية والقومية فى بلد يتألف من مائة قومية فهناك علاوة على كل تلك الضفيرة مشكلة أخرى خاصة بالحدود، فبينما تمتد حدود روسيا **لاكثر من ٥٨ ألف كيلو متر، فأن الاتفاقيات الدولية التى تثبت رسم تلك الحدود لاتشمل سوى عشرة الاف كيلومتر فقط**، وبينما تجاور روسيا الاتحادية ١٦ دولة فإن الاتفاقيات بشأن الحدود قد وقعت فقط مع خمس بلدان هى فنلندا والنرويج وبولندا ومنغوليا وكوريا الشمالية، بينما لاتوجد حتى الان آية معاهدات تثبت الحدود مع اليابان التى تطالب بجزر الكوريل، وهناك مشاكل حدودية مع أمريكا فى بحر بيرنغ، ومع الصين فى قطاعين من الحدود الروسية الصينية، وأخيرا ثمة كل مشكلات الحدود التى تمتد لاكثر من١٢ ألف كيلومتر مع الجمهوريات السوفيتية السابقة.

وفى نفس الوقت فإن **روسيا مازالت تعيش دون دستور ينظم علاقات تلك الاطراف التى تسعى للانفصال بالمركز المشغول بالصراعات السياسية**، بينما وقعت المعاهدة الاتحادية مع الجمهوريات، لكن تتارستان والشاشان فضلتا عدم التوقيع، وفضلتا الاعلان عن الاستقلال من طرف واحد، واعتبرت تتارستان أنها قامت بكل خطوات حق تقرير المصير، فهى لم توقع على المعاهدة الاتحادية، ثم أعلنت عن استقلالها دون أن يتضمن الاعلان أية إشارة الى دخول تتارستان فى قوام روسيا، ثم قامت بانتخاب رئيس جمهوريتها دون أن يترافق ذلك بانتخاب الرئيس الروسى أو يتزامن معه، ثم أجرت استفتاء عاما أيد فيه الشعب الاستقلال، وأخيرا أعلنت دستورها الخاص بها الذى ينص على أنها دولة ذات سيادة توقع المعاهدات الدولية وتتبادل التمثيل الدبلوماسى وتقيم علاقاتها على أساس الاتفاقيات الثنائية.

وعلى الرغم من المخاوف الغربية من أنهيار روسيا، وتولد النزعات الأرهابية التى أخذت تظهر مؤخرا بعد اغتيال **فيكتور بولبانتشكو** نائب رئيس الوزراء الروسى، ثم محاولة اغتيال **جوهر دودايف**، ثم اغتيال الدبلوماسى الامريكى **فريد جودراف**، وعلى الرغم من مخاوف الغرب من تفكيك بلد ممتلىء بمحطات كهروذرية وترسانات الاسلحة النووية والكيمائية، إلا أن الغرب يحاول أن يحتفظ للاسلحة النووية أساسا «باتحادها»، دون أن يعنى كثيرا بمصير روسيا كدولة. ويفكر الكثيرون فى أن روسيا ستكون سعيدة الحظ اذا كتب لها أن تكون ولايات متحدة روسية، منها جمهورية موسكوفيا العظمى، وجمهورية بطرسبورج الديمقراطية، الخ، لأن الخوف كل الخوف أن تتدهور الأوضاع الى ماهو أسوأ من ذلك بكثير، الى أن يفتح الله على روسيا بأمير يوحدها من نوع «**فاسيلى الأعمى**»، لأن المهم ليس البصر الذى لاينقص قادة روسيا الحاليين.. ولكن البصيرة. ومع ذلك فأن روسيا تشبه طقسها، وتستعصى على كافة التنبؤات، وقد تفاجئ الجميع بما لاينتظرونه.

الارهاب .. والاغتيالات السياسية تعود الى روسيا

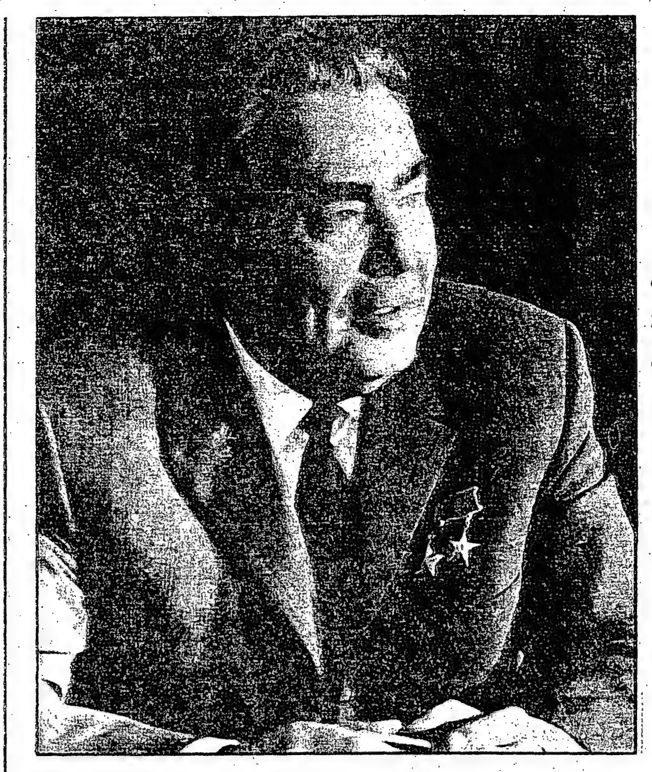
يبدو أن روسيا تمهد لفتح بوابة الارهاب السياسى ، وعمليات الاغتيال الفردى ، بحادثتين خطيرتين الأولى اغتيال فيكتور بوليانتشكو نائب رئيس الوزراء الروسى والحاكم المفروض فى منطقة الطوارئ بين أوسيتيا والجوشيا في الأول من اغسطس وهى أول عملية اغتيال لشخص من هذا النوع منذ بدء البيرسترويكا ، واستقلال روسيا ، ثم محاولة اغتيال الرئيس الشاشانى **جوهر دودايف** التى جرت فجر الأحد ٧ أغسطس حينما أطلقت مجموعة مسلحة الرصاص عليه فأصابت حارسين من حراسه دون أن تفلح فى اغتيال الرئيس.

وقد ردت الحادثتان الى الوعى الروسى التاريخ الطويل من الارهاب الذى عانته الحركة السياسية فى روسيا باعتباره الطريق الوحيد للتغيير والوصول الى الحكم ، وكانت آخر حوادث الاغتيال السياسى التى عرفتها روسيا السوفيتية هى حادثة اغتيال سيرجى **كيروف** زعيم منظمة لينينجراد الشيوعية ، عام ١٩٣٦ حينما دخل شخص مجهول الى مكتب سكرتير المنظمة وأطلق النار عليه فأراده قتيلا ، رغم أن **كيروف** كان الشخص الثانى فى الحزب بعد ستالين ، وقيل فى حينه أن **ستالين** نفسه هو الذى دبر تلك العملية للتخلص من منافس قوى له على زعامة الحزب ، وأيا كانت الدوافع الحقيقية للعملية فإنها كانت آخر تلك الحوادث ، حتى وقعت محاولة لا يستطيع أحد أن يجزم بمدى واقعيتها لاغتيال **بريجنيف** عام ١٩٦٩ ، ولا يدرى أحد إن كانت تلك إشاعة أم حقيقة حتى الآن ، ولم تظهر بعد ذلك آثار للإرهاب السياسى في روسيا الا عام ١٩٩٠ حينما وقف **جورباتشوف** عند المنصة الشهيرة فى الساحة الحمراء للاحتفال بعيد ثورة أكتوبر ، فأطلق مجهول الرصاص صوب المنصة ، وقيل انها كانت محاولة لافساد الاحتفال أكثر منها محاولة اغتيال جدية ، ثم جرت محاولة لاغتيال **يلتسين** فى أواخر يناير هذا العام ، بعد عودته من الهند الى موسكو ، وألقت السلطات القبض على ضابط روسى قيل انه تسلل لسطح بيت مجاور للكرملين ، ومكث هناك محاولا اغتيال الرئيس ، وبعد قليل قيل أن القصة من ألفها الى يائها كانت ملفقة لاستثارة تعاطف المواطنين مع الرئيس فى صراعه ضد البرلمان .

وقيل أن الرجل كان مريضا عقليا لا أكثر.

وهكذا لم يثبت بعد اغتيال سيرجى كيروف عام ١٩٣٦ حتى الان جدية محاولات الارهاب السياسى ، أو على الاقل لم تنجح محاولة من تلك المحاولات في تحقيق هدفها المرجو ، لكن أولى عمليات الارهاب السياسى الفردى المؤكدة هى عملية اغتيال **فيكتور بوليانتشكو** الذى عين في يونيه الماضى -- منذ شهرين - حاكما لمنطقة الطوارئ التى تمتد بين أوسيتيا الشمالية والجوشيا بشمال القفقاز ، والذى لا يعرف أحد حتى الان من الذى اغتاله ، حتى حاكم أوسيتيا أعلن عن مكافأة مليونى روبل لمن يدلى بأية معلومات تكشف عن هوية القتلة ، أو حتى عن الجهة المستفيدة من ازاحة **بوليانتشكو** عن حكم منطقة الطوارئ . وكان الجنرال **بوليانتشكو** هو الشخص الوحيد الذى قبل العمل فى تلك المنطقة بعد أن رفض عشرون قائدا القبول بتلك المخاطرة، وبعد أن ترك المنطقة **سيرجى شخراى نائب يلتسين مفضلا العودة** الى موسكو. وهكذا أصبح بوليانتشكو الرئيس الخامس للإدارة المؤقتة **لاوسيتيا الشمالية والجوشيا، وفى أول مؤتمر صحفى له صرح بوليانتشكو بقوله:** «لابد أن يوجد هنا أولئك الذين يحسنون العمل واتخاذ القرارات فى الأجواء الساخنة، فى ظل الطوارئ، وفى ظل الرصاص»،وكان بوليانتشكو رجلا للطوارئ عبر تاريخه كله، وقد حاول المجاهدون الأفغان تصيده عدة مرات فى كابول ففشلوا، وكان، **بوليانتشكو** يعتز بأنه،- على حد قوله- أول من قال **لنجيب الله** أنه حان الوقت للاعتماد على القوة الذاتية الأفغانية لمواجهة المجاهدين، وليس على قوات الجيش السوفيتى، وذلك عندما **عمل بوليانتشكو من ١٩٨٥ حتى ١٩٨٨ مستشارا لنجيب الله موفدا من اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى، ويروى، نيكولاى يجوريتشيف** سفير الاتحاد السوفيتى السابق فى كابول أن بوليانتشكوكان داعية متحمسا لاكساب الشيوعية زيا قوميا يناسب كل بلد ، فكان ينصح **نجيب الله** باعادة تأهيل رجال الدين من الشيوخ المسلمين الافغان ليصبحوا مستقبلا أمناء للمنظمات الحزبية !

وكان مهووسا باضفاء الطابع القومى على الشيوعية السوفيتية أينما ذهب ، وهو الذى نصح **زعماء الجبهة الشعبية الاذربيجانية فى مطلع نشاطهم باضافة** اللونين الاخضر والازرق لعلم الجبهة ليصبح مقبولا للاذربيجانيين . وكان بوليانتشكو يتصور أن تبديل الألوان ، أو أخفاء الشيوعية وراء ملابس رجال الدين هو الكفيل بإنقاذ السياسة السوفيتية . وكانت تلك «فكرته الخاصة» التى يعتز بها مثلما يعتز **جورباتشوف** بفكرة «اعادة البناء» ، وكانت تلك بحد ذاتها فكرة بالنسبة لرجل تعد سيرة حياته سيرة نموذجية للموظف الحزبى، فقد كان



برجنيف
إشاعة
اغتيال

بولياننشكو سكرتيرا أول للجنتى اتحاد الشبيبة الشيوعية في مقاطعتى تشيليابنسك وأورنبورج فى الخمسينات والستينات ، ثم سكرتيرا للجنة الحزب لشئون الايديولوجيا فى السبعينات بمقاطعة أورنبورج أيضا ، ثم نائبا لرئيس قسم الدعاية والتحريض باللجنة المركزية للحزب السوفيتى فى مطلع الثمانينات .

وبعد ذلك أصبح مستشارا لنجيب الله يرشده بالنصائح المفيدة من ٨٥ حتى ١٩٨٨ وعندما تم الانسحاب السوفيتى من كابول عثر بوليانتشكو لنفسه على «جو ساخن آخر ، ورصاص آخر «في باكو بأذربيجان ، نشغل منصب السكرتير الثانى للحزب الشيوعى الأذربيجانى - وعمليا الرجل الأول - من مايو ٨٨ حتى يناير ١٩٩٠ ، بينما كان السكرتير الأول للحزب هو عبد الرحمن وزيروف الذى فر من باكو الى موسكو بعد دخول القوات السوفيتية الى باكو والمجزرة التى وقعت عام ٩٠ ، وكان بوليانتشكو أحد المسئولين عن دخول القوات السوفيتية المسلحة الى عاصمة أذربيجان ، وفيما بعد فتش الجميع عن «الرجل» الذى أعطى أوامره باطلاق النيران على المدنيين المسلمين : لكنهم لم يعثروا عليه ، مع إنه كان واضحا للجميع ، وكان معروفا للجميع أنه الرجل الذى يحسن اتخاذ القرارات فى ظل الرصاص والطوارئ .

وفى مطلع عام ١٩٩٠ تولى بوليانتشكو منصب رئيس اللجنة التنظيمية لقرة باخ الجبلية ، وحينذاك أحس الاذربيجانيون بل والأرمن على الفور بأن رجلا شديد المراس قد وصل الى قرة باخ ، فكانوا يستقبلونه فى كل مكان بكتابات على الجدران وشعارات من نوع «ستالين - بيريا - بوليانتشكو» ، ويحكى راميز جمباروف وهو أحد اللاجئين الاذربيجانيين :

«لقد بدأنا نتبادل اطلاق النار على بعضنا البعض نحن والارمن فى عهده فقط» وفى فترة حكمه لقرة باخ قام بحل كافة الاحزاب والحركات الاجتماعية ، وألغى جميع هيئات الادارة الذاتية المحلية ، وفرض ساعة حظر التجول من التاسعة مساء حتى السادسة صباحا ، وفى فترة حكمه لقرة باخ ، استعاد الرجل خبراته في أفغانستان ، وكانت احدى اختراعاته هناك العملية التى سميت بعملية الطوق التى نفذها لأول مرة فى مقاطعة «قندهار» «الافغانية» ، والتى كان يحيط فيها القرية كلها بشريط من الألغام ثم يفجرها بمن فيها ، وبعد ذلك يستكمل مهمته بالدبابات والمدرعات ، أما فى قرة باخ ، فكان بوليانتشكو ينفذ عملية الطوق بعد السماح للاحياء بالهروب قبل تفجير القرى ، وكان رجاله يفحصون بطاقات العابرين ليل نهار ، وفى قرة باخ جرت ثلاث محاولات لاغتياله نجا منها جميعا بالصدفة وحدها . وظلت قرة باخ على هذا الحال حتى انقلاب أغسطس الفاشل على جورباتشوف ، وفى فترة الانقلاب صرح الجنرال لاذاعة باكو بقوله : «اننى مستعد لنقل خبرتى وتجربتى فى قرة باخ الى لجنة الطوارئ فى الاتحاد السوفيتى » ، وبدل صورة جورباتشوف على جدار مكتبه بصورة قادة الانقلاب ، لكن أحدا لم يستطع الاستفادة بخبراته ، كما أن الصور لم تمكث طويلا على جدار غرفته .

وقبل تعيين بوليا نتشكو فى منصبه الأخير تم اغتياله ، استقال من نفس المنصب الجنرال يورى شاتالين مصرحا بقوله : «أن أعرض الانجوش أو الاوسيتيين للرصاص» ، وعندما عرض المنصب على فاليرى سيدروف الدبلوماسى المحترف ، وله خبرة طويلة فى قرة باخ ، صرح سيدروف بقوله : «إننى لست سفاحا لأشغل منصب رئيس الادارة المؤقتة فى أوستيا الشمالية والمجوشيا » وحينذاك طلبوا من سيدروف رقم تليفون بوليا نتشكو .. وتم تعيينه بأمر من فيكتور تشيرنوميردين رئيس الوزراء - وفى أعقاب تعيينه صرح سيرجى شاخراى نائب يلتسين : «إن موسكو لا تعتزم أن تقدم التنازلات الى مالانهاية ، كما انها لن تقبل بأن تكون مركزا ضعيفا » ... ذلك بعد أن أطمأنت موسكو الى أن رجل الطوارئ ، والأجواء الساخنة قد قبل بالمهمة الصعبة التى رفضها الاخرون . ولم يستطع الحكام الأربعة اللذين سبقوا فيكتور بوليانتشكو أن يحلوا شيئا من أزمة الصراع بين الشعبين الانجوشي والاوسيتى ، بينما أعلن الجنرال الحديدى أن مهمته تتمثل في العثور على حل سلمى للصراع ، ولكنه كان يصرح بأنه لابد من اتخاذ الاجراءات القاسية ضد الذين يقفون فى وجه الوفاق والحلول السلمية فى المنطقة ، دون أن يفسر كيف يتصور الأساس الذى يجب أن ينبنى عليه ذلك الوفاق بين الاوسيتيين الشماليين ، والانجوش ؟ أهو اعادة الاراضى التى انتزعت من الانجوش بالقوة عام ١٩٢٠ ؟ أم الاراضى التى انتزعت منهم حينما هجرهم ستالين عام ١٩٤٤ من كافة اراضيهم وقام بحل هيئات السلطات الرسمية المعبرة عن الشعب الانجوشى ؟ هل كان بوليانتشكو يقصد التسعة وثلاثين مركزا سكانيا التى تعود تاريخيا للانجوش والتى استولت عليها أوسيتيا الشمالية ؟ أم انه كان يقصد الوفاق على أساس القرار الذى اتخذه البرلمان الروسى فى ٢٦ أبريل ١٩٩١ الخاص «برد الاعتبار

للشعوب التى نكل بها » فى عهد الستالينية ؟ أم القرار الذى اتخذه البرلمان الروسى أيضا فى٤ يونيه ٩٢ بانشاء الجمهورية الانجوشية دون أن يحدد مساحات أو حدود أو عاصمة تلك الجمهورية ؟ . وفى نفس الوقت كان بوليانتشكو يردد أن المشاكل الناشئة بين الشعبين لابد أن يتولى الشعبان حلها دون تدخل من القيادة الروسية؟! وفى هذه الحالة مامعنى ودور الإدارة المؤقتة للطوارىء التى فرضتها روسيا على المنطقة والتى كان بوليانتشكو رئيسها ؟!. وقد أكد بوليانتشكو أن دور الإدارة هو رسم الحد الفاصل بين الجمهوريتين، وكيف يمكن ذلك إذا لم يكن لجمهورية الأنجوش حدود أصلا؟.

وقد ألقى الأنجوش تبعة اغتيال الجنرال على الأوسيتيين الذين ألقوا بدورهم بالمسئولية على الأنجوش، ويبرز فى تلك الأثناء احتمال آخر أن تكون بعض المنظمات الأرمينية المتطرفة- أو الأذربيجانية- هى التى قامت بالعملية انتقاما من مسلك بوليانتشكو فترة حكمه لقرة باغ.. ولاح احتمال آخر هو الأبعد عن الحقيقة رغم أنه يرضى الجميع وهو أن يكون رجال العصابات التى تعمل بالتهريب والتجارة هم الذين قتلوه، والاحتمال الأخير يرضى الجميع الأنجوش ليخلصوا أنفسهم من التهمة، والأوسيتيين، والأرمن، والأذربيجان، بل والحكومة الروسية التى لايبهجها أن تفقد رجلها المتشدد فى اغتيال سياسى.. لكى لايقال أن هيبة الحكومة السياسية قد تبعثرت نهائيا، وعلى هذا المستوى للمرة الأولى. والواضح حتى الآن أن سر اغتيال الرجل قد انطوى بموته، لأن الرصاص لايتكلم. إلا مرة واحدة، يصمت بعدها للأبد فى صدور ضحاياه.

وتعيد تلك الحوادث للأذهان تاريخ الاغتيال السياسى الأبعد من محاولة اغتيال بريجنيف، وجوربا تشوف، ويلتسين، وجوهر داوديف، الاغتيال الذى كان الوسيلة المفضلة فى أغلب الحالات للحركة الثورية الروسية، وهو تاريخ افتتحته رصاصة

***

اغتيال الدبلومسى الأمريكى «فريد جودراف»..هل كان يستهدف «شيفرنادزة»



جورباتشوف رصاص صوب المنصة

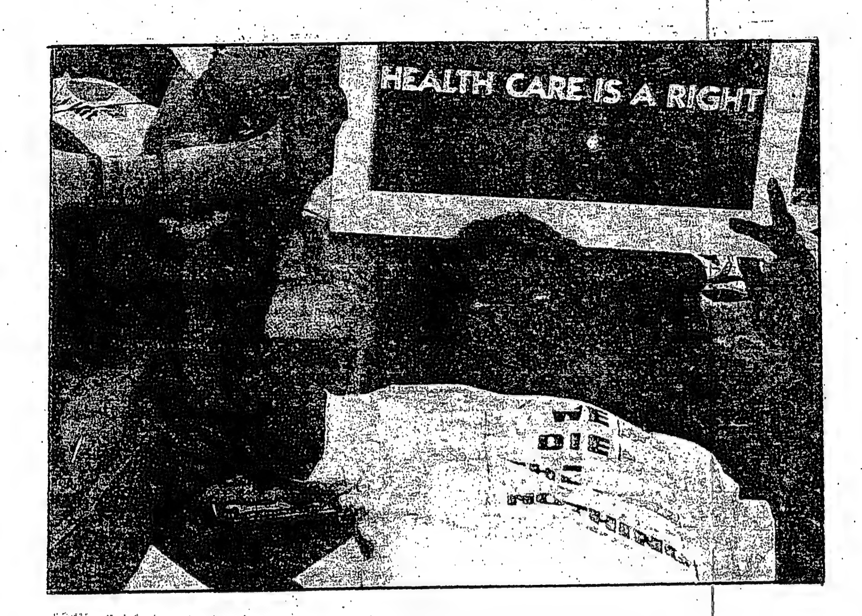
إمرأة عام ١٨٧٨ هى **فيرا زاسوليتش** حين وجهت مسدسها لصدر رئيس بلدية بطرسبورج، وبعد ذلك بعام اتسع نطاق العمليات الإرهابية لتصبح المذهب السياسى لجناح كبير من تنظيم «**إرادة الشعب**» الذى عقد أمله على الخلاص من القيصر بذلك الإسلوب، فقام أعضاء المنظمة بخمس محاولات لاغتيال القيصر الكسندر الثانى فشلت كلها، حتى نجحوا عام ١٨٨١ بفضل صوفيا بيروفسكايا التى كانت من طبقة النبلاء ونظمت العملية بتوزيع عدة قنابل على أكثر من طريق يحتمل أن يمر فيه القيصر، وتمكن ريساكوف من قذف قنبلة على مركبة القيصر، فخرج القيصر من المركبة، فعاجله آخر هو جرينفسكى بقنبلة ثانية انفجرت تحت قدميه وأنهت حياته ، فاعتلى العرش القيصر الكسندر الثالث الذى اتعظ بالدرس فطالب وزراءه ألا تخامرهم «أوهام الليبرالية الخسيسة» وحاولت جماعة «إرادة الشعب اغتياله ايضا، وكان شقيق لينين أحد المشاركين فى تلك المحاولة الفاشلة عام ١٨٨٧، وأعدم الأخرون، وفيما بعد حاولت شابة يهودية هى فانى كابلان فى ٣٠ أغسطس ١٩١٨ اغتيال لينين بينما كان يلقى خطابا فى جمع غفير، لكنها فشلت وأصابته فقط بجراح غائرة ظل يعانى من آثارها حتى نهاية عمره.

إن للإرهاب السياسى والاغتيالات الفردية تاريخا طويلا فى روسيا، أعمق مما يبدو على سطح الوجوه الروسية من هدوء ووداعة، وقد بدأت بوادر احياء ذلك التاريخ مع بداية ١٩٨٥ حينما أعلنت أحدى المنظمات الروسية الشعبية عن أنها ستقتل بالرصاص ودون رحمة كل من تخول له نفسه العبث بجثمان لينين أو محاولة نقله من مدفنه الحالى الى بطرسبورج، وتثير الأحداث الأخيرة ذكريات التاريخ الذى يبدو بعيدا، لكنه كامن فى اللاوعى الروسى.

إن مايؤكد خطورة النار الكامنة هى الإشاعات التى تناقلتها الصحف هنا عن محاولة اغتيال حسبولاتوف رئيس البرلمان، وروسكوى نائب يلتسين، ثم اغتيال الدبلوماسى الأمريكى فى جيورجيا «فريد جودراف» الذى كان يستقل سيارة الزعيم الجيورجى شفيرنادزه، مما يطرح احتمال أن الجناة كانوا يترصدون شفيرنادزه ، أو ربما الدبلوماسى الأمريكى نفسه، وفى الحالتين، فإننا نجد أنفسنا أمام اتساع ظاهرة الإرهاب السياسى..

دراسة

اليوم الذى انتفضت فيه لوس انجلس



د. ابراهيم العودة

فى التاسع والعشرين من شهر أبريل ١٩٩٢، هبت مدينة لوس أنجلس الأمريكية لتعبر عن سخطها ضد حكم المحكمة فى تبرئة رجال البوليس البيض الأربعة الذين قاموا بضرب «رودنى كينج» الأسود قبل أكثر من عامين (مارس ١٩٩١).

فقد صدر الحكم بالرغم من أن المحلفين البيض كانوا قد شاهدوا فيديو مسجلا لحادث الضرب، حتى الموت تقريبا، التقطه أحد هواة الفيديو خلسة وبالصدفة. وكان حوالى أكثر من عشرين شرطيا يتفرجون على حادث ضرب «رودنى كينج».

بدأت الأحداث فى منطقة ساوث سنترال SOUTH CENTRAL، المنطقة العمالية التى يشكل السود ٩٥٪ من سكانها، ثم امتدت لتشمل أنحاء أخرى فى لوس أنجلس وبعدها إلى سان فرنسيسكو، أتلانتا، لاس فيجاس، فيلادلفيا، ديترويت، نيويورك (NEW YORK) وغيرها من المدن الأمريكية واشترك فى الأحداث بيض، وسود، ولاتينيون، وبعض الكوريين. فقاموا بإشعال الحرائق وتدمير الممتلكات وقلب السيارات، واشتبكوا مع رجال الشرطة ولم تهدأ الأحوال إلا بعد حوالى أربعة أيام وبعد إنزال أكثر من ١٠٠٠٠ جندى من الحرس القومى، و٢٠٠٠ من رجال الشرطة وحوالى ٤٠٠٠ من رجال المارينز، وقد قتل أكثر من ٥٥ شخصا، معظمهم على يد السلطة واعتقل أكثر من ١٥٠٠٠ شخص.

لقد فاجأت الأحداث الأخيرة الكثير من الأمريكيين ومن بينهم اليسار كما أنها فاجأت الأغلبية العظمى من الناس خارج أمريكا. وتتساءل الأكثرية العظمى من الشعب الأمريكى عن معنى أحداث لوس أنجلس. هنالك عدة تفسيرات، داخل وخارج أمريكا، معظمها لايعتمد على دراسة شافية للأمور، ولكن على انطباعات لاتمت بصلة للتاريخ النضالى لقطاعات كبيرة من الشعب الأمريكى.

فماذا تعنى تلك الأحداث، وهل هى أحداث شغب بدأها السود ضد البيض، أم هى أعمق من ذلك؟ وإذا كانت هذه هى الحال، فهل الرأسمالية الأمريكية على وشك الانهيار (كما يتوهم البعض)؟ أم أن اجزاء من الطبقة العاملة المستحدثة بدأت بالتحرك بشكل عفوى ضد السلطة وأن الوقت قد حان لتنظيمها وتأطيرها وإرشادها الى خط المسيرة حتى تمشى عملية الثورة بخطى ثابتة لتحقيق المطالب الشعبية فى طريق الطبقة العاملة لاستلام السلطة كهدف استراتيجى آخر؟.

لمحة تاريخية

لقد عانى السود، كما هو معروف، الكثير من الظلم والقتل والاستبداد عبر تاريخهم فى أمريكا وكانوا هم عصب الاقتصاد الزراعى الأمريكى فى الجنوب القائم على العبودية الرأسمالية (CAPITALIST SLAVERY). وقد جاء تحرير السود من العبودية، إبان الحرب الأهلية ١٨٦١- ١٨٦٥، دون أن يكون هناك تعبير كيفى فى بنية الاقتصاد فى الجنوب الأمريكى. فبقى هذا الاقتصاد زراعيا متأخرا، ولكنه أصبح تحت سيطرة الرأسمالية المالية المتمركزة فى الشمال الأمريكى، ولقد وظفت تلك الرأسمالية الكثير من البيض الجنوبيين مالكى العبيد سابقا، لأن أولئك البيض كانت لديهم الخبرة فى إدارة المزارع ولأن الشمال كان بحاجة لهم لضرب أى تحرك أسود يطالب بحقوق أكثر مما سمحت لهم به الرأسمالية الشمالية. فبقى السود يعانون من الظلم والقهر.

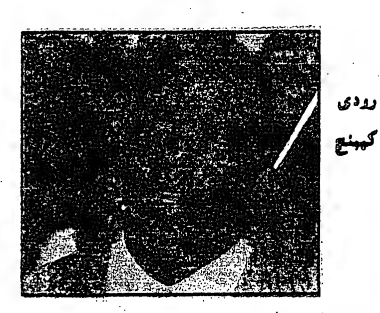
وكانت نزعة السود الى التحرير الشامل والاستيلاء على الأراضى الزراعية قد ضربت باستعمال الرأسمالية الشمالية الإرهاب الأبيض المتمثل بمنظمة (كوكلاكس كلان- KU KLUX KLAN)، والعفرقة بين المزارع الأبيض والأسود. وسمحت

الرأسمالية الشمالية للسود وللفقراء البيض بأن يكونوا فقط مزارعين يشاركون بالمحصول (SHARE CROPPERS) أسيادهم في الشمال (فيأخذ أولئك النسبة العظمى من المحصول).

إلا أن الأمور بدأت تتغير في العشرينات إلى الاربعينات من هذا القرن، حين قامت وبشكل سريع وشامل حركة تصنيع في الشمال والجنوب.

حركة الحقوق المدنية للسود

بدأ السود النزوح من موطنهم في الجنوب طلبا للعمل في المصانع الشمالية ولأن ميكنة الزراعة في الجنوب بدأت تغير من ملامح العلاقات الاجتماعية للانتاج. وغزا التصنيع أيضا الجنوب خصوصا في الاربعينات والخمسينات. وأعطت كل هذه التطورات القاعدة المادية المطلوبة للتغيير الشامل في العلاقات الاجتماعية، ولهذا، فقد كانت حركة الحقوق المدنية السوداء نتيجة طبيعية لنزعة السود إلى التحرر والمساواة مع أندادهم البيض. وقد نجح السود في هذا النضال نظرا لوجود القاعدة المادية المتمثلة في تطور الصناعة التي كانت غائبة بعد الحرب الأهلية مباشرة. فحركة التمييز العنصري لم تعد مربحة ومفيدة لاقتصاد صناعي متطور، فهي تخلق حالة عدم استقرار غير مواتية لتطوير اقتصادي في أمريكا وخارجها، تقوده الشركات المتعددة الجنسيات (MULTI NATIONAL COR-PORATIONS) فسنت القوانين التي منعت التفرقة العنصرية في الحياة العامة، وفي العمل والسكن وفرص التوظيف. وانزلت الحكومة الفيدرالية الجيش حين الضرورة لتطبيق القوانين ضد البيض في العديد من المناطق في الجنوب. وأبرز هذه الأمثلة كان في ولاية ألاباما (ALABAMA) ضد جورج والاس (GEORGE WALLACE)، حاكم الولاية حينذاك، الذي رفض الدمج في المدارس فنزل الجيش وطبقه بالقوة. ولقد أبرز نضال السود عدة شخصيات قيادية كان ألمعها مارتين لوثر كينغ (MARTIN LU-THER KING) و مالكوم إكس (MALCOM X). ولكن حركة الحقوق المدنية للسود كانت حركة طبيعية للمشاركة



رودي كينغ

في التطور الاقتصادي الرأسمالي في وقت كانت فيه الرأسمالية العالمية في تقدم مطرد. ولكن بالرغم من هذا النضال البطولي البارز فقد حققت الجماهير السوداء بكل طبقاتها المساواة قانونيا (DE JURE) ومع أنه تم اندماج السود مع البيض كل حسب طبقته، إلا أن المساواة لم تتحقق بشكل تام في الواقع (DE FACTO).

ومن الطبيعي في النظام الرأسمالي أن يكون هناك تفضيل للبرجوازية السوداء على الطبقة العاملة السوداء. ولهذا، فإن هذه الطبقة العاملة، التي أرادت بفطرتها تخطي مرحلة الحقوق المدنية والنضال من أجل تحقيق أهدافها في الحقوق الاجتماعية كطبقة عاملة، اصطدمت مع السلطة التي رفضت مساواتها مع الطبقة العاملة البيضاء، فالسلطة الممثلة للطبقة الرأسمالية الحاكمة، تريد أن تحتفظ بورقة اللون. ولهذا فلابد لها من أن تبقى التمييز بين البيض والسود في الطبقة العاملة لتمنع تحقيق أية نزعة طبيعية للوحدة العمالية التي تشكل في نظر الطبقة الحاكمة خطرا يهدد بنيانها. فكانت هبّة واتس (WATTS) في لوس أنجلس في صيف ١٩٦٥ بداية لهبات عمالية في ديترويت ونيويورك (NEW YORK) فيلادلفيا، وغيرها من المدن، حلصت في فترات متقطعة دامت حتى صيف ١٩٦٨. وكان عدد هذه الهبات حوالي ثلاث مائة.

ولقد ساعد السلطة على ضرب تلك الانتفاضات ثلاثة عوامل رئيسية:

١- تواطؤ البرجوازية الناشئة السوداء مع السلطة التي لم ترد المجازفة بمصالحها من أجل نصرة السود من العمال.

٢- التمييز العنصري (وتاريخه طويل في أمريكا والذي تشجعه السلطة (حين الحاجة) الذي لم يسمح للعمال البيض بنصرة إخوانهم السود.

٣- القسم المرتشي في العمال، وخصوصا القيادات العمالية في النقابات، لم تأت للدفاع عن العمال السود خوفا من المجازفة بمصالحها ومن فقدان تفاهمها مع الطبقة الرأسمالية الحاكمة والذي يقول أساسا:

«نعطيكم ما تريدون لعمال نقاباتكم بشرط أن تبقوا على حالة الاستقرار في الصناعة، وبشرط أن لاتنظموا قطاعات أخرى من العمال في الصناعات غير المنظمة».

إلا أن هذا الاتفاق بدأ بالتصدع نتيجة تطور الأزمة الرأسمالية على الصعيد العالمي. فها هي الآن شريحة الطبقة العاملة الأمريكية المرتشية بدأت تأكل أصابعها ندما نتيجة عنصريتها ونتيجة الدفاع عن مصالحها النقابية الضيقة، وعدم نضالها لتنظيم العمال (بيضا وملونين) في نقابات، والتي برهنت على أنها مصالح مؤقتة. فقد ضربت الرأسمالية عرض الحائط بالتفاهم مع النقابات دفاعا عن مصالحها في الربح والاستثمار. وتقلصت عضوية النقابات التي كانت تضم ٣٥٪ من الطبقة العاملة (في أوج مجدها!) الى ١٦٪ الآن. ومازال التقلص مستمرا. إلا أن هذه حكاية أخرى ليس لها علاقة مباشرة في مجال هذا النقاش المحدود.

أما رمز انتهاء مرحلة الحقوق المدنية السوداء في التاريخ الأمريكي فكان اغتيال مارتين لوثر كينغ سنة ١٩٦٨ وقبله مالكوم إكس الذي أصبح بازدياد في التسعينات اليوم رمزا للشباب، من بيض وسود، في تحديهم الأيديولوجي والسياسي للسلطة. ولكن قبل أن نتكلم في هذا، علينا أن نولي اهتمامنا بتطور الرأسمالية في أمريكا منذ ١٩٦٥.

تطور وانعكاسات الأزمة العامة للرأسمالية في أمريكا

من الممكن تصنيف الطبقة العاملة الأمريكية بشكل عام إلى ثلاثة أصناف: مهرة، وشبه مهرة، وغير مهرة. وعندما انضمت الجماهير السوداء الى الطبقة العاملة في أوائل هذا القرن، دخل معظمها كعمال غير مهرة. وبالرغم من التقدم الجزئي والبسيط الذي حصل حتى أواخر السبعينات من هذا القرن على حالة العمال السود، إلا أن معظمهم بقي في صفوف غير المهرة أو شبه المهرة. وفي أزمات الكساد الاقتصادي كان العمال السود، ومازالوا يفصلون أولا بشكل عام حتى كانت المقولة عنهم: «يوظفون آخرا، ويفصلون أولا» (LAST HIRED FIR-EST FIRED). وكانت هذه العملية تجري في أحسن أيام الاقتصاد الأمريكي،

١٩٤٦-١٩٧٠، حين كانت معدلات النمو تصل حوالي ٤٪ (وهذا معدل نمو جيد لاقتصاد متطور وناضج بالرغم من بعض أزمات الكساد التي أصابته خلال الفترة المشار إليها أعلاه).

غير أنه في الفترة ذاتها بدأت الشركات الأمريكية الكبرى بالاستثمار خارج أمريكا- في أوروبا، أمريكا اللاتينية، آسيا، والإطار الباسيفيكي (PACIFICPIM) ونتج عن ذلك عدة متغيرات من أهمها:

١- تصدير الوظائف إلى الخارج، فكانت ظاهرة الـ RUNAWAY SHAP» ورافقها أيضا ظهور الشركات المتعددة الجنسيات التي لا ولاء لها سوى لأقصى نسب الربح الذي حققته من خلال استثمار الطبقات العاملة في البلدان غير المتطورة.

ومع أن ظاهرة الـ RUNAWAYSHAR» كانت قد بدأت كموجة سنة ١٩٥٨، إلا أنها تكشفت في الستينات. وكانت هذه الاستثمارات هي إحدى العوامل المهمة في وصول أمريكا (والعالم الرأسمالي ككل) إلي أزمة إقتصادية في ١٩٧٠- ١٩٧١.

والجدير بالذكر هنا ،. بشكل سريع، أن تورط أمريكا في حرب فيتنام ، والتي مولت بالمديونية (وليس من خلال زيادة الضرائب، نظرا لأن الغالبية العظمى من الشعب الأمريكي كانت ضد الحرب، وكانت المظاهرات تعم أمريكا، أتت تلك المظاهرات على أعقاب نضال السود من أجل حقوقهم المدنية)، كان عاملا مهما في الأزمة الاقتصادية والذي زاد الطين بلة هو نمو الاقتصادين الياباني والأوروبي في الخمسينات والستينات، وأصبحت تلك البلدان تنافس أمريكا في الأسواق العالمية.

٢- ولقد نتج عن ذلك، على الصعيد الأمريكي، بالإضافة إلى أزمة كساد ١٩٧٠-١٩٧١، أكبر أزمة كساد في أمريكا منذ الحرب العالمية الثانية ألا وهي أزمة ١٩٧٤-١٩٧٥ وأثرت هذه الأزمة خصوصا في الصناعات الكبرى، كصناعة السيارات والصلب.

٣- بدأت الدولة الفيدرالية، وخصوصا منذ سنة ١٩٧٦، بتخفيض المعونات الاجتماعية للفقراء والذين كان يبلغ عددهم، حسب إحصائيات الدولة، حوالي ٣٨ مليونا معظمهم من البيض.

٤- فصل عدد أكبر من العمال السود نظرا لأنهم كانوا قد وظفوا آخرا.

إن المتتبع للأحداث يرى أن الاقتصاد الأمريكي في السبعينات كان أضعف مما كان عليه في الستينات. وهو اليوم أضعف مما كان عليه قبل وصول الرئيسين ريجان (REAGAN) وبوش (BUSH) إلى سدة الرئاسة.

إن نضوج النظام الرأسمالي العالمي في الثمانينات أدى إلى منافسة حادة وشنيعة نشهدها اليوم بين أمريكا، وأوروبا، واليابان، فالبلدان الرأسمالية الكبرى هي في أزمة حادة ولاتستطيع التصرف بالملاجات الاقتصادية العادية- السياسات المالية والنقدية FISCAL AND MONATARY POLICIESلدرء التدهور الاقتصادي الحاصل. فكيف وصلت الرأسمالية العالمية الى هذا المنحدر؟. وبشكل مختصر ، فإن سياسات الطبقة الحاكمة في أمريكا، والتي مثلها **ريجان وبوش** في الثمانينات، حاولت وبنجاح مؤقت إنقاذ الرأسمالية من واقعها المتردي عام ١٩٨٠ إبان رئاسة **جيمي كارتر** (JIMMY CARTER). إلا أن الانقاذ المؤقت للرأسمالية أتى على حساب قطاعات كبيرة من الشعب الأمريكي. فقام ريجان، ووافق الكونغرس (CONGRESS)الأمريكي على تخفيض الميزانية الفدرالية، وبالتالي انخفضت قيمة المعونات الاجتماعية والصرف على المدارس ومشاريع الإسكان والقروض لتطوير الأحياء الشعبية. وزاد ريغان الضرائب على الفقراء ومتوسطي الحال، وخفضها عن الأثرياء وميسوري الحال. كما زاد ريغان الميزانية الحربية بشكل مذهل. فكانت نتيجة هذه السياسات أزمة كساد هائلة سنة ١٩٨٢ أكثر من أزمة ١٩٧٤-١٩٧٥. ولكن منذ أوائل ١٩٨٣ إلي أواخر عهد ريغان (سنة ١٩٨٨) سجل الاقتصاد الأمريكي معدلات نمو مذهلة لاتقل عن ٤,٥ إلى ٥٪ غير أن هذا النمو أتي على حساب المديونية الأمريكية التي زادت حوالى ٤مليارات دولار في عهد ريجان، فكان انتعاش الاقتصاد الأمريكي كإبرة مصل مؤقتة لإنعاش المريض.

ولكن القول بأن الاقتصاد الأمريكي كان منتعشا لايعني بالضرورة استفادة الشعب الأمريكي ككل من هذه السياسات. فالقطاعات العمالية على مختلف ألوانها تضررت اللهم سوى القطاعات المرتشية، والتي تعمل في الصناعات الحربية عموما. كما تضرر العمال الملونون(سودا، لاتينيين الخ) أكثر من أندادهم البيض نسبة لعددهم في الطبقة العاملة.

وكانت بعض النتائج المهمة التي ترتبت عن ذلك هو انحدار مستوى المناطق العمالية في المدن الأمريكية وخصوصا داخل جيتوهات (GHETTOS) العمال السود وداخل باريوز (BARRIOS) العمال اللاتينيين.

ففي وقت كانت فيه نسبة البطالة على المستوى القومي (NATHONAL RATE OF UNEMPLOYMENT من ٥-٧٪، كانت نسبة البطالة ومازالت بين ٢٥-٤٠٪ في الجيتوهات والباريوز.

ولاأمل لهؤلاء الشباب، خصوصا من الطبقة العاملة، في إيجاد أعمال لأن الاقتصاد الأمريكي لم يعد بحاجة إلى عمال غير مهرة ، وشبه مهرة، بالنسبة التي كان يحتاجها سابقا. كما أن هناك منافسة شديدة بين العمال المهرة نظرا للتطورات التي حصلت في هيكلية الاقتصاد الأمريكي والتي سنتحدث عنها بعد قليل. هنالك اليوم حوالي ٦٠مليونا على الأقل من الطبقة العاملة الأمريكية من مختلف الألوان (بيض وسود...) ومن مختلف القوميات والإثنيات (ETHNIC ORIGINS) أما في الهاوية (مزمنون في البطالة أو بدون مسكن) أو علي شفيرها (مهددون في معيشتهم ومسكنهم). أما السلطة والطبقة الحاكمة فهي لاتسأل عنهم إطلاقا، وبالفعل فهي المسئولة عما جري لهم.

الثورة الألكترونية في الصناعة

إن التنافس الصناعي والمالي بين البلدان الرأسمالية وبين الشركات المتعددة الجنسية، أدى إلى تطور تكنولوجيا عليا (HIGH TECHNOLOGY)كانت الكتنولوجيا الالكترونية من أبرز عناصرها. وإذ كانت الثورة الصناعية قد أدت إلى الميكنة (MECHANI ZATION) التي أدت بالتالي إلى توفير العمالة (LABOR SAVING لإشغالها في قطاعات صناعية نامية، فإن ثورة التكنولوجيا العليا وخصوصا الثورة الالكترونية قد أدت إلى إقالة العمالة (LABOR REPLACING) ومثالا على ذلك، فإن هناك أكثر من ربع مليون عامل أمريكي، كانوا يعملون في مصانع الصلب، فصلوا عن العمل ولم يكن لهم أمل بالعودة إلي العمل في صناعة الصلب لأن تلك المصانع قد أغلقت أبوابها وولت إلي مناطق

أخرى أمريكية وأجنبية تستخدم الآلات الالكترونية التى تستغنى عن خدمات الآلاف من العمال. ويمكننا هنا إعطاء أمثلة أخرى فى صناعة السيارات ومناجم الفحم الخ- كلها تشير إلى نفس الحالة فماذا حصل لأولئك العمال؟. إنهم أما عاطلون عن العمل بشكل دائم أو التحقوا بوظائف أخرى لاتدفع الأجور التى كانوا يحصلون عليها فى الصناعات الثقيلة. وبالتالى فإن مستوى المعيشة للطبقة العاملة الأمريكية ككل قد هبط منذ الثمانينات. وترى اليوم بين الـ ٦٠ مليونا مساواة فى الفقر إلي درجة بعيدة دون تمييز فى اللون. وهذا شىء موضوعى يعطى المجال للتعبئة الذاتية لهذا الشطر فى الطبقة العاملة على أساس طبقى.

رد السلطة لدرء خطر التعبئة الذاتية لجماهير العمال

كان رد السلطة وخصوصا فى عهد ريجان وعهد بوش كالتالى:

١- اللجوء الي عامل اللون لتفرقة هذا الشطر من الطبقة العاملة عن بعضها البعض، ولتفرقة الملونين من الطبقة العاملة ككل عن العمال البيض. ومن المؤسف القول بأن هذا التكتيك قد نجح إلي حد بعيد حتى الآن.

والأشكال التى تأخذها هذه التفرقة متعددة. أهمها تخويف العمال البيض من أن العامل الملون وخصوصا الأسود هو الذى يسلبه عمله نتيجة القوانين الفدرالية المسنونة منذ حركة الحقوق المدنية.

٢- اللجوء من خلال أكاديميين بارزين (من بيض وسود) لاستنباط مفاهيم تتستر بالعلمية لتفرقة الـ ٦٠ مليونا وخصوصا السود منهم عن الطبقة ككل. فأولئك الأكاديميون أدرجوا مفهوما مستنبطا فى لغة العلوم السياسية وعلم الاجتماع وهو «مادون الطبقة» (THE UNDER CLASS). وتقول هذه الفكرة المتسترة والمقصود من ذلك أن أفراد هذه الوظيفة معظمهم من السود، وأنهم يكلفون الدولة أموالا طائلة من ناحية المعونات الاجتماعية والصرف على الأمن إذ أن أولئك هم الذين يتاجرون بالمخدرات ويؤلفون العصابات فى الأحياء الملونة. ومعنى ذلك أن كل فرد من هذه اللاطبقة فى التحليل الأخير مشتبه فيه.

٣- على ضوء ذلك زاد اللجوء إلي العنف المسلح ضد السود واللاتينيين (مكسيكيين، سلفادوريين، الخ) من الطبقة العاملة المطحونة.

وقد أدى هذا الإرهاب البوليسى في شوارع وأحياء لوس أنجلس وغيرها من المدن الأمريكية الى مقتل الآلاف من شباب الطبقة العاملة (وأغلب القتلى كانوا من السود ثم اللاتينيين). وقد أزداد هذا الإرهاب منذ الثمانينات.

العنصرية الطبقية وقيادات السود البرجوازية

في لوس أنجلس فإن عمدة (MAYOR) المدينة منذ أكثر من خمسة عشر عاما حتى تقاعده فى أواخر ١٩٩٢ كان أسودا. وكان العمدة، السيد برادلى (BRADLEY)، قبل ذلك رئيسا للشرطة هناك. أما رئيس الشرطة (الذى تقاعد فى يونيو ١٩٩٢ نظرا للضغط عليه نتيجة حادث ضرب رودنى كينج ونتيجة الانتفاضة فى المدينة). السيد جيتس (GATES) فهو أبيض فاشى، أطلق العنان لرجال الشرطة ليتمادوا بالضرب والقتل.

والعقلية الفاشية العنصرية المتفشية بين أفراد الشرطة فى المدينة تسهل من مهمة السيد جيتس فى هذا الموضوع. فالملونون من سكان لوس أنجلس يرون أن الدولة متمثلة بأفراد الشرطة، تشن عليهم حربا شعواء وهم لاحول لهم ولاقوة لحماية أنفسهم. ولانكون صادقين إذا لم نعترف بأن الحرب هى ضد الفقراء أصلا، وبأن هناك بين الملونين (سودا ولاتينيين) فقراء أكثر نسبة لعددهم فى المجتمع كما هى بين البيض (ولكن كما أشرنا سابقا، فإن البيض الفقراء أكثر عددا من الملونين). ولكن العنصرية المتفشية بين أفراد الشرطة تخدم المصالح الرأسمالية بحيث أنها تسعى إلى تفرقة الطبقة العاملة الفقيرة على أساس اللون، كما أنها تسهل من وحدة السود على أساس اللون بغض النظر عن الانتماءات الطبقية المختلفة للسود، وهذا الأمر الأخير مهم جدا بالنسبة للسلطة لأنها تفضل أن تكون البرجوازية والبرجوازية الصغيرة السوداء القائدة للجماهير السوداء. إذ إن عنصر اللون هو سلاح السلطة بالدرجة الأولى، وهو موجود على الساحة ويروج له من قبل الإعلام الرأسمالى (تليفزيون، صحافة، الخ).

والبرجوازية السوداء تنقسم إلى ثلاثة أقسام عامة من الناحية السياسية:

١- البرجوازية المحافظة: ومعظمها يؤيد الحزب الجمهورى.

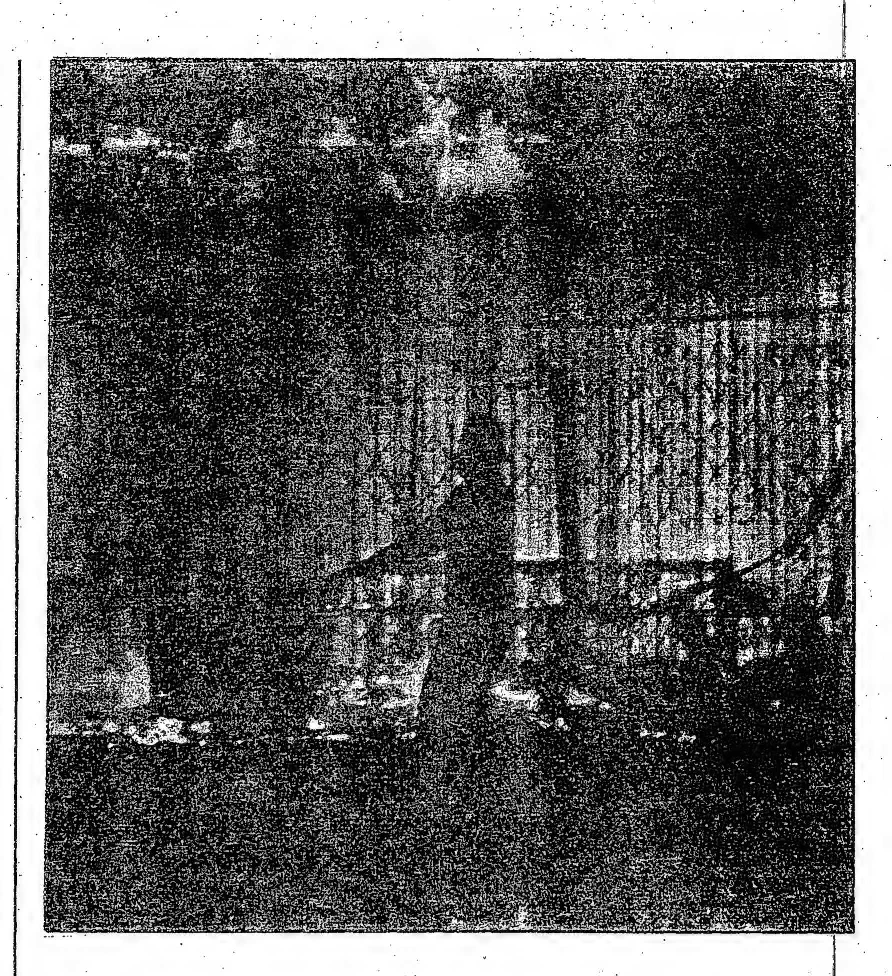
٢- البرجوازية الليبرالية: ومعظمها يؤيد الحزب الديمقراطى. وهى تريد أن تحسن من حالة السود من الطبقة العاملة من خلال النظام الرأسمالى، وبهذا يمكن أن تضمن لنفسها كبرجوازية رصيدا شعبيا يتيح لها تحسين مركزها كجزء من البرجوازية الأمريكية، وأن تكون عنصرا تحتاج له السلطة لتهدئة الأمور.

٣- البرجوازية الصغيرة الراديكالية: والتى تريد الفصل بين السود والبيض وبذلك تنفذ عن غير وعى سياسة الرأسمالية، ويعمل بين أولئك عملاء مكتب المباحث الفيدرالى (FBI) ووكالات مخابرات الدولة الأخرى لتحريض السود على البيض.

ولكن هناك قيادات عفوية عمالية بدأت ترفض، وبدرجات متفاوتة قيادة هؤلاء البرجوازيين لنضال السود من الطبقة العاملة. ولكن الذى يساعد هذه البرجوازية على قيادة السود هو أن التفرقة العنصرية متفشية فى مؤسسات الدولة والمجتمع بالرغم من وجود قوانين فدرالية ضد التفرقة العنصرية.



قمع ابيض



نساء يقدن الطبقة العاملة المطحونة

إن حالة التردى التى تعيشها الطبقة العاملة يوميا، والناتجة عن أزمة الرأسمالية، أدت إلى النضال العفوى للجماهير المطحونة. فمنذ عام ١٩٨١ تم تنظيم المهرجانات والمظاهرات والمسيرات ضد تخفيض ميزانية الدولة الفيدرالية وميزانيات الولايات. كما كانت هذه النشاطات أيضا ضد سياسة الدولة السكنية والثقافية والصحية.. الخ ومنذ حوالى عام ١٩٨٥ بدأت أجزاء من الطبقة العاملة، وبأعداد قليلة، تتظاهر وتطالب الدولة إعطاءها بيوتا للسكن، لأنه لاسكن لديها، وإعطاءها الضمان الصحى وإتاحة فرص العمل لها.

وبدأت هذه الفئات بالنزول إلى الشارع متظاهرة ضد الإجرام البوليسى للدولة في قتل وضرب أفراد من المواطنين فى الأحياء الشعبية وازدادت هذه النشاطات لأجزاء من الطبقة العاملة وبقيادات عفوية جديدة لاصلة لها بقيادات البرجوازية. وكانت هذه الأجزاء معظمها من السود واللاتينيين وبعض البيض.

ولكن الملفت للنظر أن بين هؤلاء السود يوجد أفراد قياديون من البيض وهنالك اليوم عدة تنظيمات عفوية للطبقة العاملة المطحونة، أهمها: «نقابة الذين بدون سكن» (UNION OF HOME-LESS)، «ومنظمة حقوق المعونة» (WELFARE RIGHTS ORANIZATHION)، «لنخرج من الفقر الآن» (UP OUT OF POVER-TY NOW) «مؤتمر المساواة فى الحقوق» (EQUAL RIGHTS CONGNESS)، «ومشروع الفقر الجنوبى» (SOUTHERN POVER-TY PROJECT)

الجدير بالذكر أن معظم قيادات هذه التنظيمات هى من النساء، فلاتفرقة فيها بين أبيض وملون، أو رجل وامرأة إن الطبقة العاملة الأمريكية أو على الأقل الـ٦٠مليونا منها هى فى بداية البداية لنضالها ضد تنظيم توزيع الانتاج على حسابها ولمصلحة الرأسمالية الحاكمة. إن الطبقة قد بدأت نضالها العفوي ضد السلطة، وليس ضد هذا الفرد أو ذاك من الرأسماليين، أو ضد هذه الشركة أو تلك وبهذا تكون الطبقة قد بدأت عفوا صراعها الطبقى الذى هو سياسى لأنه ضد السلطة موضوعيا. إلا أنه شتان بين النضال موضوعيا ضد السلطة والوعى الطبقى بهذا.

ساوث سنترال: الحي الأسود العمالى

إذا نزلت الشارع فى منطقة ساوث سنترال في لوس أنجلس، ترى مالكوم إكس (MALCOM X) متواجدا. فالصغار والشباب يلبسون قبعات وعليها «X» أو فانيلات عليها «X» أو صورة مالكوم إكس وأشهر عبارة كان قد قالها مالكوم إكس، والتى تعبر عن فلسفته وأيديولوجيته باختصار هى: «بأي وسيلة ضرورية» (BY ANY MEANS NE-CESSARY) وباختصار، فإن هذه العبارة تعنى بمحتواها الثورى اليوم، أنه على الطبقة العاملة أن تنظم نفسها بغض النظر عن اللون لتودى بالرأسمالية إلى الجحيم. فلقد توصل مالكوم إكس فى اواخر حياته الحافلة بالنضال إلى هذه الحقيقة. ومالكوم إكس اليوم هو رمز التحدى للسلطة وفخر للشباب الأبيض والأسود واللاتينى التقدمى وهذه الفئة من الشباب هى فى ازدياد.

وساوث سنترال منطقة عمالية تكاد تكون محرومة من معونات الدولة لتطويرها، وفريسة سهلة لرجال الشرطة وللبرجوازية الصغيرة الجشعة التى تأتى لتنهب دون أن تساهم فى بناء المنطقة.

وقبل الأحداث الأخيرة كان هناك ولسنوات خلت جو متوتر بين سكان المنطقة السود وأصحاب المحلات الكوريين. وأولئك الكوريون هم فى معظمهم من المهاجرين الجدد (١٠-١٥ عاما فى أمريكا) ولايرون فى السود إلا سوقا لتصريف بضائعهم. وهمهم الأول والأخير هو الربح. ويرون فى السود أنهم مجرمون. فأصحاب المحلات الكوريون يعاملون زبائنهم السود وكأنهم أعداء. ولقد وقعت عدة حوادث بينهم وبين زبائنهم كان أشهرها حادث مقتل شابة سوداء عمرها خمسة عشر عاما على يد صاحبة دكان كورية، لالشيء سوى أن صاحبة الدكان خافت من أن تخرج الشابة دون أن تدفع ثمن حاجة بسيطة أشترتها بسنتين. فأمسكت الكورية المسدس وضربت الشابة بالرصاص فى رأسها من الخلف. جرى تصوير الحادث بكاميرا الفيديو الموضوعة فى المحل كجزء من عملية أمن

المحل ضد السرقات المحتملة. ولقد حصل ذلك الحادث قبل حوالي ثلاث سنوات. والذى أغضب أهل المنطقة، والكثير من الأمريكيين، هو أن المحلفين فى المحكمة وجدوا أن صاحبة المحل الكورية غير مذنبة.!

إن حالة الفقر المدقع التى يواجهها يوميا غالبية سكان ساوث سنترال، والإعلام الأمريكى الذى ينادى بالربح والقيم الرأسمالية المبنية على عامل الربح والاستثمار، جعلت الكثير من الشباب يساوى بين النجاح وحيازة المال فالمال يشترى كل شىء. .فالعلاقة النقدية فى الرأسمالية هى التى تصرف البضائع. وبما أن فرص العمل غير متواجدة ، وبما أن هناك رأسماليون مستعدون للمتاجرة فى أى شىء مربح، فقد قامت العصابات من الشباب لتتاجر بالمخدرات فى ساوث سنترال. إلا أن هذه العصابات هى وسيطة بين كبار تجار المخدرات(ومعظمهم من البيض الذين يحوزون أموالا طائلة وطائرات، وبواخر الخ تنقل المخدرات إلى أمريكا) والمستهلك. أما العصابات فهى تصرف البضائع فى المنطقة وتخلق فرص عمل للفئات فى ساوث سنترال، وساوث سنترال هى نموذج «لتطور» الطبقة العاملة فى ظل النظام الرأسمالى الذى يواجه أزمة عامة تزداد عمقا يوما بعد يوم.

ولكن مع كل ذلك فإن العصابات تشكل عددا قليلا من الشباب فى المنطقة. ولكن دورها مهم بالنسبة لتسيير أمور المنطقة لأنها تشتبك مع الشرطة وتحاول الدفاع عن مناطق نفوذها ضد عصابات أخرى في ساوث سنترال. ولتعطى لنفسها شيئا من الشرعية بين أهل المنطقة، فهى تحاول الدفاع عن المنطقة ضد رجال الشرطة بين حين وآخر.

انتفاضة التاسع والعشرين من شهر أبريل ساوث سنترال تشتعل

تذكرنى انتفاضة لوس أنجلس بانتفاضة ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧ فى مصر فكلتاهما عفويتان وأحداث الانتفاضتين نضالات مشروعة للجماهير الشعبية. فكما أيد اليسار المصرى أحداث يناير، فإن اليسار الأمريكى أيد الانتفاضة دون تحفظ ونزل الشارع معها فى ساوث سنترال وكان جزءا منها . إلا أن هناك من يقول أن هذه الأحداث هى أحداث شغب، فبالتالى علينا أن نفرق بين حادثة ضرب رودنى كينج المروعة وأحداث الشغب هذه، كما أنه علينا أن نفرق بين المشاغبين وبين أولئك الذين يكرهون السلطة ولكنهم لم يشتركوا بأعمال الشغب هذه.

احترقت ساوث سنترال وولت معها ، ولو مؤقتا ، كل رموز الرأسمالية: محلات بيع الكحول، محلات صرف الصكوك(التى كانت تأخذ نسبا عالية من الصك يصل حدود الـ ٣٠٪)، محلات الكوريين، الخ.

فكما قالت سيدة فى الستين من العمر: **«اليوم لايوجد مجرمون هنا، كل شىء مباح أخذه من المحلات اليوم.. لقد عانينا الكثير إنهم المجرمون»** .

وكثيرا ما قيل عن سائق الشاحنة الأبيض وكيف أن أربعة من السود ضربوه حتى الموت تقريبا. وكان أن التقطت كاميرة فيديو من طائرة مروحية مشهد الضرب هذا.

ولقد أخذت وسائل الإعلام الأمريكية ببث هذا المنظر عدة مرات يوميا وكان هدفها فى ذلك واضحا. إنها تريد تصوير الأشياء فى أذهان أفراد الشعب على أن المشكلة هى مشكلة أبيض وأسود.

مابعد الانتفاضة

أرادت الإدارة الأمريكية إحاطة المشكلة وطمسها بعد أن غزا الجيش واحتل ساوث سنترال وسمحت الإدارة لأصوات فيها بالتكلم عن تحسينات في المنطقة والجيتوهات الأخرى فى المدن الأمريكية.

وجاك كمب (JACK KEMP) سكرتير «الإسكان والتطور المدنى» (HOUSING AND URBARN DEVELOPMENT) فى إدارة جورج بوش، أطل علينا بحل «راديكالى» للمسألة ، والحل يتلخص في التالى:

١- إنشاء مناطق أعمال حرة (FREE ENTERPRISE ZONES) فى الجيتوهات، وتشجيع الاستثمار فيها لإتاحة فرص العمل لسكان الجيتوهات.

٢- خلق القدرة لسكان الجيتوهات لشراء الشقق التى يقطنونها، والتى هى ملك للدولة الآن. وبهذا يكون لدى السكان، على حد زعم **جاك كمب**، الحافز للاعتناء ببيوتهم وأحيائهم.

إن هذه «الخطة» تقوم على فلسفة السوق التى هى، فى الأساس سبب البلاء فى كل ماجرى. والأخطر من ذلك فإن الخطة هذه ستؤزم الأمور أكثر للأسباب التالية:

١- فهى تشجع حروب الشركات فى مناطق هى قائمة فيها الآن لتستمتع بالحوافز المعطاة للشركات التى تقبل الاستمرار فى الجيتوهات ومن هذه الحوافز أن قوانين العمل والنقابات والأجور لا تطلبه وأن هناك فرصة إعفاء من الضريبة لاتقل عن خمس سنوات .

٢-إن «خصخصة» (PRIVATIZATION) المساكن الشعبية حيلة لن تحل المشكلة فأكثر ما تستطيع هذه «الخصخصة» عمله هو إعطاء الفرصة لبعض العائلات لشراء الشقق. إن برنامجا لإعطاء الفرصة للجميع لشراء الشقق التى يسكنون فيها الآن، ستكلف مليارات من الدولارات التى ليست بحوزة الدولة، وماذا بالنسبة للمستأجرين الذين لايسكنون فى المساكن التابعة للدولة؟ أين المليارات لشراء الشقق لهم؟

إن هذه الخطة الرأسمالية ستكون نكبة لو نفذت لأنها ستفرق بين العمال الذين فى النقابات والعمال العاطلين عن العمل و/أو ليسوا فى النقابات. وستفرق بين أبيض وأسود، ويبقى عامل اللون سلاحا حادا، فى يد الدولة لتفرقة الطبقة العاملة. وستفرق أيضا بين من يحصل ومن لايحصل على شقة دون فرق في اللون.

ماهو الحل؟

لاتوجد أية خارطة أو أية برامج تعطي حلا شاملا تفصيليا ، فهذا شىء غير واقعى فكل ما نستطيع قوله الآن هو أن أجزاء كبيرة من الطبقةالعاملة بدأت بالتحرك فى الشارع، وبدأت ترفض قيادة البرجوازية لها. وهذه الأجزاء من الطبقة العاملة هى فى طريقها اليوم، من خلال نضالاتها من أجل متطلباتها اليومية، للتوصل لوعى اجتماعى نشهده فى تنظيماتها العفوية.

والمطلوب من اليسار الأمريكى اليوم هو تعميق وتطوير ودعم هذه التنظيمات العفوية. والمطلوب منه أيضا، من خلال هذا العمل، إعطاء التثقيف السياسى للقيادات العفوية وتنظيمها فى حزب عمالى قيادى.

إن عملية الثورة تخضع لقوانين تطور موضوعية لايمكن تخطيها أو إهمالها. ولهذا فإنه من المهم الإدراك أن الطبقة العاملة مازالت فى بداية البداية. ومن المهم أيضا أن يطور حزب اليسار الوعى الاجتماعى للعمال إلى وعى طبقى، أى أن يرى العمال أن باب الحل الوحيد هو وصولهم للسلطة، فى التحليل الأخير ، لضرب الرأسمالية ، أساس بلائهم ولإقامة المجتمع الإنسانى اللاطبقى



رفاعة الطهطاوي
الأب الشرعي لليسار المصري

د. رفعت السعيد

إذا كان اليسار هو قوه الدفع التقدمية التى تسعى إلى تغيير مجمل الأوضاع فى الوطن نحو ماهو أفضل، وماهو أكثر اتساقا مع العلم والعقل والحضاره، وماهو أكثر تحقيقا لمصالح الطبقات الكادحة... فبهذا المعنى يكون رفاعه هو أبانا جميعا.

فى حاره ضيقة فى مدينة طهطا اسمها «درب الشيخ» كان أطفال المدينة يلهون بلعبة طريفة... يقف أحدهم فى مدخل الدرب المسدود فى نهايته ويصيح «ياسيدنا الشيخ»، تفتح الشبابيك جميعا، وتطل منها عشرات العمائم واللحى. فنحن هنا فى درب تسكنه اسره «الأنصار» وهى أسرة تنتسب إلى الاشراف تتيه على المدينة وكل من جاورها بنسبها الممتد الى الرسول الكريم، والاسرة متمسكة بالتباهى بهذا الشرف، ومن ثم تدفع كل ابنائها إلى تلقى العلم الشريف، وإلى لبس العمامه الخضراء، العلامة المميزة لآل البيت.

والأنصار هم أخوال الفتى رفاعه أتى إلى دربهم مع أمه بعد أن فقد أبوه التاجر كل ثروته وتنقل مع زوجته وابنه الى قنا ثم فرشوط، ثم لامناص من أن يبقى الطفل مع أخواله... كى يأكل ويتعلم.

وعندما كبر الفتى باعت أمه كل ماتبقى من مصوغات لتكفل أجر الرحله فى المركب الصاعد فى النيل نحو المحروسة ليجاور فى الازهر.

والفتى حسن الحظ، كان حسن الحظ إذ تلقفه أخواله فعلموه ودفعوه الى مسار العلم، بدلا من فلاحه الأرض، وكان حسن الحظ إذ تتلمذ فى الازهر على يدى استاذ مستنير زار تركيا وفلسطين ودمشق.. ويجلس رفاعه فى النهار أمام حسن العطار فى منزله القريب من الجامع الأزهر بينما الشيخ حسن ينتقد انكباب علماء الازهر على العلوم الفقهيه وحدها، داعيا تلاميذه إلى تعلم العلوم الحديثة، والشيخ العطار خالط علماء الحملة الفرنسية، وأعجب بماقدموه من معرفه علمية راقية، وأدرك أن هذا هو سر تقدم دوله الفرنساوية، وظل يردد دوما عباره حفظها عنه كل تلاميذه: «ان بلادنا لابد وأن تتغير أحوالها ويتجدد بها من المعارف ماليس فيها»

وبعد عدة سنوات يكون رفاعه قادرا على التعبير عن هذه النزعة بصوره صريحة وواضحة وحاسمة: «أن المعارف الآن سائرة بسيره مستجدة فى نظريات العلوم والفنون الصناعية التى هى جديره بأن تسمى بالحكمة العملية، والطرق الماشية، ومع ذلك فلم يزل التشبث بالعلوم الشرعية والأدبية ومعرفة اللغات الاجنبية والوقوف على معارف كل مملكة ومدينة ضروريا، مما يكسب الديار المصرية المنافع العمومية».

***

إلى باريس

وتأتى الفرصة.

حسن العطار يرشحه للباشا واعظا للبعثة المسافرة الى باريس ويجلس الى شيخه يتلقى منه آخر وصاياه بأن يتعلم ويتعلم ويتعلم.

وباريس التى شهدها رفاعه وعاش فى غمارها هى باريس الحبلى بالثورة، والتى تموج بالحركات الثورية من كل صنف ومن كل بلد أوربى. وهكذا امتزج التعليم الدينى البحت الذى تلقاه على يد أخواله فى «درب الشيخ»، مع أفكار الشيخ المستنير حسن العطار، مع ارهاصات الثورة الاوربية المتفجرة والتى اتخذت من باريس نقطة ارتكاز لها.

ومن خلال النقاش الهادئ مع مشايخ الانصار، والجدل العاصف فى أروقه الأزهر، والصراع الطبقى فى شوارع باريس.. ولد رفاعه الطهطاوى.

ولعل أهم ماميز رفاعه أنه رأى وسمع وقرأ وتعلم بروح انتقادية، فلم ينبهر بماقاله الفرنجة لمجرد انهم أكثر تقدما، بل أعمل العقل وتأمل ماهو مفيد لمصر من أفكار، وتمسك بها متخلصا من كل ماعداه..

فهو يقول فى تأكيد صارم «لو إننى إتبعت كل ماقاله الافرنج، ووافقت آراءهم للحياء أو غيره، لكن ذلك محض موالسة».

وهكذا فإن رفاعه قد عاش فى أروقة الازهر متطلعا الى المعارف الحديثة، وعاش فى باريس متمسكا بالتقاليد المصريه أو مايراه مناسبا منها.. ويقول: «فالتمدن ليس فى زينه الملابس بعرف مجهول متخيل استحسانه، لاسيما إذا كان لايمكن لمن تزيا به احسانه، فحاجه الوطن الى المتمه الحقيقية أشد من حاجته الى تقليد العرف الذى هو منفعه ظاهريه»

.. باختصار لقد ذهب رفاعه الى باريس مصريا وعاد أكثر تمسكا بمصريته «فالبركه فى هذه الدنيا قسمت الى عشره أقسام اختصت مصر بتسع منها».

بل أن اساتذته فى فرنسا حاولوا اقناعه بأن «منافع مصر تقع موضع التحقيق لودامت هذه المملكه فى قبضه الفرنساوية» لكن رفاعه يرفض ذلك بحسم مؤكدا أن هذا القول «مبنى على شبهه واهيه، وهى أن مصر يسوغ أن تصلحها فرنسا او أى مملكه تكون لها مضاهيه».

ويعود رفاعه من باريس كما يقول أحد تلاميذه (صالح بك مجدى فى كتابه «حليه الزمن فى سيره خادم الوطن رفاعه بك رافع» «ومصباح الغرب بإحدى يديه، ومفتاح الشرق باليد الاخرى».

التعليم، الترجمة، الاستناره، الروح الوطنية ومحبه الوطن، تعليم اللغات الاجنبيه، نشر الصناعه، الفنون كانت هذه جميعا هى معركة رفاعة الاولى بعد عودته.

وتتحول «مدرسة الألسن» تحت نظارته الى مصنع لجيل كامل من المثقفين المصريين، الذين ترجموا عشرات من الكتب فى مختلف الفنون والعلوم، وترقوا فى سلك الوظائف

فقادوا عملية بناء المجتمع المدنى الحديث فى مصر.

والتعليم عند رفاعه «يجب أن يكون عاما لجميع الناس يتمتع به الاغنياء والفقراء على السواء، فهو ضرورى لسائر الناس، يحتاج اليه كل انسان كاحتياجه الى الخبز والماء..»

وهو ينعى على شيوخ الأزهر أنهم لايسعون «إلى المعرفة سائر المعارف البشرية المدنية، التى لها مدخل فى تقدم الوطن».

وهو يعلم المصريين محبه وطنهم مؤكدا «حب الوطن من الايمان».. ويدافع عن تراث مصر وآثارها وهو يدعو لتحرير المرأة مؤكدا على ضرورة تعليم المرأة، ويصدر كتابا كاملا عنوانه «**المرشد الأمين فى تعليم البنات والبنين**» وهو يتحدث عن محاوله فرض الحجاب على المرأة قائلا« **أن وقوع اللخبطة بالنسبة لعفه النساء لايأتى من كشفهن أو سترهن، بل ينشأ ذلك من التربية الجيدة أو الخسيسه، والتعود على محبه واحد دون غيره، وعدم التشريك فى المحبه**».

ويدافع عن حق المرأة فى العمل «فكل ماتطيقه النساء من العمل يباشرنه بأنفسهن وهذا من شأنه أن يشغل النساء عن البطالة، فإن فراغ أيديهن من العمل يشغل السنتهن بالأباطيل وتلوبهن بالاهواء.. أن العمل يصون المرأة ويقربها من الفضيله»..

ويمجد الحريه «الحريه هى الوسيلة العظمى فى إسعاد أهالى الممالك، فإذا كانت مبنيه على قوانين حسنه عدليه كانت واسطة عظمى فى راحه الاهالى، واسعادهم فى بلادهم، وكانت سببا فى حبهم لأوطانهم» و«الحرية قرينه المساواة فكلاهما ملازم للعدل والاحسان» وايضا «فالتسويه فى الحقوق ليست الا عبارة عن تمكن الانسان شرعاً من فعل اونيل أو منع جميع مايمكن لسواه من اخوانه أن يفعله أو يناله أو يمنع منه شرعاً».

والرأى العام.. إيقاظه، حشده، فعاليته هو السبيل لضمان الحرية والمساواة «فإنه مما يحمل الملوك على العدل ويحاسبهم محاسبه معنوية، الرأى العمومى، أى رأى عموم أهل ممالكهم أو ممالك غيرهم ممن جاورهم من الممالك.. فإن الملوك يستحون من اللوم العمومى، فالرأى العمومى سلطان قاهر على قلوب الملوك والأكابر، لايتساهل فى حكمه، ولايهزل فى قضائه، فويل لمن نفرت منه القلوب، واشتهر بين العموم بما يفضحه من العيوب».

وهو يترجم الدستور الفرنسى ويلقن مواده لتلاميذه..

مادة١« سائر الفرنساوية متساوون قدام الشريعة»..

م٣« كل واحد منهم متأهل لأخذ أي منصب كان أو أية رتبة كانت»..

م٤«ذات كل واحد منهم مستقل بها ويضمن لها حريتها».

وهو أيضا يدافع عن الجمهورية فيقول إن الصراع فى فرنسا يدور بين الملكيين والجمهوريين.. « والملكية أكثرهم من القسوس وأتباعهم، وأكثر الحريين (أى دعاة الحرية) من الفلاسفة والعلماء والحكماء وأغلب الرعية، ، والفرقة الأولى تحاول إعانة الملك، والأخرى تحاول إضعافه وإعانة الرعية، ومن الفرقة الثانية طائفة عظيمة تريد أن يكون الحكم بالكلية للرعية ولاحاجة إلى ملك أصلا..ولكن لما كانت الرعية لاتصلح أن تكون حاكمة ومحكومة وجب أن توكل عنها من تختاره منها للحكم، وهذا هو حكم الجمهورية».

- هكذا يواصل رفاعه معركة العلم والعقل والإستنارة والجمهورية..

لكنه لايكتفى

***

يا أيها الوطن لليسار در

لكن الأمر لم يكن بمثل هذه البساطة، فهو ليس مواجها فقط بمحمد على بكل تسلطه وجبروته، لكنه مواجه أيضا بحاله من التخلف توشك أن تطمس أشياء كثيرة، من بينها الإحساس الوطنى ذاته.

ويصيح رفاعه فى المصريين:

ياصاح حب الوطن :: حلية كل فطن

فمحبة الأوطان .:. من شعب الإيمان

ويصيح أيضا:

مال المصرى كذا دمه.:. مبذول فى شرف الوطن

تفديه العين بناظرها.:. والنفس بخير ذخائرها

بل هو يترجم نشيد المارسليز، مضيفا إليه مسحة مصرية تعبر عن آلام مصر والمصريين:

وكيف يسوغ أن نرضى رعاعا.:.
من الأغراب يبغون ارتفاعا

إلهى كيف يحكمنا ملوك.:.
بسبل العدل ليس لهم سلوك

ولكن أى مستقبل يريد رفاعه لهذا الوطن؟

..«فما يسمونه الحرية ويرغبون فيه هو عين مايطلق عليه عندنا العدل والإنصاف، ذلك أن معنى الحكم بالحرية هو إقامة التساوى فى الأحكام والقوانين بحيث لايجور الحاكم على إنسان»..

والفضائل لها أساس واحد« هو العدل العمومى والإنصاف المشترك بين اعضاء الجميعة (المجتمع)».

وإذا كان هناك تقدم ما فى عملية الإنتاج وخاصة فى الزراعة فإن رفاعة يؤكد:« إن المقتطف لثمار هذه التحسينات الزراعية، المجتنى لفوائد هذه الإصلاحات الفلاحية الناتجة فى الغالب عن العمل واستعمال القوى الآلية، والمحتكر لمحصولاتها الإيرادية إنما هو طائفة الملاك.. فهم من دون أهل الحرف الزراعية يتمتعون بأعظم مزية، فأرباب الأراضى والمزارع هم المغتنمون لنتائجها العمومية والمتحصلون على فوائدها، حتى لايكاد يكون لغيرهم شيء من محصولاتها له وقع..».

بل هو يقتحم موضوعا حساسا هو كيفية تولد القيمة ويقول« لقد اختلف هل منبع الغنى والثروة، وأساس الخير والرزق هو الأرض، وإنما الشغل مجرد آلة وواسطه لاقيمة له إلا بتطبيق على الفلاحة، أو أن الشغل هو أساس الغنى والسعادة ومنبع الأموال المستفادة، وأنه هو الأصل الأولى للمله والأمه.. فالفضل للعمل أما فضل الأرض فثانوى تبعى، وهذا هو مايعتمده أهل الفلاحه ويستدلون على ذلك بأنه لايمكن إيجاد الخصب فى الأرض إلا بدوام الشغل واستمرار العمل، وإلا لبقيت مجدبة.. فإن الشغل يعطى قيمة لجميع الأشياء التى ليست متقومه بدونه ويقول« يعني لو زرعنا أرضا خصبة وميزنا مايمكن أن ينسب من إيرادها للعمل، وما ينسب للخصوبة منه، وفرزنا كل على حدة وجدنا محصول العمل أقوى من محصول الخصوبة».

ثم هو يلخص فكرته فى مقولتين أكاد أجد نفسي مضطرا إلى مقارنتها بعبارات مماثله لكارل ماركس، تقول المقولتان:

-« إن المنبع للسعاده(الثروة) هو العمل والكد)

-«إن قيمة العمل مجسمة للمصنوعات والمشغولات».

ويواصل رفاعه دفاعه عن العمال وانتقاده لمسلك الملاك قائلا:« إن الملاك فى العادة

تتمتع بالمتحصل من العمل ولاتدفع نظير العمل الجسيم إلا المقدار اليسير الذى لايكافىء العمل.. فما يصل إلى العمال في نظير عملهم في المزارع، وإلي صناع الآلات في نظير إصطناعهم لها هو شيء قليل بالنسبة للمقدار الجسيم العائد إلى الملاك، فإن المالك يستوفى لنفسه أكثر محصول الأرض ولايعطى لأرباب الأعمال والأشغال منها إلا قدرا يسيرا، ولاينظر إلى كون بعض العمال هو الذى حسن الزراعة بشغله، واخترع طرائق منتجه» والذي مكن الملاك من ذلك» هو حق التملك ووضع اليد على المزارع بما يسوغ للملاك أن يتصرفوا فى عمليات أملاكهم التصرف التام، وأن يعطوا للعمال بقدر مايظنون أنه من لياقتهم، ويعتقد المالكون إنهم أرباب إستحقاق عظيم بسبب التملك، وإنهم الأولي بالسعادة والغنى.. وأن من عداهم من أهل المملكة لايستحق من محصول الأرض شيئا إلا في مقابل خدمته المأمور باجرائها، فيترتب علي هذا أن كل من يريد من الأهالي أن يتعيش من الخدمه التي هي العمل يصير مضطرا، لأن يخدم مقابل القدر الذى يتيسر له أخذه من الملاك بحسب رضائهم ولو كان هذا القدر يسيرا جدا ولايساوى العمل» فقط أتذكر عبارات مماثلة لكارل ماركس.

بل هو يواصل وكأنه ينقل نصا» فاذا وجد بالجهة كثير من الشغالين فإنهم يتناقضون فى الأجره، ويتنافسون في ذلك لمصلحة صاحب الأرض، مع أن الأرض تتحسن محصولاتها بالعمل، فلايمكن أن يكون ذلك التحسن والزيادة والخصب إلا بالعمليات الفلاحية الصادرة من هؤلاء الأجرية الذين تناقضت أجرتهم».

ثم هو يبسط هذه الأفكار ويصوغها شعرا يحفظه تلاميذ المدارس، فى كتاب ألفه وقرره عليهم أسماه «تعريب الأمثال فى تأديب الأطفال» ويقول:

من رام نظمه بسلك السعدا.:. فليسعد الناس ليبقى مسعدا

يحب مثل ماله لغيره.:. يعطى أخاه جانبا من خيره

* ثم أن..

ولم يمهل الوشاه رفاعه طويلا فكتبوا للخديوى أن رفاعة « يردد أفكارا تهيج الرعية وتحضها على التمرد وعدم إطاعة الحاكم طاعة مطلقة.»

وينفي رفاعه إلي السودان بصفة خوجه أى مدرس.

وتسجن كتبه فى مخازن الحكومة، ويمنع تداولها..

لكن عبق الإستنارة يبقى.

ويبقى معه تلاميذ رفاعه الذين اجهد نفسه فى تعليمهم تاركا لمصر جيلا كاملا من المثقفين المصريين الذين واصلوا معركة بناء مصر الحديثة ومجتمعها المدنى..

تعقيب على رسالة خاصة

لعل للرسالة شديدة السخونة التى وجهها الأستاذ وفاء حجازى بشأن ورود اسمه مقرونا بمذبحة كفر الدوار مايبررها. فـفجأة يجد الإنسان اسمه مقترنا بمذبحة هى بشعه بكل المعايير.

ولعل موقف المؤرخ لايختلف عن موقفه، لكن للمؤرخ حدوداً فى التعامل مع ادوات البحث. أو مايسمى بالمصدر، خاصة اذا ماكان وفق التعريف الاكاديمى من مصادر الدرجة الأولى.

فأنت حيال شريط مسجل بصوت تعرفه يقرر واقعة محددة، وليس امامك سوى أن تورد الواقعه منسوبة لصاحبها، وليس أمامك أن تتجاهلها، ذلك أن اخفاء المعلومة هنا يصبح مجرد نوع من الممالأه غير المفترضة فى علم التاريخ.

فالمؤرخ لاينتقى المعلومات، فيورد منها مايأتى على هواه، ويتجاهل مالايأتى على هواه أو على هوى أصدقائه، أو من يتحسب من إغضابهم.

فقط عليه أن يورد المعلومه منسوبه لصاحبها، وعلى صاحبها يقع عبء الخطأ والصواب.

هنا قد نقع فى مطب التشهير بالغير، أو يتطاير شرر غير حقيقى حولهم، وهذا صحيح، لكننا لسنا فى مجال الكتابه السياسية التى تضع النوازع والهوى فى الاعتبار الأول.

وعلى الطرف الآخر أن يوضح وأن يحدد وجهة نظر جديده، ومن هنا - ومن هنا فقط - يمكن للمعلومه التاريخية أن تزدهر باكتمال الحقيقة.

لكن الاستاذ وفاء حجازى غضب وثار وله الحق، وله علينا أن ننشر غضبه على الملأ، وقد فعلنا، وبهذا نكون قد اقتربنا من التعرف على الحقيقة التاريخية.

فلقد ظل العمال والشيوعيون والتقدميون ولأمد طويل يتهامسون بأن منظم مذبحه كفر الدوار هو الضابط وفاء حجازى، وأنا شخصيا عندما سمعت- لأول مره- اسم وفاء حجازى، سمعته مقرونا بهذه الواقعه.

لكن النشر اتاح للاستاذ وفاء حجازى فرصه نادره وهو يبرئ نفسه من وصمه المشاركه فى هذه المذبحة.

ولست أعتب عليه سخونه رسالته، فقط أعتب عليه تصوره لإمكانية أن يحبث المؤرخ بأدوات بحثه، وأن يديرها كى تستدير للوقائع وترفض إيرادها.

ولست اعتقد أن أحدا لا المرحوم عبد صالح ولا رئيس التحرير ولا أناقد قصد الاساءه اليه، فقط هى روايه متواتره، ولعلى ادهش أن صاحبها لايعرفها، بل ولست اتوقع أن تكون المره الأولى التى يسمع فيها بنسبه هذا الأمر اليه.

على أيه حال...

ثبت تاريخيا الآن- وهذا مفيد- نفى نسبه هذه الواقعه لوفاء حجازى.. ويبقى على الباحثين والمؤرخين البحث عن الاسم الحقيقى للفاعل، والبحث عن مدى مسئوليته عن هذه المذبحة، وهل فعلها بقرار مسبق من أعلى، أم أنه قد بادر بالعنف بارادته؟

ولعله من المفيد أن نتعاون جميعا فى استجلاء الحقيقة، وأن نسعى لفتح ملفها الدامى، والذى لم يزل يمثل جرحا غائرا فى قلب الطبقة العاملة المصرية.

ولعله من غير المقبول أن يتصور البعض أن مثل هذا الملف يجب أن يغلق حتى لانفضبه.

يبقى بعد ذلك أن نؤكد تقديرنا واعتزازنا بشخص الاستاذ وفاء حجازى.

وأن نؤكد ايضا حق الباحثين والمؤرخين وجماهير العمال فى استقصاء الحقيقية عن واقعة داميه تمس تاريخ الطبقة العاملة المصرية، وتاريخ ثورة يوليو على السواء، ولابد لمثل هذا الاستقصاء أن يصيب البعض برذاذ قد يكون مؤذيا، وهنا يكون التصحيح واجبا. فقط يكون تصحيحا مشجعا على استقصاء الحقيقة الحقيقية، وليس ترويعا كأنه يحذر من التلامس مع هذا الملف الدامى. والذى سيظل داميا شئنا أم أبينا

مع خالص تحيتى

د. رفعت السعيد



أوراق اعتماد لمن يخصه الأمر

د. فخرى لبيب

توالت على مدى عامين تقريبا سلسلة حلقات لمحمود السعدنى في مجلة الشباب ثم فى« كتاب» عن رحلته خلف الأسوار بعنوان «الطريق إلى زمش».

ولن أتعرض هنا لرحلته الحقيقية منذ ولج المعتقل حتي خرج، وحالته النفسية والمعنوية والشعارات التي رفعها: «من أجل الإفراج عنه»، رايات ملطخة يعف أى قلم عن وصفها فوق الورق حتى قلمه هو، الذى لم يذكرها البتة رغم معرفة جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين بين عامى ١٩٥٩، ١٩٧١ بها.

ولو كان السعدنى صادقا حقا فى عرض رحلته، لكان بين أيدينا الآن كتاب آخر يحكى لتجربة خاصة متميزة، تجربة «كاتب» لم تكن له قضية من تلك القضايا التى تشغل بال الناس ولاهدف يدافع عنه، زج به الى الجحيم دون أن يدرى، حتى غادره، لماذا قبض عليه؟ لماذا نكل به؟ لماذا حرم من أسرته وحرمت أسرته منه؟ لماذا أوقع به هذا العقاب دون أن يكون له فى العير أو النفير؟ لماذا خلعوا عنه استاره ليغدو عاريا هكذا ليمسك به ضعفه فينهار منذ اللحظة الأولى؟.

وجاءت للسعدنى فرصة أن يكتب فى مجلة يقرأها آلاف الشباب فوجدها مناسبة لتغطية ضعفه بصب جام« غضبه» لاعلى من فرقوه ولكن على من أحاطوا اشلاءه أثناء أنهياره بكل العناية والرعاية حفاظا على إنسانيته.

والحلقات «والكتاب» نموذج للتلفيق الذى لاأساس له من الصحة، فالسعدنى، فيهما، ينسب إلى الشيوعيين أفكارا مزعومة ثم «يدعمها» بحكايات مختلقة «لإثباتها». كما يطفح «الكتاب» بالسباب والشتائم والسخائم وهى لاتدخل بأى حال من الأحوال تحت بند السخرية لكنها تقع تحت طائلة القانون. فالكاتب الساخر الحق هو ذلك الذى يمتلك شجاعة السخرية اللاذعة من تعسف السلطة وليس السخرية من ضحايا عدوان السلطة، وبطشها.

ولن أتناول بالتفصيل هنا كل الأباطيل التى جاءت في تلك الحلقات فهى تحتاج إلى كتاب آخر ربما يفوق «كتابه» حجما لتفنيد ما احتواه فى كل صفحة وفقرة وسطر، لكنني سأكتفى ببعض النماذج:

(١) الفصل الخامس، صفحات ٧٣، ٧٥، ٧٦ يقول: « اكتشفت أن الحركة الشيوعية تضم عددا لابأس به من اليهود»، لهم «نفوذ كبير فى التنظيمات الشيوعية ولكن في الخفاء»، ولديهم « تعليمات خلال فترة وجودهم بالواحات بعدم الإعلان عن دورهم الحقيقى فى الحزب». تلك هى الفكرة المزعومة أما القصة المختلقة لإثباتها فهى أن ريمون دويك، وهو من أصل يهودي، وقف فى المحكمة وأعلن أنه «عضو قيادى بالحزب الشيوعى المصرى»، فحكمت عليه المحكمة بعشر سنوات وجازاه الحزب بمحاكمة داخلية أخري قضت بفصله من الحزب لإفشائه هذا السر الخطير و«مخالفته للتعليمات الصريحة».

والحقيقة أن العدد «لابأس به» كان سبعة أفراد من أصل يهودى متواجدين فى ثلاثة تنظيمات شيوعية في حين كان عدد المعتقلين والمسجونين الشيوعيين يتجاوز السبعمائة شخص أما نفوذ أى منهم فلم يكن له أى سند، مثله فى ذلك مثل أى عضو آخر، غير صحة رؤيته السياسية وصلابته فى مواجهة التنكيل وإخلاصه وتفانيه علي مدى تاريخه. أما القصة الملفقة فحقيقتها أن ريمون دويك كان متهما فيما سمي بقضية الشيوعية الكبرى «فؤاد مرسى وآخرون»، ولم يعلن ريمون أمام المحكمة على الإطلاق أنه عضو قيادى أو غير قيادى. وقد حكمت المحكمة عليه بثماني سنوات لاعشرولم يحاكم داخل الحزب أو يفصل منه على الإطلاق، (ويمكن الرجوع الى دوسيه القضية. كما أنها موثقة على لسان بعض من أبطالها «**حلمى ياسين، سعد رحمى والدكتور فؤاد مرسى**» فى كتاب «الشيوعيون وعبد الناصر- الجزء الثانى من ص٢٩٩ إلى ص٣٥٥ **لفخرى لبيب**).

(٢) الفصل التاسع ص٨٥ وفيه حكاية مختلقة عن الاجتماع الأول للجنة الحياة العامة دمج فيها أفكاره المزعومة، وفيها يقول: «حضر الأستاذ **أحمد طه** عن (حدتو) والأستاذ **سيد عبدالله** عن الحزب الشيوعى..» و« فوجئت بالاستاذ عبد الله. يعرض بعض المواقف التاريخية التى حدثت فى معتقلات سابقة. وأن بعض الزملاء فى معتقل أوردبى أبو زعبل ماتوا بسبب سوء توزيع المواد الغذائية لأن المشرف على التوزيع كان من تنظيم (دش) وكان يخص اعضاء تنظيمه بكميات وفيرة من السلامون..» فرد عليه مندوب (طش) بأن هذا الكلام، مؤامرة ضد ممثلى الجماهير الكادحة... واستمر الجدل» أسبوعا كاملا ونحن نستمع إلي سرد تاريخى..» والفكرة التى يود السعدنى زرعها هنا هى تسفيه الشيوعين وفرض انطباع بافتقادهم أى شعور

بالمسئولية. أما القالب الذى حاول أن يصب فيه هذه الفكرة المزعومة فقد خانه فيه التوفيق فى التلفيق. إذ أن حدتو التى زعم وجودها فى اللجنة ممثلة بأحمد طه كانت ترفض ، في الواحات المشاركة فى الحياة العامة منذ البداية، ولذا فإنها لم تكن هنالك فى اللجنة بأية صورة من الصور كما أن سيد عبد الله، رحمه الله، ممثل الحزب الشيوعي المصرى والذى هاجم (دش) حسب القصة الملفقة هو تاريخيا من (دبش) فكيف به يبدأ الاجتماع بقطيعة تمسه هو شخصيا والأغرب فى كل ذلك أن الآخرين يردون له الصاع صاعين ويتهمونه بالتآمر لأنه هاجم نفسه ولم يهاجم أحدا منهم!!

(٣) الفصل الثالث عشر، ص١٢٥ ينسب السعدنى إلى «المعلم الإلزامى فهمى حبيب أو فخرى حبيب أو فهمى لبيب أو فخرى لبيب) مسئول الواحات» أنه « كان يرى كل مخلوق خارج تنظيمه الحديدى هو بوليس» ،والسعدنى يستخدم هنا صفة المعلم الإلزامى ، باعتبار أن تلك المهنة من وجهة نظره سيئة يقصد بها السخرية ممن ينسب إلي ،أما عن القول المزعوم الذى يسقطه على لسان فهمى حبيب فلم يصدر عنه البتة، لكن السعدنى يحاول غرس فكرة أن هذا المسئول كان متعصبا ضد كل من هم خارج تنظيمه إلى حد اتهامهم بالبوليسية، متحيزا الى كل من هم داخل تنظيمه مهما تدنت كفاءتهم. ليصل إلى حكايته الملفقة عن حديث لم يحدث أجراه هو مع فهمى حبيب الذى قال له أن الصحافة سوف تنمو علي يد صحفى «تافه» يدعى صبحى عبد الوهاب وأن حل مشاكل الاقتصاد سوف يتحقق على يد «مندوب صحفى بالقطعة فى الدوائر المالية» والأدب على يد «صبحى منجد».

والحقيقة أن السعدنى ماكان يشغل باله أبدا حينذاك الصحافة والاقتصاد والأدب فى مستقبل غير منظور، كان يشغل باله العرائض المتواصلة طلبا للإفراج وما كان لفهمى حبيب أن يقول هذا اللغو والحركة الشيوعية كلها حينذاك بأعضائها وأصدقائها عامرة بأعلام فى الاقتصاد والصحافة والأدب. (راجع «قضايا فكرية». يوليو ١٩٩٢ : «الابداع والمبدعون فى المعتقلات والسجون - لفخرى لبيب».

(٤) الفصل الرابع عشر: حدث أن أكل المعتقلون من جوعهم ثمار نبات الخروع فأصيبوا بالتسمم ويتخذ السعدنى من تلك المأساة مادة يلفق حولها حكاية لم تحدث أبدا. فيقول فى ص١٣٧ :« المعلم الإلزامى فهمى حبيب». صرخ كمسئول «هايف» فى مأمور السجن بأن الإدارة هى المسئولة لأن «السجن مفيش فيه ظبط ولاربط» كذا مسئولية الصول شاهين مما ترتب عليه سوء علاقته بالمعتقلين. والحقيقة أن المعتقلين جميعا كانوا على عكس ما ادعى يناضلون ، بأساليب مختلفة، لكسر هذا الظبط والربط، ولم يكن هناك من يطالب بالاستسلام له غير من انتابهم الخوف والذعر والانهيار خشية استفزاز الإدارة، ويمكن التيقن من حقيقة ماحدث بالرجوع الى: «الأقدام العارية» ص ١٧٠-١٧١ لطاهر عبد الحكيم ١٩٧٤، «شيوعيون وناصريون ص١٢٢-١٢٣ لفتحى عبد الفتاح» ١٩٧٥، «رسائل سجين سياسى إلى حبيبته»- الجزء الثانى ص٩٧- ٩٨ لمصطفى طيبة» :١٩٨٠، «الشيوعيون وعبد الناصر» الجزء الثانى ص٢٢٥ لفخرى لبيب، ١٩٩٢.

ويتحدث السعدنى فى نفس هذا الفصل ص١٣٨ عن الجرب الذى أصاب المعتقلين وانتهاز فهمي حبيب «الفرصة لممارسة نضاله فقرر الدخول فى إضراب عن الطعام حتى تصل بعثة طبية... تتولى علاج المعتقلين..واستعد بعض المعتقلين للإضراب بحلق رءوسهم زلبطة.. ثم عدل البعض عن اضرابهم..وانتهى الإضراب الي الفشل». وفيما يلى بعض النقاط للإيضاح:

(١) كانت هنالك إضرابات جزئية يقوم بها عدد محدود من المعتقلين تستهدف استدعاء النيابة لتسجيل الوضع أو الضغط لعلاج الزملاء أو بعضهم، وقد حدثت هذه الإضرابات كثيرا. وحققت الكثير أيضا.

(٢) الإضراب الشامل وقد حدث فى الواحات مرة واحدة من ٤ يوليو ١٩٦١ إلى ٢١ يوليو ١٩٦١ وذلك لمواجهة الأوضاع الكلية للمعتقلين. وكان إضرابا مشهورا بحق في الأداء والنتائج.(الشيوعيون وعبد الناصر» الجزء الثانى- ص ٢٨٢- ٣٣٠). وكان السعدنى حينئذ قد أفرج عنه منذ زمن طويل.



فخرى لبيب

(٣) دخول الاضراب تطوعى اختيارى ولم يحدث أبدا أن تراجع مضرب حتى وإن بلغت حالته حافة الموت.

(٤) لايستعد المضرب للإضراب بحلق رأسه زلبطة أذ لاعلاقة للإضراب بشعر الرأس.

ولاتعليق على التلفيق.

(٥) الفصل السابع عشر. ص١٦٧، يكتب السعدنى أن«.. بعض الجهلاء وأنصاف المتعلمين والمجانين كانوا يبحثون عن دور للزعامة.. وأبرز هؤلاء كان فهمى حبيب الذى تخصص فى..والتشنيع..كما حدث مع مصطفى طيبه الذى اتهمه الزعيم المنترى إياه بعد ١٣ عاما خلف الأسوار، بأنه اتفق مع المباحث العامة على إطلاق سراحه مع وعد منه بالكف عن النضال.».

وتلك الحكاية نقطة من طفح هذا «الكتاب» الفاجر وتعليقى يجىء بقلم مصطفى طيبه نفسه فى كتابه «رسائل سجين إلى حبيبته»- الجزء الثانى ص٧٢ حيث يقول عن فهمى حبيب (أو فخرى لبيب) أنه «راجل ونص»وفي ص٨١ على لسان أحد السجانة يوم مذبحة الواحات، «كانوا رجاله كان فيهم بطل حقيقى فخرى لبيب، أعرفه، بعدما وصل للواء همت صرخ فى وشه، قال له :أنت قاتل.» وراح تدفع الثمن هل لو كان فهمى حبيب (فخرى لبيب) قد اتهم مصطفى طيبة حقا بهذه القصة المزعومة لكتب مصطفى طيبه عنه ماكتب؟ أليس من حقه تماما وقد طعنه في صميم شرفه السياسى والإنسانى أن يتجاهله على الأقل، إن لم يهاجمه؟.

تلك عينات فقط من الزعم والتخليق والتلفيق، وهنالك عينات عديدة لأنماط أخرى من التوليف والإستهانة بالقارئ، نذكر منها:

(١) الفصل السادس عشر ص١٥٨، قصة عن الدكتور لويس عوض ونزحه البكابورت فى معتقل المحاريق. والدكتور لويس عوض لم يذهب إطلاقا إلى معتقل المحاريق بالواحات.

(٢) الفصل الثانى والعشرون ص٢١٤، قصة عن «المطرب النوبى الكبير محمد حمام والذى اكتشفنا موهبته فى السجن»، «واكتشفنا» تعود هنا بالطبع على السعدنى. والحقيقة أن حرس الترحيلة الذى أحضر محمد حمام ودفعته من معتقل أوردى أبو زعبل إلي

معتقل المحاريق حيث تفتحت موهبته وازدهرت هو نفس الحرس الذى أخذ السعدنى ودفعته فى اليوم التالى، للإفراج. وبذا لم يحدث أي لقاء بينهما .

(٣) صفحة الغلاف وامتدادها ص٨١،«زمش» باعتبارها ابتكارا للسعدنى والحقيقة أن زمش هذه ظهرت قبل ظهور السعدنى فى المعتقلات بزمان . حيث كان يصنف المعتقلون إلي شيوعيين «وذوى ميول شيوعية»، وهم الذين أطلق عليهم زمش بأخذ الحروف الأولي من الكلمات الثلاث. وقد أطلق المعتقلون الشيوعيون على عنبرهم أيضا « طنجة»، حيث كانت مجموعة الزمش تضم تصنيفات متباينة المشارب خارج التنظيمات الشيوعية، لكن السعدنى «اقتبس» الإسم ونسب إلى نفسه .

خلط الأوراق:

يلجأ السعدنى إلى هذا الإسلوب بغية تحميل الحزب الشيوعي المصرى عام ١٩٥٩ وهى الفترة التى يتحدث عنها أساسا مسئولية أفكار سياسية أو أوضاع تنظيمية سابقة على إنشائه فى ٨ يناير ١٩٥٨ معتمدا فى ذلك على عدم إلمام القارىء العادى بأوضاع الحركة الشيوعية المصرية وأسماء منظماتها المختلفة، إنه يتحدث فى الفصل السابع عشر ص ١٦٦، ١٦٧ عن الحزب الشيوعى المصرى منذ عام ١٩٥٢ إلى ١٩٦٢ باعتباره حزبا واحدا منفصلا والحقيقة غير ذلك إذ أن منظمة «الحزب الشيوعى المصرى» ومجلتها «راية الشعب» تنظيم له كيانه وأفكاره حتى عام ١٩٥٧ وهى غير «الحزب الشيوعى المصرى» الذي تأسس عام ١٩٥٨ وإن كانت جزءا منه، إننا لسنا هنا بصدد تناول سياسات كل منهما وتطورها، لكننا نعرض فقط للخلط المتعمد بقصد البلبلة.

ويستمر فى الفصل التاسع عشر ص١٨٧، ١٨٨، «... وهو الأسلوب الذى أدى بالحزب الى اتهام ماركسى مصرى هو الاستاذ فيليب جلاب، بأنه جاسوس» لتأخر القبض عليه بعض الوقت والحزب الشيوعى المصرى (١٩٥٨- ١٩٦٥) لم يوجه أي اتهام على الإطلاق إلى الصحفى المناضل فيليب جلاب. ولو كان تأخر القبض على شخص ما هو أساس الاتهام بالجاسوسية لكان الكثيرون منهم سكرتير عام الحزب وهو آخر من قبض عليه من اعضاء اللجنة المركزية بعد زمن من بداية الحملة أو المتهمين بالجاسوسية!.

ويقول أيضا في الفصل الثانى والعشرين ص٢١٢، ٢١٦، «حتى الكاتب الشاعر عبد الرحمن الخميسى فى سجن أبو زعبل بأنه مدسوس على المعتقلين لحساب جهاز المباحث.. والحقيقة أن عبد الرحمن الخميسى المناضل المبدع لم يعتقل أو يسجن على الإطلاق خلال الفترة التى يتحدث عنها السعدنى (١٩٥٩- ١٩٦٤)!

التخبط المتعمد:

يقول السعدنى فى الفصل التاسع عشر ص١٨٧ أنه: «ليس أدل على الطفولة السياسية التى كانت طابع الحزب الشيوعى المصرى أنه فى الوقت الذى كان الحزب يؤيد فيه عبد الكريم قاسم كانت السلطة فى بغداد تعادى الجميع رجعيين وشيوعيين. الحزب الشيوعى المصرى لم يكن لديه معلومات إلا المعلومات التى يحصل عليها.. من الحزب الشيوعى العراقى»..

نحن هنا أمام أقطاب ثلاثة : عبد الكريم قاسم، الحزب الشيوعى العراقى ومعلوماته، الحزب الشيوعى المصرى وموقفه. قاسم يعادى الشيوعيين العراقيين (والحزب الشيوعى العراقى بالضرورة يعرف ذلك) فيبلغ الحزب الشيوعى المصري بهذه المعلومة، فيتخذ الحزب الشيوعى المصرى (بناء على هذه المعلومة) موقفا إلى جانب عبد الكريم قاسم وضد الحزب الشيوعى العراقى (مصدره الوحيد فى المعلومات)! ولاتعليق على مثل هذا الاستهتار غير المحدود بذكاء القراء.

صك بالتبرئة:

يقول السعدنى في الفصل السادس عشر ص١٥٣، «فى بداية الصراع بين بغداد والقاهرة رفع الشيوعيون المصريون شعار الإطاحة بالحكومة ،فأعطوا الفرصة للحكومة للإطاحة بهم». وكانت الإطاحة «ساحقة ماحقة» وحقيقة الأمر أن الحزب الشيوعي المصرى كان قبل ثورة العراق وبعدها يؤيد عبد الناصر وطنيا واقتصاديا واجتماعيا، ويختلف معه حول قضية الديمقراطية فى الداخل وفى شكل الوحدة العربية لافى ضرورتها. وعندما قامت ثورة العراق بقيادة عبد الكريم قاسم طالبت بالوحدة الفيدرالية مع مصر وأصر عبد الناصر على الشكل الاندماجي الذى تمت به الوحدة المصرية السورية ورفضت العراق تشن عليها عبد الناصر حربه متهمها إياها بالشيوعية والعداء للوحدة العربية فى الوقت الذى كان يعانى فيه الحزب الشيوعى العراقى من حكم عبد الكريم قاسم (راجع «قصة ثورة يوليو- الجزء الثالث.أحمد حمروش) (الشيوعيون وعبد الناصر- الجزء الثانى ص٥٨- ٦٠) ،ووقف الحزب الشيوعى المصرى إلى جانب الشكل الفيدرالى فى الوحدة وهو نفس موقفه من الوحدة المصرية السورية. إذن فالموقف لم يكن خاصا بمساندة عبد الكريم قاسم لكنه كان فى الأساس موقفا من قضية الديمقراطية والوحدة العربية والذى ثبت صحته على لسان عبد الناصر نفسه بعد إنهيار الوحدة المصرية السورية.

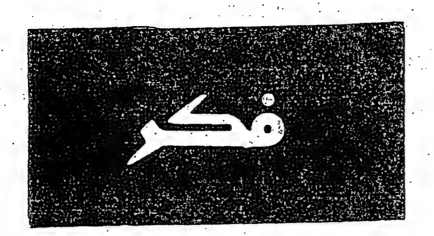
ليست القضية بأية حال رفع الحزب الشيوعى المصرى شعار الإطاحة بعبد الناصر، فذلك لم يحدث ، لكن القضية تكمن فى السعدنى نفسه الذى يبحث عن سبب يرجعه إلى الشيوعيين فيكون عذرا ورخصة تبرر له مافعله« للإطاحة بهم قبل أن يطيحوا به» ، ولذا يكون المجنى عليه بالبطش والتعذيب هو المدان ، أما الجاني فبراء إذا كان في وضع الدفاع عن النفس!!.

ذلك هو الدرس الذى انتهى اليه السعدنى، القوة الباطشة صائبة أو الارتباط بها على الأقل يمنحه الأمن والأمان ، فلا أقل من رد الجميل بتبرير بطشها.

لم يبدأ هذا الدرس من هذا الكتاب عام ١٩٩٣ لكنه بدأ عام ١٩٥٩ عندما انتهى السعدنى إلى أن أكبر قوة ضاربة فى البلد هى وزير الداخلية، فقرر الإلتصاق به لضمان أمنه وأمانه، وهكذا التصق بعد خروجه مباشرة، لكنه لم يضع فى الحسبان أبدا أن يأتى من داخل قادة الثورة من يضرب رجال الثورة باسم ضرب مراكز القوى، وهكذا ضرب السعدنى فى ١٥ مايو ٧١ لابسبب موقف نضالى أو مبدئى ولكن بسبب التصاقه بوزير الداخلية، أى ضرب باعتباره شئيا ما عالقا بوزير الداخلية، وقد أصابه الفزع، وهو الذى يعرف قدر نفسه، عندما وجهت اليه تهمة محاولة قلب نظام الحكم، فكان دفاعه استمرارا لشعاراته فى طلب الإفراج عام ١٩٥٩ مؤكدا أنه ليس من ذلك الصنف الذى يقلب أنظمة الحكم، ولكن أقصى ما يستطيعه هو أن يقلب نفسه فقط.

ويبدو أن تلك الأزمة الدفينة والتى مازالت تعشعش في ثناياه حتى العظام هى التى دفعته إلى محاولة تغطية نفسه، بصفحات من الأوحال يصبها على من قاوموا وصمدوا ولم ينهاروا فانهال عليهم يدفعهم بكل الشتائم والسخائم وهو يتصور أنه كلما قبع سبابه كلما انتصر على هزيمته، وكلما هون من شأن الاخرين وسفه تضحياتهم تلفيقا وبهتانا كلما علا شأنه والتأم شرخه. لكن السابح فى الوحل لن يطفو أبدا وإن التصق بالسلطة أي سلطة وكل سلطة.

وكان الأجدر بالسعدنى وبيته من زجاج إلا يرجم الاخرين بالحجارة.



(هذه الدراسة التي كتبها المفكر الأردني« ناهض حتر» والتي ننشرها على ثلاث حلقات، تطرح قضية الماركسية من وجهة نظر خاصة- قد نتفق أو نختلف معها، ولكنها في النهاية تناقش قضايا حقيقية وتدعونا للتفكير النقدي..وهذا هو المهم)

مستقبل الماركسية العربية

إلى ذكرى سليم خياطة

ناهض حتر

-١-

بينما يعلو صخب الدعاية البرجوازية المتهللة طربا: « ماتت الشيوعية»، وبينما يغادر جيل عالمي بأكمله ساحة النضال الطبقي، يائسا، وتتحول الأحزاب الشيوعية العربية تباعا إلي الليبرالية، والتبشير ببرنامج «تحسين شروط العبودية»، يغدوالسؤال عن مستقبل الماركسية العربية، من وجهة نظر البرجوازي الغربي- والماركسي العربي المرتد أو اليائس- ضربا من السخرية المرة. فأي مستقبل للماركسية العربية، بينما المفروض، والظاهر، أن الماركسية بعامة، قد غدت جزءا من الماضي؟.

غير أننا نطرح السؤال ذاك، لأننا نعتقد، الآن أكثر من أي وقت مضى، أنه يساوي بالضبط، السؤال عن مستقبل الأمة العربية.

لن نجادل الدعاية البرجوازية أكثر، وسنكتفي، قبل أن نشرع بالبحث، ببضعة ملاحظات نراها ضرورية في هذا المقام. أننا نرى المشهد الراهن، ونفهمه جيدا: فبينما ترقص البرجوازية العالمية، بمزيد من الانفعال، على قبر الأنظمة الستالينية، تود، من كل قلبها، أن تدفن، مع تلك الأنظمة، الماركسية والإشتراكية. لذا، فهي تخلط، بصورة متعمدة بين الإشتراكية، بوصفها البديل التاريخي الضروري عن الرأسمالية وبين النظام الستاليني، فموت الثاني إذن، يعني موت الأولى. وعلى الخط نفسه، تجتهد في أن تماهي بين الماركسية، بوصفها منهجية علمية حية، وبين الأيديولوجية السوفياتية الميتة فعلا.

للوهلة الأولى، وفي مناخ صخب الدعاية البرجوازية« المنتصرة»، ويأس الاستسلام لها، يبدو من الصعب دحض منطق الدعاية تلك، خاصة وأن المنطق ذاك، يستند- وهذا مصدر قوته- إلي ركام هائل من إدعاءات موسكو، وأتباعها في الحركة الشيوعية العالمية، القائلة إن الشيوعية- لاالاشتراكية فحسب- تبنى- أو كانت تبنى- في الاتحاد السوفياتي، وإن الماركسية- اللينينية الأكثر «نقاء» موجودة، بالضبط، في كراسات دار التقدم المنشورة بمئات ملايين النسخ، وفي كل اللغات تقريبا.

غير أن ما يبدو للوهلة الأولى، لايصمد للنقد. فالدعاية تظل دعاية، في نهاية المطاف. صحيح أن الدعاية تلك، تنطلق من واقع مادي يتمثل في السقوط الهزلي« للمنظومة الاشتراكية وعلي رأسها الاتحاد السوفياتي» بين براثن القوى الرأسمالية- وهو بلا شك، انتصار كبير جدا لهذه الأخيرة- وصحيح أيضا، أن لتلك الدعاية نتائج مادية، تتمثل في تدمير مقاومة جيل عالمي كامل من الماركسيين، وتحطيم وعيهم، ودفعهم نحو الاستسلام الأيديولوجي». صحيح هذا وذاك، ولكن المفارقة الكبرى تبقى أن تفسخ الأنظمة الستالينية وإفلاسها وسقوطها، ليس غير مساو لموت الماركسية فحسب، بل هو المثل الأروع على صحتها وتفوقها العلمي علي جميع مدارس الفكر البرجوازي في حقل التاريخ الاجتماعي. **إن سقوط الأنظمة الستالينية هو تأكيد تجريبي للمقولات الماركسية الأساسية: أولوية الاجتماعي على الأيديولوجي، والصراع الطبقي، والتناقض الحتمي بين تطور قوى الإنتاج وتخلف العلاقات**

الاجتماعية، وضرورة دكتاتورية البروليتاريا فى المرحلة الانتقالية بين الرأسمالية والإشتراكية ، وفى الواقع، لايمكننا أن نجد، خارج الماركسية، تفسيرا علميا لقيام الأنظمة الستالينية وانهيارها.

لقد لاحظ **لينين**، بقوة، اعتبارا من أوائل عام ١٩٢٢ ،إن«**البيروقراطية تكاد تخنقنا**»،وخاض، على الرغم من تدهور صحته ، نضالا دءوبا ضد تبقرط الدولة السوفياتية، وضد الإتجاه البيروقراطي الروسي الكبير، القومى الشوفينى. ورغم أن وفاته المبكرة قد منعته من بلورة نقد متكامل لبدايات تشكل النظام الستاليني، فإنه ترك من الملاحظات مايكفى للتنبوء، من وجهة نظر الماركسية. باتجاهات تطور الاتحاد السوفياتى اذا ماانتصرت البيروقراطية. وقد كان **ليون تروتسكي** هو الذى وضع، فى وقت لاحق، ماتقترحه المنهجية الماركسية بصدد المصير التاريخى للدولة السوفياتية. ،ومن بعده، كان الباحثون الماركسيون بالذات هم الذين قدموا الإسهامات الأكثر جذية فى حقل الدراسات السوفياتية.

لقد انتصرت البيروقراطية فى الاتحاد السوفياتي، وحولت ديكتاتورية البروليتاريا إلى ديكتاتورية ضد البروليتاريا .لقد كان **وجود البيروقراطية وامتيازاتها، يحتمان إقصاء البروليتاريا عن الإدارة الاقتصادية وعن السياسة، ويفرضان القمع البوليسي للمعارضة**.وكان تروتسكى يتوقع (١٩٣٨) إما قيام الجناح البرجوازى الكمبرادورى، من البيروقراطية بإنهاء الطابع العمالى للدولة السوفياتية، والغاء تدويل الملكية والعودة إلى الرأسمالية، وإما قيام البروليتاريا بإنهاء ديكتاتورية البيروقراطية وفتح الطريق نحو الاشتراكية .إذن، فالنظام الستالينى، من وجهة نظر التحليل الماركسى، هو نظام غير قابل للحياة.**فالبيروقراطية ليست طبقة، وديكتاتوريتها بالضرورة مؤقتة**، إذ أنها تقوم على توازن فى القوى بين الطبقات المتصارعة وتسقط حالما تنتهى مرحلة التوازن تلك. وإذا كان النظام الستالينى قد عاش أطول مما ينبغى، فذلك لأن **مصالح البيروقراطية قد تطابقت مع ضرورة التنمية الوطنية المستقلة فى الاتحاد السوفياتي**.

وقد كان المشروع التنموى السوفياتى المشروط بالاستقلال عن الرأسمالية العالمية



تروتسكى

حدثا تاريخيا ضخما فى القرن العشرين: صنع الاتحاد السوفياتى، وحوله إلى دولة عظمى مستقلة عن الامبريالية ومناوئة لها ، الأمر الذي خلق، وبصورة خاصة بعد الانتصار السوفياتي على النازية، ميزان قوى عالميا فى غير صالح الإمبريالية، مكن حركة التحرر الوطنى العالمية من تحقيق انتصارات مهمة على صعيد الاستقلال والتنمية، ونحن نعيش اليوم، نهاية هذه المرحلة التاريخية، إثر وصول المشروع التنموى السوفياتى إلى لحظة التأزم، والانعطاف، بالتالى، نحو الرأسمالية أو الاشتراكية، وماحدث **أن انتصار القوى الرأسمالية، قد أنهى استقلال الاتحاد السوفياتى حيال الامبريالية، ومكن الأخيرة من تعديل ميزان القوى العالمى لصالحها، الأمر الذي أدى إلى سلسلة من الهزائم والتراجعات لقوى حركة التحرر الوطنى العالمية**.

أما لماذا انتصرت القوى الرأسمالية في الاتحاد السوفياتى- ولا نعرف بعد إذا كان انتصارها هذا مؤقتا أم «دائما»- فذلك يعود، فيما نعتقد، إلى أن البيروقراطية السوفياتية قد تمكنت، على أرضية نجاحها في تحقيق المشروع التنموى السوفياتى، من تدعيم قواها وزيادة امتيازاتها وتدمير مقاومة البروليتاريا وتحطيم وعيها وتذريتها سياسيا، لذلك لم تواجه القوى الرأسمالية فى الاتحاد السوفياتى ، حتى الآن، مقاومة بروليتارية قادرة على حماية الطابع العمالى للدولة السوفياتية، وفتح الطريق إلى الاشتراكية.

إن التحولات الجارية فى الاتحاد السوفياتى، وبلدان أوروبا الشرقية، منذ أواسط الثمانينات وحتى الآن، تعكس صيرورة **تحول البيروقراطيين إلى رأسماليين،والامتيازات البيروقراطية إلى امتيازات رأسمالية، وديكتاتورية البيروقراطية ضد البروليتاريا إلى ديكتاتورية البرجوازية- التى لايمكنها إلا أن تكون كمبرادورية- وبالتالى ديكتاتورية الامبريالية ضد البروليتاريا في الاتحاد السوفياتي**.وفى صيرورة تحول هذا الأخير من الاستقلال إلي التبعية للإمبريالية ، يتفكك « الاتحاد »،إذ أن« الاتحاد » الذي لا بد منه، الضرورى ، من أجل الحفاظ على استقلال المجموع، يصبح نافلا فى إطار التبعية. فالبيروقراطيات «القومية» في الأجزاء، تريد هى ، بدورها ، أن تصبح وكيلة للإمبريالية، كمبرادورا في إطارها القومى الخاص بها ، ويصبح من الضرورى لها ، بالتالى ، أن تنفصل، مهما كان ذلك غير واقعى، التبعية تقتضى التجزئة، والتجزئة لن تقف عند حد، خالقة ازدهارها للقوميات المتعادية، المنشطرة ذاتيا ، فى سلسلة من حروب الحدود المجنونة، وهدر الامكانيات- بما في ذلك السوق الكبيرة الموحدة..

***

فى غضون وقت قصير سينجلي غبار الحملة الدعائية البرجوازية الهادفة إلي قبر الماركسية عن ثلاث حقائق صلبة هى:

أولا: **إن الصراعات الطبقية بين القوى الرأسمالية والإمبريالية وبين الطبقات المستغلة والشعوب المضطهدة، هى صراعات موضوعية لايمكن تجاوزها أو دفنها بقرار أيديولوجى أو حملة عسكرية أو دعائية؛**

وثانيا: **إن فشل الحركة الشيوعية العالمية فى إقامة الاشتراكية** حتى الآن أو سقوط الأنظمة الستالينية، وتحول الاتحاد السوفياتى نحو الرأسمالية، **لايشطب ولايمكنه أن يشطب، هدف التحرر من الرأسمالية والامبريالية من جدول أعمال البشرية؛**

وثالثا:إن الماركسية ، بوصفها النظرية العلمية الوحيدة، في نقد الرأسمالية والامبريالية، ستظل تمثل الأساس الضرورى لكل أيديولوجية ثورية تقاتلهما .وستظل،

بالتالي أفق كل تفكير نقدي- تحريري إلى أن يزولا.

إن التبديد الهمجي للمصادر الطبيعية، والتلويث الضاري للبيئة، والنهب المنفلت من عقاله للعالم الثالث- مما يضعه على حافة الانهيار الشامل، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا- وتكديس أسلحة الدمار الشامل، مما يجعل البشرية تقف أمام خيارين لاثالث لهما، فإما الاشتراكية وإما الفناء.

وفي الوطن العربي، فإن احتدام الصراع الطبقي القومي بين الطبقة العاملة وجماهير الكادحين، وبين نظام السيطرة الامبريالية المتمثل في السيطرة الطبقية للبرجوازيات والارستقراطيات الكولونيالية القطرية الرثة، يطرح ،بإلحاح ، ضرورة **البحث في مستقبل الماركسية العربية، باعتبارها ضرورة قومية.** إن الوطن العربي يواجه، اليوم، مصيره فإما القضاء على نظام التجزئة بكياناته وبرجوازياته وارستقراطياته الكولونيالية، وفك الارتباط مع الرأسمالية العالمية، والشروع في تنمية قومية مستقلة تحت سيطرة الطبقة العاملة وحلفائها من الفئات الكادحة، وتحت إدارتها، وإما الانهيار الشامل.

إن تحقيق المشروع القومي العربي(التحرر، والوحدة، والنهضة) غير ممكن إلا بالثورة الاشتراكية، التي يقع على عاتق الماركسيين العرب إنجاز مشروعها النظرى وتحقيقها على الأرض، وفي هذا السياق، تحاول هذه الورقة تقديم ملاحظات أساسية في نقد الماركسية العربية، ومقاربة الشروط الأساسية التي تجعل من تبلورها ايديولوجية ثورية عامة لحركة التحرر الوطني العربية ، ممكنا.

-٢-

ثمة تصوران شائعان حول الماركسية في الوطن العربي.

الأول: **إن الماركسية فكر اجنبي مستورد،** وأن تبنى الماركسية هو اغتراب عن الذات(القومية أو الإسلامية) بالنسبة للعربي. الماركسية فكر غربي للغرب، ولايمكنها التعامل مع خصوصية الشرق العربي. فالماركسية إذن، لايمكن أن تكون عربية.

والثاني:**أن الماركسية فكر عالمي لا يمكن أن يكون عربيا أو صينيا أو فرنسيا،** انطلاقا من نظرة أممية مسطحة.

ومما دعم هذين التصورين عدد من سمات الماركسية العربية، مثل الطابع العقيدي للفكر الماركسي العربي- مما أظهر الماركسية وكأنها دين أجنبي- ومثل التبعية النظرية السياسية التي طالما أظهرتها الأحزاب الشيوعية العربية للطروحات والسياسات السوفياتية.

وفي مواجهة ذينك التصورين طرح بعض القوميين العرب المتمركسين ضرورة « تعريب» الماركسية، كما نجد الان عند الشيوعيين العرب المتأزمين، جراء الانهيار السوفياتي، **دعوات إلى التصالح بين الماركسية والقومية والإسلام،** وإلى البحث عن« حركة ثورية جديدة» تعبر عن هذه الخلطة.

ونحن نعتقد أن النقاش حول عروبة الماركسية، يجب أن يتركز، كيما يكون علميا، حول الصيرورة الاجتماعية- التاريخية لتكون الفكر الماركسي العربي. ولعلنا إذا ما سرنا في هذه الطريق، أن نكتشف أن **الماركسية في الوطن العربي، قد تكونت، بصورة طبيعية، ضمن شروط المعطيات العربية، وأنها بالتالي تيار فكري عربي أصيل من حيث تكونه وقضاياه وسماته،** ولايغير من هذا القرار، أن مثقفين شيوعيين من الأقليات ساهموا في تأسيس الأحزاب الشيوعية العربية، أو أن الماركسية العربية قد تبلورت في أحزاب خضعت ، نظريا وسياسيا ،لآلية التبعية لموسكو الستالينية، إن القومي الرجعي والإسلاماني، مثلهما مثل الستاليني- اللاقومي،- ينفيان صفة العروبة عن الماركسية العربية.الأول لأنهما يريدان إزاحة الماركسية عن طريقهما، والثاني لأنه يريد إخضاع الماركسية العربية لمهمة أساسية هي تبرير السياسات الرسمية السوفياتية.

-٣-

كانت حركة التنوير العربي قد وصلت بالفعل إلى الفكر الاشتراكي، عندما قامت ثورة اكتوبر ١٩١٧ ،وغدت البلشفية، أي الماركسية- اللينينية، هي التيار المندفع، ثم المسيطر ، في الحركة الاشتراكية العالمية، ومن رحم التقاء هذين الحدثين ، ولدت الماركسية العربية، على أيدي عدد من المثقفين المتنورين والمتنورين العرب، المتجهين نحو الفكر الاشتراكي، في مصر وسورية ولبنان وفلسطين.

وقد أسهم هؤلاء، ومناضلون شيوعيون من أبناء الجاليات الأجنبية وعمال وكادحون طليعيون، في تأسيس الأحزاب الشيوعية العربية الأولى، التي كان نشوؤها بوصفها قوة سياسية ، تعبيرا، عن نشوء تيار شعبي يساري في الحركات الوطنية للأقطار العربية .

إن الفئات الاجتماعية الحديثة(من عمال ومهنيين- يدويين وفكريين،وكادحين ريفيين متنورين) أخذت تتطور في المناطق العربية الأكثر ترسملا، في العقود الثلاثة الأولى من هذا القرن. وأخذ دورها يتعاظم في الحركة الوطنية والحياة العامة، وأخذ يبرز، من بين متعلميها ، مثقفون طليعيون، وكان طبيعيا أن تنشأ ميول عصرية وراديكالية بين الأقسام الأكثر وعيا من تلك الفئات، تعززها الصراعات الطبقية القومية الناشئة والمحتدمة باضطراد ، وهكذا نشأ التيار الشعبي اليساري الذي أشرنا إليه، موضوعيا (أي بوصفه وجودا اجتماعيا) ، وذاتيا (أي بوصفه وعيا) وأخذ يتسع، مع الرسملة المضطردة للأرياف ، في الإربعينات ومابعدها. وقد شكل هذا التيار ميدان العمل الأساسي للأحزاب الشيوعية العربية،أولا؛ وفيما بعد للأحزاب القومية الشعبوية التي نشأت لاحقا واتسع نفوذها ربما بسبب التراجع الشيوعي عن البرنامج الثوري- القومي في النصف الثاني من الثلاثينات.

وإذ كانت الماركسية العربية قد نشأت بوصفها تيارا فكريا أصيلا تمتد جذوره في حركة التنوير العربي، فإنها في سورية ولبنان، قد نشأت، إلي ذلك بوصفها ماركسية -عربية أي بوصفها إجابة ماركسية على السؤال القومي العربي. هنا ، حيث « الدولة العربية» ، نشأت من أتون الصراع ضد الدولة العثمانية، وتحطمت على أيدي المستعمرين الفرنسيين وتبلورت الحياة الفكرية السياسية، بالتالي، حول المسألة القومية العربية، وجد المناخ المؤاتي للتزاوج بين الماركسية، بنهجها الثوري الذي طبع اتجاهات الأممية الثالثة حينذاك، والمسألة القومية العربية. فنشأ، وتبلور نهج ثوري- عروبي- تنويري، عبر عنه الحزب الشيوعي السوري اللبناني في نشراته ووثائقه البرنامجية ونشاطاته الفكرية واتجاهاتاعضائه.

وسنرسم فيما يلي **الاتجاهات الرئيسية للماركسية العربية، بعد تبلورها الناضج، في النصف الأول**

من الثلاثينات، مصدر الوثائق التالية:

١- بيانات ونداءات من الحزب الشيوعي السوري بين عامي ١٩٣٠و١٩٣١.

٢- « لماذا يناضل الحزب الشيوعي السوري- غايته القصوى وشيء من بروغرامه» (وثيقة برنامجية،٧تموز١٩٣١).

٣- مهمات الشيوعيين في الحركة الوطنية العربية(وثيقة برنامجية صادرة عن كونفرانس ممثلي الحزب الشيوعي السوري وفلسطين- ١٩٣١).

٤- « في سبيل الوحدة العربية) نداء صادر عن مؤتمر زحلة(١٩٣٤) الذي نظمه الحزب الشيوعي السوري للبحث في المسألة القومية العربية. وكتب نص ندائه، وقاد مناقشاته، أحد قادة الحزب، الكاتب سليم خياطة.وشارك في أعماله شيوعيون ومثقفون طليعيون منهم ميشال عفلق، وصلاح الدين البيطار، ود.كامل عياد، ود. جميل صليبا، ومصطفى العريس، ويوسف خطار الحلو، وإلياس قرعوني، وآخرون.

الاتجاهات الأساسية للماركسية العربية في النصف الأول من الثلاثينات

أولا- اتجاهات الخط السوري اللبناني:

لم يوجه الحزب الشيوعي السوري بيانه الأول(صدر ليل ٦-٧ تموز١٩٣٠) إلى « الشعب» بل «إلى العمال والفلاحين وأرباب الحرف والمفكرين السوريين.» وهو يخاطب « العمال والفلاحين» تحت شعار « فليحيا الاستقلال التام والوحدة السورية» منددا« بالزعماء الوطنيين(الذين) خانوا الثورة ودخلوا في مفاوضات للاتفاق والتفاهم مع المستعمرين» مؤكدا « أن المناضلين الحقيقيين لاستقلال سوريا هم نحن العمال والفلاحين، وينضم إلينا كل المخلصين للاستقلال التام». وإذ يطالب الحزب العمال والفلاحين«بعقد مؤتمر شعبي يكون اعضاؤه منتخبين انتخابا حرا لكي يعلن إرادة الشعب السوري الحقيقية.» يختتم الحزب بيانه كما يلي:« فليسقط الاتفاق والتفاهم مع المستعمرين الفاصبين، فليسقط الاستثمار، فلتحيا حكومة العمال والفلاحين، فليحيا الاستقلا التام والوحدة السورية، فليحيا مؤتمر البلاد العربية ضد الاستعمار.».

وهكذا يحدد الحزب الشيوعي السوري موقفه من القضية الوطنية كما يلي:

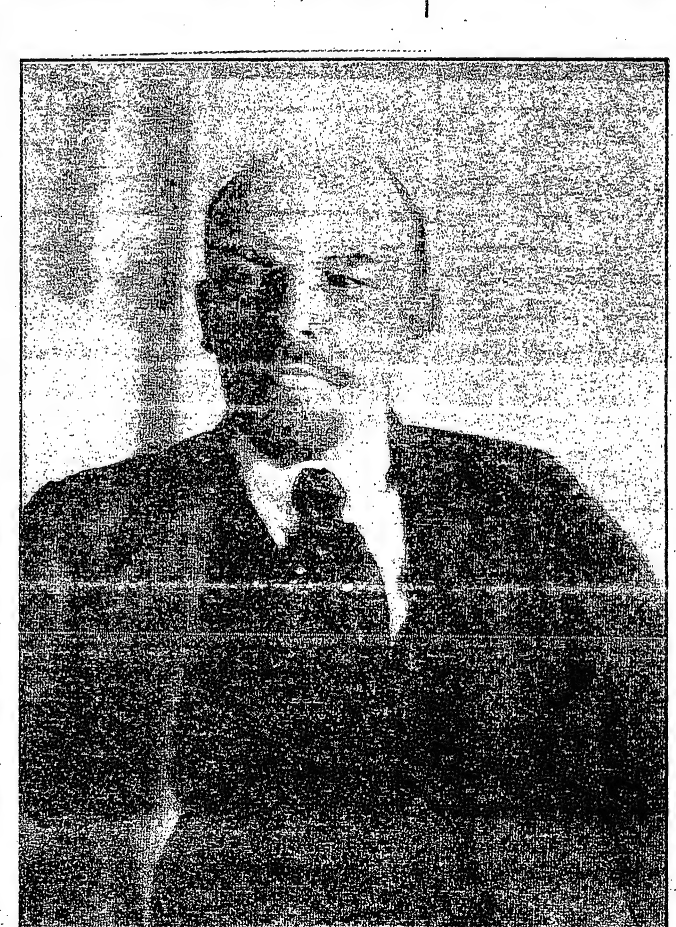
١- رفض كل شكل من أشكال المساومة والتفاهم مع المستعمرين، وإدانة خيانة الزعماء« الوطنيين» الماضين في هذا الاتجاه.

٢- التأكيد على أن القضية الوطنية« الاستقلال والوحدة السورية» ليست قضية « الزعماء الوطنيين» بل قضية العمال والفلاحين، وإليهم ينضم، أي تحت قيادتهم ، المخلصون لهذه القضية من الفئات الأخرى.وفي الخط نفسه، يرفع الحزب شعار « حكومة العمال والفلاحين» ويهتف بسقوط الاستثمار (أي الاستغلال.)

لايفصل الحزب الشيوعي السوري (عام ١٩٣٠)- كما سيفعل، مع الحركة الشيوعية العربية بعامة، اعتبارا من عام ١٩٣٦- **بين الصراع الوطني والصراع الطبقي**، بل يعتبرهما صراعا واحدا يخوضه العمال والفلاحون ضد الاستعمار وحلفائه الموضوعيين من «الزعماء الوطنيين» ولا يدعو الحزب العمال والفلاحين- كما سيحدث فيما بعد- إلى دعم « البرجوازية الوطنية» والتحالف معها ، بل يقول لهم « لقد خدعوكم(الزعماء) وخانوكم مرارا كثيرة، فيجب أن تضعوا حدا لخداعهم وخيانتهم».

ويوضح البيان الثاني(الصادر في أوائل آب ١٩٣٠ تحت عنوان « فليسقط الاستعمار الفرنسي وليسقط المتعاونون معه.» بجلاء، العلاقة الموضوعية القائمة بين الاستعمار و« الاقطاعيين والبرجوازيين »فالأول يتعامل مع الأخيرين « على إنقاص أجورنا وزيادة ساعات عملنا، والقاء عشرات الألوف منا في مهاوي البطالة والشقاء والمجاعة، ويريد الاستثماريون والإقطاعيون والبرجوازيون بسياستهم هذه تجويعنا واستعبادنا للخروج من الأزمة على حسابنا نحن الشغيلة السوريين(...)

ويستعمل الاستعمار الفرنسي كل الوسائل الأرهابية لقتل كل حركة ثورية في البلاد بمساعدة خدمه من الخونة المكشوفين(...) كما أنه يعاضد ويحمي كل



لينين

مساعدة يتقدم بها حلفاؤه الوطنيون الإصلاحيون(والزعماء الكتلويون) لتخدير أعصاب الشعب العامل الثائر وإنامته وتحويل انتباهه عن طريق النضال الثوري.».

ولايدين الحزب الشيوعي السوري خيانة محددة للزعماء « الوطنيين»الإقطاعيين والبرجوازيين، لكي يدعم بالمقابل،هؤلاء الزعماء، عندما يكفون ، مؤقتا عن الخيانة،انه يعتبر أولئك خونة، بالضرورة ، للقضية الوطنية، يقول الحزب: لقد أجبر الزعماء الكتلويون(الكتلة الوطنية) أمام ضغط الشعب وغضبه إلى الإنسحاب من البرلمان والحكومة، عندما رأوا خيانتهم قد ظهرت على المكشوف، وها هم الآن يخدعون الشعب بخطبهم الحماسية الرنانة، ويسعون لتخدير موجة الثورية وتسكين غضبه حتى يلعبوا به ويخونوه أفظع خيانة، فليست مناوراتهم إلا تمهيدا لعقد معاهدة الذل والاستعباد مع الاستعمار الفرنسي.إن الزعماء الكتلويين يظهرون بمظهر المعارض للاستعمار وخدمه وكلهم مع ذلك يستنجدون في ميسلون بضباط الاستعمار، ودرك الشعباني، ويرجونهم بشراسة وسفالة ووحشية، القبض على الشيوعيين والشبان الوطنيين الثوريين الذين أرادوا فضح مناوراتهم وخداعهم وفضح سياسة أسيادهم المستعمرين. إن الاستعمار الفرنسي والشعباني(متعاون) ومردم(وطني) يتكالبون فيما بينهم ويتصايحون ويتشاتمون فيما بينهم لخداع الشعب ولكنهم يصبحون صفا واحدا ويدا واحدة في إرهاق الشعب العامل واضطهاده..»ولذا يدعو الحزب العمال والفلاحين والشغيلة والمتنورين إلى عدم الانخداع « بعبارات الكتلة الوطنية الخائنة»وإلى الالتفاف حول طليعة الطبقة العاملة، حول الحزب الشيوعي السوري، المناضل الوحيد المخلص الصلب في سبيل مصالحكم ولإنقاذكم من الاستعمار والاضطهاد والجوع والشقاء،والقائد الجريء للنضال الثوري ضد الاستعمار وحلفائه وخدمه، في سبيل سورية وحريتها ووحدتها.».

وبناءعلى هذا الفهم ،يحدد الحزب الشيوعي السوري(في بيانه الصادر بمناسبة الأول من أيار ١٩٣١) شعاراته« **ليسقط الاستعمار، ليسقط الاستعمار الرأسمالي والشركات الرأسمالية الأجنبية، لتسقط الحكومة التي باعت الشعب، لتحيا حكومة العمال والفلاحين، لتحيا ثورة المزارعين الفقراء ضد الإقطاعيين الطغاة، لتحيا الاستقلال التام والوحدة السورية**».

وفي بيانه حول الذكرى ١٤ لثورة اكتوبر (١٩٣١/١١/٦) يقول الحزب، محللا الوضعين الدولي والوطني ،«إن الرأسماليين وخدمهم الاشتراكيين الاصلاحيين يوهمون الجماهير بأن النجاة سوف تأتيهم من مكتب العمال في عصبة الأمم، أما الوطنيون الاصلاحيون فيبحثون عن النجاة عن طريق المعاهدة مع المستعمرين وجميعهم على السواء يخلقون الأكاذيب ويحملون على الاتحاد السوفياتي ليسهلوا بذلك للرأسماليين، تهيئة الحرب ضده »ويتابع الحزب قائلا« إن الذكرى الرابعة عشرة للاتحاد السوفياتي تمر علينا، نحن العمال والفلاحين السوريين، في وقت بلغ فيه الإرهاب والإضطهاد أقصى ما يمكنه، في وقت يهدم فيه التزاحم الرأسمالي اقتصاديات بلادنا، في وقت يطرد فيه عمال النسيج، وعمال السكك الحديدية من أعمالهم ، ويتركون إلى البؤس والعذاب الذي تقاسيه جماهير كبيرة من العمال والفلاحين الفقراء المسلوبة أراضيهم والمسروقة خيراتهم. »فما هو المخرج من هذا الوضع؟ يقترح الحزب « الطريق الذي احتفل بافتتاحه العمال والفلاحون الروسيون منذ ١٤ عاما، الطريق المؤدية إلى تأسيس حكومة العمال والفلاحين في سورية.».

وفي وثيقته البرنامجية الأولى« لماذا يناضل الحزب الشيوعي السوري؟»(١٩٣١/٧/٧) يحدد الحزب بدقة أن هدفه هو «تقويض النظام الرأسمالي وتشييد النظام الاشتراكي في سورية.» وأنه من أجل تحقيق هذه الغاية وضع الحزب لنفسه بروغراما (برنامجا) خاصا يسير عليه في نضاله، ويوضح الحزب الفرق بين هدف الحزب و«بروغرامه» والعلاقة القائمة بينهما فيقول إن الفرق بينهما« هو أن البروغرام يقضي بالنضال الجدي للحصول على مطاليب العمال والفلاحين المتتابعة ، وتحرير سورية ونيلها الاستقلال التام، ولايمكن أن يتحقق ذلك إلا بتقويض النظام الرأسمالي الاستعماري وإقامة حكومة العمال والفلاحين في سوريا. وبما أن الوقت لم يحن بعد لتنفيذ هدف الحزب(أي تشييد النظام الاشتراكي في سوريا) فلذلك نحصر بحثنا في بروغرام الحزب مع أن الهدف والبروغرام ليسا إلا جزئين متممين لهيكل واحد.» ومع التأكيد على أنه « لايمكن الحصول على تحسين ثابت في معيشة العمال والفلاحين ما داموا يعيشون تحت النظام الرأسمالي.».

وبعد أن يحدد الحزب «بروغرامه» في النضال لتحرير سورية وتوحيدها، ومطالبه لتحسين حياة العمال، ولتحسين حياة الفلاحين، وتحرير المرأة والدفاع عنها ومطالبه العامة الأخرى، يؤكد أن « جميع القوى التي هي ضد الطبقة العاملة، كالمستعمرين وخدمهم والإقطاعيين ورجال الدين، والبرجوازيين و(حتى) الوطنيين الأكثر تطرفا ، هؤلاء كلهم يوحدون قواهم ويتضافرون لمقاومة الشعب العامل.» وأن «الحكومة الوحيدة التي تعمل بغيرة وحماس على تنفيذ البروغرام المذكور في هذا الكتيب هي حكومة العمال والفلاحين التي يجب إقامتها في سورية على أنقاض النظام الرأسمالي الاستعماري».

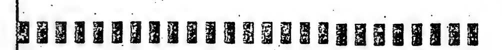
إذن، كان الحزب الشيوعي السوري ، في أوائل الثلاثينات ، يطرح ، بصورة متماسكة برنامجا بلشفيا محليا، تتحدد سماته كما يلي:

١- **الربط بين الاستعمار وبين الرأسمالية والإقطاعية المحليين،** والتأكيد على أن تحرير سورية وتوحيدها، وتحرير العمال والفلاحين، يمثلان ، ابتداء ، قضية واحدة لاتتجزأ.

٢- وفي ضوء ذلك التأكيد على أن المستعمرين والإقطاعيين والبرجوازيين، العملاء، والوطنيين الاصلاحيين الأكثر تطرفا معا، يمثلون في النهاية ، جبهة طبقية واحدة، معادية للشعب العامل.

٣- **التأكيد على أن العمال والفلاحين وحدهم القادرون على حل القضية الوطنية-الطبقية الواحدة-**.ولاسبيل أمامهم من أجل ذلك، سوى النضال من أجل تقويض النظام الاستعماري الرأسمالي، وإقامة حكومة العمال والفلاحين في سورية، أي الاستيلاء على السلطة السياسية فيها.

٤- وعليه فإن برنامج المطالب« المتتابعة» للعمال والفلاحين ليس برنامجا« مرحليا» منبت الصلة عن الهدف النهائي، بل هو برنامج انتقالي نحوه. ومن هنا ينبع الرفض المبدئي لكل مساومة أو تفاهم بين العمال والفلاحين من جهة وبين المستعمرين والإقطاعيين والبرجوازيين من جهة أخرى.









السينما المصرية بين العنف و"الفتونة"

أحمد يوسف

للوهلة الأولى، يبدو أن فيلم «أقوى الرجال» قد جاء في موعده تماماً، فأنت قد تسعى إلى مشاهدته اليوم وقد عاني المجتمع ومايزال من موجات العنف المتبادل التي لم يعرف لها من قبل مثيلا، في نفس الوقت الذي تكون قد قرأت فيه أن فيلم «أقوى الرجال» ليس إلا معالجة عصرية لمسرحية الكاتب التركي **عزيز نيسين** «وحش طوروس، التي تطمح إلى أن تكون دراسة متأملة فاحصة للطريق والطريقة اللذين يصبح بهما الإنسان المسالم أو المستلم وحشا هائجا لايقف عند حد إذا ما استولت عليه نوبة العنف، وكأنه ينتقم لنفسه من كل سنين الهوان التي أمضاها في مجتمع لم يمنحه حق كونه إنسانا.

لكن «أقوى الرجال» خيب ظن الجميع، فسقط سقوطا مدويا، وفشل فشلا ذريعا، وأضاع فرصة حقيقية لأن يكون واحدا من أهم أفلام السينما المصرية، لكنها ليست على أية حال الفرصة التي يندم عليها كثيرا صناع السينما التجارية مثل كاتب السيناريو **بسيوني عثمان** والمخرج **أحمد السبعاوي**. وإن كانت المفارقة المريرة الساخرة هي أن الفيلم قد أخفق أيضا في تحقيق النجاح التجاري(!)، الذي يبدو، أن بطله نور الشريف- بما يملك من موهبة أصيلة ووعى بأهمية فن السينما على المستوى الجماهيري- يحلم في كثير من الأحيان بأن يصبح جديرا بأن يتسنم عرش «الترسو» على طريقة وحش الشاشة فريد شوقي.

وقد ينظر البعض إلى ذلك الأمر باستهانة واستخفاف، وربما ببعض التعالي والاستهجان أيضا، لكن هذا الموقف يتجاهل أن جمهور السينما في كل زمان ومكان يصنع بطله كما يريد، وأن ترسانة صناعة السينما أيا كانت أسلحتها الفتاكة لاتستطيع أن تفرض على الجمهور- بطلا قد جاء في غير موعده، أو غير متلائم مع أحلام الناس وأمانيها، فما بالك بصناعة سينما متهالكة متداعية- مثلما نعاني في مصر- تفتقر ليس فقط إلى الإمكانات التقنية، وإنما أيضا- وهذا هو الأكثر فداحة- إلي القدرة علي دراسة الواقع، حتى على مستوى «السوق» الذي تصبح فيه الأفلام مجرد سلعة أو «بضاعة» يسعى إليها مستهلكها، لأنها تلبي لديه حاجات حقيقية أصيلة؟!.

اختفاء «الفتوة» العادل

من المشروع إذن أن يطمح نور الشريف أو غيره من الممثلين النجوم إلى أن يصبح «فتوة» الشاشة العربية في المرحلة الراهنة، وإن كان هذا الطموح يتجسد في العادة في أفلام متواضعة تعج إلى حد شديد بالصخب بالدماء واللكمات وطلقات الرصاص وانفجارات القنابل، ويحمل أغلبها أسماء تشير إلى «الانتقام»، لكن هذه الأفلام- كما فعل« أقوى الرجال» لاتدرك أن جوهر المضمون في هذا النوع من الأفلام الجماهيرية يكمن في أن البطل يحقق للجماهير حلمها بظهور الفتوة العادل. وتحت السطح من هذه الأسطورة الدائمة والحلم الأزلي، الذي يعاود الظهور دائما في تاريخ الشعوب في أشكال فنية مختلفة، يعيش الأمل الحي بظهور مثل هذا الفتوة، لأن الواقع قد عجز عن أن يحقق للجماهير حاجتها للعدل الاجتماعي، الذي هو من أهم شروط الحياة الإنسانية، لكن للقضية جانبها الآخر الأكثر أهمية، وهو أن تجد الجماهير في عناصر الواقع الحقيقي ما ينعش أملها بإمكانية ظهور مثل هذا الفتوة.

تأمل الحال اليوم، حيث يسود جو قاتم

من التبعية والاستسلام والخنوع، وباتت اللغة السائدة علي المستوى الرسمي هي تسمية الأشياء بغير أسمائها، فلن تجد أي «فتوة» حقيقي أو حتي من يصلح أن يكون. لذلك فإن الجماهير- على مستوى الفن والواقع على السواء-«تبدو» وكأنها توقفت عن الحلم بظهور الفتوة الذي يجسد أمانيها، على الرغم- وربما بسبب- ماتعانيه من المزيد من الظلم الاجتماعي وإظلام الوعي، ولايبقى فى الساحة مكان إلا أن تظهر بعض الأشباح التى تزعم قيادتها للجماهير، لكن الواقع يلقى الضوء على الشبح فيكشف عن محتال أو محتال أسكرته نشوة الوهم، فرفع «النبوت» ليهشم بعض المصابيح ويحطم بعض الكراسي، قبل أن يقبع فى الظلام انتظارا لمعركة وهمية جديدة.

توقفت الجماهير- أوهكذا يبدو- عن أن تحلم بهذا الفتوة، على مستوي الواقع والفن معا، وأرجو ألاتضع في حسابك عوامل الديموقراطية التى هى - كما يزعمون- تقضى علي الفتوة وأساطيره، فقد مات لدينا الفتوة علي الرغم من أن الديموقراطية الحقيقية لم تر النور بعد! وليس غريبا أن يزداد الحديث عن حالات الاكتئاب الجماعي، والاغماء الاجتماعي، فتلك هى الحالة المناقضة للنشوة التى يمكن أن تجدها فى أفلام الخمسينات، تلك الفترة الذهبية لظهور الفتوة، القادر على أن ينتزع حقه بيده، وعلى أن يحول أحلامه وأحلام الآخرين إلى فعل إيجابى حقيقى. ولتقارن ذلك باختفاء الفتوة في السبعينات والثمانينات، وحلت محله صورة للمحتال جواب الآفاق، وقد فقد النبل والفروسية اللذين كان يتمتع بهما الفتوة القديم، وأصبحت أسلحة الصعلوك الجديد هى الكذب والنفاق والانتهازية.

الوحش والمجتمع

لكن «أقوى الرجال» يبدو وكأنه يحمل حنينا عميقا إلى الماضى، وهو الذى يعتمد علي «وحش طوروس» بكل مافيها من شاعرية رقيقة، وتأمل حاذق للنفس البشرية وتحولاتها من الخير إلى الشر، ومن النبل إلى الخسة، في مجتمع كالغابة لايعرف إلا قانونا واحدا: «البقاء للأقوى» أو على الأكثر بطشا وتخليا عن عواطفه الإنسانية وإمعانا فى الوحشية وإيغالا فى الدماء.

ومن الحق القول أن مسرحية الكاتب التركى عزيز نيسين لاتتمتع بقدر كبير من البراعة الفنية من الناحية الدرامية، فهى أقرب إلى المحاورات التى تدور حول نفسها عشرات المرات، ولايبدو أنها تتصاعد حثيثا، وإنما تقفز إلى الأمام أو تنتكس إلى الوراء فى انتقالات دراماتيكية مفاجئة، وقد انعكس ذلك كله- رغم كل ماقيل عن حق عن جودة المضمون- فى التأثير المتضائل الذي يمكن أن تحدثه في نفس المشاهد أو القارىء، الذي يجد نفسه عاجزا عن أن يتوحد مع أى من شخصيات المسرحية، أو مع بطلها على الأقل، كما ينبغي أن يكون.

على أى حال، فإن المسرحية تدور فى عالم الطبقة المتوسطة، حيث رب الأسرة المستكين القانع بعالمه الصغير وسط أسرته، يرضى بأن يعيش على الهامش لكى يظل على قيد الحياة، وسط مجتمع يعج بالوحوش الأدمية التي لا تعرف إلا أن تنهش لحم بعضها البعض، وباللصوص المقنعين الذين يمتصون الدماء ما وجدوا إلى ذلك سبيلا، ومنذ البداية يبدو البطل وأسرته محاصرين من كل جانب، كأنهم فوق جزيرة في خضم بحر هائل هائج، لكن إعصارا مجهولا يهب على الأسرة عندما يجد البطل نفسه متهما بأنه المجرم العتيد الملقب «وحش طوروس» الذى يعيش متنكرا ببطاقة الهوية التي ضاعت ذات يوم من البطل. وهكذا يخوض الرجل المسالم تجربة قاسية مرعبة عندما تعامله الشرطه على أنه المجرم، لكنه يخرج منها إلي الشارع فيرى الجميع يقدمون له آيات الاحترام، أو قل الخوف، ويجد نفسه وقد أصبح- بعد المهانة والهوان- سيدا في عالم لايعرف ولايعترف إلا بالقوة الباطشة.

للحظات سوف يتردد البطل أمام هذا الوضع الجديد، لكنه سوف يجد تشجيعا من كل من يحيطون به، حتى أسرته التي تحاول الاستفادة من كونه فى نظر الجميع مخيفا مثيرا للرعب والرهبة، وعندما يبدو أنه- بعد لحظات من القلق العاصف- قد بات قاب قوسين أو أدنى من قبول قناع الوحش، يظهر المجرم الحقيقى، ويصبح على البطل أن ينازله، إما قاتلا أو مقتولا، يدفعه إلى ذلك تاريخ الهوان الطويل الذى يطارده ويهدده بالعودة مرة أخرى.

وهكذا ينفجر الوحش داخل الإنسان، ينبش أظافره ويعض بأنيابه في مصدر الخطر الذي يقف له فى عرض طريق حياته، لكنه في اللحظة التى ينجح فيها فى قتل وحش طوروس، يكون هو ذاته قد فقد آخر الخيوط التي تربطه بالإنسانية والعقل، فيصبح حيوانا هائجا فى مجتمع لم يعد يترك للبشر مكانا للحياة.

شكسبير، و«مقالب الحرامية».

من الغريب أو لعله من المنطقى مع بسيونى عثمان وأحمد السبعاوى- أن تختفى تماما تلك المسحة الرقيقة التى تجمع بين المأساة الشفافة والكوميديا الواقعية فى المسرحية التركية، فكل ما ابتغاه صناع فيلم «أقوى الرجال» من هذه الفكرة الجميلة البديلة هو استغلالها لصنع فيلم من أفلام «الأكشن»، بذلك المعنى البدائى الذى يفتقد حتي امتلاك الحرفة وبراعة التنفيذ، فجاء الفيلم على النقيض تماما من المسرحية يخلو من التأمل ويحتشد بالعنف المفتعل.

فالعنف في التيمة الأصلية عارض مرضى طارىء، لشخصية منسجمة فى مجتمع عدوانى، لكنه فى الفيلم المصرى بدا وكأنه الغاية والوسيلة للاقتراب من المتفرج، ومغازلة حواسه وغرائزه البدائية. وقد يبدو هذا القول غريبا إذا ما عرفت أن الفيلم يكاد أن يكون قد التزم إلى حد كبير بالخطوط الرئيسية فى المسرحية، لكن الغرابة سوف تزول إذا ماتصورت مخرجا مسرحيا لم يجد فى مسرحيات شكسبير المأساوية، مثل «هاملت» أو «ماكبث» أو «الملك لير» إلا فرصة لتقديم مشاهد القتل وسفك الدماء، أو لتمثيل «نمر الخناقات» على طريقة «منسق المعارك»- كما تقول عناوين الفيلم- بتلك الصورة التى عرفناها صفارا باسم «مقالب الحرامية».

ولك أن تتصور أن زكى الطيب (نور الشريف)- وفى الاسم دلالة تقريرية على طبيعة شخصيته- الكمسارى المسالم، سوف يصبح بين عشية وضحاها متهما بارتكاب عدة جرائم، لأن رسام جهاز الشرطة قد صنع له صورة من شذرات أقوال بعض الضحايا المصابين بالهلع الكاريكاتورى، لتصبح تلك الصورة المزعومة هى الدليل الوحيد الذى يودى به إلى المحاكمة أمام القضاء، وليتم الإفراج عنه لعدم توافر الأدلة، وهو الأمر الذى يجافى كل منطق بأن يتحول الاشتباه بصورة مرسومة إلى قضية منظورة، لأن الفيلم فيما يبدو قد سعى إلى أن يبتعد عن إثارة الرقابة إذا ما التزم بالمسرحية والواقع معا فيصور الهوان، الذي يتعرض له هذ المتهم البرىء فى أقسام الشرطة، حتى يفرج عنه بعد أن يكون الوحش قد استيقظ بداخله.

ولاضيرا أيضا لتحقيق التوابل التجارية من أن تكون الزوجة عليه (سهير رمزى) تعمل كقرينتها من نجمات السينما نبيلة

عبيد وفيفي عبده وأخريات في أفلام عديدة ، في مصبغة تسمح لها بأن تقف في أحواض المياه حيث تلتصق المياه بجسدها فتظهر مفاتنها ، لتصبح معرضة على الدوام لغزل سمج ثقيل من صاحب المصبغة، تساعده على ذلك عاملة أخرى تبدو كأنها قوادة حقيقية(!) وهو ماينزع دائما عن الشخصيات الرئيسية واقعيتها ومصداقيتها ، ولايجعل الشخصيات الثانوية امتدادا لها ، وإنما تبقى جميعها أنماطا جاهزه لاتدب فيها دماء الحياة.

وفي كل مكان، في العمل، وفي الحارة «السينمائية» وبين جدران المنزل، كان زكي الطيب محاصرا دائما ، مستذلا مهانا ، مضطرا للانسحاب والصمت السلبي العميق، وتلك هي المساهد التي تتكرر علي نحو يثير الملل في النصف الأول من الفيلم، حتى يعيش التجربة المريرة بالاتهام، فينطلق في مونولوج قد يخدعنا بريقه وبلاغته، وإن كان معظم تأثيره يضيع لأنه لايمكن أن نصدق أن قائله هو تلك الشخصية البسيطة الساذجة: «أنا لابازور حد ولاحد بيزورني ولالي أصحاب. ده حتى أجازتي اقضيها لوحدي علي شط ترعة.. السنارة باريها من غير طعم عشان ماتتعلقش فيها سمكة تتعب لي أعصابي وهي طالعه من الميه»، كما يضيف في مونولوجات أخرى متناثرة في الفيلم، في نوع من الثرثرة واللغو،: «أنا غلبان.. زي أي واحد من الغلابة اللي عايشين في البلد.. أنا لاعندي بطاقة انتخابية ، ولا لي دعوة بالسياسة، ولا باقرا جرايد..والكورة مابا اشجعهاش عشان محدش يزعل مني.. صدقوني أنا كمالة عدد مش الوحش».

بين الوحش والبطل الشعبي.

لم يصدق المتفرج لحظة واحدة أن مثل هذه الشخصية تمثل« الغلابة اللي عايشين في البلد» لذلك لم يصدق السبب وراء تحول البطل من الخير إلى الشر، لأن « أقوي الرجال» على يد بسيوني عثمان وأحمد السبعاوي وضع القضية علي نحو مغلوط، حيث يقف البطل وحده في طرف، وكل الاخرين في طرف آخر، والآخرون في الفيلم ليسوا امتدادا واقعيا للبطل، وإنما هم أشرار بطبيعتهم أو ضعفاء ينتظرون أقوى الأشرار لينحنوا له ويسجدوا صاغرين. وذلك الطرح يسبب من الفكرة الأساسية جوهرها في أن الشر ليس طبيعة خالصة، والظلم ليس وضعا أزليا أبديا ، وإنما هما أمران مرتبطان بالنظام الاجتماعي والسياسي الذي يقررهما ويجعلهما القانون في ظل غياب أي قانون، لذلك فإن أسطورة ظهور الفتوة العادل عند الجماهير ليست انتظارا لمن يملك قوة البطش- فالباطشون يرزحون بالفعل فوق الصدور وإنما انتظارا لمن يمتلك بصيرة العدل.

لم يكن زكي الطيب إذن هو الفتوة العادل الذي تنتظره الجماهير، في الحياة والفن على السواء، وإنما كان استغلالا ساذجا لفكرة نبيلة، كانت في المسرحية تحتاج إلي مزيد من معالجة الفن الرقيق، فأضاف لها الفيم مزيدا من العنف الغليظ. وربما بدت السذاجة الكاريكاتورية في المعالجة أكثر وضوحا في اللحظة التي قرر فيها زكي الطيب أن يصبح شريرا ، فكشر عن أنيابه، لتسمع علي شريط الصوت، زئير الأسود! كما بدا العنف في مشاهد المعارك السقيمة بين زكي الطيب والوحش الحقيقي.

لم يسأل صناع الفيلم أنفسهم لحظة واحدة إذا ما كان زكي الطيب وهو يتحول إلى وحش تجسيدا حقيقيا للبطل الشعبي الذي يتوجهون به إلى الجماهير حتى تتوحد معه في ظلام قاعة العرض، على العكس فقد أظهر الفيلم تجاه هذه الجماهير نوعا غريبا من الاحتقار والازدراء(!) ، في تأكيده على ضرورة ومشروعية خضوعهم لقوى البطش وقوانينه!! ولتسمع تلك النصائح التي وجهها أحد أصدقاء زكي الطيب له: «عوم على عوم الناس والبس هم عباية الوحش اللي بيحكوا عنه ويتحاكوا طول الليل، وهو ما تؤكده له الزوجة الطيبة أيضا: الناس عايزه تخاف.. بيحبوا يخافوا.. خد منهم واقبض التمن راحتك وحياتك.. أنت بقيت الدواء اللي بيناموا بيه يازكي. .بيحكوا عنك أكثر مابيحكوا عن حياتهم وشقاهم.

بهذا المفهوم الذي يحتقر الجماهير توجه فيلم « أقوى الرجال» إلي الجماهير، ولم ينس أيضا أن يضفي عليه طابعا دينيا (!)، من خلال كلمات الشيخ إلي البطل الحائر: « عشان ترتاح ياابني لازم تتوقع من الناس الشر قبل الخير»! وإذا كان الفيلم قد حاول متحذلقا في لقطة النهاية أن يوحي بأن زكي الطيب قد انتهي عندما أصبح وحشا ، وهو ينظر مختالا إلي نفسه في مرآة مكسورة، فبات هو نفسه صورة ممزقة، فإن فيلم، «أقوى الرجال» لم يكن جادا لحظة واحدة في معالجة قضية العنف الذي يولد أو يستشري في سياق اجتماعي بعينه، وإنما اكتفى بأن يلعب على أوتار العنف السينمائي، الذي يبدو في جوهره منازلة مريضة لمشاعر سادية ومازوكية في آن واحد، يصبح فيها المتفرج أحيانا في ظلام قاعة العرض هو المجرم، أوقد يصبح في أحيان أخرى هو الضحية. وفي الحقيقة أن ذلك ليس أحد أعراض مرض المتفرج، وإنما هو أحد أغراض بعض صناع السينما الذين لايدركون علي المستوى الفني والواقعي التراث الوجداني للشعب المصري، الذي يفصل بخيط رفيع دقيق بين سخف العنف، ونبل الفتونة.







صلاح أبو سيف

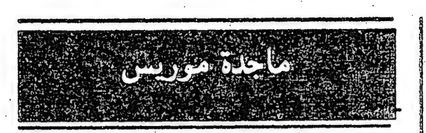




على بدر خان

التليفزيون

صور المسلسلات.. وصور الناس..



ماجدة موريس

نسا خطرات..مسلسل أجنبى فرض نفسه على المشاهد، وأصبحت له شعبية فى موعد لايفضّله أحد، ولكن العمل كما يقولون يفرض نفسه، فقبله فرض مسلسل (أوشين) نفسه، ويبدو أن للتليفزيون مواعيد لاختبار مقدرة الأعمال على الصمود ومواعيد أخرى لاختبار مقدرة الجمهور نفسه، ومن هنا يفلح هذا العمل أو ذاك فى جذب الناس للساعة الخامسة بينما لايجد عمل آخر مشكلة فى أوقات أخرى ذهبية، مثل السابعة والنصف والتاسعة والنصف، لإجماع جماهير عريضة على متابعته مقدما، ولكن، للأمانة والإنصاف، فإن التليفزيون المصرى يختبر صمود المشاهد بأكثر من طريقة، ويقلبه على نيران القلق دائما حتى لايعتاد على أشياء مضرة كالنظام مثلا، والمنطق،

فالمنطق يقول أن هناك أولويات فيما يقدمه التليفزيون لمشاهده من برامج تفيده وتفتح ذهنه على حقائق العصر،لكن مايحدث فى التليفزيون هو العكس، والدليل نشرة التليفزيون التى لم تتطور، وأنما تتراجع، وكذلك البرامج التعليمية التى تتقدم كالسلحفاة برغم أنها مطلب شعبى وغيرها،

أما النظام فلعله أنتهى على الشاشة الصغيرة بفعل «الاعلانات» و«الخريطة» وقوائم الاختيار، فلا أحد يعرف من المشاهدين متى يبدأ مسلسل السابعة والربع لأن الاعلانات قبله غير معروفة الوقت وربما البرامج أيضا، أما (الجرى، والجميلات) فهو الذى بدأت علاقتنا به فى السابعة وانتهت الآن بعد العاشرة بفعل الاعلانات أيضا التى تتزاحم عليه وتتكالب بلا تقنين أو نظام، يحفظ لنا حقوقنا كمشاهدين، ويحفظ للإعلانات نفسها احترامها كمادة تبدو متطفلة على البرامج والمسلسلات الناجحة، متسلقة، على آليات غيرها لتصل إلي المشاهد الغلبان، أما الخريطة ، فليست هناك خريطة بالطبع تسمح بكل هذه التجاوزات فى أوقات البرامج، وبحيث يفتح المشاهد جهازه على ما اعتقد أنه موعد محدد، حسب المنشور فى الصحف، فيجد البرنامج، أو المسلسل لم يبدأ، أو بدأت وصلته الاعلانية توا، أو فى حالات نادرة، يكون قد بدأ قبل موعده ولايهم أحدا أن هناك من يتابعه، وربما يجد المشاهد برنامجه قد تغير من الأساس، وليس البرنامج فقط يتغير وإنما الفيلم أيضا ممكن أن يصيبه التغيير، لكن، فى إطار «نظام» صارم هو أن يقع ضمن الدائرة المحظوظة من الأفلام المصرية التى يعاد عرضها مرارا وتكرارا، وبحيث أصبحت تكون في حد ذاتها سينما مصرية خاصة بالتليفزيون وحده، لايزيد عدد أفلامها عن خمسين فيلما، ولاتدخل ضمنها أفلام عربية جديدة إلا فى زفة إعلامية تسبق عيدى الفطر والأضحى أما الأخبار الدورية عن شراء أفلام سينمائية جديدة لتعرض على شاشة التليفزيون فهى كلها من قبيل «الاستهلاك الاعلامى» لأنها تعنى إعادة شراء نفس الأفلام التى حفظناها لفترات جديدة من أصحابها أو ورثتهم، أما الأفلام الجديدة النادرة التي تعرض بمناسبة الأعياد، فليس من بينها بالطبع أفلام يوسف شاهين وتوفيق صالح وصلاح أبو سيف وعلى بدر خان ورأفت الميهى وخيرى بشارة وداود عبد السيد ومحمد خان وشريف عرفه، وقد يكون لأحد هؤلاء المخرجين فيلم أو أثنان أو حتى ثلاثة، لكن يبقى المخرج نفسه موضوعا داخل «دوائر»، الحذر والحيطة لأن أفلامه مليئة بما تراه رقابة التليفزيون محظورات أو لقطات غير مفهومة الأفضل أن يتم محها وأد الفيلم بأكمله وإراحة النفس،

ليست الأفلام الحديثة فقط هى التى



داود عبد السيد

يراها التليفزيون لا تليق بمستواه، فهناك أفلام قديمة كثيرة فى مسيرة ٦٥ عاما مليئة بالآف الأفلام منها فيلم توفيق صالح (درب المهابيل) الذى اعترضوا عليه بشدة، و«المتمردون» ومنذ شهر عرض التليفزيون لأول مرة فيلم لليلى مراد وأنور وجدى لم يسبق عرضه هو «ليلى بنت الفقراء»

وليس بوسعنا- والحال هكذا- أن نطالب التليفزيون بأن يدافع مثلا عن السينما المصرية بتخصيص برنامج أو إثنين من برامجه الفاترة لمناقشة قضية بيع أصول السينما وقضية إهدار حق سعودين مصر العاريخى والأدبى فى البقاء، كما أننا لا نستطيع مطالبة التليفزيون بمجرد إتاحة الفرصة لمزيد من الأفلام الأكثر تعبيرا عن تاريخ السينما ومراحلها من خلال منهج محدد أو حتى بتقديم مجموعة أعمال الفنانين الكبار في تاريخ السينما بشكل متكامل وبحيث يصبح لدي المشاهد المقدرة علي تكوين وجهة نظر تجاه الفن والفنان والعصر تجعله يفكر فى السينما، بل وفى التليفزيون نفسه بأسلوب يتجاوز جلسته لمجرد المشاهدة، فهل تسمح الخريطة بذلك، وهل يسمح السادة المسئولون عن الاختيار والفرز والقطع والشراء؟

الإجابة لا أقدمها من عندى وإنما من عند أصحاب محطات التليفزيون الأخرى، العربية، والتى انطلقت في سباق محموم لتستولى على الفضاء حيثما يوجد مشاهدون يتكلمون العربية، وهذه المحطات والقنوات تتسابق الآن لشراء واقتناء افلام السينما المصرية، القديمة والجديدة. وتدفع فيها الكثير، ليس حبا فى المشاهد أو رغبة فى تثقيفه، أو إدراكا لقيمة هذا التراث الذي نملكه وإنما حبا فى ساعات الإرسال التى تساوى وزنها ذهبا إذا ملأتها الأفلام، وتفقد التأثير جدا بدونها، وليست الأفلام فقط وإنما المسلسلات أيضا أصبحت أكثر طلبا، ونشطت شركات انتاج عربية وخليجية- كانت قد توقفت تقريبا- وتسابقت على المؤلفين والمخرجين المصريين فاتحة الأبواب لنصوص ترفضها الرقابة المصرية، ولسوف تعرض هذه الأعمال، وتخترق الحدود بأمان، ومعها أساليب جديدة لتقديم البرامج وخريطة تحترم وقت المشاهد ومجالات أوسع للمشاهدة، ولايهم بعد ذلك ماالذي سوف يقدمه تليفزيون مصر، الذى لم يستطع بعد ٣٣ عاما من إنشائه أن يجعل بديهيات العمل الإعلامى من الأمور المقدسة فيه، ولا أن يسعى لخدمة الغالبية العظمى من مشاهديه حقيقة، فى الوقت الذي عجز فيه ايضا- للأسف- عن تلبية مطالب المثقفين وإرضاء رغبات المترفين الذين لاتعجبهم منوعاته فهربوا منه إلى أجهزة الاستقبال الغالية «الدش» لرؤية ما يعجبهم، فلماذا يصمدون وأمامهم البدائل كثيرة، المهم الآن هومدى صمود هؤلاء الذين لايملكون تغيير التليفزيون ولايملكون ثمن «الدش» ولايملكون ثمن تذاكر السينما والمسرح وهؤلاء عليهم متابعة الغث مع الثمين فى سلة واحدة، واحتمال سخافات البرامج مع سخافات من يقدمها والتكتل أمام عمل يبدو كجوهرة ضلت طريقها للشاشة بدون قصد. ولعل مقدرة التليفزيون في مصر الان على إطالة صمود المشاهد تأتى وحدها من تلك الأعمال التى لم يرفضها الرقباء ولم يرفضها جهاز القمع البرامجى مثل المسلسلات سالفة الذكر «أوشين» و«الجرىء والجميلات» و«نساء خطرات» فهى على الأقل مصنوعة جيدا، تذهب بالمشاهد إلى عوالم أخرى، صحيح أنها لاتخصه، وإنما هى أفضل من برامج التليفزيون المحلية، التي يفترض أنها تخص المشاهد... مع أنها لاتخصه، بل تزيد آلامه وترغمه على الانفعال.. فلماذا ينفعل المشاهد؟. ولماذا يشعر أن التليفزيون يستفزه بوضعه بين الحكومة وقراراتها وبين الإعلانات ومطالبها؟. إنه على الأقل يستمتع بما يريده من هذا الجهاز -حتى لو كان يعرض فى عز الحر- وبعدها يغلقه حتى يجد حلا آخرا.

أوشين مع حفيدها فى رحلة الذكريات





الخروج من الأزمة .. بالدخول فيها

حلمى شعراوى

أصبح الحديث عن الازمة في مصر مملا، حيث المقبول هو الحديث عن «الحل» أو «البديل» أو «البرنامج الآخر» وفق تفكير كل قوة من القوى المتحركة فى الساحة ولكنى أتصور الأمر كالفرق بين «المعرفة» و«الالتزام» ، ومع ذلك فلنتعامل مع مفهوم الأزمة أولا بالضرورة .

لقد اشتد الحديث عن الازمة بشكل ملفت فى الفترة الأخيرة ، وكأنها شأن جديد على الساحة نتيجة تسارع بعض الاجراءات الاقتصادية التى لا تحظى بأى توفيق وتثير مزيدا من الاضطراب . ونعرف جميعا أن الازمة في النظام الاقتصادى الاجتماعى السياسى المصرى تضرب بجذورها مع الدخول المشوه لعالم النظام الرأسمالى ، واستمرار التأزم فى «المحلى» لصالح «العالمى» ،وقد كانت ثورة يوليو محاولة للخروج من الازمة ساعدتها مبادئ تملك الثروة الوطنية والتمصير والتأميم، ووجود معسكر الاشتراكية المساند لها ، لكن ذلك كله عرقته تعثرات ١٩٦٧ وما تلاها من انقلاب السادات على كل هذه الأفكار والمحاولات مع أوائل السبعينيات . وبذلك قبل النظام العودة للدخول فى الأزمة ، وإطار التبعية ذي الأبعاد الاجتماعية والثقافية التى لم تستطع «يوليو» أن تتجاوزه تماما ، وبدلا من أن تتصاعد القوى الديمقراطية منطلقة من الناصرية لتتصل بأزمة النظام لمداها مبكرا ،استهوت الجميع لعبة التعددية و ما سمى بـ«الاصلاح الديمقراطى» ..الخ ولفترة من السبعينات اكتسب النظام شرعيته من «حرب أكتوبر الوطنية» وفى الثمانينات اكتسبها من «الليبرالية» بل ومن «الطهارة» ومحاكمة الانحراف الذى يبدو لنا الآن متواضعا .

ولا تستطيع قوى مثل الناصرية وأطراف كبيرة من اليسار إنكار انها استكانت لحد كبير لمقولات البيروقراطية الوطنية والرأسمالية الوطنية التى تحافظ فى تقديرهم على قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية . وفى هذا الجو تنامت عمليا - دون الآخرين - قوة الوفد والحركة الاسلامية لصالح مشروع رأسمالى غير محدد الهوية .

فهل يمكن القول أن «الازمة » تبلورت الآن فقط باجراءات «الرسملة » الطليقة والنفوذ المباشر للرأسمال الاجنبى .

هل يمكن القول الآن مع بعض «الليبراليين » أننا أمام أوضاع جديدة قابلة للاختبار مع تنبؤ بأنها الى الأفضل ، أو نقول مع بعض اليساريين أن ثمة فرصة لتراكم رأسمال محلى قابل للدفاع عن نفسه مع جبهة وطنية ديمقراطية ممكنة ؟

قد يكون الأمر قابلا للنظر ، لو أن مصادر شرعية «الحكم المركزى» الذى «تتميز» به مصر فى رأي البعض مستمرة ، مثل القضية الوطنية ، أو تماسك الجهاز البيروقراطى أو وضوح مشروع ما للرأسمال المحلى . لكن الواقع لم يساعد أحدا على هذا الادعاء ، فالقضية الوطنية دخلت مأزقها شبه النهائى بنتائج حرب الخليج وصيغة مدريد للترتيبات الإقليمية ، والجهاز البيروقراطى يبيع آخر ما يملك ، والاشراف المباشر لأجهزة رأس المال الدولى لا يسمح بأى مشروع خاص - والصيغة الليبرالية التى فاخرت بها الحكومة لبعض الوقت لم تؤد لاى عمل مشترك حتى«للتفاهم حول الأزمة » بل الذى استفحل هو مؤسسة الفساد» التى تهدر ٢٥ ٪ أو أكثر من الجهد العام لهذا الشعب - اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا - «ومؤسسة الكذب» التى حولت وسائل الاعلام من جهاز هيمنة ايديولوجية الى وسائل عزل للجماهير وتفقد والحكومة شرعيتها الاقتصادية أيضا اذا نظرنا لمصادر الدخل القومى الريعى من القناة أو البترول أو السياحة أو مدخرات العاملين بالخارج أو القروض لتصل الواردات الثلاثة أضعاف الصادرات تقريبا كمؤشر على نوعية «الجهد الوطنى» الضائع في الانتاج .

ويدهش المرء أن يتحدث المسئولون عن «الشرعية » لتمني عزل كل القوى الاخرى عن العمل الشرعي لتعبئة الجماهير أو دفعها للمشاركة ، «فالحكم» هو وريث يوليو الوحيد ، وهو الراعي وحده للدين ومؤسساته ، وهو نصير ومشجع للقطاع الرأسمالى في دولة الاشتراكية الديمقراطية حسب دستور البلاد فاذا تساءلنا اين هو بالفعل من كل ذلك ،



ندوة اليسار حول الخروج من الأزمة

فانه لن تصعب الإجابة بأن الحزب الوطني هو الحزب غير الشرعي فعلا لأن هناك «عناوين أخرى» معروفة لهذه الإدعاءات تخرق أعين الحكم وإن لم يتح لها اختبار حقيقتها بسبب محاصرة النظام لها

فالحكم والتحالف الطبقي والاجتماعي الحاكم يعيش قمة أزمته ، لكن عجز الآخرين هو سند بقائه الرئيسي ، كما أن بعض الكروت ما زالت في يده .. مثل نظام الحكم المحلي وانفراده به ، ناهيك عن الجهاز الاعلامي والأمني ، أما الاخطر من ذلك فهو مشاركته القوى المعارضة له في العزلة عن فئات الشعب الواسعة الغائبة والمغيبة عن الساحة بما لا يوفر مقياسا لحالة الرضى أو الرفض لديها ،يجعلها احتياطيا دائما للإرهاب أو الفوضى أو لفاشيتما لم تتدارك المعارضة أزمتها معها .

إن مثل الثورة الايرانية يظل ما ثلا هنا - مع أية فروق - فقد كان حكم الشاه يعتمد على التحديث المتسارع بالتقنية العالمية ، وعلى رأس المال الاجنبي والأمن الداخلي والعسكري والدولي ، وأدى ذلك الى «تغريب» كامل أو عزل للجماهير عن الساحة السياسية ، وظن أنه بذلك بات آمنا تماما ..... لكن تعبئة الجماهير كانت تمضي في مسارب أخرى من قبل كافة الاتجاهات ، حتى زحف أكثر من أربعة ملايين إلى الشوارع ليحققوا **«حضور الجماهير»** أمام عزلة الشاه » الواهم . وقد نجح «البازار» في تمويل الخمينية لتنفرد بالقيادة ، وكان «البازار» يعاني الاغتراب الكامل أمام تحديثات الشاه ودولته ،اتخذ نمطا من الرأسمالية التجارية بقيادة الخمينيين تغلفه الثورة الدينية التي تركن عادة لانماط رأسمالية متخلفة استطاعت عزل نظام الشاه المغترب حتى عادت الرأسمالية الايرانية للنضج الآن فاعتقد أن سلوكها كله سيختلف.

والفارق هنا أننا لا نمتلك هذه القوة المتبلورة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا لان اطراف المعارضة عندنا تبدو مرتبكة تماما فالمعارضة السياسية - ودعنا من معارضة المتصر الاسلامي مؤقتا - تختلط لديها كثير من الأوراق ، فالتسييس هو الحزبية فقط ، وليس التعبئة الشعبية أو تحليل عناصر المجتمع السياسي والعمل وفق هذا التحليل ولذا يصبح اجتماع «القمم الحزبية» هو - عندهم - التنسيق التحالفي .. الخ ، وليس ثمة تحريك للحركات الديمقراطية والحركات الاجتماعية ، أو ما يسمى الآن المجتمع المدني والمجتمع الأهلي ، وليس ثمة حوار بين مفهوم الطبقة العاملة والقوى العاملة ، أو تحديد للقوى القابلة للانتظام والاغلبية خارج الانتظام الاجتماعي أو السياسي ، قد تكون هذه المصطلحات جميعا خاصة باليسار لكن طرفه الناصري يشمله أيضا هذا الاضطراب ، إزاء تترسه بمفهوم «الدولة» مقابل المجتمع ، في الوقت الذي **يدفع هذا التمسك الاطراف الوفدية والاسلامية الى دفع كل محاولة مطلقة لتفتيت الدولة باعتبار أن في ذلك خلاصها من الناصرية ، مع أن عقلاءهم لابد مدركون أن الرأسمالية القوية تقف وراءها أيضا دولة قوية بالضرورة ، وأن الرسملة العشوائية تفقد أحزاب الوطنية المصرية بل والاحزاب الدينية النظامية بدورها أية قاعدة منظمة .**

ولعل كلمة **«الانتظام»** التي تكررت هنا بمترادفات مختلفة أن توحي باشكالية التعبئة والتسييس والتحزب أو بالأحرى في مايعرف بالفارق بين مجرد الحياة السياسية وبين العملية الديمقراطية أو المقرطة- ، أمام انفراط التنظيم الاجتماعي والثقافي الحادث في مصر ، ان الحركة الحزبية تقيم حساباتها على أفراد المجتمع القابلين «للانتظام» مع أن الملايين من أبناء مصر قد أصبحوا خارج هذه الدائرة .. في **العمالة المهاجرة** ومن **ينتظرون الهجرة ، في الشباب العاطل ، في المرأة التي يتزايد انتماؤها للحركة الدينية ، في السوق غير الرسمية في مؤسسة الفساد والكمبرادورية ، في المساكن والمدن العشوائية في «التريف» المتزايد للمدن الكبرى ، والتحديث المصطنع للقرى ، والقرى الكبرى خاصة** . معنى ذلك أن الحركات الديمقراطية يصعب أن تبسط عناصرها إلى (عمال - فلاحين- مثقفين - رأسماليين - حرفيين .. الخ) ،والحركات الاجتماعية إلى (المرأة - الشباب - أصحاب المطالب السكنية - أبناء السوق - المعاشات - المعوقين - المهاجرين .. الخ) ويساعد في عدم تبلوركل ذلك غياب الحركة السياسية ، أوتعلق هذه الأخيرة في أهداب الانتظام والقوى القابلة للتنظيم أو التحليلات الطبقية الفجة وانعكاسها في العمل .. الخ لذلك فليس صدفة أن الحركة الاسلامية وهي تتخذ طابعها الشعبوي ، أبرزت قدرتها على «الخدمية» بينما عجز «الديمقراطيون الوطنيون» عن ابراز قدرتهم على تنمية «المطلبية» . إن تحريك المطالب الجماهيرية المنظمة هو الذي ينمي الحركة الاجتماعية ويمهد للحركات الديمقراطية المسيسة ، لكن دوائر كثيرة الآن بين اليسار بات يغريها اللجوء للخدمية مع عجز واضح عن تنظيم «المطلبية» ، فيضرب ذلك الحركة السياسية كلها بمقتل .

ليس مصادفة أيضا أن تدخل الحكومة في المنافسة حول الخدمية مع التيار الشعبوي أو تحاول حرمانه من ساحاته مع عجز عن تعويضه ، أمنه - في ظل إشكاليات العمل مع أو ضد التيار الاسلامي عند القوى الآخرى - من تصعيد اليسارية التغيير أو حتى المطلبية المنظمة وبذلك تبقى حركة المجتمع، بعيدا عن أي تسييس أو «تلوين»تشتغل للحركة الديمقراطية.

وكنت أتصور أن تشغل القوى الديمقراطية الآن بترتيب أوراقها حول ما هو وطني وما هو اقتصادي إزاء الهجمة الامبريالية الشرسة على هويتنا السياسية الوطنية وعملية الاحتواء التي تشل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي معا ، وقد أبدت جماهير هذا الشعب - غير المحسوبة أو المنظمة - في أكثر من مناسبة طاقة غير محسوبة أيضا تجاه القضايا الوطنية وظننت أن ذلك يعني وحدة الوطني والاقتصادي عند القوى السياسية التي تتفهم ذلك جيدا ، لكننا نفاجأ بغياب ملحوظ لبرامج العمل الوطني وصياغة القضية الوطنية الملحة عن أجندة العمل السياسي اليومي والاستراتيجي ، **ولا أظن أن حزبا سياسيا عقد اجتماعا خاصا اوصاغ موقفا متميزا ازاء مشروع استعماري كالشرق أوسطية** ، **مع انها تمس جماهيرنا من عمال وفلاحين وحرفيين وفنيين من كل المستويات.** قد يكون الامر في وعي القيادة ، أو في تعبيرها السياسي عند اللزوم ! - لكن افتقاد أهمية تحليل قوى المجتمع وعناصره وأهمية العمل معها في صيغة الحركات الاجتماعية أو الديمقراطية هو الذي يحكم تجاهل القوى السياسية لربط الاقتصادي بالوطني.

إن أولوية القضية الوطنية والتعرض المباشر لقضية الصراع العربي الصهيوني- لليست ترفا في ظل الأزمة الاقتصادية الاجتماعية- بل إنها طرف مباشر.ويتحدث الليبراليون عن المبالغة في مخاوفنا تجاه اسرائيل واحتمالات تطبيع وجودها في المنطقة، أو أنها آتية لا ريب، أو أن شعوبنا

لاتعطيها هذه الأهمية. إلخ ولاأدرى ما إذا كنت بحاجة لتذكير أصحابنا بمخاوف أمريكا وأوروبا من العسكرية الألمانية أو اليابانية لحوالى خمسين عاما الآن وحرمانها من جيشها الوطنى أو التحفز لها أمام أي تنظيم اقتصادى موحد لأوروبا؟. وهل نذكر- من ناحية أخرى- بطريقة خروجنا من نادى المنتفعين من حرب الخليج بسبب الرغبة فى إنتظار ترتيب الدور الإسرائيلى بأكثر منه جدلا حول الوحدة العربية واقتسام الثروات العربية، ناهيك عن أن النقطتين ليستا متباعدتين بهذا القدر. إن شعوبنا لابد أن يصلها الوعى، وهى مهيأة لذلك وفق وقائع كثيرة سابقة، ويجب أن تتفق قوى المعارضة معا على هذه الجبهة.

إننا أمام مشروع يتناول جماهيرنا مباشرة ويجب ربط بؤسها بالمشروع الامبريالى ككل، من شروط صندوق النقد الدولى إلى مشروع الشرق الأوسط، وأظن أن الأول هو الذى بات يمول الاجتماعات بشأن الثانى!

إن غياب صياغة القضية الوطنية مثل غياب مركب المفاهيم الاجتماعية يسهم كثيرا فى عزلة القوى الوطنية والديمقراطية عن بعضها الآخر، أو مايمكن تسميته «بالنفى المتبادل» أو التكفير فى حدود الفكر الفئوى المحدود ولايمكن أن ينفى الفكر واقعا اجتماعيا. فالفكر الإرهابى لاينفى وجود القاعدة المسلمة وتطلعها للحركة، والفكر الطبقى لاينفى تزايد القوى غير المحسوبة عن المركب الطبقى التقليدى، والرأسمالية الليبرالية لاتنفى الدولة القوية.

والحق إننا بحاجة «لوثيقة مبادىء» لإعلان تحالفى» فى مواجهة الأزمة، فوثيقة المبادىء سوف تحدد الموقف من القضية الوطنية ومن الاعتراف المتبادل، ومن أشكال العمل السياسى وليس مجرد تجريف كل تيار لقوة الآخر، ومجابهة الحكم بالعمل الديمقراطى وتعبئة الحركات الاجتماعية وليس الاستسلام أمامها فى الحكم المحلى، والعمل وسط الجماهير حتى فى جو حالة الطوارىء. وبهذا الاعتراف وليس النفى المتبادل يمكن التقدم فى المطالب الوطنية والاقتصادية والاجتماعية بخطى أسرع إذ أمكن تحرير المواطن من عملية العزل التى يتعرض لها باضطراد رغم وجود هذا العدد الكبير من الأحزاب السياسية الذى نفاخر به الأمم.

دخول الأزمة

أتصور أن الخروج من الأزمة يتطلب من القوى السياسية- الدخول فيها بجدية حقيقية، بتجاوز اغترابها هى نفسها- مع الحكم عن الجماهير العريضة، لأن الواقع المشوه أصبح بنية معقدة لايغيرها بسهولة تغيير الحكم أو الحاكم أو دفع شكل دستورى جديد، والسعادة بالتربع فوقه مثل السعادة التى حدثت بدخولنا البرلمان أو انتزاع تصريحات «عدم البيع» للقطاع العام. **ورغم قولنا بأن الأزمة «قديمة» فإن هذا لايعنى أنها وصلت بنا إلى «الظرف الثورى» الذى تساعده حدة «الصراع الطبقى» أو التنافس الرأسمالى، أو حتى مجرد صعود السخط الشعبى.** إننا أمام «أزمة بنيوية» مثل التبعية والاستبداد الشرقى، ويتطلب الدخول فيها تغيير بنية الأولويات والمفاهيم ومناهج العمل والمواقف المتبادلة، وبعض هذه العناصر نفسها متداخل بشكل يحتاج بدوره لفكر أصيل.

والتحام الحركة السياسية ومثقفيها بالحركات الاجتماعية والديمقراطية هو الذى يتيح للحركة السياسية دخول ديناميكى حقيقى فى قلب الأزمة وتحريكها فى وجه النظام المتجاهل لمطالب هذه الحركات معتمدا على التراضى مع كثير من أطراف الحركة السياسية. أن ذلك يتطلب أيضا أن تنمو حركة «المجتمع المدنى» داخل الأحزاب نفسها بالاعتراف بقواها المتعددة ومحاور تفكيرها المتنوعة وتطلعها للعمل خارج الأطر المرسومة أو أبعد من أفق «الزعامات التاريخية»، وبهذا التركيب المتطور للأحزاب السياسية يمكنها الانتقال الفعلى لأطراف الأزمة فى قاعدة الحركات الاجتماعية والديمقراطية أى معايشة الأزمة فعليا.

وبدون ذلك سوف تبقى قوى المعارضة- مثل قوى الحكم مغيبة أو قل مغتربة مثل النمط الشاهى الإيرانى فى لحظة معينة، ويتيح ذلك للحركة الشعبية منفردة أو لحركة فاشية إمكانيات أكبر للعمل أو تحريك «الجماهير» المعزولة أو المغتربة.

إن الصياغة المبسطة لثنائية الحكم والجماهير أو الأحزاب والجماهير، لم تعد مقبولة إلا لتعزل الأحزاب وحدها. ذلك لأن الجماهير فى الواقع تعيش فى مواجهة نظام حكم معقد ومتعدد الأطراف- كالتقنية، مدعوم من الخارج مثل المشروعات الاستثمارية، آمن على نفسه باستحضار المؤسسة العسكرية بين الحين والآخر، استبدادى بافتقاده الإيديولوجية الليبرالية واستغلاله هو نفسه للإيديولوجية الدينية. وهذه العناصر مجتمعة هى التى تؤدي إلى اغتراب الجماهير الذى يؤكده غياب الحركة الديمقراطية بين صفوفها وحتى الحركات العفوية لهذه الجماهير لاتؤدي لحضور ديمقراطى حقيقى فى منطقة الحالات بل قد تؤدى لغياب جديد.. لانعرف مداه

وحيث لاتعيش القوى السياسية فى قلب الأزمة فإنها تقتصر على التفكير «الفوقى» فى «الجبهة» أو «التحالف» أو «البحث فى أسباب الأزمة». إن هذا الموقف يجعل من «الأحزاب» مجرد تعبير سياسى دون مضمون اجتماعى، يفرز ماحولها من مثقفين وحركات ديمقراطية وتجمعات مدنية وشعبية.

وفى تقديرى أن قوى سياسية جادة -ترتبط بوثيقة مبادىء أساسية لايتطلب عملها- المشترك- كل هذا الإلحاح على جبهات إسمية أو صورية، وأتصور أن المجتمع المصرى على الأقل- فى حجمه، وتنوعه، وتكويناته التاريخية، يقبل بتشكيلات سياسية مستقلة، وتصب مع غيرها فى مجرى التغيير دون حاجة لهذا التحالف أو الجبهة التى طال الحديث عنها. إن الملفت أن أحزابنا تتحدث عن التحالف وكأن عينها على السلطة فقط وهى لاتطمع فى ذلك كثيرا بحكم صياغة كل الأوضاع السائدة بل إن السلطة وقد هدأت من روع جزء من اليسار، ووضعت مسألة الإرهاب أمام إمكانيات الحوار مع الإسلاميين، فإنها تسحب البساط الرأسمالى من تحت المقاعد الوفدية، وتلوح بالسلطة الغاشمة للآخرين فكيف ستتكون الجبهة؟.

تصورى أن على اليسار أن يركز تفكيره فى جبهة اليسار أولا، وهى لاتعنى مجرد «ائتلاف» فصائل يسارية فى شكل أو آخر، وإنما تعنى تحديد القضايا والحضور بحجم عناصر الحركات الاجتماعية والديمقراطية وأشكال المجتمع الأهلى والمدنى والشعبى التى تتواجد بينها هذه الفصائل أو القوى أو التنظيمات.

كيف يمكن لقيادات سياسية لاترتكن إلا على الشكل الحماسى الذى تعتليه أو الهيكل الذى تتناور بشريحته العلوية أو مجموعة هنا أوهناك أن تتحدث عن جبهة وطنية ديمقراطية وأى منها لايملك حركة نسائية أو شبابية ضاربة أو وجودا فلاحيا وعماليا ملموسا أو تنظيمات سكانية تصل لأطراف المدن والقرى المدينية ومواقع العمال المهاجرين فى الدول العربية وأوروبا وتستطيع حشد هذه الجماهير ضد المشروع الاستعمارى وضد مشروع صندوق النقد لتصفية الملكية العامة وضد التسلل الاسرائيلى فى

الزراعة وغيرها والعسلل الغخيمى فى التعليم..الخ.

إن مثل هذا التنوع فى التركيب وأهداف الحركة هو الذى يكشف طبيعة القوة الراغبة فى بناء تحالف خاصة تحالف اليسار. ومثل ذلك هو الذى جعل أحزابا كبيرة مثل الحزب الشيوعى الإيطالى لايبالى لفترات طويلة بدخول الحكومة- وعندنا البرلمان- لأنه يحكم محافظات بكاملها أو تنتخب جماهيره عمدة روما نفسها، بينما رفض حزب اليسار فى مصر دخول تحدى انتخابات الحكم المحلي مكتفيا بوجوده الرمزى فى البرلمان.

ومثل هذا الموقف أيضا، هو الذى وفر للأحزاب الشيوعية فى الهند حكم ولايتين كبيرتين لحوالى عقدين من الزمان ولينجح حلفهم مؤخرا فى كسب ولاية ثالثة!

ومثل هذه القاعدة هي التى جمعت ستمائة تنظيم شعبى أهلى ونضالى لتكون «الجبهة الديمقراطية المتحدة» التى قادها حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى والحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا منذ ١٩٧٦ وحتى أخرجت مانديلا من السجن عام ١٩٩٠ ليتفاوض حول «دولة جنوب أفريقيا الديمقراطية» ويلتقى فى «زائير» الآن ومنذ عامين على التوالى حوالى ألفى مندوب ممثلين لأكثر من ثمانمائة تجمع مدنى وأهلى وشعبى وسياسى فى شكل المؤتمر الوطنى الذى يطالب موبوتو بالرحيل ليعيدوا هم تنظيم الدولة.

إن جبهة منظمة لليسار أولا تستطيع أن تدخل التحالف الذى تختاره، لاذلك الذى لايمثل إلا واجهة لعمل سياسى مؤقت وليس عمل إجماعى جذرى، وهى جبهة لاتتخوف من أن تطرح على شعبنا شعار«الاشتراكية هي الحل». لأنها ليست عارا نداريه وقد تطلعت إليه جماهير تشكل أكثر من ثلث سكان العالم، ومازالت شماراتها قائمة بكل مايمكن أن نبلوره ونضيفه بفكرنا الذاتى، وقابلة لأن تطرح جبهة يسار حقيقية على جماهيرنا.

والطرح الأساسى هو الذى يحدد الشكل الممكن سواء كانت التغييرات الدستورية أو التغييرات الجذرية، لكن البدء بخيارات لاتبتعد عن أنف الدوائر الرأسمالية الامبريالية بالشكل الذى تسمحه عن ضغط الولايات المتحدة أو فرنسا من أجل الديمقراطية أو الضغط الأمريكى من أجل حقوق الإنسان، لاأظنه يساعد على الوصول بالجماهير المغيبة أو الأغلبية الصامتة إلى مشاركة حقيقية فى صنع قراراتها السياسية الاجتماعية.

رضا عبد العال والسيد راشد

حمدى حسين

عضو مجلس ادارة غزل الدلتا

كما انشغل المهتمون بالرياضة والمستفزون منها بما تنشره الصحف عن اللاعب (**رضا عبد العال**) وحكايته مع الأهلى.. والزمالك، إنشغل أيضا النقابيون والمهتمون بالحركة النقابية بالصراع والعراك بين إثنين من قيادات الحزب الوطنى الحاكم أحدهما (**السيد راشد**) وكيل مجلس الشعب (المجس الذى سن قوانين البيع والخصخصة)... والآخر (**عاصم عبد الحق**) وزير القوى العاملة (الحكومة التى تعانى ويعانى شعبنا منها)

يتصارع الاثنان على كرسى الإتحاد العام لعمال مصر. أحدهما يريد الاستمرار فى الرياسة والآخر يريد الرياسة لخيرى هاشم ووصلت المعركة مداها بعد أن استعان كل منهما برجالة فى الإتحاد وبالتوابع من النقابيين فى الشركات التابعة ولأن النقابيين لاتشغلهم هموم العمال، أخذوا يتسابقون لتقديم الولاء وفروض الطاعة، جزء منها لعاصم والجزء الأكبر إلى راشد. وإنساقت وراء ذلك صحف الحكومة والمعارضة فنشرت صحف الحكومة تأكيدات خلع راشد ونشرت صحف المعارضة سيناريوهات تمسك النقابين «**بوحد القطرين» سيد راشد**.

ورغم معارضتنا المبدأية لتدخلات الوزير فيما يخص الحركة العمالية بداية من تدخلاته فى الانتخابات العمالية وحتى معارضته للمادة ٢٣ من قانون النقابات، فإننا أيضا لانرضى بممارسات **سيد راشد** بداية من مباركته لذبح عمال المحلة بعد إنتفاضة منحة المدارس، حتى عدم إستجابته لنقابة صباغة المحلة فى سحب الثقة من **حمدى خليل** مرورا بموافقته على قانون قطاع الاعمال ٢٠٣ وعدم إنتهائه من وضع اللوائح العمالية للشركات.. وأيضا رغم تنكر السيد راشد لصحف المعارضة (الاهالى) وتكذيب مانشرته وتصريره على أنه أحد قادة المعارضة.. ثم تدخل رئيس الجمهورية شخصيا واعطاه التعليمات «بفض المولد» وكأنه يقول كفاية فضائح- وإستبقاء راشد رئيسا للإتحاد لحين صدور قرار الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة.. إلا أننى (أدين... وأشجب... وأستنكر) موقف الحركة النقابية من هذا السيناريو الهابط، وتركهم للمهام الأولى التى هى صميم عملهم- آلا وهى الدفاع عن القطاع العام وعماله من البيع والتصفية، وسرعة إنجاز اللوائح والعلاوة (ال ٧٪) والتدخل لوقف المذبحة التى تهدد غزل المحلة، وفتح الترقيات بالشركات مثل شركة الدلتا للغزل والنسيج.. ولى عتاب مر على من أسموا إنفسهم اللجنة النقابية للإنقاذ (إنقاذ السيدراشد) وأطالبهم وأطالب النقابيين بشركات الغزل والنسيج لعمل لجنة لإنقاذ صناعة الغزل والنسيج من الانهيار والضياع نتيجة تعنت «يوسف والى» فى عدم خفض أسعار القطن ومعاملة الشركات بأزيد من السعر العالمى ونتيجة زيادة أسعار الطاقة وإنخفاض سعر العملة (المارك) وفتح باب الاستيراد على البحرى.. الخ الخ.

الا يستحى النقابيون ويمدوا العمال بالدم بدلاً من شعارهم «بالروح بالدم نفديك ياراشد..»



رضا عبد العال



السيد راشد

هل أصبحت المقاطعة العربية لاسرائيل سلاحًا مغلولاً؟

أمينة النقاش

فى عدد أغسطس الماضى من «اليسار» كتب الزميل «نظير مجلى» مقالة تحت عنوان «البضائع الاسرائيلية ترتع فى الأسواق العربية» أثارت حيرة ودهشة كثيرين. فقد بدت لبعض القراء أنها تتضمن سخرية لاذعة من المقاطعة العربية لاسرائيل، وبدت للبعض الآخر كما لو إنها تتباهى بالخبرات الاسرائيلية الصناعية والزراعية والطبية، التى أغرت الأطراف العربية، بحكم كفاءتها على انهاء المقاطعة، غير أن الأهم من هذا وذاك، هو الانطباع الذى أحدثته، بالتشكيك الصريح فى جدوى استمرار المقاطعة، على ضوء الجهود التى تبذلها إسرائيل لإنهائها، والتحايل عليها، وبفعل الضغوط التى تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، على العرب لالغاء المقاطعة، والتطبيع الشامل للعلاقات، وهو مايجرى بحثه فى المفاوضات المتعددة الأطراف.

ومما لاشك فيه أن المقال يزخر بالسخرية المريرة، من الخطاب العربى المزدوج، الذي يعلن شيئا ،ويفعل فى الخفاء شيئا مناقضا، لكن المشكلة أن الزميل «نظير مجلى» بدلا من أن يسوق المعلومات التى بحوزته، حول غزو البضائع الاسرائيلية للأسواق العربية بلا حواجز، منبها إلى خطورة هذا الغزو، ومحذرا من استمراره، أو حتى داعيا إلى توظيفه فى المفاوضات الجارية، لخدمة المصالح العربية- خاصة وقد اعترف هو نفسه أن المقاطعة، كبدت اسرائيل خسائر بلغت مليارات الدولارات- أسلم الزميل نفسه لشهوة السخرية، وحشد مهاراته الفائقة للتهكم والازدراء بالمقاطعة العربية «الورقية» المخترقة والمنتهكة، دون أن يلفت نظره، أن خوف الأنظمة العربية من المجاهرة بخرق المقاطعة، يعنى ببساطة خشيتها من مصادمة، هؤلاء الذين ينتشرون فى أنحاء الأمة، ويصرون على مقاومة هذا الخرق ويرفضونه، كما يعنى عجزها الشامل عن تطويع المواقف الشعبية الرافضة ، لتطبيع العلاقات مع الاسرئيليين.



أنور السادات

ولم يشأ الزميل «مجلى» أن يكتفى بتوثيق مقالته بالمعلومات المؤكدة، عن الغزو الاسرائيلى للأسواق العربية، بل ضمنها أيضا بعض الشائعات ، وبعدد من الأحكام العامة، التى قد لاتكون دقيقة مائة بالمائة، فالقول مثلا أن الخبرات الزراعية الاسرائيلية، قد جربت بنجاح فى عشرات من الدول بينها مصر، هو قول يدحضه خبراء الزراعة المصريين، الذين لايكفون عن الحديث عن التخريب الذى أحدثه استخدام الخبرة الاسرائيلية فى مجالات الزراعة المصرية، والتحذير من الأضرار الفادحة علي صحة المواطنين، وكفاءة التربة المصرية، من جراء سياسة التهجين التى استقدمتها وأسفرت عن تخريج أجيال من الخضروات والفواكه لالون ولاطعم لها ولارائحة!

وإذا كان الزميل «نظير» يبني مقالته ، إنطلاقا من إيمانه «أن الغاء المقاطعة العربية، يشكل حافزا هاما لدفع عملية السلام إلى الأمام، فيما لوجرى الحديث عن سلام عادل حقيقى». فلسنا فى حاجة لبذل أى مجهود للتأكيد على أن العرب يفاوضون عدوهم التاريخى، فى أسوأ حالاتهم ضعفا، بعد أن تحطمت قوتهم العسكرية، وتبددت ثرواتهم ومواردهم الاقتصادية ، وضاعت أحلامهم فى التوحد القومي، وأن موازين القوى القائمة فى المنطقة الآن لاتسمح بالحديث سوى عن التنازلات العربية، وليس عن السلام، ناهيك عن أن يكون حقيقيا أوعادلا!.

وعلي عكس مايتصور كثيرون من المعتدلين العرب، فإن التنازلات العربية، لاتبنى جدارا من الثقة بين العرب واسرائيل، بل تفتح شهيتها للعدوان، ولرفض أي تسوية لاتحقق أهدافها فى التوسع والهيمنة.

والتاريخ القريب لتسوية العلاقات

الكاملة معها شاهد على ذلك، فإبرام معاهدة السلام الاسرائيلية المصرية، لم يهيىء الفرص لتسوية شاملة وعادلة! بل قاد إسرائيل إلى التهام ماتبقى من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإلى غزو لبنان، واحتلال جنوبه، ورفضها لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بالإجلاء عنه، وضرب المفاعل النووي العراقي وتحطيم مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس. كما أن عشر جولات من المفاوضات العربية معها منذ مدريد وحتى الآن، انتهت بالفشل، وبرفضها النهائي لمبدأ مبادلة الأرض بالسلام، وبسعيها إلى فرض السوق الشرق أوسطية في المنطقة، بمساندة أمريكية غربية، بهدف إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، لتصبح هي القوة الاقتصادية المهيمنة، بعد انفرادها بالقوة العسكرية والنووية!

وحتى بفرض أن كل ما أورده الزميل «نظير مجلي» صحيحا، فإنه لاينبغي أن يذكر إلا في سياق ذكر الحقائق المريرة التي تستلزم الاحتشاد لمواجهتها، بدلا من توظيفها، لبذر اليأس من استمرار حركة المقاطعة، وإبراز خرقها، كما لو كان قدرا لايمكن رد قضائه، أو الفكاك من مصيره. وخطورة مثل هذا النوع من التفكير أنه، يحمل في طياته، قدرا كبيرا من الاستهانة، بالمشاعر العربية المعادية للتعنت والاستعلاء والتعسف الاسرائيلي، كما أنه يخذل الموقف الشعبي الرافض لتطبيع العلاقات مع اسرائيل، والصامد في مصر مثلا منذ أكثر من عشر سنوات والذي أمتد ليشمل معظم القوى السياسية والحزبية وجماعة المثقفين والنقابات المهنية والعمالية والاتحادات الجماهيرية، واللجان النقابية النوعية التي تخصصت في مقاومة التطبيع وفضح آثاره، وهو الدور الذي تضطلع بالقيام به لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، ولقد أسفرت الجهود الشعبية لرفض التطبيع، عن منع اسرائيل من المشاركة في معرض الكتاب الدولي بالقاهرة منذ عام ١٩٨١ وحتى الان، كما عرقلت الانسياب الحر للسلع الاسرائيلية إلى السوق المصرى سواء بالامتناع عن شرائها، أو الخشية من تسويقها، كما ألزمت المسئولين المصريين والموظفين الرسميين الذين فرض عليهم التطبيع فرضا ويضطرون بحكم مناصبهم لتطبيع العلاقات مع الاسرائيليين، بإحاطة تعاملهم معهم بتكتم شديد. باختصار، لقد لعبت المقاطعة الشعبية لاسرائيل في مصر دورا بارزا، في جعل مهمة التطبيع عسيرة في بعض المجالات، وعصية في بعضها الآخر.

وبصرف النظر عن نفاق الأنظمة العربية التي تدعى ظاهريا أنها مازالت متمسكة بسياسة المقاطعة، بينما تفتح أبوابا خفية للتطبيع، فإن الحل ليس هو أن نعلن موت المقاطعة، كما يدعو الزميل «مجلي» لكن الحل الذي يتفق مع المصالح العربية، هو أن يضم «نظير» صوته الينا في المطالبة بتصعيد حركة المواجهة الشعبية، للضغط على الأنظمة، للكف عن هذا النفاق ووقف تسرب هذه البضائع ومساندة حركات المقاطعة الشعبية القائمة بالفعل في مواجهة الضغوط التي ترمي إلى دفعها للعدول عن موقفها من مقاطعة التطبيع. ليس لأن التطبيع هدفا في حد ذاته، بل لأنه قد أصبح ورقة الضغط الأساسية التي يمتلكها العرب في المفاوضات الجارية بعد أن تبعثرت وتبددت قواهم العسكرية والاقتصادية في حرب الخليج الثانية، وليس سرا أن المحاولات الأمريكية الغربية الاسرائيلية تجرى على قدم وساق لانتزاعها منهم دون مقابل. فلنصعد حركة المقاطعة الشعبية، بدلا من زرع اليأس في جدواها والتهوين من أثرها والتقليل من شأنها.

وليكن انهاء المقاطعة، وإعلان نبأ وفاتها، رهنا بتعديل الموقف الاسرائيلي القائم على أخذ تنازلات من العرب دون مقابل. فالمقاطعة هي الآن سلاحنا الوحيد، في معركة مفاوضات التسوية الجارية، التي تسعى فيها اسرائيل المنتصرة، إلى إملاء شروطها وفرض تصورها عن السلام بالقوة المسلحة، على خصومها العرب المهزومين!

فهل نفرط فيه، ونشكك في جدواه ونيأس من فاعليته، أم نشحذه ونقويه ونشهره، ونسد المنافذ الرامية لإضعافه والساعية دون كلل إلى تقريضه؟!



بيجن اتفاقيات كامب ديفيد أول شرخ في جدار المقاطعة



أسئلة تبحث عن إجابة في مذكرات الفارس خالد محيى الدين؟!

عطية الصيرفى

من الصعب أن يبادر المرء بطرح ملاحظته على كتاب الأستاذ خالد محيى الدين «الآن أتكلم» الذى أجمعت على صدقه الأمة المصرية، وخاصة أن الذى خطه من قلب المكابدة، لا من برج المشاهدة فارس مشهود له بالوطنية، وتقديس الحرية، وحب الفقراء مما جعله يوصف بالجنرال الديمقراطى دون غيره من العسكر الذين اقتحموا مجال الحكم والسياسة.

وقبل إبداء ملاحظاتى التى انبثقت من رؤيتى التى تجمعت من عضويتى بمجلس إدارة اتحاد نقابات عمال النقل المشترك - و كان يعتبر أكبر قوة جماهيرية ضاغطة فى مصر - الذى استقبل ثورة يوليو بالأحضان وأصبح جناحها العمالى والنقابى وتنظيمها الجماهيرى الذى رسخ وجودها فى الحياة والمجتمع.

قبل هذا أعتب على الفارس «خالد محيى الدين» تجاهل مذكراته لجنود الجيش المصرى الذين نفذوا الثورة وعدم ذكر أى واحد منهم وكأنهم مجرد آلات حصاد بدون وعى وبدون حس.

أما ملاحظاتى فأستهلها بلغز الفقيه سيد قطب القادم من أمريكا، والعضو المستجد فى جماعة الإخوان المسلمين ومدى علاقته بالمسائل الاجتماعية وخاصة العمالية والنقابية وما الذى شده إلى قاطرة البكباشى عبد المنعم أمين عضو مجلس قيادة الثورة والصديق المخلص للأمريكيين والذى أصبح مسئول الثورة للعمال ونقاباتهم.

ففى أول لقاء عمالى مع الثورة حضره البكباشى عبد المنعم أمين الذى كان يجلس واضعا ساقا فوق ساق ينظر إلى الدخان المتصاعد من البايب المغروز فى فمه دون أن يتكلم وحضره أيضا وزير الشئون الاجتماعية الذى اكتفى فقط بتقديم الفقيه سيد قطب الذى كان سيد المتحدثين فى هذا اللقاء الذى انصب كله على ضرورة تطهير الحركة النقابية والعمالية من الشيوعيين أمثال النقابى أحمد طه وهو ما استفز أعضاء الوفد العمالى فى هذا اللقاء، ودفع النقابى فتحى كامل رئيس نقابة عمال ماتوسيان إلى القول بأننا نسمع عن سيد قطب الكاتب والأديب والذى لا علاقة له بالأمور العمالية وانتهى اللقاء برفض قيام الاتحاد العام للعمال.

وحل لغز الفقيه سيد قطب، هو الذى يكشف الحقيقة الغائبة بخصوص مجزرة عمال كفر الدوار التى مات فيها عشرات العمال برصاص الجيش وانتهت بإعدام العاملين الشهيدين «خميس والبقرى» فى محاكمة وحشية فاقت فى وحشيتها محاكمة فلاحى دنشواى بواسطة الإنجليز ومحاكمة سليمان الحلبى بواسطة الفرنسيين.

إذ كانت قيادات اتحاد عمال النقل المشترك ترى أن فتاوى الفقيه واستشاراته هى الوصفة النظرية لأحداث كفر الدوار التى بدأت بمظاهرة عمالية تهتف بحياة ثورة يوليو فووجهت بالرصاص والمشانق.

ويجرنا لغز الفقيه سيد قطب إلى لغز آخر هو لغز البكباشى عبد المنعم أمين عضو

مجلس قيادة الثورة ورئيس المدفعية فلماذا أختير هذا البكباشي بالذات لمسئولية العمال والنقابات؟

ولماذا اختير الفقيه سيد قطب مستشارا له.؟

ولماذا فرض نفسه رئيسا للمحكمة العسكرية التى أجرت محاكمات كفر الدوار الدامية؟

ولماذا اختار أعضاء هذه المحكمة الوحشية ونخص بالذكر مساعده فى الشئون العمالية الضابط عبد العظيم شحاته المجيل؟..

والأهم من هذا كله لماذا سكت مجلس قيادة الثورة والبكباشى جمال عبد الناصر بالذات على الإجراءات الوحشية والتى لاسابق لها فى مصر الحديثة على الإطلاق؟.

والجدير بالذكر أن مجلس إدارة اتحاد عمال النقل المشترك كان قد عرف منذ الاسبوع الأول للثورة أن البكباشى جمال عبد الناصر هو الزعيم الأوحد لثورة يوليو -وذلك من خلال علاقتهم التى توثقت بالثورة - ولهذا فقد كان لديهم قناعة تامة بأن البكباشى جمال عبد الناصر بالذات يستطيع أن يلغى حكم الإعدام ضد خميس والبقرى لكنه رد على طلبهم بإشاحة من وجهه مما جعلهم يوقنون بأنه كان مع الإعدام حتى ولو صوت ضد الإعدام.. والأمر الغريب أن اللواء محمد نجيب رئيس مجلس الثورة -آنذاك-قد استدعى مصطفى خميس إلى مكتبه بعد صدور الحكم عليه فى حضور أمه وشقيقه الصغير حيث استنطقه عن شيوعيته، دون أن يسأله عن جريمته فى قيادة إضراب عمالى وسلمى يطالب بحقوق العمال ويهتف للثورة.. وفى مستشفى المعادى حيث كان يعالج الرئيس محمد نجيب قال لى بالحرف الواحد.. إن مصطفى خميس كان قويا عندما استدعيته إلى مكتبى ورفض بشدة الاعتراف على الشيوعيين من أجل تخفيف الحكم بإعدامه. ثم استطرد فقال: إن جمال عبد الناصر هو الذى حرض على التصديق على الحكم بالإعدام مبررا ذلك بأن العمال فى المحلة وشبرا الخيمة كلهم شيوعيون فإذا لم يتم إعدام خميس والبقرى فسوف يقضون على الثورة.

هكذا كان اليسار العمالى والنقابى بغيضا مخيفا لثورة يوليو ودليل ذلك واقعة الإرهاب الذى تعرض له مجلس إدارة اتحاد


جمال عبد الناصر


خالد محيى الدين


سيد قطب

هل أشار سيد قطب على قيادة الثورة بإعدام خميس والبقرى؟

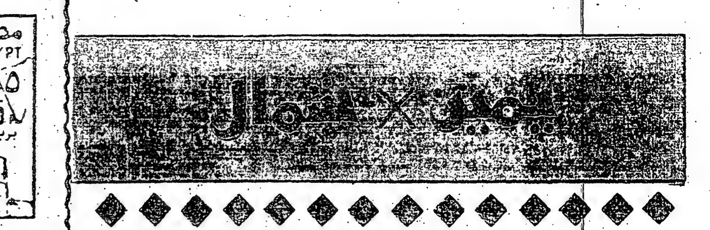
وهل كانت معارضة جمال عبد الناصر فى الإعدام مجرد كلام؟

كيف نشأت العلاقة بين العمال والثورة ومن الذى اختار عبد المنعم أمين مسئولا عنها؟

النقل المشترك رغم علاقته الوثيقة بالثورة.. وكان مصدر هذا الإرهاب هو البكباشى عبد المنعم أمين ومساعده عبد العظيم شحاته ومستشاره سيد قطب وكان ذلك لسببين الأول هو رفض مجلس إدارة اتحاد النقل المشترك التنازل عن قضايا الحراسة المرفوعة على كبرى شركات الأتوبيس من الكمسارى صاوى أحمد صاوى رئيس الاتحاد والكمسارى أحمد رفاعى رسلان والكمسارى عطيه الصيرفى عضوى الاتحاد الأمر الذى اعتبره البكباشى أمين موقفا شيوعيا يسانده الشيوعيون.. والسبب الثانى هو نشوء علاقة محدودة بين بعض أعضاء مجلس إدارة اتحاد عمال النقل المشترك والقائمقام يوسف صديق عضو مجلس قيادة الثورة وقد بادر بها الكمسارى صاوى أحمد صاوى رئيس الاتحاد مستفيدا من انتمائه إلى البلد التى ينتمى إليها القائمقام يوسف صديق وكان القصد منها هو الاستعانة به ضد جبروت البكباشى عبد المنعم أمين الذى يحاول إجبار اتحاد النقل على التنازل عن قضايا الحراسة ومع هذ توهمت الثورة أنها علاقة ذات صبغة شيوعية مع العلم أن قيادة اتحاد النقل لم تكن تعلم شيئا عن الهوية السياسية للقائمقام يوسف صديق.

ومن جراء هذه العلاقة فقد تمت عدة لقاءات بين الثورة واتحاد النقل وانتهت باحتواء الثورة لاتحاد عمال النقل المشترك تحت رعاية الصاغ(الرائد) طعيمة الذى بدأ عسكرة الحركة العمالية والنقابية وفى ظل هذه العسكرة تحققت بعض مطالب عمال النقل وبرز فى صفوفهم أرستقراطية عمالية ذات كروش تتمنطق بالطبنجات وتملك العمارات وتعدد الزوجات وتؤدى فريضة الحج بالمجان وتتعاطى الحشيش على قارعة الطريق مما جعلها جاهزة للقيام بإضرابات مارس ١٩٥٤ المعادية للديمقراطية حتى ولو لم تحصل على المبلغ الذى حدده الرئيس جمال عبد الناصر بمبلغ أربعة آلاف جنيه.. فالإضرابات المذكورة كانت إضرابات سلطوية حيث دعمتها الحكومة بالفلوس وبالمباحث ورجال الشرطة العسكرية وعمال مديرية التحرير ولقد كوفىء عليها صاوى أحمد صاوى رئيس الاتحاد بالصفع على الوجه والقفا بواسطة قائد البوليس الجديد أحمد أنور على مرأى من سفراء العالم فى مصر الذين كانوا فى استقبال الرئيس عبد الناصر عند عودته من باندونج سنة ١٩٥٤..

هذه وقائع تخص العمال المصريين وتاريخهم ولهذا يطالبون الفارس خالد محيى الدين بإزاحة غيومها..



لا لمبارك .. بالثلاثة

لا أعتقد أن أحدا من المواطنين أو من القوى السياسية سوف يجد صعوبة ما فى تحديد موقفه من اعادة ترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة ، ثالثة ، مدتها ٦ سنوات أخرى .

فبالنسبة للمواطن يكفيه ان يستعرض حياته الشخصية منذ أن يستيقظ صباحا وينزل من منزله ليواجه زحام المواصلات اليومى الناشئ عن فوضى التخطيط للمدن وسوء المرافق العامة وليواجه إنفلات الأسعار بدون ضابط أو رابط وتدهور الخدمات إن هو فكر فى إنجاز مصلحه له .

وإذا ذهب الى عمله يشعر بأزمة البطالة المقنعة التى تحرمه من أن يكون له عمل يشعره بذاته وبقيمته ولا يبرر آخر الشهر اعطاءه مرتبا ضئيلا لا يفى باحتياجاته ويكون بمثابة إعانة إجتماعية للفقر .

فاذا عاد الى منزله آخر النهار مكدودا مهدودا وأراد أن يرفه عن نفسه أمام التليفزيون يواجه بمشرات الاعلانات الاستهلاكية عن سلع لا يعرف معناها وعن حمامات خمس نجوم داخل البيوت ، وبرامج ومسلسلات تعالج أي شئ إلا مشاكله الحقيقية المتفاقمة .

أما بالنسبة للقوى السياسية فستجد نفسها محرومة بقوة الدستور والقانون والطوارئ من المشاركة الحقيقية فى الحياة السياسية وممنوعة بالقوة من إمكانية وصولها للسلطة أو مجرد المشاركة فيها ، فالدستور المصرى يعطى رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة تشريعية وتنفيذية وقضائية تجعله حاكما فرداً يعلو فوق السلطات ويجمع فى يده كل المسئوليات فى الوقت الذى لا تجوز فيه محاسبته فالبرلمان لا يملك حسب الدستور سوى سحب الثقة من مجلس الوزراء هذا إن حدث ، ولكن قمة السلطة التنفيذية فى يد الرئيس والذى لا يملك أحد سحب الثقة منه .

اما عن إمكانية تداول السلطة وهى جوهر أى نظام ديمقراطى يأخذ بالتعددية الحقيقية فهى فى ظل الوضع الحالى مجرد حلم بالنسبة لعدد القوانين غير الديمقراطية الموجودة مثل قوانين الإنتخابات والأحزاب والطوارئ وغيرها والذى يجعل من الأحزاب خارج السلطة معارضة للأبد ويحرمها من الوصول لجماهيرها الحقيقية خارج أسوار المقرات الرسمية .

أما اذا تطلعت تلك الأحزاب الى المنافسة على مقعد الرئاسة فهو الجنون المطبق فطريقة



اختيار رئيس الجمهورية لا تتيح المنافسة أساسا وتكتفي بترشيح مجلس الشعب ذي الأغلبية الحكومية للرئيس ثم استفتاء الشعب عليه في عمليات هزلية لا يذهب اليها أحد ومحددة النتيجة سلفا .

أما المواقف السياسية لأى حزب وطنى ديمقراطى فى مصر من مجمل سياسات السلطة الحاكمة التى يمثلها رئيس الجمهورية فعلى صعيد القضية الوطنية فما زالت سياسة التبعية السياسية الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية وتنفيذ سياساتها وحماية مصالحها في الشرق الأوسط على حساب أواصر العلاقات القومية العربية والمصالح الوطنية هى الخط الثابت لسياسة النظام ، وعلى صعيد الأزمة الاقتصادية فقد أدت سياسة التبعية السياسية الى تبعية إقتصادية كاملة يدار فيها الاقتصاد الوطنى لحساب الرأسمالية العالمية وتخضع فيه فى مجال التنمية لشروط وأهداف صندوق النقد والبنك الدوليين الأمر الذى يضار معه الأغلبية العظمى من فئات الشعب. وحقيقة الأمر أن السلطة الحاكمة التي يمثلها الرئيس مبارك لا تعبر سوى عن فئة طبقية ضيقة من الرأسمالية الكبيرة المصرية. ، المرتبطة أساسا بالرأسمال الدولى وتمثل مصالحها بالداخل «فئة الكمبرادور» ويبرز ممثلوهم أصحاب التوكيلات التجارية للشركات المتعددة الجنسيات والبنوك الأجنبية .

أما الطبقات الشعبية من عمال وفلاحين ورأسماليه صغيرة ومتوسطة فهى تعانى الأمرين من الاستغلال العالمى الواقع عليها والاستغلال المحلى من الرأسمالية الكبيرة مما يجعل حياتها تزداد صعوبة يوما بعد يوم لتصل لدرجة المستحيل ، وضيق القاعدة الطبقية للسلطة هو الذى يفسر عدم استطاعتها التخلى عن شكل الحكم غير الديمقراطى فالعدد القليل لكي يحكم ويسيطر يحتاج للكثير من القيود والموانع والطوارئ والعنف لقمع باقى الطبقات .

أما ما يقال من ان مواجهة الإرهاب تتطلب التصويت بنعم لمبارك فهذا عكس الحقيقة تماما لأنى أعتقد أن أول ما تتطلبه مواجهة الإرهاب هو إحداث تحول ديمقراطى فى المجتمع إبتداء من رفض طريقة إختيار رئيس الجمهورية مرورا بالغاء الطوارى والقوانين المقيدة للحريات وصولا لإقرار نظام حكم ديمقراطى برلمانى يقوم على التعددية الحقيقية ويسمح بتداول السلطة ويكفل كافة الحريات الأساسية وحقوق الإنسان لكل مواطن الأمر الذى يؤدى لإمكانية مشاركة قاعدة اجتماعية اوسع طبقيا فى إدارة شئون المجتمع لصالحها وإعادة توزيع الناتج القومى بشكل أكثر عدلا مما يؤدى فى النهاية للاستقرار الإجتماعى ونبذ العنف والإرهاب .

تلك هى الأسباب التى تدفع القوى السياسية الوطنية والديمقراطية وأفراد الشعب المصرى لكى تقول بملء الفم

«لا ... لمبارك .. بالثلاثة »

أحمد طاهر
المحامى
المنصورة

مبايع من إسنا

الوالد البار محمد حسنى مبارك

باسم شباب صعيد مصر نبايعك بقلوبنا وعقولنا .

أبايعك لأنك أثبت خلال مسئولياتك الجسام أنك ضمير الأمة وأمل الشعب وحرصك على غرس العدالة واعتمادك التنمية والديمقراطية طريقا للمستقبل .

ولأنك كنت صادقا وأمينا فى مصارحتك للشعب بكل الحقائق .

ولأنك أرسيت قواعد الديمقراطية التى أدت الى الاستقرار والأمن والحرية وأثبت أنك أب لكل المصريين .

وأطالبك بحل وتذليل كل العقبات التى تواجه الشباب ومسيرته نحو التقدم.

وأبايعك لأنك صاحب الضربة الجوية الأولى التى أذهلت العالم كله فى حرب أكتوبر .

ولاتاحتك حرية الرأى لكل مواطن وبناء صرح الديمقراطيتو أطالبك بدفع عجلة التنمية والديمقراطية والاستقرار والاستمرار فى مسيرة العمل والانتاج .

وأنا واثق أن ولايتك الثالثة ستكون مليئة بالانجازات لمصر .. من أجل هذا أبايعك .

شعبان صقر
اسنا - قنا

من حقك أن تبايع من تشاء ، ولكن الحديث باسم شباب الصعيد دون تفويض منهم بأنك وكيل أمة الصعيد نوع من الديكتاتورية يذكرنا بقول السادات «انني اوافق .. وتوافقون معى »!

المحرر

عريضة الجبهة

أحيى ادارتكم للندوة الأولى والثانية حول مصر والأزمة ، وكل من ساهم في حيويتها خاصة ما جاء علي لسان عبد الغفار شكر ود. رمزى زكي وأحمد شرف ونبيل الهلالى ، ولكننى شعرت بانهزامية فى كلام أسامة الغزالى حرب عندما قال ان السوق الشرق أوسطية قادمة لا محالة ، ويكفى رد نبيل الهلالي بهذا الشأن . وتحياتي الي الصديق حسن بدوي لمجهوداته فى الأهالي واليسار .

وأستعير من مقال د. فوزى منصور كلماته «وفى حالة هذه الأخطاء الجسيمة الحالية يصبح السكوت عليها مشاركة فى الجريمة ، والانتظار حتي تصلح الأحزاب وضعها أو تجمع النقابات قواها » ان قوى الأمة السليمة كلها مستعدة للتغيير وتطالب به ، ولا ينقصها سوى تجميع الطاقات على نحو ما فعل الشباب عام ١٩٣٥ عندما أرغموا الاحزاب علي تكوين جبهة للمطالبة بالاستقلال ، وفى عام ١٩٤٦ ارتفعت اللجنة العليا للطلبة والعمال بالعمل السياسى والحركة الشعبية الوطنية ، وأقترح جمع توقيعات على عريضة من مائة ألف أو حتى عشرة آلاف من قادة الفكر والرأى والمهنيين والنقابيين والمراطنين اعمالا لنص المادة ٦٣

أسامة الغزالى




عبد الغفار شكر

من الدستور التى تتيح لكل فرد مخاطبة السلطات ، وأن توجه العريضة الى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشعب ، وتنشر فى صحف المعارضة لقراءتها والتوقيع عليها ، وسرعة الاتفاق بين الأحزاب لتكوين الجبهة الوطنية لانقاذ مصر .. كما حدث عام ١٩٥٠ عندما تكونت اللجنة الوطنية للمقاومة الشعبية ، ان تاريخ مصر حافل دائما بلم الشمل وتكوين الجبهات .

حسين حسن
محمد (شبيلوف)
امبابة .

عفوا .. وننتظر رسائلك

××الصديق جاب الله عبد الله ، رسالتك لم تتضمن وقائع محددة يمكن نشرها .. ننتظر تحديدا أكثر لاسماء مرتكبى الجرائم التى أشارت اليها رسالتك ووقائع تلك الجرائم وتاريخها ومكانها ، وفى الرسالة القادمة حتى يمكننا النشر ومخاطبة الجهات المعنية ، فنحن لا ننشر اتهامات دون وقائع أو أدلة..

×× الصديق فواد عزيز عبد النور ، رسالتك التى أسعدتنا ، طويلة جدا ، وتقترب من ألفى كلمة وشملت موضوعات عديدة ، بدءا من عرض القيم فى كتب عباس محمود العقاد ومحمد طاهر الجبلاوى الى مجلة الفكر المعاصر التى توقفت فى عصر السادات الى موضوع ترشيح مبارك للرئاسة الثالثة ومطالبتك بالتحول مع المجتمع الاستبدادى المحكوم من العسكر والموظفين الصفار الى مجتمع مدنى ، الى التعريفات السياسية ، يسعدنا مواصلة الكتابة الى يمين ×شمال مع محاولة التركيز على قضية واحدة فى الرسالة والا يزيد حجمها عن ٥٠٠ كلمة لتسهيل النشر، وخير الكلام ما قل ودل.

×× الصديق صاحب رسالة الدورة التجارية متدهورة ننتظر رسالتك القادمة لتخبرنا باسم الدراسة التى كان محورها المقال واسم صاحبها ومناسبة تقديم الدراسة ، كما يسعدنا ان نتشرف بمعرفة اسمك ، ونعدك بنشر ما تضمنته رسالتك بعد استكمالها بالبيانات المذكورة.

أسئلة

ماذا نفعل ؟ ومن أين يأتى الخلاص

وهل تعود فلسطين عربية عاصمتها القدس ؟

هل يرفع الحصار عن شعب العراق وليبيا ؟

هل تنتهي مأساة هذا العصر الأسود فى البوسنة؟

هل تحيا جامعة الحكومات العربية المفرقة للشعوب العربية فى الغد؟

هل يسود العالم يوما العدل الاجتماعى والحق والحرية ويرفع الظلم عن شعوب العالم الثالث الفقيرة؟

هل تنكس أعلام البلطجة الأمريكية المسماه بالنظام الدولى الجديد ؟

هل يتمتع كل مواطن عربى بحريته؟

هل يخرج شعب مصر من معتقل الحزب الوطنى؟

هل يعود الأمن والسلام الى أبناء الشعب العربى في كل مكان ؟

هل يلتفت أولاد الافاعى الى مأساة أطفال العراق وشيوخ فلسطين ونساء البوسنة؟

هل تعود الأمم المتحدة منبرا وسنداً لكل شعوب العالم وحقها فى السلام والأمن والحرية وحق تقرير المصير ؟

سيد عبد الراضى عبد الرحيم
أسيوط - القوصية - بوق

نثق أن الاجابة على كل أسئلتك هى نعم لانها أسئلة البشرية وحلمها الأبدى فى العدل الاجتماعى والسلام والحرية ، وهى أيضا محور الصراع الدائم للشعوب ضد مستغليها المحليين والدوليين ، وما نعيشه من أوضاع مأساوية اليوم ما هو الا جولة تاريخية جديدة لهذا الصراع ذات ملامح جديدة علينا ادراكها بعمق ووضوح أولا والتفاعل معها لتغييرها بما يتلاءم معها من أساليب يكتشفها كل شعب من خلال حركته المنظمة وأدواته العديدة التى لم يستخدمها بعد كما يلتقى من أحزاب ومنظمات نقابية وديمقراطية وغيرها.

المحرر

سقوط الموانع

الى متى تسقط الموانع العربية / وتستمر الثوابت الاسرائيلية والأمريكية ؟ مع مفاوضات السلام المزعو تشترط اسرائيل تجنيب المستوطنات والقدس من عملية السلام ، والبلدان العربية لا تناقش هذين الأمرين - والولايات المتحدة تتجاهل الصرب وتتحرك لضرب شعبى العراق والصومال ، والمبرر لضرب الأولى خطة عراقية لقتل بوش ، و الحصيلة دمار وخراب بصواريخ أمريكية ، فماذا كانت ستفعل لو كانت طائرة بوش المحملة بالذهب والهدايا قد عادت بجثمانه أيضا ؟ أم أن الغرب كماداتهم نسوا أن تحرير الكويت أسفر عن حرب تدمير العراق، وهى حرب انتقام من كل العرب ، حرب مجرمة استخدمت فيها كل الادوات القذرة ، اعلام مأجور وأساليب عديدة وسيناريو متكرر مثلما فعل الممثل ريجان فى الجماهيرية الليبية ابان حكمه ، اسرائيل تقتل وتقمع العرب في الاراضى المحتلة ، وتبعد الفلسطينيين عن أرضهم وقرار الأمم المتحدة لصالحهم ، وأمريكا بقيادة الفتى كلينتون لا تسمع .. لا ترى .. لا تتكلم ، واعلامنا العربى يقدم كوكتيل من السم فى العسل ، حتى صار الضحك على كل ما هو عربى أمرا طبيعيا .. ورحمك الله يا عبد الناصر .. نتحول من القطاع العام لقطاع رجال الاعمال حتى أصبح المخاض عسيرا ونتحرك بين فكى الكماشة سواء فى الغذاء أو الأمن المائى أو الديمقراطية أو احترام حقوق البشر وعقولهم ، فهل لديكم تعليق على ما يجرى فى الساحة العربية .

يحيى السيد النجار
دمياط

ما يحدث الآن على الساحة العربية يرجع لأسباب عديدة أهمها فى رأينا سقوط المشروع القومى للتحرر الوطني وغياب المشروع البديل منذ بداية السبعينات ، وانهيار المعسكر الاشتراكى الحليف القوى لحركة التحرر الوطنى وانفراد النظام الرأسمالى العالمى بقيادة أمريكا بالهيمنة على العالم .. وأهم عوامل هذا الانهيار هى السلبيات الداخلية لتلك التجارب خاصة انفراد الطبقة الحاكمة بكل السلطات فى بلادها وتحويل شعوبها الى كتل مقموعة متفرجة وقصر دورها على تقديم التضحيات فقط .. ومع ذلك فما زلنا نرى بشائر فجر جديد وان كان الطريق اليه شاقا وغير قصير في صمود قوى التقدم فى اليمن رغم كل الظروف المعاكسة في محيط الجزيرة ، والاوضاع الاقتصادية والقبلية في هذا البلد الشقيق ، وتقدم القوى الوطنية فى انتخابات المغرب ، والكفاح اللبنانى في الجنوب ضد اسرائيل ، وبذور المقاومة الطبقية المتنامية فى مصر خاصة فى المواقع العمالية.

المحرر

جرائم الأمم المتحدة !

من المبادئ الاساسية الواردة فى ميثاق الأمم المتحدة عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاعضاء ، ولكن الواقع أنه منذ نشأة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ تم الاخلال بهذا المبدأ عشرات المرات لخدمة الامبريالية الأمريكية وحلفائها ، وكان آخرها التدخل فى شئون دولة هايتى ، عندما وقع انقلاب ضد العميل الأمريكى جان برتراند أرستيد ، فما كان من أمريكا كالعادة إلا أن لجأت الى البراقان (الأمم المتحدة) لتستصدر أمرا من مجلس الأمن بحظر بيع البترول والسلاح إلى هايتى كخطوة أولي لحصارها ثم سحقها وتسليمها أنقاضا إلى عميلها جان ارستيد. لقد أصبحت أمريكا السد الذى يحول دون تطور المجتمعات الإنسانية، إلا أن استقراءنا للتاريخ يقول إن الشعوب ستهب يوما ، وأنها لن تقهر إلى الأبد.

(ملحوظة: أنا فى حاجة إلي روايات القدم الحديدية- الأم- عريان بين الذئاب- فكيف يمكننى الحصول عليها؟.

أشرف السيد صادق - ميت غمر
١

يمكنك التوجه إلى دار الثقافة الجديدة ٣٢ شارع صبرى أبو علم- ميدان طلعت حرب- القاهرة أى يوم صباحا حتى الثالثة عصرا ما عدا الجمعة للسؤال عن تلك الروايات.

المحرر

على هامش الندوة

السؤال هائل على هامش الندوة الرائعة - مصر والأزمة- إلا إذا بسطناه كما يفعل نفر من الناس ينصحون التلاميذ بالإجابة على كل سؤال ، فى اللغة أو الكيمياء، بأن الإسلام هو الحل، ويؤكدون أنهم سيكسبون القضية، ولا أدرى هل انصاع لهم التلاميذ أم لا؟. لكن من المؤكد أن مجتمعا ما لايخلو من «عتة» مكتسبة أو موروثة. هذه قضية أخرى علينا إثباتها لكم بمناسبة كلام د.أسامه حرب- لكن هل خلت فترة أو بقعة ما من شكل من أشكال الأزمة؟. إن العلوم والمعارف ومجمل التقدم يبحر فى سفن يمكن أن نسميها مجازا - أزمات- وأظن أن كل مايعنى اليسار ان يعكف على دراسة الظاهرة - الأزمة - وأن صفحات المجلة لا يمكنها أن تستوعب ناتج هذه الدراسة ، لذا

أرى أن يحتويها كتاب تصدره اليسار أو الأهالي ، وأرى أن ينضم للتريق بعض الممالقة أمثال محمود أمين العالم ، لقد آثار آلامنا عبد الغفار شكر اذ يؤكد ان خروج مصر من الأزمة رهن بالنظام الاشتراكي ، حلم ظل يراود جيلا ، كنا نبكي عندما كان من هم أكبر منا سنا - في حواري القاهرة - يتحدثون عنها في الخمسينات وقبلها ، وكانت هاماتنا تعلو ونحن نرى بالعين مصنعا يبنى كل يوم في الطريق من القاهرة الى حلوان ، وكنا نشعر بالألم ونحن نرى جيوش المتسولين والمقيمين بالشوارع والمجذوبين والمجانين والمنحرفين بأعداد هائلة في كل مكان ، وكنا نشعر بفرحة طاغية عندما تفتح المصانع أبوابها لتستوعب الناس ، والمدارس والمستشفيات ، والفلاحين والجامعات والجمعيات والدور والمساكن وزرع الصحراء ، أكثر من ثلاثين خطوة بعد ذلك لا أدري هل هي للخلف أم للأمام ؟ اذا كانت للخلف ففي أي اطار وأي قانون علمي؟ ان الضوء يسير باستقامة الا اذا واجهه وسط يحرفه أو يعكسه كلية ، أظن أن على الناس الذين تسكن في أعماقهم مبادئ الانسانية الراقية - التي هي الاشتراكية - أن يفكروا في اجابة على هذا السؤال ، وأظنها الاجابة على سؤال ندوتكم كيف

أحمد الخميسي





محمود أمين العالم

تخرج مصر من الأزمة ، ولا أغالي ان قلت أن الاجابة عن هذا السؤال باستفاضة وعمق تتضمن بعض الاجابة عن سؤال - لماذا هزمت الاشتراكية في أوروبا ؟ فاذا كان الأستاذ **أحمد الخميسي** لا يستطيع أن ينقل الينا تحليلات الاشتراكيين أنفسهم وهم يعانون الهزيمة ، فعلينا أن نبادر ونجتهد في ابتكار علم جديد يحدد معادلات التفاعلات الكميائية بين مجمل العوامل في مجتمع ما ، ليحدد بدقة الكيمياء أيضا نوع ناتج التفاعلات .

محمد علي أبو الوفا
منية المرشد - مطوبس
كفر الشيخ

شكر واجب

يصلنا من الصديق مصطفي عباس فهمي شهريا حوالة بمبلغ عشرة جنيهات تبرع للمجلة ، شكرا للصديق مصطفى ولكل من ساهم في دعم «اليسار» لتواصل طريقها منبرا للمستضعفين في الأرض

المحرر .

تعريفات اقتصادية

ردا على رسالة الصديقة **بدوية محمود محمد** المدرسة بالمنيا حول استفسارها عن بعض المصطلحات الاقتصادية والتي أشرنا إليها في العدد الماضي.

يجيب **د.جودة عبد الخالق** أمين اللجنة الاقتصادية بالتجمع والأستاذ بكلية الاقتصاد.

الميزان التجاري: هو سجل لكافة المعاملات التجارية بين المقيمين (بالتعبير القانوني) في بلد وغير المقيمين خلال فترة مدتها عادة سنة ويشمل هذا بالدرجة الأولي صادرات السلع إلى الخارج وواردات السلع من الخارج.

ميزان المدفوعات: يشمل كافة المعاملات الاقتصادية التي تجرى بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة مدتها عادة سنة وتشمل المعاملات الاقتصادية الصادرات والواردات. (وهذه تكون الميزان التجاري) كما تشمل صادرات وواردات الخدمات(وهي تشكل مايسمى ميزان الخدمات) ولو أضفنا الخدمات إلى السلع يكون لدينا ميزان المعاملات الجارية ولكن هناك نوعاً آخر من المعاملات يسمى معاملات رأسمالية وهي المعاملات ذات الطبيعة غير المتكررة (مثل القروض وتدفقات الاستثمار من الخارج للداخل أو العكس) كل هذا يشكل ميزان المدفوعات.

الميزانية أو الموازنة: تستخدم كمترادفات لكن التعبير المستخدم رسميا هو الميزانية وهذه توقعات لعناصر الإيرادات العامة وعناصر المصروفات العامة وبعد انتهاء السنة المالية تصبح هذه التوقعات في حكم المتحققه وبالتالي يكون الحديث عن الحساب الختامي وليس عن الموازنة أو الميزانية.

الإيرادات: مثل الضرائب والأذون والسندات التي تطرحها الحكومة للبيع كأذون الخزانة وسندات التنمية والإسكان والرسوم التي تقتضيها الحكومة مقابل خدمات كالرسوم الدراسية والعلاجية. وحصة الحكومة في فائض المشروعات الإنتاجية والهيئات العامة مقابل حصتها في الملكية.

والمصروفات: مثل الأجور ومستلزمات أداء الخدمات الحكومية كالمدارس والمستشفيات والإنفاق الحكومي الجاري والإنفاق الموجه للقوات المسلحة وخدمة الدين الداخلي والخارجي.

التضخم: عادة يستخدم في حديث البسطاء بمعنى الغلاء ولكنه اقتصاديا يعني وجود خلل في الاقتصاد يترتب عليه اتجاه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع بمعدلات سريعة ولهذا الخلل مظاهر عديدة أهمها:

إما زيادة الطلب نتيجة للإفراط في طبع النقود أو لارتفاع تكاليف الانتاج سواء نتيجة لتخفيض قيمة العملة أو ارتفاع أسعار الفائدة أو ضغوط نقابات العمال للحصول على معدلات أجور مرتفعة.

د.جودة عبد الخالق



هؤلاء المعارضون المبايعون ومنطقهم العجيب!

مشاغبات

مع أن معظم الذين أعلنوا تأييدهم لترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثالثة، من بين المعارضين المبايعين، حرصوا على أن يؤكدوا بأن تأييدهم لترشيح الرئيس، لايعنى تأييدهم للحزب الوطنى، أو تأييدهم لسياسات الحكومة وعلى أن يضعوا خطا فاصلا بين الرئيس وبين حزبه وحكومته، إلا أن الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء، لم يأخذ بهذا الفصل، فبدأ يقود بنفسه حملة تأييد ترشيح الرئيس، فى المحافظات، بصحبة عدد من الوزراء، حيث تحدث عن انجازات حكومته باعتبارها حكومة الرئيس، وندد بالمعارضين للترشيح، ووصفهم بأنهم قلة رافضة ومهاترة ومعادية وغير سوية، لايستمع اليها أحد ولاتعمل لصالح الوطن، ثم أخرج لهم - فى ختام كلمته- لسانه قائلا: موتوا بغيظكم!.

ولاأحد يدرى سبب استفزاز رئيس الوزراء، من معارضة المعارضين، أو سبب غيظه الشديد منهم الذى رده إليهم، بمطالبته لهم بأن يموتوا بغيظهم، بعد أن حكم في كلمته بأنهم ميتين فعلا.. إذ ماالذى يبقى حيا فى معارضة لايستمع إليها أحد ولايتأثر بها أحد، وماالذى يدعو للبهجة أو التشفى فى ذلك؟.. وكيف فات على حصافته السياسية أن بقاء أحزاب المعارضة فى تلك الحالة الميتة من عدم التأثير، ليس من الأمور التى تدعو للفخر بإنجازات «مبارك» أو حكومته أو حزبه، إذ لامعنى لذلك- بعد ١٧سنة من العودة الى التعددية الحزبية، و١٢ سنة من حكم مبارك- إلا أن الحكم ليس مستقرا، وليس ديموقراطيا، وأنه قد فشل فى ترسيخ المؤسسات الديمقراطية، لتكون فاعليتها هى أساس شرعيته ومبرر اطمئنان المستثمرين والدائنين إليه وهى ظواهر تدعو لعدم انتخاب الرئيس، وليس لانتخابه!.

وليس لتميز رئيس الوزراء غيظا من معارضة المعارضين رغم حكمه بانعدام تأثيرهم الجماهيرى معنى، إلا أنه يدرك بأن حكومته وحزبه بلا تأثير جماهيرى هى الأخرى، فلا أحد من الناس يرضى عنهما، أو يثق فيهما، أويستمع لكلامهما، لذلك استفزته المعارضة رغم ضآلة حجمها فأخرجته عن هدوئه المعروف، ليكذب بغضبه، تهوينه من شأن المعارضة، ويؤكد بانفعاله، أن المعارضة إذا كانت ضعيفة التأثير فهو منعدم التأثير!

ولولا أن الحزب الوطنى الحاكم قد ولد بعيب خلقى (بكسر الخاء) جعله غير قادر على النمو، لما تفرغ طوال السنوات الماضية لمحاصرة أحزاب المعارضة، والحيلولة بينها وبين الاتصال بالجماهير، ودق الأسافين بين صفوفها وتهميش دورها فى الحياة العامة، لتتناسب قوتها مع قوته، أو بمعنى أدق ليتناسب ضعفها مع ضعفه.. فكانت النتيجة هى تلك الحالة التى دفعت رئيس الوزراء للتشفى فى أحزاب المعارضة، والتباهى عليها بجماهيريته التى يعرف أنها غير موجودة، وبتأثيره الذى تنفيه كل الشواهد، إذ لو كان قويا حقا، لما استفزته تلك «الشراذم» المعارضة، التى لاتأثير لها فى رأيه، ولما أخذت معارضتها لترشيح مبارك هذا الحجم من التأثير، ولو كان قويا حقا لرد على منطق هؤلاء المعارضين الضعفاء، بالمنطق، ولفند المبررات التى استندوا إليها فى معارضتهم لترشيح مبارك، وهى عديدة. .والمضحك فى الأمر أن الأحزاب التى عارضت ترشيح مبارك هى الأحزاب الخمسة الرئيسية، التى مايزال لها قدرة على التأثير الجماهيرى، رغم الندوب التى أصابتها بها سياسة تهميش المعارضة، وهى **التجمع والعمل والوفد والناصرى والإخوان**، في حين أن الأحزاب التى أيدت ترشيح الرئيس هى الأحزاب التى لاتأثيرولا وجود لها، حتي من الناحية الشكلية، فلابرامج ولاقيادات ولاصحف ولانشاط جماهيرى ولاأعضاء، ولامقرات، فهى أحزاب لم يسمع بها أحد إلا عندما أعلنت مبايعتها ترشيح الرئيس مبارك!.

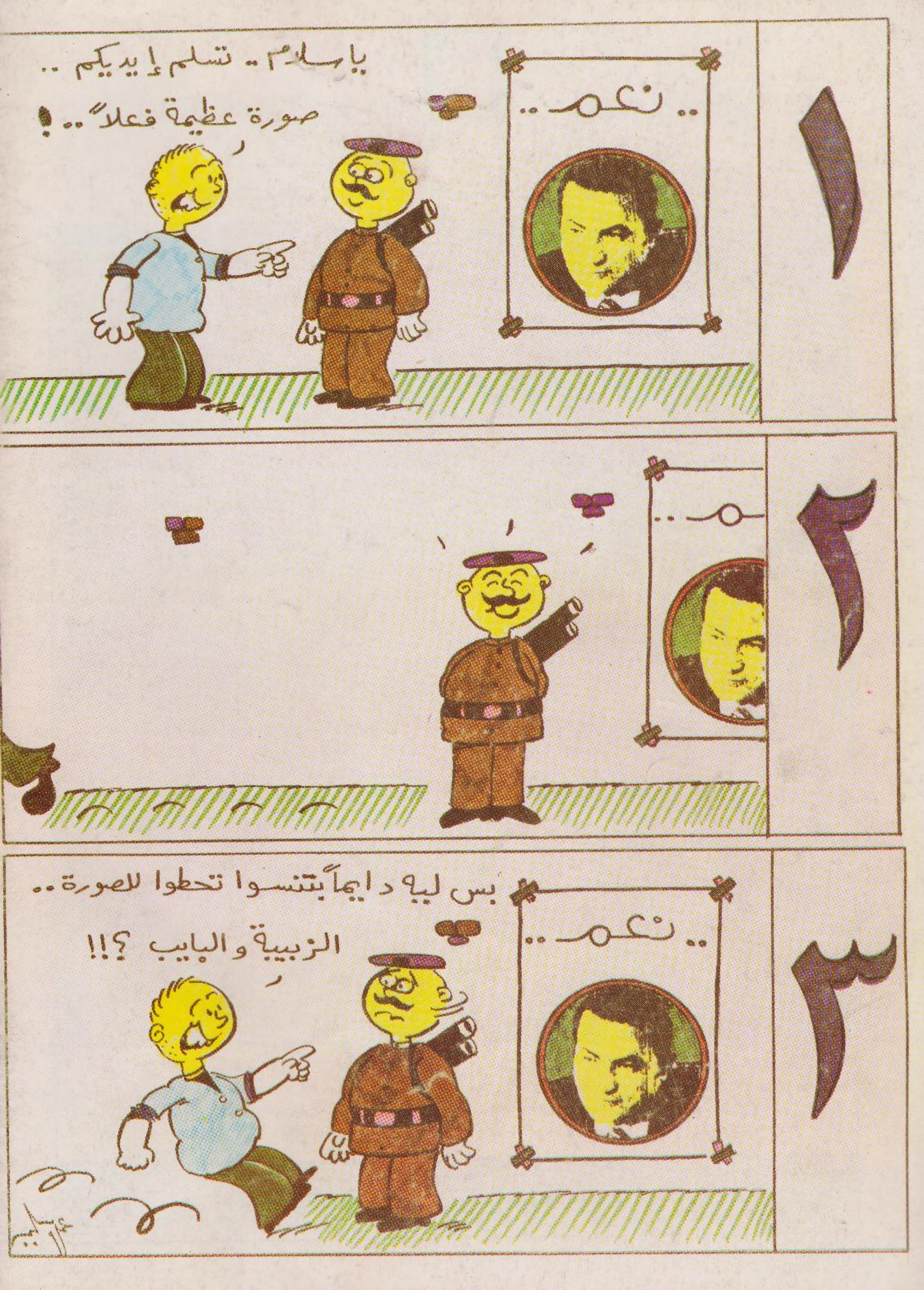
والواقع أن الوضع بمجمله يدعو -فعلا- إلى الموت غيظا بصرف النظر عن تحديد شخصية الميت، فالدستور الذى يحكمنا يعطى كل السلطات لرئيس الجمهورية، بينما يتحمل رئيس الوزراء نيابة عنه المسئولية أمام مجلس الشعب، ونظامنا السياسى قائم علي تعدد الأحزاب، ومع ذلك فإن هناك أحزابا وشخصيات معارضة تبايع رئيس الحزب الوطنى وتؤيد ترشيحه لرئاسة الدولة، دون أن تكون داخلة فى جبهة أو أئتلاف مع هذا الحزب ودون أن تنضم إلى عضويته وهى تصر على أنها تؤيد الرئيس، ولاتؤيد الحكومة أو الحزب الوطنى وهو منطق لايفصل بين السلطة وبين المسئولية عن ممارساتها فحسب، بل هو- كذلك- يتضمن فى ثناياه عدم اعتراف هذه الأحزاب وتلك الشخصيات بالنظام الحزبى، رغم أن عودة التعددية الحزبية، من بين المبررات المعلنة لوقوف هؤلاء المعارضين المبايعين في صف إعادة ترشيح الرئيس!.

أما **«الرئيس مبارك»** فهو يؤيد الحزب الوطنى وحكومته، وأما **«الرئيس صدقى»** فهو يرفض هذا الفصل الذى افتعله هؤلاء السادة من المعارضين المبايعين ،معتبرا انجازات الحكومة هى إنجازات الرئيس، والدعوة إلى انتخابه موافقة على برنامجها وخططها، وهو كلام منطقى تماما لايستطيع أحد أن يقول له ثلث الثلاثة كام!

أما غير المنطقى، فهو أن يتباهى **«عاطف صدقى»** على أحزاب المعارضة بجماهيرية لايملكها، وبتأثيره الذى لاوجود له، مما يعطى تلك الأحزاب الحق في أن ترد عليه قائلة: لاتعايرنى ولا أعايرك ..الهم طايلنى وطايلك!

وهذا الهم الذي طال الحكومة، وطال المعارضة وطال الدولة نفسها، هو الفراغ السياسى، الذى أنجزه حكم الرئيس مبارك باقتدار طوال١٢ سنة، وهو الذى انتهى بأن أصبحت جماعات التطرف والإرهاب هى القوة الشعبية الرئيسية التى تخرج لسانها للجميع ، بمن فيهم رئيس الوزراء وهى تقول: موتوا بغيظكم!.

صلاح عيسى


١
.. نعم ..
ياسلام .. تسلم إيديكم ..
صورة عظيمة فعلاً .. !
٢
٣
.. نعم ..
بس ليه دايماً بتنسوا تحطوا للصورة ..
الزبيبة والبايب ؟!!